

الاقتصاد الإداري الإسلامي

Islamic Managerial Economics

منظور ثلاثي الأبعاد

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية - دار الكتب المصرية

الأشوح، زينب صالح

الاقتصاد الإداري الإسلامي - منظور ثلاثي الأبعاد / تأليف:

زينب صالح الأشوح، ط1 - القاهرة: المجموعة العربية

للتدريب والنشر

466 ص: 24x17 سم.

الترقيم الدولي: 1-151-722-977-978

1- الاقتصاد الإسلامي

أ- العنوان

ديوي: 302,121 رقم الإيداع: 2019/17854

تحذير:

جميع الحقوق محفوظة للمجموعة العربية للتدريب والنشر
ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته
بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء
كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر
على هذا كتابة ومقدما.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

2019



الناشر

المجموعة العربية للتدريب والنشر

8 شارع أحمد فخري - مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفاكس: 23490242 - 23490419 (00202)

الموقع الإلكتروني: www.arabgroup.net.eg

E-mail: info@arabgroup.net.eg

elarabgroup@yahoo.com



تم تصميم الغلاف بواسطة

الاقتصاد الإداري الإسلامي

Islamic Managerial Economics

منظور ثلاثي الأبعاد

تأليف

أ.د. زينب صالح الأشوح

أستاذ الاقتصاد، رئيس قسم الاقتصاد سابقا

كلية التجارة - جامعة الأزهر

وعضو اللجنة الدائمة لترقيات الأساتذة المساعدين والأساتذة

وخبير الاقتصاد ودراسات الجدوى

باليئة العامة للتخطيط العمراني

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

إسراء أحمد سعد

إسراء عاطف نجيب

ماجستير إدارة الأعمال

الناشر

المجموعة العربية للتدريب والنشر



2019

مثاليات العلم، والمعرفة في نور القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوتٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ
الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ
يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ
وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

صدقة الله العظيم

(سورة النور: 35)

الإهداء

إلى
كل محبي الإبداعات الفكرية الراقية
وإلى شبابنا الواعد الطموح
وإلى
شقيقي الحبيب والقذوة المثالية إيهاب

د. زينب

المحتويات

1	قائمة الأشكال والجداول
15	تمهيد
19	الفصل الأول: الاقتصاد الإداري (مفهوم، ووظائف، ومجالات)
21	مقدمة
21	1-1 المقصود بالاقتصاد الإداري
22	1-1-1 الاقتصاد
25	2-1-1 الإدارة
28	3-1-1 الاقتصاد الإداري
30	2-1 أهم وظائف الاقتصاد الإداري ومساهماته
32	1-2-1 أهم وظائف الاقتصاد الإداري
35	2-2-1 بعض المجالات والمساهمات الهامة في مجال الاقتصاد الإداري
39	3-2-1 الثلاثية المتكاملة بالتنقيح الإسلامي
41	الفصل الثاني: الاقتصاد الإسلامي (كنشأة وتطور ومفهوم)
43	مقدمة
43	1-2 مشكلة الندرة الاقتصادية وكيف ظهرت بعد رغد العيش؟!
46	2-2 المنافسة السلبية، وأول درس في اقتصاديات البيئة
47	أولاً: المنافسة

ثانيا: التخلص الآمن من النفايات وتبدأ بجثة الميت 49

ثالثا: الأمن العام والأمن الخاص والنهي عن الإرهاب 51

53 الفصل الثالث: العلم والعمل كركائز اقتصادية إدارية في حياة الأنبياء

مقدمة 55

1-3 العلم: "فوق كل ذي علم عليم" 57

1-1-3 العلم من المنظور الديني 58

2-1-3 بعض التجارب النبوية في المجالات العلمية المستلهمة 61

2-3 العمل 65

1-2-3 بعض الركائز في المنظور التشريعي الاقتصادي الإداري للعمل 66

2-2-3 بعض التجارب النبوية في ميدان العمل التكسبي المعيشي 70

الفصل الرابع: كيفية المواءمة بين الاقتصاد والإدارة واستنباط مجالات مشتركة،

79 منقحة بالمنظور الإسلامي

مقدمة 81

1-4 مشكلة الندرة ومتعلقاتها وتوابعها في النظريات المتخصصة 83

1-1-4 المنظور الاقتصادي 83

1-1-1-4 المجموعة الأولى المتعلقة بالندرة الاقتصادية 85

2-1-1-4 المجموعة الثانية، السلوكيات الاقتصادية البشرية 88

2-4 بعض الظواهر الخطيرة المرتبطة بالندرة 105

1-2-4 التضخم 105

2-2-4 المنافسة أو التنافسية 110

3-2-4 الاحتكار 118

125.....	3-4 المنظور الإداري
125.....	1-3-4 المنظور الإداري للموارد الطبيعية ومتعلقاتها
135.....	2-3-4 التضخم من المنظور الإداري
137.....	3-3-4 المنافسة كمنظور إداري
139.....	4-3-4 إدارة المخاطر

الفصل الخامس : بعض نظريات التنمية البشرية وكيفية تناولها من مناهير

145	تخصيبية مختلفة
147.....	مقدمة
149.....	1-5 المنظور الاقتصادي
150.....	1-1-5 المجموعة الأولى، نظريات تهتم بتحسين أحوال الفقراء
167.....	2-1-5 المجموعة الثانية: نظريات استعمارية ضد الفقراء والمستضعفين
183.....	2-5 المنظور الإداري
183.....	1-2-5 نظرية "ماسلو" لتدرج الحاجات
187.....	2-2-5 القيادة والريادة كمنهج للقدرات الذكية
198.....	3-2-5 نظرية الرجل الإداري
207.....	4-2-5 الحكمانية

الفصل السادس :

219	الاقتصاديات الرقمية والمعلوماتية وعالم افتراضي يغزو العالم البشري
221.....	مقدمة
223.....	1-6 الفجوة الرقمية كتعريف وأسباب
223.....	1-1-6 تعريف الفجوة الرقمية

- 225..... 2-1-6 بعض الأسباب الاقتصادية لتنامي الفجوة الإلكترونية
- 226..... 2-6 بعض الفرص والمخاطر المرتبطة بالعالم الرقمي المتنامي
- 227..... 1-2-6 الفرص الكامنة في التطبيقات التقنية الرقمية المتطورة
- 230..... 2-2-6 مخاطر تنجم عن التطبيقات كثيفة الإلكترونيات أو التقنيات الرقمية المتطورة
- 244..... 3-6 نموذج لأحد أنظمة إدارة المعلومات
- 245..... 1-3-6 أهم أنواع الإدارات التنظيمية ومستوياتها
- 247..... 2-3-6 أحد النماذج التنظيمية لإدارة المعلومات

257 الفصل السابع: التدريب ودوره التنموي في تفريخ الكفاءات التنافسية الرائدة

- 259..... مقدمة
- 263..... 1-7 التنمية البشرية وعلاقتها بالإبداع والابتكار
- 263..... 1-1-7 ما المقصود بالتنمية البشرية؟ وكيف بدء التفكير فيها بجديّة؟
- 265..... 2-1-7 الإبداع والابتكار في الاتجاهات التنموية المستحدثة
- 268..... 2-7 عرض تعريفى بالمقصود بالتدريب، وبالريادة ومتعلقاتها
- 268..... 1-2-7 التدريب
- 270..... 2-2-7 الريادة أو ريادة الأعمال
- 272..... 3-7 أهم المكونات والمراحل وخطوات التنفيذ للعملية التدريبية
- 273..... 1-3-7 أهم التخصصات والمجالات المستهدف تغطيتها
- 277..... 2-3-7 التدريب كخطة وإعداد
- 280..... 3-3-7 آليات التنفيذ: أهم المراحل وأهم الوسائل والأدوات
- 288..... خاتمة وتوصيات

291 الفصل الثامن: الرقابة المالية في الإسلام

- 293..... مقدمة

297.....	1-8 مفهوم الإدارة الإسلامية
297.....	1-1-8 المفهوم العام للإدارة من المنظور الوضعي
298.....	2-1-8 تعريف الإدارة في الإسلام
298.....	1-2-1-8 نشأة الإدارة كمفهوم مشتق من بعض آيات القرآن الكريم
299.....	2-2-1-8 تعريف الإدارة كما ورد في بعض الدراسات إسلامية التوجه
300.....	3-2-1-8 خصائص الإدارة الإسلامية
303.....	2-8 السياسة المالية الإسلامية
303.....	1-2-8 ماهية السياسة المالية الإسلامية
304.....	1-2-8 بعض الضوابط والقواعد التي تقوم عليها السياسات المالية في الإسلام
304.....	1-1-2-8 ضوابط التعامل مع المال من المنظور الإسلامي
306.....	2-2-2-8 بعض القواعد التي تقوم عليها السياسات المالية في الإسلام
307.....	3-2-2-8 بعض القوانين الإسلامية التشريعية في مجال السياسة المالية
309.....	4-2-2-8 أهداف السياسة المالية
310.....	3-8 الرقابة المالية في الإسلام وأنواعها
310.....	1-3-8 مفهوم الرقابة المالية في الإسلام
311.....	1-1-3-8 الريادة الإسلامية في مجال الرقابة المالية
311.....	2-1-3-8 بعض المهام والواجبات الأساسية والتكميلية للمحتسب
312.....	2-3-8 أنواع الرقابة المالية في الإسلام
316.....	3-3-8 مبادئ الرقابة المالية في الإسلام

325 الفصل التاسع: الإدارة في شبه الجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام

327.....	مقدمة
328.....	الجزء الأول: الإدارة قبل الإسلام

- 329..... 1-9 الإدارة في مكة قبل الإسلام
- 342..... 2-9 الإدارة في يثرب قبل الإسلام
- 347..... الجزء الثاني: الإدارة بعد الإسلام

الفصل العاشر:

التخطيط كأحد الوظائف الأساسية للإدارة والتطبيقات الإسلامية له 359

- 361..... مقدمة
- 362..... 1-10 التعريف بماهية التخطيط
- 362..... 1-1-10 التخطيط في الإدارة المعاصرة
- 363..... 2-1-10 تعريف التخطيط في الإدارة الإسلامية
- 364..... 2-10 أهمية التخطيط
- 365..... 3-10 أنواع التخطيط
- 372..... 4-10 بعض صور وأشكال التخطيط في القرآن الكريم والسنة النبوية
- 376..... 5-10 التخطيط في عصر الصحابة والتابعين

الفصل الحادي عشر: التنظيم كأحد وظائف الإدارة وبعض التطبيقات الإسلامية له . 391

- 393..... المقدمة
- 394..... 1-11 تعريف التنظيم في المنظورين الوضعي والاسلامي لعلم الإدارة
- 395..... 1-1-11 تعريف التنظيم في علم الإدارة
- 396..... 2-1-11 تعريف التنظيم في الإسلام
- 397..... 2-11 المفاهيم الأساسية ضمن وظيفة التنظيم
- 399..... 3-11 خصائص التنظيم الإسلامي
- 400..... 4-11 مبادئ ووظيفة التنظيم

- 1-4-11 مبادئ التنظيم من المنظورين الإسلامي والوضعي 400
- 2-4-11 مبادئ التنظيم التي يتميز بها التنظيم الإسلامي على التنظيم الوضعي 404
- 5-11 شكل الهيكل التنظيمي في الدول الإسلامية 414

الفصل الثاني عشر:

- 417** الرقابة الإدارية كإحدى وظائف الإدارة وبعض التطبيقات الإسلامية لها
- 419 مقدمة
- 1-12 تعريف الرقابة في المنظورين الوضعي والإسلامي 420
- 2-12 التوجهات التي تكفل الرقابة على الأداء 422
- 3-12 أمثلة للرقابة في الدولة الإسلامية 426
- 4-12 أنواع الرقابة في الإسلام 429
- 5-12 بعض الخصائص والاعتبارات اللازم توافرها في المهام الرقابية والقائمين عليها ... 433

439 خاتمة، وتذكرة، ورجاء

445 المراجع

- 447 المراجع العربية
- 451 المراجع الأجنبية

453 السيرة الذاتية

قائمة الأشكال وأجداول

- شكل (1): خريطة منحنيات السواء 95
- شكل (2): خريطة المخاطر الساخنة 143
- شكل (3): تدرج الحاجات الأساسية من المنظور الإداري 185
- شكل (4): بعض أنواع الأنظمة الإدارية للمعلومات 252
- شكل (5): بعض أشكال الخطط في عهد الصديق 376
- شكل (6): نماذج للتخطيط في عهد الفاروق 380
- شكل (7): الهيكل التنظيمي في عهد النبي 414
-
- جدول (1): التصنيف العام للإدارات ومهامها الأساسية 248
- جدول (2): بعض مبادئ التنظيم من المنظورين الإسلامي والوطني 401

الاقتصاد الإداري الإسلامي

Islamic Managerial Economics

منظور ثلاثي الأبعاد

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 282].....

(التجارة: اقتصاد، وتديرونها: إدارة، والمصدر: كلام الله، والدين: عند الله الإسلام)

مَهْدٌ

مثلا يحدث في كل العلوم المعاصرة، اتجه المتخصصون لفصل ما يدرسونه من تخصصات بشكل شبه تام عن التخصصات الأخرى، حتى بدأت عبارة "تخصص دقيق" تهيمن بشكل أكبر على تلك العلوم حتى الاجتماعي منها.

لكن، مع التطبيقات العملية، انتبه كثيرون من ذوي الفطنة والذين لا يعانون من التشبث بارتداء عباءات آباءهم وتقييد تحركاتهم المعرفية بداخلها، إلى أن العلوم الاجتماعية الطابع من الصعب أن تتفكك إلى جزئيات منفصلة تماما، حيث أن هذا سيؤدي حتما إلى عرض صور ناقصة، بيانات قاصرة عن إخراج معلومات وحقائق ونتائج تحليلية عالية المصدقية بحيث تصبح قابلة للإضافات الثابتة في الأوعية المعرفية الادخارية والتطبيقية، خاصة طويلة المدى، وتكون عاجزة عن الوفاء بالمتطلبات التطبيقية الملائمة لتطورات واحتياجات اللحظات المعاصرة.

وحتى العلوم الطبيعية والمعملية البحتة مثل الطب والصيدلة والهندسة.. إلخ، فهي أيضا تتطلب التشارك في الركائز والمناظير التي من شأنها أن تدعم الصورة التحليلية المعرفية المستهدفة، وأن تقدم أطرا وصورا معرفية، ومعلوماتية أكثر تكاملا، ووضوحا، وكفاية وكفاءة، تشبع الأهداف المرجوة، والمطالب المنشودة من قبل من يهتم الأمر في التخصصات المنفردة أو المتشاركة خاصة في جانب التطبيق العملي.

ومن واقع التجربة العملية، اتضح أن هناك علوما، أو فروعاً من العلم يمكن اعتبارها قاسما مشتركا أعظم يمكن، بل يفضل إدخالها في الاعتبار جنبا إلى جنب في مجال الدراسات النظرية والتطبيقية لبقية العلوم والفروع الأخرى، فبدونها لا تستقيم الأمور التحليلية كما ينبغي، ويظل شيء ما ناقصا، يتسبب في حيرة الباحثين، ولغز يعرقل إتمام الصور النهائية لنتائج الدراسات دقيقة التخصص. ومن تلك العلوم والفروع التي تتمتع بوضعها كقاسم مشترك أعظم، العلوم التجارية، خاصة: علم الاقتصاد، وعلم الإحصاء، وعلم الإدارة، وعلم المحاسبة. فكل منها يمكن أن يأخذ دورا راسخا في استكمال الصور التحليلية خاصة إن كانت قياسية وتتطلب منظورا أكثر شمولية لتقييم أمور تخصصية معينة.

وبتحديد محور الحديث حول علم الاقتصاد، فقد تأكد دوره المهيمن على جميع الفروع العلمية بلا أي استثناء خاصة في حالات تناول مرتكزات ومعايير ومؤشرات قياسية جوهرية مثل تقييم التكاليف والعوائد، والأسعار، وقياس الأهمية النسبية لعناصر معينة من وجهة نظر المنتج أو المستهلك، والجوانب التمويلية لها، وتوليفات الموارد الأفضل في الاستغلال والتطبيق، أو الجدوى الاقتصادية لمشروعات تتعلق بها.. إلخ، وبالتالي، فقد تنامت -بشكل تلقائي- بعض الفروع العلمية مشتركة التخصصات مثل الاقتصاد الصحي، وطب المجتمع (اللدان يتم تدريسها بصفة خاصة في كليات الطب)، والاقتصاد الهندسي (الذي يتم تدريسه بصفة خاصة في كليات الهندسة)، واقتصاديات المعلومات (التي يتم تدريسها بصفة خاصة في كليات الحاسب الآلي)، وفقه المعاملات (الذي يتم تدريسه

بصفة خاصة في الكليات الشرعية والقانونية)، وأخيرا وليس بآخر الاقتصاد الإداري الذي يتم تدريسه في عدة مجالات متخصصة ذات الارتباط والصلة.

وعلى جانب آخر مختلف، فإنه بتتبع النصوص الشرعية، والتجارب العديدة للسلف خاصة أيام الدولة الإسلامية القوية، فقد لوحظ أن هناك العديد والعديد من الدروس العلمية الاستفادة التي يمكن أن تدعم وتنقح الكثير مما ظهر من فكر بالعلم المعاصر وشديد الحداثة، الذي أصبح يحرص على فصل تام بين العلم والدين ادعاء بأن الدين هو فقط لأغراض تعبدية بحتة، بينما يعتبر العلم البشري هو فقط الصالح للتناول والتطبيق العلمي، حيث يعتقد المتغطرسون بأن ما توصلوا إليه من معارف وإبداعات إنما هي من عندهم وبجهدهم البشري البحت، ووقعوا بذلك في فخ قارون حين أهلك نفسه بإعلان ذلك التوجه الأنوي البشري الساذج: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ۗ أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِن قُرُونٍ مِّنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ۗ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا لِنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلِكُم تَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَن ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُفْلِحُهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ ﴿٨٠﴾ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَافُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَن مِّنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَاءُ وَيَكَافُ اللَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [القصص: 78-82].

وعلى جانب آخر، فإنه بتتبع الدراسات التي تمت في مجال الاقتصاد الإسلامي، فقد لوحظ أنها كثيرة ومتنامية بقوة، لكن فقط من الناحية النظرية، أما التطبيقية التي تدل على فعاليتها وقابليتها للامتداد التطبيقي والتنفيذي، فلا يوجد منها إلا النذر اليسير مثل الحال فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية وما شابه من مجالات.

أما الإدارة في الإسلام، فقد لوحظ إهمال شديد في عملية إبرازها، وحتى ما ظهر

منها، فعلى استحياء لا يرتقي إلى قوة الإقناع لأي متخصص طموح، وللأسف ما ظهر منها كبوادر، انطلق أغلبه من أراض غير عربية، وبلغة غير لغة القرآن الذي يمثل المرجع الأصلي للإدارة الإسلامية كما ينبغي لها أن تكون، وأن تنتشر، وأن يفعل تطبيقها.

وبطبيعة الحال، فلم يتم العثور على أية دراسة من قبل تتناول "الاقتصاد الإداري" من المنظور الإسلامي المكمل للمنظورين السابقين، وإن تنامت صورته المزدوجة كفرعين متشاركين في بوتقة معرفية واحدة تشمل على وجهتي النظر الاقتصادية والإدارية معا.. فقط، بلا تنقيح أو دعم بالأصول الشرعية الموثقة.

وبناء على هذا، يؤمل أن يكون الكتاب الحالي مرجعا رائدا بحق في مجال "الاقتصاد الإداري الإسلامي" ثلاثي الأبعاد والمناظير التحليلية، لكن يجب أن ننوه -مع هذا- بأن الكتاب الحالي يمثل باكورة عمل ثلاثي مشترك لم يسبقه عمل مثله من قبل، فقد تشوبه بعض نواحي القصور التي ينتظر من المهتمين الجادين أن يستكملوه بأعمال أفضل عرضا ومحتوى وأقل أخطاء وثغرات، مما يساعد على دعم ذلك التوجه الفكري التطبيقي الشامل، متجهين جميعا نحو إعداد دليل مرجعي متكامل يمكن أن يمثل نواة لنماذج مماثلة في دوائر المعارف الأخرى المختلفة.

الفصل
الأول

الاقتصاد الإداري
Managerial Economics
مفهوم، ووظائف، ومجالات

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

(1) المقصود بالاقتصاد الإداري

(2) أهم وظائف الاقتصاد الإداري ومساهماته

الفصل الأول

الاقتصاد الإداري

Managerial Economics

مفهوم، ووظائف، ومجالات

مقدمة

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 282]

يعتبر الاقتصاد والإدارة جناحي طائر معرفي واحد يخلق دائما إلى أعالي إبداعية شاهقة ليضخ بما ينفذ وينشره على جميع البساتين المعرفية الأخرى بحيث يساعد على زيادة درجات العمق المعرفي المكتسب، وتوسيع نطاقات مداركه وتطبيقاته. هذا الطائر المعرفي هو مانعني به هنا "الاقتصاد الإداري". دعونا إذن نتعرف عليه وعلى أهم مايقوم به من أدوار ووظائف في مجال العلم والمعرفة المتخصص بشعبه المختلفة مترامية الأطراف.

1-1 المقصود بالاقتصاد الإداري Managerial Economics

هو مصطلح مزدوج، مكون من شقين، كل منهما يمثل أحد المجالات العلمية الأساسية المنبثقة من العلوم الاجتماعية وهما "الاقتصاد"، و"الإدارة"، لذا، فقبل أن

نتعرض لتوضيح المفهوم المعني كمصطلح مشترك، علينا أن نبدأ أولاً بعرض تعريف موجز لكل من شقيه بشكل منفصل.

1-1-1 الاقتصاد Economics

هو فكر وعلم ونظام وسلوك حياة

أولاً، فهو فكر، لأدبيات بشرية متخصصة في المجال الاقتصادي تقوم على مجهودات فردية أو جماعية متناثرة غير متناسقة العرض أو المضمون أو التوجه، أحيانا يقوم به متخصصون في علم الاقتصاد، وكثيرا ما يقتحم هذا المجال غير متخصصين في علم الاقتصاد الاصطلاحي المتخصص خاصة من دارسي العلوم الشرعية والقانونية، بحيث يخلطون ما بين فقه المعاملات، وبين جوانب اقتصادية إصلاحية ليسوا على دراية وإدراك كاف بصحيح المقصود الاصطلاحي بها.

أما الأكثر خطورة، فهو ذلك الفكر الذي يعرضه غير المتخصصين في الاقتصاد ولا في العلوم الشرعية، معتقدين أن لهم الحق في الإدلاء بأفكار تطراً في أذهانهم من خلال تجاربهم المعيشية وحفظهم للنصوص القرآنية أو للأحاديث النبوية، وهم من أخطر الفئات المتطفلة على هذا المجال بالغ الأهمية لقيامه على ركائز إلهية المصدر لا تحتمل أبدا عشوائية تناول أو العرض لها.

ثانياً، وهو علم اصطلاحى، تم بناء لبناته من خلال مدارس فكرية بشرية منظمة ساهم بعضها في إطلاق اسم "الاقتصاد" الاصطلاحي عليه (مثل مدرسة الطبيعيين التي كان لها الدور الريادي في إطلاق ذلك الاسم الاصطلاحي على المجال بوجه عام، ثم المدرسة الكلاسيكية التي رسخت الاسم كمصطلح يربطه بفرع علمي تحليلي ناغتن معترف به في جميع الأوساط العلمية المتخصصة).

والاقتصاد كعلم، تم تناميته من خلال تراكمات معرفية متخصصة تأسست على

استخدام معايير علمية دولية متفق عليها في أطر علمية معترف بها كالأبحاث والمنشورات العلمية الدورية المتخصصة، والمحاضرات وورش العمل والندوات والمؤتمرات المتعلقة بالأمور الاقتصادية، بما ينجم عنه قوانين ونظريات ذات طابع اقتصادي متميز يفصلها عن بقية الفروع العلمية الأخرى، ويجعل منها مرجعيات صالحة للتداول البحثي والتطبيقي المناسب.

ثالثاً، وهو نظام تطبيقي للفكر وللعلم الاقتصادي المتخصص حيث يتم استخدامه وتنفيذه بالفعل في شكل سياسات وقوانين اقتصادية، ومخططات ومتابعات وتقارير تقييمية، ومؤسسات ومنظمات وأنشطة تفعيلية لكل ما يرتبط من مناظير نظرية مختلفة ذات طابع اقتصادي يقوم على مفردات بعينها كما سيتضح تواً.

رابعاً، وهو سلوك حياة للبشر، بشكل تلقائي (معيشي لغير المتخصصين)، ومدروس ومنظم (للمتخصصين والمسؤولين)، بحيث يطبقه كل البشر بشكل أو بآخر لأن الاقتصاد يعتبر بحق علم "حياة" أو علم "معايش بشرية" لاغنى عنه للبشر كي يتمكنوا من البقاء الصحيح والكريم على أرض الحياة الدنيا ماداموا أحياء على وجه الأرض، ولانكون مبالغين لو قلنا: إن الاقتصاد هو المجال المحوري الذي يقوم الإنسان من خلاله بأداء دوره الاستخلافي في إعمار الكون ورعاية مافيه من مخلوقات تم تسخيرها لخدمته ودعمه ومقابلة احتياجاته.

وبوجه عام، فإن الاقتصاد يشمل على مفردات مفتاحية تميزه عن غيره، وأكثر ما يميزه أنه يرتكز على تحليل مشكلة جوهرية دائمة تتمثل في "ندرة" الموارد الطبيعية بالنسبة للحاجات المتعددة لها: Scarcity.

وذلك بالإضافة إلى تحليل عملية "المفاضلة" والاختيار Choice للاستخدامات المقررة للموارد المتاحة بين البدائل المختلفة للاستخدامات اللازمة والمطلوبة والمرغوب فيها لتلك الموارد، والتي يستحيل تحقيقها كلها نتيجة لمشكلة الندرة المذكورة، بحيث تتلازم

عملية المفاضلة هذه مع ضرورة تطبيق مبدأ "التضحية" بشيء في مقابل "تفضيل" ما قمنا باختياره.. أي أن "لكل منفعة مكتسبة مقابل لا بد أن نخسره"، وهو ما يطلق عليه المصطلح الاقتصادي الشهير "تكلفة الفرصة البديلة".

وبالتالي، فهذا يتطلب بالضرورة ترشيد السلوك Behavior لكل من المستهلك والمنتج وجميع الأطراف المرتبطة بعملية تداول بمقابل للموارد كخامات أو كعناصر استهلاكية أو إنتاجية، والمنتجات بشكلها النهائي أو كوسائط وكعوامل إنتاج، ومن هذا نشأت الوحدة الاصطلاحية للبشر بالمفهوم الاقتصادي وهي ما يطلق عليها "الإنسان الاقتصادي" Economic Man.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن كلمة اقتصاد تشمل أيضا على عملية توزيع Distribution للموارد المحدودة بين الاستخدامات التي تم اختيارها، أو توزيع المنتجات النهائية بين الفئات المستهدفة، أو بكلمات أكثر بساطة، توزيع المعروض والمتاح على المطلوب مصحوبا بمقابل متفق عليه. ويمثل التوازن Equilibrium الحالة النموذجية التي يستهدف الاقتصاد دوما على تحقيقها.

ومما سبق، يمكن القول بأن الاقتصاد تتمثل هويته في كلمات أربع مفتاحية هي "فكر" Thought و"علم" Science و"نظام" System و"سلوك بشري" Human Behavior. (لمزيد من التفاصيل، ارجع إلى الدكتورة زينب صالح الأشوح، 2016).

وكما اتضح عاليه، فإن الاقتصاد يشمل دائما على مكونات مفتاحية تميز متضمناته وتوجهاته وطبيعته عن دونه من العلوم خاصة الاجتماعية المتداخلة معه في الطبيعة والهوية، حيث تتمثل تلك المكونات في غالبيتها من: الندرة Scarcity (كمشكلة)، الاختيار والمفاضلة Choice (كتكيف موضوعي مطلوب كمبدأ للتعامل الصحيح مع مشكلة الندرة حتمية التحقق)، السلوك الرشيد Rational Behavior (بتعظيم المنافع وتدنية التكاليف والخسائر والمهدرات كمبدأ اقتصادي لتوجيه ولترشيد عملية المفاضلة

والاختيار)، والتوزيع Distribution (المفترض أن يكون عادلا ورشيدا) الذي يتحقق معه حالة التوازن Equilibrium (التي تتمثل في تحقق حالة الرضا لجميع الأطراف المتعاملة، أو رضا الفرد بما تحقق له)، ذلك التوازن الذي يمثل حالة رضا لا بد أن تتم بناء على عملية تنازلات وتضحية بشكل أو بآخر.

ومن أكثر الفئات أو الجهات محل التركيز عادة في الدراسات الاقتصادية نذكر على سبيل المثال لا الحصر: المنتج Producer، والمستهلك Consumer..، والسوق Market (شاملا العرض Supply، والطلب Demand)، والنقود والبنوك والائتمان ومصادر التمويل والاستثمار والادخار والمنفعة، وتعظيم الربح، ومنحنيات السواء الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، والمنظمات الاقتصادية المحلية والدولية، والشركات متعددة الجنسية.. الخ.

وكعلم متخصص، تعتبر مدرسة الطبيعيين الرائدة في إنشائه كمسمى، والمدرسة الكلاسيكية المدرسة الرائدة في إنشائه كمسمى علمي تحليلي متخصص معترف به، وعلى الرغم من ظهور رواد كثيرين في هذا المجال، إلا أن "آدم سميث" هو أكثر من يعتبر كأول الرواد في إنشائه كفرع علمي معترف به في الأوساط العلمية الرسمية وكعلم يتم تدريسه في الجامعات، حيث تم تدريسه كبداية في إحدى جامعات جلاسجو الشهيرة التي تخرج آدم سميث منها وعمل بها، وحيث أطلق عليه لقب "أبو الاقتصاديين". (د/ زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، 2016، بالإضافة إلى معرفتي الشخصية ببعض الأوضاع ذات الصلة أثناء إقامتي في جلاسجو لبعض الوقت أثناء دراستي للدكتوراه ببريطانيا).

2-1-1 الإدارة Management

"هي مجال علمي يركز على النواحي الخدمية بالدرجة الأولى، تعني تصريف أمر من الأمور، أو تصنيف المسؤوليات والسلطات وتعيين القيادات والراتب المهنية والحرفية باستخدام معايير معينة، كما تعني الإشراف والرقابة والتقييم المهني أو الحرفي، أو في مجالات شؤون الأعمال بوجه عام".

هذا، ويجب التمييز بين مفاهيم ثلاثة متلازمة معا دائما في هذا الصدد:

أولا، تدبير وإدارة، Management وهيمنة تخطيطية وإشرافية وتنسيقية تقوم على كيفية أو عملية الإدارة التخطيطية والنظرية والسياسات المستهدفة، وتمثل أيضا في آلية التعامل الشامل الإجمالي مع الأعمال والأنشطة والبشر، وتحديد الأطر العامة لتنفيذ تلك العمليات المتشابكة أو المتداخلة في المراحل التطبيقية التالية لها. أي أنها تمثل الكيفية النظرية للإدارة The Act of direction.

وهي علم وفن استخدام الموارد المتاحة في مشروع أو مؤسسة أو تنظيم على أفضل الوجوه الممكنة كما وكيفا وتكلفة ووقتا وكفاءة وفعالية وقدرة.. وذلك بهدف تحقيق أهداف مقرر سلفا، على ضوء رؤى محددة، قائمة على رسائل أخلاقية ذات مبادئ مهنية ذات توجهات مدروسة سلفا.

ثانيا، وإدارة تنفيذية تطبيقية لتنفيذ الأنشطة التطبيقية Administration فهي التي تقوم على التطبيقات الإدارية التنفيذية والتشغيلية Executive functions لما تم تحديده في مجال الإدارة التخطيطية والتصنيفية السابقة، من خلال منظومة متكاملة من المراحل والخطوات والإجراءات المتسقة بعضها مع البعض، شاملة عمليات الإشراف والمراقبة والمتابعة من أجل التقييم إلى غيره من الوظائف الإدارية التي يتم اتباعها من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقا والتي تتلاءم وموضع الإدارة والتنظيم.

وبكلمات أخرى، فهي مصطلح لاتيني الأصل تقوم على عنصر الخدمة Service، وبالتحديد على خدمة جهات أخرى، وبكلمات أخرى، فهي تمثل عمليات تشمل على توجيه الجهود البشرية بشكل منتظم لتحقيق أهداف معينة (أحمد عبد الله الضباب، 1413هـ، ص 19).

ثالثا، وإدارة تنظيمية تصنيفية تنسيقية Organization أو التنظيم للتصنيفات المتشابكة والمختلفة في أنماطها فهي مرادف مكمل للمفهومين الاثنين السابقين، ويرتكز بصورة أكبر على الجانب التخطيطي والإداري وتحليل أبعاد المخاطر وإمكانيات الربح والخسارة، كما

يقوم بدور هام في الترتيب والتنسيق بين مفردات المنظومة الإدارية محل الرعاية والاهتمام. أو التنسيق بين الأنشطة والمهام داخل مجالات العمل المختلفة، وبين السياسات والمخططات محل التنفيذ ، Putting activities, policies, plans ...etc., into proper .working order ,to be more effective

هذا، وجدير بالإشارة إلى أن كلمة بيروقراطية Berocracy، تعتبر من أهم المصطلحات المفتاحية التي يركز عليها علم الإدارة وإدارة الأعمال، وقد ابتدعه عالم الاجتماع الألماني "ماكس فايبر" في أوائل التسعينيات، حيث يقصد بذلك المصطلح القوة والهيمنة والسلطة المكتبية.. لأنه يقوم على شقين أحدهما Bereau أي مكتب، والثاني Cracy أي السلطة أو القوة أو الهيمنة.

وعلى الرغم من نشأة ذلك المصطلح باعتباره منهجية إدارية مستحدثة تعطي أهمية نسبية مرتفعة ذات أولوية في الاتباع للمكاتب الوظيفية والمهام التي تدار مكتبيا بواسطة طبقة الموظفين، إلا أن المبالغة في التنفيذ، وفي الممنوح من تلك السلطات، أدى إلى الاطالة غير المرغوبة في الإجراءات وتعقد متطلباتها، واستغراقها لفترات زمنية أطول مما ينبغي أو يتوقع، وتسبب ذلك في ربط ذلك النظام الإداري المكتبي بصفة الروتين، والركود، والتخلف الإنجازي الذي يعرقل الأعمال بدلا مما يجب أن يحققه من تيسيرات، مما أدى إلى نفور متزايد من تلك الإداريات المكتبية، وبذل المحاولات المتلاحقة لإيجاد بدائل أفضل، وهو ما تحقق بالفعل في زمن العالم الرقمي الموازي، حيث بدأ الاتجاه المتزايد ينسحب إلى الإدارة الرقمية السريعة والأكثر تيسرا وفورية في الإنجازات والنتائج.

ويعتبر المهندس الأمريكي "فريدريك تايلور" هو الرائد الأول لعلم الإدارة، حيث بدأ ذلك بالدعوة المنظمة المتابعة إلى التخلي عن عشوائية الإنجازات، وضرورة اتباع قواعد وضوابط إدارية منظمة لاختيار العاملين وتصنيف مهامهم، وتدريبهم المتخصص، واستكمال الشؤون الإدارية الأخرى لأي مؤسسة بشكل مدروس ومنضبط ودقيق.

3-1-1 الاقتصاد الإداري Managerial Economics

بتتبع ماسبق، يمكن أن نذكر أن الاقتصاد كعلم يركز دائما على "مشكلة ندرة الموارد الطبيعية" كمحور جوهري للدراسة والتحليل بصفته الخاصة أو في علاقته مع عناصر أخرى، ويهتم بعملية "المفاضلة والاختيار" بين البدائل المختلفة كوسيلة للتغلب على المشكلة المذكورة. إذن فهو يتعامل بشكل مباشر مع الموارد الطبيعية ذاتها كمواد للإنتاج أو للاستهلاك أو للتكسب أو لإشباع الحاجات.. إلخ.

بينما نجد أن علم الإدارة، هو علم خدمي الطابع والنمط، لأنه يقوم على كيفية إدارة وتنظيم وتهيئة الأعمال والأنشطة والوظائف للقيام بأدوارها المنشودة وفقا لأهداف محددة، تتم من خلال رؤى مدروسة، تقوم على رسائل تتمثل في أخلاقيات وضوابط منظمة ومهذبة للسلوكيات البشرية والاعتبارية، في أطر مخططات استراتيجية، وتحليلات ذات طابع خاص يخدم كل هذا.

أما الاقتصاد الإداري الذي نحن بصددده الآن، فكما يبدو من مسماه، هو مجال بسيط يجمع بين مجالي الاقتصاد من ناحية، والإدارة من ناحية أخرى، بكل مشتملاتها التي تحدثنا عنها آنفا، لكنه يركز أولويات دراسته على المجالات الاقتصادية، أولا لأنها تضم مشاكل تتطلب معالجات تنفيذية، تلك التي يتوقع لها أن تحدث من خلال دراسة النواحي الإدارية المرتبطة بتلك المجالات.

لكن، قبل أن نعرض المفهوم الذي يميز هذا المصطلح، يجب علينا التنويه إلى ملحوظة بالغة الأهمية علينا أن نأخذها في الاعتبار في جميع الحالات المماثلة للمجالات المشتركة بحيث نتعرف على المحور الجوهري الذي يستحق أولوية التركيز والبدء بالاهتمام والتحليل والتقييم، ثم استكمال الصورة بالشق الآخر المكمل له.

وبمنتهى البساطة، فإن المحور الجوهري يتمثل حتما في المسمى، ثم يأتي الجزء المكمل الذي يتمثل في التوصيف لذلك المسمى، حيث يمثل ذلك التوصيف تحديدا للجانب

المستهدف التركيز التحليلي عليه من "المسمى" الأصلي محل الرعاية والاهتمام.

وبالعودة إلى المصطلح المعني "الاقتصاد الإداري" Managerial Economics or.. Managements of Economics ... ، حيث نجد أنه يقوم على "الاقتصاد" كاسم، وكمفردات وكمجالات أساسية يجب أن نبدأ بها ونلتقطها ونبحث عنها باعتبارها كهدف أساسي للدراسة، بينما الإداري يمثل المنظور الفرعي التخصصي الذي يستهدف التعرف على معالجته للمفردات وللنقاط الاقتصادية محل الدراسة، ولكيفية ارتباطه بها وفائدة أخذه مع دراستها في الاعتبار.

وعلى العكس لو كان المصطلح "الإدارة الاقتصادية" Economic Managements or the Economics of managements لا اعتبرنا "الإدارة" هي العناصر (الاسمية) التي تمثل ركائز أساسية كمحور للدراسة، بينما يمثل "الاقتصاد" الجانب والمنظور المكمل الذي يستهدف التعرف على معالجته للعناصر الإدارية محل الاهتمام الأساسي للدراسة، وكمثال يحدث هذا عندما تتخذ عدة تصورات إدارية بديلة داخل منشأة استثمارية معينة، ويتعين اختيار تصور واحد بين تلك البدائل، ففي حالة تطبيق التحليل الحالي، يتم تطبيق القوانين والنظريات والمعايير الاقتصادية الملائمة لإجراء عملية المفاضلة الرشيدة ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - اختيار المجموعة التي يتحقق معها أقل تكلفة ممكنة.. أو التي يتحقق معها أكبر صافي ربح معين.. أو التي تتعاضد فيها منافع الشرائح المجتمعية الأولى بالرعاية.. وهكذا.

وعلى أية حال، فإن المفهوم الأكثر تداولاً واستخداماً في المجالات العلمية المتخصصة هو عادة "الاقتصاد الإداري" لاتصاف الاقتصاد بطبيعة شموليته للركائز الأساسية التي تمثل محاور وأعمدة بحثية تتطلب البدء بها أولاً باعتبار الاقتصاد، "علم حياة" كما نوهنا من قبل، وباعتباره قائماً على مشاكل طبيعية هي بمثابة مسلمات، على الإنسان أن يتعرف على كيفية التعامل معها بطريقة رشيدة تتدنى معها الخسائر والمهدرات،

وتتعاظم معها الأرباح والمكتسبات... وفي تلك الحالة، تعتبر الإدارة هي الفرع العلمي التوصيفي والموجه والمرشد التربوي والرقابي والتقييمي والتحفيزي لمفاتيح علم الاقتصاد المصري والحيوي لكل البشر.

وعلى أية حال، فإنه في جميع الأحوال، يمكن اعتبار الاقتصاد الإداري - كما ذكرنا من قبل - بأنه علم مشترك ووسيط يربط عادة بين علمي الاقتصاد البحث، وعلم الإدارة البحث.

وبمزيد من التوضيح اللازم، يمكن القول بأن الاقتصاد الإداري هو "علم وسيط، يهتم بتوفير واستخدام البيانات والمعلومات والنظريات والقوانين الاقتصادية والإدارية ذات الارتباط بهدف التحليل والدراسة من ناحية، وذات الارتباط أيضا ببعضها البعض من ناحية أخرى، وذلك من أجل التوصل إلى قرارات اقتصادية وإدارية صحيحة تحقق منظومة متكاملة من التطبيقات بأكبر كفاءة ممكنة وبأفضل أداء ممكن".

وسوف تزداد صورة ذلك الفرع العلمي وضوحا، وتتأكد أهميته المتميزة بشكل تلقائي، كلما توغل القارئ وتعمق بحرص وبجدية بين سطور الكتاب المتتالية تباعا.

1-2 أهم وظائف الاقتصاد الإداري ومساهماته :

قبل عرض النقاط الحالية، أود أن أنوه أولا إلى قصة توضح طبيعة ومصدر وتوجه منظور جزئي مما يتم عرضه بالكتاب، بدءا من العرض الحالي للمصطلح مزدوج الأبعاد.

فمنذ سنوات طوال، لما عرف بعض الزملاء الأساتذة بهندسة الأزهر بتخصص الدكتوراه التي حصلت عليها من بريطانيا في المجال المزدوج "الاقتصاد الصحي Health Economics"، طلبوا مني أن أشارك معهم في فرق بحثية يشارك فيها العديد من التخصصات العلمية المختلفة للقيام بأعمال دراسات الجدوى القومية التابعة للهيئة العمرانية لتخطيط المدن الجديدة التابعة لوزارة الإسكان، حيث كنت قد ألفت وقتها كتابا

يؤكد على أهمية المجالات التطبيقية التي تتناول علومًا مشاركة معًا، وتناولت فيه فروعًا علمية موجودة ومقترحة مثل الاقتصاد الصحي، والاقتصاد الهندسي، واقتصاديات المعلومات،.. إلخ وتحمست كثيرًا للمشاركة خاصة أنني سبق وشاركت بالفعل في أعمال مشاركة مع طب المجتمع ومركز التكاثر داخل أروقة جامعة الأزهر المختلفة.

لكن، بعد مشاركتي في الفرق التابعة للمكاتب الهندسية المتخصصة التي كانت مسؤولة عن إعداد دراسات الجدوى القومية، بدأت أخطو بالفعل على طريق الحرفية والمهنية التطبيقية ليس فقط بصفتي الاقتصادية، لكن أيضًا بصفتي خبيرة دراسات جدوى شاملة شملت تطبيقات أخرى غير اقتصادية وكان أهمها التطبيقات التحليلية والتقييمية إدارية الطابع والأصل. ولم يحدث هذا من فراغ، لكنه تم بعد دراسات واستقرارات شاقة ومتخصصة في مجالي الاقتصاد والإدارة معًا، وبفضل الله تم منحي شهادة خبرة متخصصة في هذا المجال من وزارة الإسكان، أعتز بها كثيرًا وأحرص دائمًا على عدم مفارقتها لشقيقاتها من الشهادات والدرجات العلمية الأخرى المتخصصة التي من الله بها علي.

وأصبحت بفضل الله من هؤلاء الذين يتمتعون بخبرة الدمج التحليلي بين العلوم المختلفة ومنهجياتها وأخذها جميعًا بمنظار التحليل الكلي، بما يثري الجوانب التي تتم دراستها ويمنحها مزيد من المصداقية، وقوة التقييم الإيجابي، وارتفاع درجة الثقة في مصداقية ودقة نتائجها، وقابليتها الأفضل للتطبيق العملي الفعال.

وساعد على دعم خبرتي في هذا المجال قيامي لسنوات طوال بتدريس مادة "اقتصاديات إدارة الأعمال" لطالبات تمهيدي ماجستير بقسم إدارة الأعمال، حيث تراكمت المعارف والقراءات، وتم دعمها من خلال المناقشات والحوارات والتساؤلات معرفية بالغة الشراء والإفادة وتبادلها مع طالباتنا النجيبات.

لكن من المؤسف أنني لاحظت من خلال متابعتي الدقيقة للحال، وجود عزوف شبه كامل للتعاون المعرفي المشترك بين الجهات العلمية والمعرفية المتخصصة المذكورة، فلم أعتز

على رسالة بحث واحدة قامت من منطلق مشترك في مجال الاقتصاد الإداري المعني، ولم أجد أية محاولات تبشر باحتمال وجود توجه لمثل ذلك المجال على الرغم من أهميته المؤكدة..وقد يرجع السبب في ذلك لمصالح مشتركة بين أصحاب التخصص الواحد، والمناقضة لأصحاب التخصصات الأخرى المقابلة. وقد يرجع هذا أيضا إلى الميل العام إلى التقليدية والعزوف عن الانطلاق إلى جديد متميز، مثلما حدث وفعلت حين قمت باختيار دراستي للدكتوراه بمنظور مزدوج لموضوع صحي تم دراسته والتعرف على جذوره المعرفية من مرجعيات مباشرة موجودة في مجال الطب، مع استخدام المعارف الاقتصادية الأصلية، وتتبع القوانين والنظريات المتخصصة في المجال الاقتصادي، وتقصي وتطبيق الأدوات التحليلية الاقتصادية القياسية الملائمة على ذلك الموضوع طبي النمط والطابع.

وبناء على ماسبق، فإن ماسوف يقال في العرض المقبل، هو مزيج من المدون في المرجعيات المعرفية المتخصصة، جنبا إلى جنب مع ما تم اكتسابه من خبرات ورؤى واستنباطات متراكمة على مدى سنوات طوال من ممارسة العمل المتخصص المشترك المشار إليه.

ونبدأ الآن بعرض بعض النقاط الإضافية الهامة التي نتعرف من خلالها بشكل أكثر وضوحا وتفصيلا على فرع "الاقتصاد الإداري" المعني، وهو مايمثل في بعض الأدوار الهامة التي يتميز فرع الاقتصاد الإداري بالانفراد النسبي بالقيام بها.

1-2-1 أهم وظائف الاقتصاد الإداري:

السؤال إذن..لماذا "اقتصاد إداري"؟! وما الذي يمكن أن يميز الباحث في مجالاته عن أي باحث آخر أجرى بحثه في أحد المجالين المتخصصين فقط على حدة..أما "اقتصاد" بحث..أو "إدارة" فقط؟!!

الواقع أن القارئ يمكنه أن يستنبط الإجابة الملائمة على التساؤل السابق، وأن يقف على الأهمية النسبية للاقتصاد الإداري كفرع علمي مشترك، وذلك من خلال متابعة بعض

الأدوار والوظائف الهامة التي يتميز الاقتصاد الإداري بالقيام بها وينفرد بإتقانها بشكل أكبر من الحالات الدراسية الأخرى التقليدية. حيث يفترض أن يجمع هذا العلم المزدوج بين الوظائف والمهام الأساسية التي ينفرد بها كل فرع (اقتصادي أو إداري) على حدة، بل ويضاف إلى تلك الوظائف أدوار ومهام أخرى تنبع كثمار فعالة وإيجابية لعنصر المشاركة المعرفية المنضبطة بالأسس والقواعد العلمية الصحيحة

وفيما يلي نورد بعضاً من تلك الأدوار والوظائف الهامة للمجال المعنى:

أولاً، في كتابه حول اقتصاديات الإدارة، (1996، ص 14)، ذكر الدكتور أحمد ماهر أن من أهم وظائف فرع الاقتصاد الإداري، أن يتم بحث المشاكل والمسائل الاقتصادية الهامة التي تتطلب قرارات وتطبيقات إدارية رشيدة، وأوضح أن من المواضيع التي تستوجب الدراسة والتحليل من هذا المنظور المزدوج: الندرة Scarcity، المنافسة أو التنافسية Competition، التضخم Inflation، والخطر وعدم التأكد Risk & Uncertainty.

ثانياً، وقد عرض Moorhead Griffin الهندي مجموعة أخرى من الوظائف المعنية، وذلك في كتابه حول السلوك الإداري للمنظمة (2012، ص 7-10)، حيث سرد أهمها في أربعة وظائف تتمثل في: التخطيط Planning، والتنظيم Organization، والقيادة Leadership، والرقابة والإشراف Supervision and controlling.

ثالثاً، غير أننا نود أن نضيف مهاماً أخرى يجب الالتزام بها أو تأديتها للمتخصص في هذا المجال الحيوي المزدوج، وهو المعلوماتية وتحصيل البيانات الكافية، بل وتحليل البيانات والمعلومات واستنباط مخرجات مستحدثة تفيد في دعم كل الأحوال والمجالات والأشكال الأمنية كالأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي والأمن الإداري والأمن المعلوماتي، وما يتصل بذلك من أدوار فرعية كالترتيب على المهارات المتطورة ذات التخصصات النادرة، وتوفير الكوادر القادرة على مجابهة القوى والمخاطر الخارجية، وتفريخ كوادر بشرية متعددة المهارات المعرفية المتخصصة والتقنية المشتركة ذات التميز التنافسي العالمي، من أجل

الاستفادة بها على المستوى المحلي، والخارجي أيضا باعتبارها مصدرا تصديريا لاستجلاب العملات الأجنبية وتحسين إيرادات الدولة.

رابعا، إعداد واستخدام معايير تقييمية متخصصة تجمع بين المنظورين الاقتصادي والإداري معا في بوتقة موحدة، والعمل بمجموعة مشتركة موحدة ومتجانسة من قوانين ونظريات ومبادئ وسياسات اقتصادية إدارية متكاملة لا ينفصل بعضها عن الآخر بل يتم توحيدهما في كيان اصطلاحي نظري وتطبيقي موحد يزيد من كفاءة المنظور الاستقرائي والتحليلي المشترك ويميزه عن الحال لو تم تناول ذات المواضيع من منظور متخصص منفرد من أي من الفرعين كل منهما على حدة،

خامسا، وكذلك من أهم الوظائف الأخرى التي يرتبط بها علم الاقتصاد الإداري اصطلاحا نذكر تحسين فنون الإبداع والريادة، والإتقان الموضوعي واسع المدارك في آليات إعداد تخطيط وتطبيق الحكمانية والمساءلة والشفافية، والأحكام الأكثر كفاءة وفعالية في عمليات تقصي ومتابعة كل أنواع الفساد الفردي والمجتمعي مثل الفساد الإداري والاقتصادي والتقليص من مخاطره ومواضع تواجده، وتحسين مهارات وخبرات ومخرجات عمليات التفاوض، التحليل المالي، التواصل المهني والاجتماعي أو المجتمعي، والتحليل السلوكي.. إلخ.

وفي واقع الأمر أنه مهما عددنا الوظائف المفتاحية لعلم الاقتصاد الإداري فسوف يصعب إحصائها، لأن كلا الفرعين يتمددان بسرعة كبرى ويضمان دائما الجديد المستحدث في ظل عولة المعارف والتقنيات والتطورات المتلاحقة اللاهثة تباعا الواحدة تلو الأخرى. ولقد عرضنا ماسبق فقط على سبيل إلقاء الضوء الأكثر وضوحا على الأهمية النسبية بل المطلقة التي يلعبها فرع الاقتصاد الإداري.

وبكل تأكيد لو تم تناول تلك الوظائف من المنظور الإسلامي، وتنقيح مسمياتها أو توجهاتها بمعايره المستنبطة من الهدي الإلهي والنبوي المقدس، لاتسعت دوائر التعداد

المعني ومخرجاته المتميزة المأمولة إلى مالا نهاية لأنه بحق "فوق كل ذي علم عليم". وعلى أية حال، فاستكمالاً للجزء السابق، يفضل استعراض بعض النماذج والأمثلة على المجالات التي يمكن أن تندرج داخل بوتقة علم الاقتصاد الإداري وضعي كان أو إسلامي التنقيح والتوجه، حيث نذكر منها التالي:

1-2-2 بعض المجالات والمساهمات الهامة في مجال الاقتصاد الإداري:

على ضوء ماتقدم من تعريفات ووظائف، يمكن القول بأن الاقتصاد الإداري يمكن أن يشمل بلا أية حدود الكثير من المواضيع التي يتناولها الاقتصاد التقليدي، مع عرض المنظور الإداري المقابل لذات الموضوع أو المجال، مع محاولة التوفيق بين القوانين والمبادئ والنظريات والمعايير ومناهج التحليل المتقابلة في كلا الفرعين، وربط كل ذلك بما يتم تحصيله من بيانات، وعرضها بلغة مشتركة تتلاءم وتوجهي الاقتصاد والإدارة معا... مع إجراء فصل مقبول يتلاءم وطبيعة التحليل والعرض، والانتهاؤ بتقديم النتائج والمقترحات للجهات المعنية باللغة العلمية المعرفية الأكثر قرباً وتوجهاً لأحد التخصصين. فتكون - مثلاً - بلغة اقتصادية للجهات ذات الطابع الاقتصادي كجهة تمويلية لاستثمار ما، وتكون بلغة إدارية لو قدمت لوحدات إدارية تخطيطية أو تنفيذية ورقابية.

ومن المواضيع ذات الأهمية النسبية الكبرى في المجال المعني المزدوج، والتي مازالت تمثل مواضع خصبة للمزيد من البحث والتقصي والتحديث، يمكن أن نذكر بعض النماذج التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً، دراسات الجدوى والتقييم الاستراتيجي للمشروعات الاستثمارية الفردية أو القومية أو الإقليمية أو الدولية.. إلخ.

وتمثل المواضيع المرتبطة بالجوانب المالية مجالاً خصباً رائعاً حيث يهتم كلا الفرعين المتخصصين بمجال التحليل المالي بذات المسمى الاصطلاحي، لكن كلا التخصصين

يتناوله بأسلوب منفصل يختلف عن الآخر، وبكل تأكيد فإن الدمج الرشيد بين المنظورين سوف يزيد من زيادة تعميق القدرة التحليلية وانضباط نتائجها ويزيد من مصداقية المقترحات والتوصيات المقدمة بشأنها.

ثانياً، كما يتشارك الاقتصاد والإدارة في مجال بالغ الأهمية وهو المجال الصحي، وذلك يتيح الفرصة لدمج الدراسات الإدارية التي تركز -مثلاً- على مجال إدارة المستشفيات، مع الدراسات الاقتصادية التي تركز على مجال الاقتصاد الصحي بحيث يتم ذلك من خلال تحليل مشترك يسمى "الإدارة الاقتصادية للمستشفيات"، أو اقتصاديات إدارة الوحدات الصحية، أو الجدوى الاقتصادية لإدارة حاضنات الأنشطة الصحية.. ويمكن للتخصصين معاً أن يلتقيا في فرع مشترك ثالث يجمع بينهما وهو الإدارة الرشيدة لعمليات التنمية البشرية التي يكون من أهم عناصر نجاحها ارتفاع أداء الخدمات الصحية، التي تتحقق بعوامل من أهمها إدارة رشيدة وكفؤ للمستشفيات، فيساعد هذا وذاك على ارتفاع الإنتاجية للعاملين بالمستشفيات، وللمرضى المتفاعلين بالخدمات الصحية التي تقدم من خلال تلك المستشفيات مما يمكن في النهاية أن يزيد من المنافع القومية التي يتمتع بها مجتمعنا بأكمله.

ثالثاً، وبالتركيز على الموارد الطبيعية والبشرية، يمكن تطبيق مجالات تحليلية مشتركة في إدارة عمليات تنمية الموارد الاقتصادية، أو الجدوى الاقتصادية لإدارة الموارد الطبيعية والبشرية. أو التكلفة الفعالية للنظم الإدارية المطبقة في مجال تنموي أو إصلاحي ما.. إلخ، وذلك مايمكن أن يتم تحت عنوان مثل "اقتصاديات إدارة الموارد الطبيعية" و "اقتصاديات إدارة الموارد البشرية"، و "اقتصاديات تنمية الموارد البشرية أو الطبيعية".

رابعاً، وهناك أيضاً الدراسات التي تتناول السوق والتسويق Market & Marketing حيث تتداخل تلك المفاهيم كثيراً في كلا التخصصين وإن اختلفت مناظير كل منهما في تناولها.. فمثلاً يركز الاقتصاد على تحليل جانبي الطلب والعرض مركزين على فتتي

المستهلك والمنتج، بينما يهتم الإداري بدراسة عوامل جذب "العميل". وبينما يهتم الاقتصاد بتحقيق حالة توازن تقوم على رضا كل من المستهلك والبائع معا، إلا أن علم الإدارة يركز في الغالب الأعم على "رضا العميل" وتركيز محور اهتمامه لهذا الجانب فقط.

وفي ذلك المجال يقترح دراسات مشتركة في كيفية تفعيل الدور التسويقي للمنتجات الاستراتيجية في مصر مثلا، أو المعايير التسويقية لتفعيل الدور التصديري وزيادة كفاءته. ومن العناوين المقترح دراستها بالتفصيل في مثل هذا المجال: "الآثار الاقتصادية أو العوامل الاقتصادية التي تؤثر في إدارة التسويق للمنتجات الاستراتيجية المصرية" أو "العوامل الاقتصادية المؤثرة على إدارة عمليات التصدير في بلد ما" أو المصرية على إدارة المبادلات التسويقية أو التجارية في مصر".... إلخ.

وإن كنا قد أشرنا في البداية أن علم الاقتصاد يهتم أساسا بالموارد، فقد وجد أيضا أن علم الإدارة يهتم أيضا بذات المفهوم.. غير أنه لوحظ أن هناك اختلافا كبيرا بين المنظورين.. ففي الاقتصاد يتم التركيز على الموارد أما باعتبارها من عوامل الإنتاج (كالأرض باعتبارها موارد طبيعية، والعمل، والتنظيم باعتبارهم موارد بشرية)، كما ينظر إلى الموارد باعتبارها ماثرا لمشكلة جوهرية تستحق المتابعة والتحليل المستمر لمواجهة مخاطر الندرة المحتملة دائما.. أما في علم الإدارة، فيتم التحليل لذات المفهوم من منطلق إدارة الموارد البشرية والتنمية البشرية التي تقوم على النواحي السيكولوجية والمعنوية التي تمس النفس البشرية وتؤثر على أدائها المهني، وعلى سلوكها الشرائي.

خامسا، ومن المنطلق السابق توا، فإنه يمكن أيضا الجمع بين النواحي السلوكية وفقا لكلا التوجهين بدراسة "العوامل الاقتصادية والسيكولوجية (أو السلوكية) المؤثرة على تنمية الموارد أو على تسويقها أو على تداولها".... إلخ.

سادسا، ومن المنظور الأكثر حداثة وانتشارا، يهتم كلا الفرعين بمجال المعلوماتية والمعرفة لكن من خلال مسميات ومناظير قد تختلف وفقا للمناظير الأساسية لكليهما.

فالاقتصاد يركز أكثر على "القيمة" Value خاصة للمنافع المكتسبة، والتكلفة Cost والعائد Benefit وصافي الربح Profits Net والمكاسب Gains لكل من مفردات المعارف والمعلومات وعملياتها المختلفة، والإنتاجية المفترضة والمتوقعة والحقيقية للعالمين في هذا المجال ذي الخصوصية المعاصرة الدقيقة نوعا ما والفعالية التي تعتبر مؤشرا للجودة والكفاءة.. إلخ وذلك من خلال تحليل قياسي جزئي أو كلي، وبتطبيق النظريات والقوانين والمبادئ الاقتصادية ذات الصلة.

بينما يهتم فرع الإدارة بشكل جوهري بتناول هذا المجال كمواضع قوة وكفرص أو كمواضع ضعف أو كاحتمالات للمخاطر وعدم التأكد، مع تباحث كيفية إدارة الموارد البشرية والمنظمات في ظل العالم المعرفي المستحدث، كما يهدف عادة للإجابة على تساؤلات أساسية من أهمها التعرف على: ماذا What، ولماذا Why، وكيف How، ومن Who، ومتى When.. أي ماذا يقصد بالمصطلح محل الدراسة؟ وما هي الحقائق والخصائص المرتبطة به؟ وكيف يمكن أن يستخدم ويدار ويفعل؟ ومن هو الذي يملك كفاءات استخدامه والتعامل معه؟ وكيف يمكن أن تحدد الفترات الزمنية الملائمة للتعامل مع مفرداته أو مدخلاته ومخرجاته، وكيف يمكن أن ينظم ويدار الوقت المرتبط بكل حالة منه؟

وفي جميع الأحوال، يلاحظ المتتبع للتحليل الاقتصادي أنه دائما يقوم على الأرقام والمناهج القياسية البحتة أو المشاركة مع التحليلات الوصفية واللفظية المكتملة، وغالبا ما لا يعني الاقتصاد بالنواحي النفسية على الرغم من تأثيرها الكبير على سلوك الإنسان في جميع نواحي حياته.. وذلك ما تمت مراعاته في علم الإدارة، فتم التركيز عليه بكثافة من خلال دراسة المؤثرات الحسية والنفسية والسلوكية للبشر وإدخالها في الاعتبار عند اتخاذ السياسات والقرارات الإدارية المختلفة.

3-2-1 الثلاثية المتكاملة بالتنقيح الإسلامي

نخرج مما سبق في هذا الفصل بزيادة درجة التيقن من وجود تكامل متناغم بين محتويات وتوجهات، بل ومصطلحات فرعي علم الاقتصاد وعلم الإدارة، مما يؤكد على الأهمية الملحة للدمج المتكافئ لكلاهما معا تحت مظلة معرفية أكثر شمولية وكفاءة معرفية وتحليلية تتمثل في علم الاقتصاد الإداري (أو الإدارة الاقتصادية حسب أولوية التركيز التخصصي المستهدف).

لكن، بإضافة المنظور الإسلامي لكلا الفرعين، سيتأكد لنا كم سيكون علما نموذجيا رائعا هذا الفرع الراقي المغبون حقه في مجالات المعرفة المبدعة الأقرب إلى واقع الإنسان ومنفعته الأفضل، والذي يمكن أن يطلق عليه "علم الاقتصاد الإداري الإسلامي".

لكن، يجب علينا أن ننوه -بداية- إلى أن علم الاقتصاد الإداري الإسلامي ثلاثي الأبعاد ليس أبدا بعلم مقدس، فواضعوه لا يملكون حق الفتوى، ولا يتمتعون بمعايير القبول التي تتيح لهم حق القياس الشرعي أو إصدار الأحكام والفتاوى القابلة للاتباع الشرعي الآمن،، ولا هو سردا للمقاصد الشرعية المباشرة المرتبطة بالأحاديث النبوية، ولا هو أيضا فرع من فروع الفقه، ولا يمثل شرحا مباشرة لآيات القرآن الكريم، ولا لعلاات نزولها. كذلك هو ليس قاصرا على استعراض تجارب تقليدية تم عرضها في دراسات قليلة حول ما تم تطبيقه في عصر الدولة الإسلامية القوية التي أضاعها أهلها بسفاهات صراعاتهم على الدينويات!!! ماذا إذن؟!!!

الواقع أن المعروض الحالي من محتويات ومعارف واستنباطات، قد تم تأسيسه وإعداده كمحاولات اجتهادية معرفية قائمة على خطوات وضوابط بحثية وتحليلية متخصصة ومدروسة، ودورات تدريبية طويلة، وتخصصات دراسية مكثفة وبالغة التنوع في مجال الاسترشاد بالتعاليم الدينية الصحيحة بدلالاتها الصحيحة، وبالاستلهام بمعانيها، كمؤشرات ومعايير منطقية مرشدة يمكن قبولها والعمل بها في مجالات ملائمة لتوجهاتها

الإرشادية العامة، وذلك مع الاسترشاد بالتطبيقات الإسلامية والتجارب القديمة والحديثة، والاستعانة بأهل الذكر والتخصص كبشر وكدراسات متخصصة جادة، أي أن كل ما يعرض في هذا الصدد هو بمثابة استلهام معرفي مستنبط على هدى نور القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مع الاستعانة بالدراسات الفقهية والدراسات ذات الصلة كمراجع موثقة تستحق الارتكان إليها.

أما الجديد المستحدث في العرض الحالي، فهو القيام بالتتبع الدقيق لنشأة علمي الاقتصاد والإدارة، منذ خلق آدم وزوجه عليهما السلام، مروراً ببعض الأنبياء، والسلف ممن قدموا للبشرية نبات وبراعم إرشادية حول ركائز العلمين المعنيين، حيث اعتبر القصص القرآني خير مرشد لالتقاط أول الخيوط المعنية بنشأة الاقتصاد الإداري كفرع مشترك أو كشقين منفصلين.

وبطبيعة الحال، فإن العثور على تجارب ودروس مستفادة في حياة الأنبياء والسلف المسلمين بما يتعلق بمفهوم الاقتصاد والإدارة، يعتبر في ذاته من قبيل التوصيف الإسلامي الذي يضاف للعلم المزدوج فيجعله ثلاثي الأبعاد والعناصر بحيث يصبح "اقتصاد" إداري "إسلامي".

وبناء على ما سبق، فحتى تكتمل الصورة بأبعادها المختلفة حول المفهوم المعني، لا بد أن نبدأ أولاً بالتعرف على الاقتصاد الإسلامي، ثم الإدارة الإسلامية، ومنها يمكن الخروج بالإطار العام المتكامل لما يطلق عليه فرع "الاقتصاد الإداري الإسلامي". وذلك ما سوف يتم عرضه بمزيد من الإيضاح والتفصيل في فصل تالٍ، آملي أن يضيف إلى القارئ، وإلى دنيا المعارف ما قد يكون مستحدثاً ومفيداً كروية فكرية مختلفة.

الفصل
الثاني

الاقتصاد الإسلامي

s Islamic Economics

كنشأة وتطور ومفهوم

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) مشكلة الندرة الاقتصادية وكيف ظهرت بعد رعد العيش؟!
- (2) المنافسة السلبية، وأول درس في اقتصاديات البيئة

الفصل الثاني

الاقتصاد الإسلامي Managerial Economics كنشأة وتطور ومفهوم

مقدمة

على الرغم من الجدل الشديد الذي يدور بين الأوساط العلمية المتخصصة حول الإقرار بعلم الاقتصاد الإسلامي من عدمه، فقد يتفاجأ القارئ بأن الاقتصاد الإسلامي - كما سيتم تعريفه فيما بعد - يعتبر أقدم فرع علمي ومعرفي في تاريخ البشر، حيث ظهرت أول واقعة تتضمن مؤشرات وخصائصه، وقت وجود آدم وحواء خارج نطاق أرضنا الدنيا، تلك الواقعة التي ارتبطت بقصة نزولهما إلى الدنيا ومعهما إبليس الذي لعب الدور الرئيسي في تلك الواقعة. لنعود معا إلى أول خيوط تلك الواقعة، ولنتأمل معا كيف بزغت معها أول اشاعات المعرفة العلمية الاقتصادية المتخصصة.

1-2 مشكلة الندرة الاقتصادية وكيف ظهرت بعد رغد العيش؟!

(قصة آدم وزوجته حواء وعدوهما إبليس)

نبدأ حديثنا بالآيات الكريمة التي تمثل نموذجا متكاملا يوجهنا بموضوعية شديدة

لاستنباط الإجابة على التساؤل المذكور توا. فقد قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَى الْحِينِ ﴿٣٦﴾ فَلَقِيَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾ ﴾ [البقرة: 35-37].

وكما يقولون، فإن القرآن حمال للمعاني المتعددة التي يمكن أن يستلهم منها كل قارئ ومتدبر ما يفيد في وجهته المقصودة. ففي الحالة الجارية، لا نريد أن نعرض تفسيراً حرفياً للآيات الكريمة بقدر ما نهدف إلى استنباط المدلول الاقتصادي الذي نتبغى إلقاء الضوء عليه.

ففي الآيات الكريمة، نلاحظ أن آدم وحواء كانا ينعمان بحياة رغدة لا يعانيان فيها أبداً من أية مشاكل تدعوها إلى بذل أي مجهود لمواجهتها. غير أننا نلتقط أيضاً درساً إلهياً تربوياً بالغ الأهمية يتمثل في تعليم الزوجين ضرورة الطاعة لأوامر الخالق المنعم عليهما بكل تلك الأرزاق المتناهية، حيث تتمثل الطاعة هنا بالالتزام بما نهى عنه الله "كاستثناء" مصغر يكاد لا يذكر مقارنة بكل الأشياء الأخرى المباحة، ولكن كما سنجد فيما بعد، أن الاستهانة بمخالفة هذا الاستثناء تبعه غضب وعقاب إلهي تمثل في تغيير النمط المعيشي للزوجين بشكل جذري عجيب.

ولقد كان إبليس هو المسبب الرئيسي لتلك المعصية هينة الظاهر، وعظيمة العواقب السيئة، حيث كان ماهراً في إضافة مغريات على الشجرة المحرمة بشكل كافٍ لانزلاق الزوجين بشكل تلقائي وسهل إلى منحدر المعصية، حين خدعها بأن ثمار الشجرة التي حرمها الله عليهما تمنحهما فرصة الخلود (وكما يبدو إذن أن قضية الفناء والموت قد لازمت عملية خلق آدم وزوجته وإلا ما استجاب الاثنان للأكل من الشجرة المحرمة هرباً من فكرة الفناء التي أصبح كل مخلوق بالغريزة وبالفتنة يهابها ويفر منها ولو في داخله.

والعجبية، أن أبو البشر وزوجته، بدأ أول خطأ في حياتها بالاستجابة إلى عدو مؤكّد لها ويدركان تماما تلك العداوة، حيث تكبر عن السجود لها استجابة لأوامر الخالق متعاليا على مادة خلقتها التي تتمثل في "الطين" عكس مادة خلقتة التي يراها أفضل وأكثر سماوا وهي "النار" .. ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ [ص: 76] ، لكنها مع هذا لم يفتنا إلى أن العدو لا يمكن أن يضمّر خيرا أبدا!!

غير أن الآيات تشع ببريق أمل يتمثل في الوسيلة لمحو الذنوب واستعادة رضا الخالق سبحانه، وذلك بالتوبة النصوح التي بدأت كلماتها بتوجيه إلهي مباشر لتكون درسا متواصلا بعد هذا لكل البشر الخطائين بطبعهم، ولو أن قدر الله كان نافذا لإتمام رسالة الاستخلاف على الأرض، فعلى الرغم من قبول توبة والدي البشر، إلا أن الله سبحانه وتعالى أنزلها، مع عدوها اللدود الأبدي إلى أرض معيشية مشتركة، لتبدأ قصة ابتلاءات بشرية، ومجاهدات وكدح وصراعات، ينتهي بعدها مآل كل مخلوق إلى دنيا الآخرة والحساب والخلود الأبدي أما إلى جنة ونعيمها - نسأل الله تعالى أن نكون من سكانها - أو إلى نار أبدية - نعوذ بالله من عذابها وغرامها المهلك.

﴿ قَالَ رَبِّنا ظَلَمنا أَنفُسنا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ ﴾ [٢٣] قَالَ أَهبطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ [٢٤] قَالَ فِيها تَحْيَوْنَ وَفِيها تَمُوتُونَ وَمِنها تُخْرَجُونَ ﴾ [٢٥] [الأعراف: 23-25].

وحتى هنا، يمكن أن يتساءل قائل عن الدرس الاقتصادي الذي نقصده، فقد يبدو مما قرأناه أن هناك قصة معصية وذنوب ثم توبة وكلها أمور عقائدية وتعبدية بالدرجة الأولى. غير أننا إذا استكملنا الصورة بالآية 22 في سورة الأعراف، لتمكننا من استخلاص الصورة التخصصية المعنية بموضوعية وسلاسة. ففي تلك الآية يوضح الله سبحانه لنا تبعات ما حدث لأدم وحواء بعد ارتكاب المعصية، وفي تلك التبعات تكمن قصة أول نبتة لجذور علم الاقتصاد الذي نقوم بتدارسه وتطبيقه حتى الآن. فقد قال الله

عز وجل: ﴿ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: 22].

فمن الآية الأخيرة، يتضح أن المعصية، كانت أول سبب اقتصادي الطبع له جانب شرعي إسلامي، تمثل في استهلاك غذائي بشري لمحرّم بأمر إلهي، وقد أدى ذلك السلوك الاقتصادي غير الرشيد إلى ظهور أول مشكلة اقتصادية بين البشر، تمثلت في خلق "حاجة" بشرية مستحدثة تتطلب بذل جهد ومشقة بحث من أجل الوفاء بها وهو إظهار العورة التي يخجل الإنسان من إظهارها بالفطرة السليمة، مما تتطلب شيئاً ساتراً لها، ولأن الحاجة جديدة، فالمورد المقابل للوفاء بها غير متاح، مما تتطلب، بدوره عملية بحث بين الموارد المتاحة للستر المبدئي للعورة بالتقاط بعض أوراق الشجر المحيط واستخدامه لأداء الغرض الاستهلاكي المطلوب.

ومن تلك القصة، يمكن أيضاً أن يتبين لنا أن أول الحاجات البشرية الأساسية للإنسان آنذاك كانت: الغذاء، وأول الحاجات الأساسية المشتقة أصبحت "الكساء". ولم يذكر الماء صراحة لأنه قد يكون قد توافر ضمناً مع الغذاء المتوافر بالجنة، ولم يذكر أيضاً المأوى، لأنه لم يكن آنذاك يمثل سلعة أو منتجاً نادراً يتطلب مجهوداً للبحث عنه وتوفير المقابل للحصول عليه، حيث كان سكنهما يتمثل في "جنة" رحبة تختلف بسعتها ورحابتها تماماً عن ضيق الأرض التي أرسل الزوجان بعد هذا إليها، وتم وصف حالتها بالمهبط، مؤقت الإتاحة، وذلك كما يتضح من الآية 24 من سورة الأعراف كما يتضح من النص الكريم عليه.

2-2 المنافسة السلبية، وأول درس في اقتصاديات البيئة:

(قصة ابني آدم كطالغ وصالح)

بعد الواقعة الأولى، توالى بذور الاقتصاد الإسلامي في الاستزراع بمختلف ألوانها وأشكالها وما يرتبط بها من منافع وإرشادات، ونقول بأنها اقتصادية لأنها تشمل أحد

خصائص علم الاقتصاد ومكوناته، ونصفها بالإسلامية، لأنها ترتبط بتشريعات الله تعالى وبيارشاداته وتوجيهاته بشكل أو بآخر.. حتى لو يكن القرآن الكريم قد نزل بعد، فآدم عليه السلام هو أول الأنبياء، والدين عند الله كله الإسلام، وكل أنبياء الله مسلمون كما أكدت آيات القرآن الكريم في كثير من المواضع.

والقصة الحالية تتعلق بأول واقعة قتل حدثت وللأسف أنها بدأت بيد أخ طالح "قابيل" لشقيق صالح "هابيل". وتتجلى القصة كلها في قوله تعالى:

﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٣٧﴾ لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٣٩﴾ فَطَوَعَتْ لَهُ نَفْسُهُ، قَتَلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ، فَأَصْبَحَ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴿٤٠﴾ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ، كَيْفَ يُورِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يُوَلِّتُنِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٤١﴾﴾ [المائدة: 27-31].

ومن الآيات المباركات السابقة يمكن أن نستخلص العناصر الاقتصادية التالية:

أولاً: المنافسة Competition

ليست خيراً في ذاتها لو قامت على سوء استخدام القوة، ولو قامت على الظلم وسلب حقوق الآخرين (وهو مانراه ملموسا في ظل الأنظمة الوضعية خاصة النظام الرأسمالي الذي يقدر المنافسة ويجعلها المعيار الأساسي للتمييز وللبقاء، مع الاستهانة بالضعفاء وإحالتهم إلى بؤر الإهمال والتجاهل وذلك مع ربط القوة بفحش السلوك، وربط الأدب وحسن السلوك في المعاملات بصفة الضعف المغربي بالتعدي الظالم على الحقوق حتى المؤكد منها.

وهذا ماحدث عندما تقبل القربان من هابيل (نتيجة لحسن أدائه، ولإتقانه لعمله

ولعرضه للقربان المذكور إلى الخالق عز وجل)، بينما لم يتقبل قربان شقيقه قابيل (نتيجة لتكاسله، ولعدم إتقانه لما قدم بما يليق بالمقدم له - سبحانه-) . فقد كانت عملية القبول الإلهي للقربان تقوم على عدالة مطلقة ومعايير تبرر حدوثه، وكانت إرادة إلهية لأن يحتفظ كل ذي حق بحقه .

لكن في تلك القصة، ظهر أول "شياطين الإنس الذي تمثل في قابيل، حيث احتذى بطريق إبليس، فقتل شقيقه لمجرد فوزه عليه بقبول قربانه، من أجل الاستحواذ على ما ليس له حق فيه كما قدر الخالق عز وجل .

وواضح من الآيات، أن هابيل قتل ليس عن ضعف، ولا عن استسلام متخاذل، لكن عن قلب مرهف لا يتحمل فكرة أذية شقيقه، ويرفض أن يضيع رضا ربه الذي قبل قربانه، بفعل قبيح يتبعه . وبالتالي فهو لم يخسر ثمار المنافسة التي تعرض إليها قسرا وإجبارا، بل انتهى أجله ودوره في الحياة كفائز حقيقي برضا الخالق عز وجل وبتحقيق الهدف الأساسي الذي كان هابيل يصبوا إليه .

ومن هنا يأتي الدرس الأول في مجال المنافسة والذي يتمثل في منظورين معيارين:

(1) إن كان الفائز في مجال المنافسة هو الشرير، وتحقق فوزه هذا بسلب حق الآخر ظلما وافتراء، تعتبر المنافسة في تلك الحالة "منافسة سلبية"، لا تقبل في الاقتصاد الإسلامي، حتى إن قبلها الاقتصاد بشري التأصيل بتوجهه الدنيوي البحت .

أي أنه في حالة المنافسة السلبية: يكون الفائز بالمكاسب الدنيوية المنحرفة عادة ليس صاحب الحق الصحيح، ولكنه يصبح عند الله خاسرا لأنه سلب حقا لغيره، ولم يكتسبه بشكل مشروع .

(2) لكن في حالة المنافسة الإيجابية، يحدث تكامل في الأهداف وتناغم في المكاسب دنيوية كانت أو أخروية، وتتحقق ثمار هذا النوع من المنافسة باتباع مبدأ العدل في التوزيع

للمهام، وفي التقييم للأداء، وفي إعطاء كل ذي حق حقه. ومن هنا نسترد بقوله تعالى ﴿خَتَمَهُمْ مَسْكِةً وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ﴾ [المطففين: 26].

ثانياً: التخلص الآمن من النفايات وتبدأ بجثة الميت.

فقد ظهرت مؤخراً نظريات تدعو للتنمية المتواصلة وحماية البيئة، وتندرج بعواقب ما يحدث من تلوث بيئي مدمر للموارد الطبيعية، ومهدد للطاقات البشرية، ومنذر بالفناء للكون بأكمله.. ولو آمنوا، وتدبروا في آيات الله الحكيمة المرشدة، وعملوا بتوجيهاته سبحانه، ما بلغنا تلك الحالة المرعبة الحالية، فقد أئذنا الله تعالى مما نعانى من عواقب بقوله في كتابه الكريم: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: 41].

وبالعودة للآيات الواردة بسورة المائدة والمشار إليها سابقاً، نجد أن الله أرشد القاتل "قابيل" للكيفية الصحيحة والصحية للتخلص الآمن من جثة أخيه "هابيل" من خلال غراب الذي يعتبر - بدوره - أول معلم غير بشري للبشر على وجه الأرض. حيث يمكن أن نستخلص من هذا الدرس بعض الدروس المستفادة من أهمها:

(1) تكريم الإنسان بعد موته، حيث أحسن الله خلقته، فإن مات تبدأ جثته في التحلل ويصاحب هذا مظهر قبيح مع روائح بشعة يمكن أن تشوه صورته التي كان عليها أثناء حياته، فيأنفون حتى من تذكره بعد هذا، لهذا يقال دائماً "إن إكرام الميت، دفنه".

(2) الميت يصبح في حياة منفصلة تماماً عن الحي ويكون في حياة برزخية لا يعلم حقيقتها إلا الله سبحانه وتعالى، لهذا فلا بد من فصل تام بين الميت والحي.. كل إلى الطبيعة التي ينتمي إليها... والميت في تلك الحالة سيرجع إلى الأرض التي تكون من تراها، بينما الحي لا يستطيع أن يجتمع معه في مكان مادي موحد، لأن طبيعته الحية تجعله يسير (فوق تلك الأرض). يعني لن يكون هناك تجانس بيولوجي بين الميت والحي بحيث يسمح

للاثنين بالتواجد معا في ذات الحيز المكاني المادي.

وفي ذلك المقام، لن أنسى أبدا عبارة قالتها والدتي رحمها الله وطيب ثراها في أواخر أيامها في الدنيا، فعلى الرغم من أنها آنذاك كانت في حالة صحية لأبأس بها، فكانت ترد باستسلام حازم وبصوت خافت ظننته يصدر من عالم آخر: "الأرض بتشدني" !! وقتها سخر أشقائي من قولها.. أو قد يكونوا قد تعمدوا هذا للتهوين علينا.. وعليها من خطب تلك العبارة، لكنني وقتها تأكدت أنها النهاية.. وعلى الرغم من أني نسيت لبضعة أيام تلك العبارة.. إلا أني تذكرتها، ومازلت أتذكرها، وسوف أتذكرها ماحييت بعد أن آن أوان الرحيل... ومن يومها وأنا أتذكر أيضا "ضمة القبر" الذي دعينا للدعاء بتهوينه علينا.. فلأرض تنتظر أولادها ليعودا إليها في برزخيات ندعو الله أن تأتي بخير.

(3) الميت بعد تحلله، يصبح كتلة بقايا بشعة المنظر والرائحة والمتناثرات، حيث يصاحبه كائنات كثيرة يمكن أن تضر بصحة الإنسان، ويمكن أن تسبب تلوثات مادية وشمية واستنشاقية وبصرية تذهب بحواس الأحياء وتشيع الأمراض والأوبئة الفتاكة بالبشر، ومن هنا ظهرت الحكمة البليغة في المقولة: "الحي أبقى من الميت".. فبكل تأكيد أن الحي السائر على وجه الأرض أكثر أهمية في مرحلة حياته لمسئولية الخلافة وأداء المطلوب منه من أدوار في تعمير الأرض ورعاية ما عليها من مخلوقات واستزراع وتنمية ما بها من موارد. وما يؤكد على أهمية هذا الدور الاستخلافي للأحياء حتى آخر لحظات حياتهم، الحث على الغرس لكل ماهو نافع حتى لحظات نهاية الكون، أو نهاية حياة الإنسان التي تمثل في حد ذاتها قيامة له، ويتجلى ذلك في الحديث النبوي الصحيح: "(إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا).

-ولفظ أحمد: "(إِنْ قَامَتِ عَلَى أَحَدِكُمْ الْقِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا". [صححه

الألباني في "الصحيحة"].

ثالثاً: الأمن العام والأمن الخاص والنهي عن الإِرهَاب.

والواقع أن قابيل أصبح يتحمل أكبر وزر في تاريخ البشرية، وهو إزهاق الروح التي تمثل نواة لأبشع أنواع الفساد الاقتصادي في الكون لأنها تتسبب في إحداث سلاسل متتابعة ومتشابكة من سلبيات ومشاحنات وانتقامات من يصعب إيقاف نزيفها، مما يتسبب في تصدع الكيان البشري كقوة إنتاجية تلعب الدور السياسي في عملية تنمية وإعمار الكون.. وقد تأكدت بشاعة ما ارتكبه قابيل من جرم آنذاك من قول الله تعالى:

﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لُمُسْرِفُونَ ﴿٣٣﴾ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدَرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ

﴿٣٤﴾ [المائدة: 32-34].

الفصل
الثالث

العلم والعمل
كركائز اقتصادية إدارية
في حياة الأنبياء

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

(1) العلم: "وفوق كل ذي علم عليم"

(2) العمل "وقل أعملوا"

الفصل الثالث

العلم والعمل

كركائز اقتصادية إدارية في حياة الأنبياء

مقدمة

عادة ما يصد منا الماديون من متخصصي الاقتصاد بشري الوضع، باعتبار العلم شأنًا بشريا بحتا، ويعتبرون الدين بمثابة طقوس تعبدية روحانية الطابع ولا علاقة لها أبدا بالماديات ولا بالأمور الدنيوية ولا المعيشية للبشر، وتمادي المتبجح منهم بإنكار وجود ديانات سهاوية أو وجود خالق أصلا، واعتبروا أن الديانات المعلنة ما هي إلا نتاج لظروف اقتصادية ومعيشية تخص كل مجتمع على حدة، في كل فترة زمنية مختلفة، بحيث تم تراكم المعتقدات البشرية المرتبطة بتلك الأحوال، فنسجوا من خيالاتهم الديانات المعلنة، وتنامت عقائدهم ورسخت من خلال استمراريتهم في اتباعها حتى أصبحوا مدمنين لها، وقد بدأت تلك الفكرة السفيهية بذات التوجه والمعنى على لسان الملحد القح "ماركس" الذي أعلن بصفاقة أن "الدين أفيون الشعوب". وأن التاريخ هو العامل الأساسي في تكوينه. ولقد نجم عن تلك الأفكار المادية التي بلغت في غالبية الأحوال إلى حد (تقديس) علم الاقتصاد بشري الإعداد، واعتباره لاهوتا يجب أن اتباعه بحذافيره بلا مساس

بمضمّناته ومكوناته المادية البحتة، واعتبر مشاهير الاقتصاديين بمثابة الأوصياء المقدسين أو رجال اللاهوت الواجب اتباع مايقولونه بلا أي جدال أو نقاش.

ووفقا لهذا التوجه المتغرس، فقد نادى الملحدون بإلغاء الفكر الديني تماما وعدم إقحامه في علم الاقتصاد ولا في أي علم عقلاي آخر يقوم على العقل البشري الأنوي.. أما عن المدارس الفكرية التي تؤمن بالديانات السماوية، فقد نادوا بفصل الدين عن العلم.. وإن لزم الأمر فيجب أن يطوع الدين لخدمة الأغراض العلمية الملموس آثارها ومعالمها بالنسبة للجميع!

وكان لزاما علينا أن نبدأ بتلك الديباجة المطولة نوعا لتوضيح فداحة ما وصل إليه أهل العلم المعاصرون من جحود وإنكار لمصدر العلم المتكامل وهو الله سبحانه وتعالى، ولخطأ منظورهم العلماني الذي ينسب أي علم إلى المخلوق فقط، حيث نقدم فيما يلي بعض النماذج لأسس اقتصادية ظهرت بالجانب التطبيقي المباشر على يد الرسل أنفسهم مما يؤكد على استحالة فصل الدين عن العلم وإلا سيحدث خلل كبير ينحو بالعلم العلماني إلى قارعة المهالك كما نلاحظ بالفعل في عصورنا الحالية. وفيما يلي نورد بعضا من الجوانب الاقتصادية في حياة الأنبياء التي تداخلت بسلاسة مع دعوتهم التوحيدية دينية الطابع، فأكدت على أهمية تلاحم الجانبين الروحي والمادي معا في حياة البشر ضمنا لتوازن معيشي مستقر، ولا استمرار رسالة الخلافة البشرية في إعمار الكون بأفضل أداء ممكن.

وقبل البدء بسرد النقاط المستهدفة، نود أولا ذكر بعض أسماء الأنبياء والرسل التي شاع ورود أسمائهم في الكتابات التاريخية المتخصصة، ومن بينهم: آدم (أول وأبو الأنبياء)، إدريس، نوح، هود، صالح، إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، لوط، شعيب، أيوب، ذو الكفل، يس، يونس، موسى، الخضر، يوشع، إلياس، حزقيل، إليسع، شمويل، داود، سليمان، دانيال، زكريا، عيسى، محمد (خاتم الأنبياء). صل الله وسلم وبارك عليهم أجمعين.

وبتتبع السير الذاتية لهم، فقد لوحظ التركيز على الأمور المتعلقة بمجالات الدعوة

لكل منهم، كما ندرت المعلومات حول بعضهم، ومع هذا تمكنا بفضل الله من العثور على بعض البيانات والمعلومات التي تفيد في التعرف على أحوال بعضهم مع العلم والعمل المهني، وفيما يلي نبذة تعريفية لهذا وذاك.

1-3 العلم: "فوق كل ذي علم عليه"

تشير كثير من الوثائق والمرجعيات إلى أن كثيراً من المغيبن ينسبون ماخطوا به من علم وتميز فكري إلى أنفسهم، ومن هذا مقولة قارون التي تسببت في دمار كل مايملك: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ۗ أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهَلَكَ مِن قَبْلِهِ ۚ مِنَ الْقُرُونِ مَن هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلَا يُسْئَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [القصص: 78]. وللأسف مازالت إعداد متزايدة ترتكب ذات الخطأ بلا أي اتعاظ، ومنهم أينشتاين وغيره ممن حباهم الله بعقليات رياضية بالغة التعقد والتشابك، فأعلنوا إلحادهم بالخالق وتهكم البعض عليه بجرأة وقحة، ونادى البعض بأن يكونوا هم المرجعية الوحيدة للعلوم لأنهم أكثر كفاءة مما ورد بالكتب السماوية المعلنة.

هذا، ولو تتبعنا أية عملية تعليمية أو تدريبية أو معرفية، للاحظنا أن نقطة البداية تبدأ دائماً بمحاولة التعرف على مواضع البحث والتعامل أو التحري، أي أن كل شيء لا بد أولاً من تعريفه وتحديد هويته وخصائصه لكي يتأتى لنا أن نقوم بما يليه من خطوات للتعرف على المزيد حول ذلك الشيء. فإذا رجعنا إلى آيات القرآن الكريم، نلاحظ أن أول ما فعله الله تعالى بعد اكتمال خلق آدم، هو منحه لبعض من "علمه"، أي كان العلم هو أول مجال حيوي يرتبط به الإنسان حتى قبل الارتباط بنصفه الآخر (كبداية لحفظ النوع البشري في مرحلة مشاركة لاحقة) أو الالتزام بمجال "العمل" الذي يمثل لنا المجال الحيوي للعيش الصحيح تكسبياً كان أو لتحقيق أهداف وتطلعات اجتماعية أخرى مختلفة. أما عن نوعية العلم الذي بدأ الإنسان بالتعرف عليه، فقد حصل عليه الإنسان

مباشرة من الله تعالى لأهمية تناقله إلى بقية البشر فيما بعد، حيث قام سبحانه وتعالى بتعليم آدم بمسميات جميع المخلوقات والأشياء والظواهر والعلاقات والهويات.. إلخ ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: 31]. وهذا ما قد يفسر سر تعرفنا على كثير من أشياء كثيرة بالغريزة وبالفطرة حتى لو لم يعلمنا إياها بشر، كما أن الطفل منذ ولادته يدرك لبن أمه فيقبل عليه بشراهة، ويرفض تماما تعاطي أي دواء سائل مهما تم التحايل عليه بخلطه بنكهات يمكن أن تغريه. كما يعرف بل ويرفض ذات اللبن لو تم تقديمه له من مصدر غير طبيعي في برونه لا تحمله حنان أمه وعرقها بشري الطبيعة، فكله يحدث بناء على علم فطري ولد به، ثم تم تنميته، أو إهداره بعد هذا وفقا لسلوكيات الراعين له، أو للظروف المعيشية المقدرة عليه على الأرض الدنيا.

ومن هذا المنطلق، فلا بد أن نتأكد أنه لولا علم الله الأساسي للإنسان، ما استطاع أن يكمل طريقه، ولا أن يحدث ما أنجزه من تقدم في هذا المجال، وبالتالي يعتبر مخطئا وغافلا من يدعي بأن العلم هو من عنده، وبأن العلم البشري توالد للإنسان من فراغ أو بمجهودات بشرية بحتة. وهذا يؤكد على أن العلم إن كان مبنيا على مرجعية إلهية المصدر ومدعما بكتاب إلهي المصدر، فبكل تأكيد يكون هو العلم الأكثر مثالية وقابلية للتطبيق الأفضل والأقل أخطاء وتخبطات، لأنه مبني على علم العليم الذي يعلو على كل فكر بشري لأي عالم.

1-1-3 العلم من المنظور الديني:

وقبل أن نتعرف على العلم في حياة الأنبياء باعتبارهم القدوة الرائدة دائما، يفضل أولا أن نلقي الضوء على بعض الأمور التي تبرز أهمية العلم من المنظور الديني البحت، وذلك كما ورد في آيات القرآن الكريم.

أولاً: بتتبع آيات القرآن الكريم، لوحظ أنه تضمن أهم أدوات التعلم الأساسية التي يستخدمها كل البشر عبر كل الأماكن والأزمنة.

حيث ثبت أن "القلم" هو الأداة الأساسية وذلك من خلال تدوين ماتم "قراءته" في مرحلة التعلم، وذلك كما ورد في سورة العلق التي أوضحت أيضاً جحود المتعلم وادعائه فيما بعد بأن العلم علمه هو، منادياً - كما نشاهد الآن- بالاكْتِفَاء التام بالعلم البشري وترك الإرشاد الديني - الذي يتضمن أسس ذلك العلم- جانبا. ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۝٦ أَنزَاهُ اسْتَعْتَبَ ۝٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَ ۝٨﴾ [العلق: 1-8].

ولقد غلبت الآراء على أن أول ما خلق الله كان "القلم" حيث استدلوا على ذلك بأن عبادة بن الصّامت قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ رَبُّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ" رواه الترمذي (2155) وأبو داود (4700)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

وحتى لو صح أن العرش سبق القلم وكان هو أول المخلوقات، إلا أن القلم مازال أول المخلوقات التي تخص البشر فيما بعد كسمى يتم استخدامه حتى الآن في عملية التعليم والتعلم.

ومن الواضح أن "القراءة" الصامتة أو بتلاوة وبصوت مسموع هي أهم منهجية يعبر من خلالها الأمي إلى آفاق العلم والمعرفة، وأيضاً ليستخدمها كمعبر وقناة توصيل العلم إلى الآخرين، بدليل أن كلمة "اقرأ" تم توجيهها للنبي الأمي ﷺ في أول تكليف له بالدعوة من خلال تنزيل أول آيات القرآن الكريم كمنهاج ودستور ومرشد لكل البشر.

حتى "الكتاب" الذي يمثل وسيلة تناقل المعارف ووعاء لحصاد المدخرات المعرفية والعلمية في مفهومنا الدارج، ذكر في القرآن كمرجعية أساسية لرصد أعمال كل انسان

وكحجة موثقة تؤخذ له أو عليه، وكمرجعية تعلم يستخدمها رسل الله من حلال كتب سماوية مقدسة.. وصدق الله تعالى في قوله الكريم: ﴿ أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ۝١٤ مَن اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۗ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا نُزِرُ وَأَنْزِرُ ۗ وَزُرْ أَخْرَىٰ ۖ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥ ﴾ [الإسراء: 14-15].

ثانياً: طلب العلم التزام ووسيلة للارتقاء والتميز للمسلمين باختلاف نوعهم. ففي القرآن الكريم، بدأت أول آية بكلمة وطيدة الصلة بعملية التعلم بالأمر الإلهي: "اقرأ" .. وذلك كما ورد في أول سورة العلق.. كما تواردت الدعوة إلى العلم والحث على الاستزادة منه وتكريم العلماء كما ورد في الآيتين التاليتين (على سبيل المثال لا الحصر): حيث تنص الآية الأولى على التوجيه إلى دعاء قدوة لأي متطلع إلى الحكمة والكمال بقول: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ۝ ﴾ [طه: 114] ، كما تشير الآية الثانية إلى تمييز العلماء وسمو مكانتهم مقارنة بغيرهم: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ﴾ [الزمر: 9].

ومن الأحاديث التي أكدت على أهمية العلم وضرورة التزام كل مسلم بتلقيه وتشجع على هذا بتوضيح سمو مكانة العلماء: «العلماء ورثة الأنبياء» رواه أصحاب السنن، و«من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله طريقاً من طرق الجنة»، رواه مسلم، و«طلب العلم فريضة على كل مسلم» رواه ابن ماجه.

ثالثاً: العلم رزق مثله مثل المال وغيره.

يرزق الله به من يشاء من البشر مسلمين كانوا أم غير هذا، حتى الملحدين يرزقون بالعلم لحكم إلهية منها تسخيرهم لنفع البشرية، واستكمال مهمة الخلافة البشرية على الأرض حتى لو كانوا يسفكون الدماء كما نوه إلى ذلك الملائكة الكرام ﴿ كَلَّا تَتَذَكَّرُ ۗ هَٰؤُلَاءِ ۖ وَهَٰؤُلَاءِ مِمَّنْ عَطَاءُ رَبِّكَ ۗ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۝٢٠ ﴾ [الإسراء: 20].

وتفيد الملحوظة الأخيرة في التأكيد على إجازة الأخذ بعلم غير المسلم حتى لو كان ملحداً، فصحيحه هو من أرزاق وإلهامات الله سبحانه التي يمنحها كأي رزق معيشي للبشر، والخطأ دينياً منه يمكن أن يتم تنقيحه وإعادة عرضه بما يتوافق والتعاليم الشرعية الصحيحة.. فلا يمكن مثلاً أن نستغني عن قانون الجاذبية الأرضية أو نعزف عن استخدام الاختراعات الحديثة النافعة في جميع المجالات لمجرد أن مخترعيها غير مسلمين أو أنهم ملحدون، لكن الحكمة تقتضي من المسلم أن ينهل العلم من أية مرجعية، فإن لم يستطع التميز والتفوق على غيره، فعلى الأقل لا يحرم نفسه من الانتفاع والاعتداء، لعله ينجب من هو أكثر مقدرة على أداء مهمة التميز المنشود ولو بعد حين.

ما تقدم، هو في الواقع غيظ من فيض يؤكد على أن العلم الصحيح لا بد أن يبدأ من ركائز العلم الديني الشامل لأمر الدنيا والدين معاً، والذي وضعه العليم الذي لا يعلو علمه - سبحانه - أي علم آخر.

وبمتابعة قصص الأنبياء، نلاحظ أنهم قد حظوا بالعلم بطرق مختلفة يمكن أن تفيدنا الآن في استنباط الكثير من الدروس والعبر والوسائل النافعة لترسيخ عمليات العلم والتعلم وتطبيقه بأساليب أكثر فعالية وكفاءة وإبداعاً.

وفيما يلي، بعض النماذج لكيفية تعليم الأنبياء صلوات عليهم أجمعين.

2-1-3 بعض التجارب النبوية في المجالات العلمية المستلهمة

أولاً: علم آدم عليه السلام:

حيث علم آدم الأسماء والمفاهيم والمصطلحات، ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: 31]، كما علمه مبدأ هاماً في مجال العمل والتصحيح الإداري لمعايشه من خلال تعليمه لكلمات التوبة الصحيحة.

ثانيا: علم إدريس عليه السلام:

أما إدريس عليه السلام المذكور في سورة مريم، ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيْسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا ٥٦﴾ [مريم: 56]، فقد كان أول نبي يبعث في الأرض بعد سيدنا آدم، حيث عاش 865 سنة، ويقصد باسمه المكرس، ويعتبر الرائد الأول في الكتابة بالقلم، وقيل أنه تم رفعه الله علياً إلى السماء الرابعة. كما أنه بدأ بالأعداد الأولى لفكرة الصحف الإخبارية، وكان له أيضاً مواعظ في الأدب، وكان يتحدث باثنين وسبعين لساناً، وهو أول من قام بعلم السياسة المدنية، وقام برسم قواعد تمدن المدن وتحسين تصميمها.

ثالثا: علم نوح عليه السلام:

وعلم الله نوحا كيفية صناعة السفن وتوفير وإعداد الخامات اللازمة لبنائها ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا وَلَا تَخْطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ ٣٧﴾ [هود: 37].

رابعا: علم إبراهيم عليه السلام:

وعلم إبراهيم كيف يحيي الموتى، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِن لِّيُطْمِئِنَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ١٦٠﴾ [البقرة: 260].

خامسا: علم داود وسليمان عليهما السلام:

وعلم داوود وسليمان الحكمة والبصيرة والعلم المتميز ومنطق الطير ومنحها أيضا ملكة التمكين الداعم لما تعلموه والذي يتيح إمكانيات التطبيق النافع بالغ التميز ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ١٥﴾ وورث سليمان داوود وقال يتأبها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا هو الفضل المبين ﴿١٦﴾ وحشر سليمان جنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون ﴿١٧﴾ [النمل: 15-17].

سادسا: علم وفهم سليمان عليه السلام:

كما اختص سليمان بنعمة الفهم الرشيد للأموال المعقدة التي فاق بها قدرات والده ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ ﴿٧٨﴾ [الأنبياء: 79].

وعندما نتحدث عن العلم في عهد سليمان، يجب أن نتذكر دائما قصصا أخرى عن العلم بالغ التميز والذي كان مرتبطا في تعريفه فقط بهذا العهد.

ومن قصة سليمان، تعرفنا على حقيقة بالغة الأهمية تتعلق بعلم غير البشر: ومنه علم "الهدهد" الذي أعلن تفوقه في واقعة معينة عن علم سليمان عليه السلام، ذلك العلم الذي أنقذ الهدهد من الذبح حين أندر سليمان به ﴿ لَأَعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لِيَأْتِيَنَّ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ [النمل: 21-22] ، وعلم الدابة التي عرفت بوفاة سليمان قبل الجن المعروفين بقدراتهم غير المعتادة ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴿١٤﴾ [سبأ: 14].

وذلك بالإضافة إلى العالم الذي كان له السبق في الإتيان بعرش بلقيس ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ [النمل: 40].

سابعا: علم يوسف عليه السلام:

وعلم الله سبحانه يوسف والحكمة وتأويل الرؤى والأحاديث بشكل صحيح:

﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَخْذَهُهُ وَلَدًا

وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ، مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٢﴾ [يوسف: 21-22].

ثامنا: عملية تعلم لم تكتمل بين الخضر وموسى عليهما السلام:

وطبعا كلنا نعلم قصة التعليم التي لم تكتمل نتيجة لعدم صبر موسى على الخضر الذي كان أكثر علما منه وتميزا والتي وردت بكاملها في سورة الكهف، لتقدم لنا نموذجا تربويا وتوجيهيا مرشدا رائعا لشروط التعلم وآدابه وتؤكد الحقيقة التي يجب أن يؤمن بها الجميع أنه "فوق كل ذي علم عليم"، وأنه لا يجب على أي عالم أن يتباهى بعلمه ويعتقد أنه قد بلغ به المنتهى المأمول.. وهو ما يحتاج كثير من الباحثين والعلمانيين أن يتدبروا في متضمناته ودلالاته.

تاسعا: علم عيسى عليه السلام:

وكان يركز بشكل أساسي على العلم الطبي والعلاجي المذهل، بالإضافة إلى معارف تتعلق بأمور إعجازية لا تتوافر عادة للمخلوقات العادية ولا للبشر العاديين، وهي التي تتضح جميعها في قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالْتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَانْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُزْرِي الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾ [آل عمران: 48-49].

عاشرًا: علم خاتم الأنبياء محمد النبي الأمي صل الله عليه وسلم:

وأخيرا، وليس بأخر، لاننسى أبدا ما علمه الله سبحانه وتعالى لأشرف المرسلين محمد ﷺ، ذلك النبي الأمي الذي نشر من خلال الوحي الإلهي أكبر دليل ومرجع علمي

تربوي تطبيقي في تاريخ البشرية، بحيث يصلح لكل زمان ومكان، ويكون في متناول كل البشر ببسر لا مثيل له.

والواقع أنه يصعب حصر النماذج والأمثلة على أهمية العلم في التشريع الإسلامي الراقى والذي تجلى في أبهى صورته في الكثير والكثير من آيات القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، واتضح بشكله العملي في قصص مختلفة الأبعاد بالرسول والأنبياء الذين يعتبرون قادة البشر الأكثر مثالية في سلوكياتهم وتوجهاتهم والذين يجب أن نعتبرهم قدوة لنا ونموذجاً يحتذى به دائماً، بعد أن نؤمن بهم إيماناً راسخاً، وأن نؤمن بما عرضوه من كتب سماوية إلهية الأصل ﴿ ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ ۖ وَكُتُبِهِ ۖ وَرُسُلِهِ ۚ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ۗ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٣٨٥﴾ [البقرة: 285].

3-2 العمل:

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ۖ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَرُدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَالِيْنَ وَالشَّهَادَةِ فَيُنشِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [التوبة: 105].

فقد علمنا الله تعالى أنه لا منفعة بدون عمل، ولا يجب أن نكتفي بقول أن الله رزاق.. ثم نضع أيدينا على وسائدنا وننتظر أن يأتينا رزقنا الذي وعدنا به من السماء فيتساقط علينا داخل أفواهنا وينتهي الأمر !!! بل إن القاعدة للبقاء في حياتنا الدنيا هو بذل المجهود، الشاق الذي يمكن أن يصل إلى درجة الكدح والمعاناة ﴿ يَتَأَيَّهَا الْإِنْسَنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴿٦﴾ ﴾ [الانشقاق: 6].

وحتى الأنبياء والرسول الذين منحوا جميعاً نعمة الدعاء المستجاب والقربى من الخالق الرزاق الكريم، لم يثبت عن أحدهم أبداً أنه كان لا يمتحن مهنة يعمل بها لمقابلة

احتياجات المعيشة، حتى داوود وسليمان الذين منحهم الله تعالى أكبر أنواع من السلطة والهيمنة حتى على المخلوقات غير البشرية، لم يجعل من وضعهما السلطوي هذا، مهنة يتعيشون من خلالها، بل أعطى لداوود درسا معتبرا ليوجهه إلى ضرورة امتهان حرفة مهنية يدوية يأكل منها ويتعيش !!

وبكل تأكيد فإن العمل يعتبر الجناح الآخر للعلم لطائر الحياة الاقتصادية المتوازنة المثالية التي إن توافرت للإنسان بصحيح ركائزها ووسائلها، المرتبطة بطاعة الله واتباع إرشاداته وتوجهاته استطاع أن ينطلق بعدهما إلى آفاق الطموح الفعال الذي يرتفع بالأمة البشرية إلى الأعالي المنجية من مهالك العصيان وسفاهة الجهل وسوء التطبيق.

وكما ذكرنا من قبل، فلأن الأنبياء والرسل يعتبرون القدوة النموذجية والمثل للبشرية جمعاء، فسوف نحصر الحديث في عرضنا للعمل في حياتهم، ولما كان يتميز به كل منهم في هذا الصدد.. مع ملاحظة أن ماسوف يعرض هو مجرد أمثلة لنموذج جزئي لا يمكن أن يشمل كل الأمثل لأنبياء ورسول صعب حصرهم وأخذهم في الاعتبار حتى مما تمت الإشارة اليهم في المرجعيات والنصوص الشرعية الصحيحة.

1-2-3 بعض الركائز في المنظور التشريعي الاقتصادي الإداري للعمل

أولاً: العمل أساس الحياة على أن يتم بعد أداء الفروض المطلوبة

وتلك القاعدة تتضمن توجيه هام لإدارة الوقت في حياة الإنسان المعيشية حيث يقوم على أساس إعطاء أولوية للوقت المستغرق في أداء الفروض التعبدية اللازمة لتوفير الطاقة الروحية المتجددة للإنسان وتوطيد علاقته بربه مما يساعده على استجلاب العلم والفكر النافع بإلهامه سبحانه، ثم يأتي دور العمل الدنيوي الخاص بالمعاش وقضاء المصالح المعيشية المعتادة. وهذا يتيح للإنسان فرصة التمتع بأداء توازني مقبول بين القدرات الجسدية، والذهنية، من ناحية، وبين الحالة الروحانية التي تصفي النفس والحواس وتجهلها أكثر استعدادا لبذل المزيد من الجهود.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ
ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الجمعة: 9-10].

ثانيا: كقاعدة عامة، العمل اليدوي، والتجارة يحظيان بالأفضلية للتكسب
والمعاش:

"أطيب الكسب عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور". الألباني في "السلسلة الصحيحة"
(2 / 160).

والواقع أن العمل الإداري يجب أن يستفيد من تلك القاعدة المرشدة وقت تقسيم
العمل والتخصص المهني والقيادي بحيث لا يكون كله أو المتحيز له قائما فقط على
الأنشطة الذهنية، بل لا بد من الموازنة بين الأنشطة الذهنية والأنشطة البدنية التي تتطلب
من الموظف أو القيادي الحركة والتنقل والإشراف بنفسه على كل صغيرة وكبيرة مما يلتزم
به، وأن يكتب بنفسه ملاحظاته وإقراراته ولا يترك غيره ليقوم بتلك المهمة فتزيد مخاطر
التشكك في صحة ما يتم.

ثالثا: "رعى الغنم" الذي يستهجن في نظر الأنشطة المعاصرة.

كان عملا مشتركا قام به كل الأنبياء والرسل بشكل منفرد أو بالإضافة إلى أنشطة
مهنية وحرفية أخرى، حيث يعتبر هذا النشاط تطبيقا نموذجيا تربويا مرشدا في مجال
الاقتصاد الإداري بحق، حيث كان يمارسه الأنبياء كمهنة للتكسب (ماعدنا النبي ﷺ)،
بالإضافة إلى أن الله تعالى وجههم لممارسة هذا العمل كتدريب مكثف على إدارة وتنظيم
حركة قطيع الغنم بطباعه الشاردة أو المتباينة، وتعلم كيفية تجميعها رغم كثرة عددهم تحت
السيطرة القيادية البشرية الحكيمة، مع حماية القطيع من اعتداءات الحيوانات المفترسة،
وحوادث السرقة من قبل اللصوص المحترفين، وهذا كله مع تعلم كيفية الاستغلال
الأمثل للغنم كالألبان ولحوم وجلود.. الخ.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فقال

أصحابه: وأنت؟ فقال: نعم، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة". [رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ]

رابعا: أما القاعدة الشرعية الرابعة، فضلنا التنويه إليها على الرغم من عدم ارتباطها بقصص الأنبياء كفتة مستهدفة هنا، وذلك لأن تلك القاعدة تعتبر جزءا متأصلا في النموذج التشريعي المتكامل الواجب أخذه في الاعتبار للعمل وآدابه التي تركز على أولوية الاهتمام بحقوق العامل، وذلك تقديرا لأهمية دوره في بناء المجتمع، وتمثل القاعدة المعنية في ضرورة منح العامل أجره فور الانتهاء منه والنهي عن التسويف والتحايل. وهي كما يلاحظ قاعدة تصلح كأحد ركائز فرع الاقتصاد الإداري مزدوج المهام والتوجهات خاصة في جزئية الحوافز والمكافآت التي تمنح لتشجيع الجميع على تحسين أدائهم. فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، وفي رواية: (حقه) بدل (أجره) رواه ابن ماجه، وصححه الألباني.

وبناء عليه، فإن التهاون في تحقيق القاعدة المذكورة توا، يعتبر من الأخطاء الإدارية الجسيمة التي يرتكبها رب العمل فتعرضه هو نفسه لخسائر اقتصادية فادحة عاجلا أو آجلا. فإن هذا التسويف المتعمد سيؤدي بكل تأكيد إلى إحباط العامل مما يصرفه عن العمل الشريف ويدفعه إلى المحرمات الأكثر بريقا وضمانا للعوائد، أو قد يدفعه لعدم الإلتقان مما يضر بالطرفين معا، رب العمل الذي يتعرض لنقص الأرباح وقد ينتهي نشاطه للإفلاس، والعامل الذي قد يتعرض لخفض أجره أو للبطالة الإجبارية.. والواقع أن الحديث في هذا يتطلب مؤلفات لاحصر لها، ويكفي في مقامنا هذا التأكيد على أن الدين يأخذ في الاعتبار كل الأمور التي قد يغفلها الآخرون أو يتهاونون فيها بحكم أطماعهم في الدنيويات.. وهذا ما يميز المنظور الديني على البشري البحث.

خامسا: التوكل، لا التواكل، والبدء بالعمل وببذل المجهود اللازم وبأخذ الأسباب أولا وليس الاكتفاء بالدعاء.

وكلمات التوكل كمجرد ألفاظ تشير إلى الطبيعة التكاسلية للشخص، وهو ما لا يشجعه الإسلام، حيث يحث الإنسان على أن يكون دائما قويا، إيجابيا، ساعيا، مشغلا لكل ملكاته ولكل ما حباه الله من قدرات وملكات. ويعتبر هذا هو المنهج الأساسي للتكسب وإدارة سلوكيات الإنسان وأمور معاشه المختلفة.

ولقد جاء في الحديث الذي رواه الترمذي - وإن كان اعتبره بعض العلماء ضعيفا - أن رجلا قال للنبي ﷺ يا رسول الله أترك ناقتي وأتوكل أو أعقلها وأتوكل؟ قال (بل أعقلها وتوكل).

وحتى لو تم تضعيف الحديث، لكن كل القصص والشواهد تؤكد على صحة دلالاته، كالحال حين أمر الله تعالى أم يوسف بأن تلقي بابنها في صندوق في البحر كوسيلة لنجاته من بطش الملك، وعلى الرغم من غرابة الأمر، فقد قامت الأم المكلومة بطاعة الله، وتم هذا الأمر ببذل مجهود واتباع إجراءات عملية محددة، لكن كان هذا مع التوكل على الله واليقين بمعينه، فنجى موسى عليه السلام وهو بين أمواج مهلكة عادة، وبين أيادي عدوه الذي كان يمثل موضع الخطر بالنسبة له.

ومثال آخر في قصة مريم عليها السلام، حين طلب الله سبحانه وتعالى منها أن تهز بيديها الواهنتين جذعا قويا صعب المراس من النخلة التي جلست تحتها كوسيلة للحصول على غذائها اللازم آنذاك، وقد تكون وسيلة أيضا للتريض ومرونة الأعضاء من أجل تيسير عملية الولادة فيما بعد، والمدهش أن يطلب منها هذا وهي في أيام ضعف شديد في حمل لم تجرب نظيرا له من قبل، وبدون أية مساعدة من بشر ولاغيرهم.. وكان يمكن لله سبحانه الذي قدر هذا الحمل الفريد من نوعه، أن يمنحها الغذاء والشراب الجاهزين.. كما كان يفعل معها سبحانه وهي جالسة في محرابها تصلي قبل أن تبدأ هذا الحمل المقدس. وقد

تطلب هذا الأمر بالفعل مهارة مرتفعة لإدارة الوقت والقدرات والموارد المتاحة لمريم بحيث تتغلب على آلام الحمل، وتشغل أعضاء جسدها المنهك بحركات كافية لهز جذع النخل الضخم صعب المراس.

سادسا: إتقان العمل: وله مرادف قرآني التأصيل هو الإحسان

* "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه". أخرجه أبو يعلى والطبراني، وقد صححه الألباني في الصحيحة نظرا لشواهده.

* ﴿وَاحْسِبُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195].

وجدير بالذكر، أن الإتقان والإحسان يعتبران من المعايير الجوهرية لتقييم الأداء والكفاءة للأنشطة والعمل، تلك التي تستخدم بكثافة في مجال الاقتصاد الإداري خاصة في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة الأعمال والاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بها وبالعمالة المرتبطة بها في ظل أحوال المنافسة المعاصرة التي لاتبقي على ضعيف أو متكاسل أو أقل تميزا.

ولنبداً الآن باستعراض بعض الأمثلة الهامة التي تؤكد على امتهان الأنبياء جميعهم لأهمال تكسبية يتعيشون من عوائدها..حتى من تمتع منهم بنعم لم يحظ غيرهم بها مثلما حدث مع داوود وسليمان عليهما السلام.

2-2-3 بعض التجارب النبوية في ميدان العمل التكسبي المعيشي:

أولا: العمل في عهد آدم عليه السلام، وريادته في هذا المجال.

لاشك، في أن آدم عليه السلام هو الرائد في جميع المجالات العلمية والعملية، حيث أول آخر المخلوقات البشرية، وبالتالي كان أول المدخر التربوي والتوجيهي الأول لمن بعده من أجيال بشرية متوالدة.

وكان أول عمل مطلق له، وهو مازال مع حواء في الجنة، حين قام بالفطرة بصناعة ملابس داخلية ساترة باستخدام خامات محلية تتكون من ورق الشجر المتوافر حوله، ومن تلك اللحظة بدأ وزوجته بالعمل وبذل المجهود الفطري المستحدث، من أجل الحصول على حاجتهما الضرورية المستحدثة والتي تمثلت في ستر ما يجب أن يستر من جسديهما، حيث طفقاً يخلصان عليهما من ورق الجنة، وذلك على الرغم من أنه لم يوجد غيرهما آنذاك كبشر، وأنه لم تكن آيات الحجاب وتحريم كشف عورات معينة للرجال والنساء قد فرضت بعد.

أما بعد النزول إلى الأرض، فكانت أول مهنة مارسها آدم هي الزراعة، وكانت أول صناعة قام بها صناعة الخبز بجميع مراحلها، حيث انتقلت عملية التعليم والإرشاد المباشر لآدم من الله تعالى إلى جبريل عليه السلام، وذلك بعد استقرار آدم وزوجه على الأرض كمكان جديد للمعيشة المؤقتة بأجل معين وفقاً لقدر إلهي محدد سلفاً.

ووفقاً لما ورد في كتاب أبو الفداء إسماعيل بن كثير في الصفحة التاسعة والعشرين منه، فبعد استقرار آدم عليه السلام على الأرض، أعطاه جبريل عليه السلام سبع حبات من الحنطة العملاقة، ثم علمه كيف يقوم بعملية استزراعها بدءاً من نثرها على الأرض، ثم حصادها بهد نضوجها، ثم درسها، ثم طحنها وتحويلها إلى دقيق، ثم عجنها بالماء، ثم خبزها بعد هذا لينتج رغيف الخبز الذي كان أول غذاء معداً بواسطة بشر، ومن وقتها أصبح "رغيف الخبز" أو "العيش" هو أساس الغذاء "المعيشي" للبشر الضروري الذي يصعب الاستغناء عن تناوله بكامل مكوناته، أو تناول مكوناته التي تطورت استخداماتها إلى أصناف هائلة بالغة التنوع من المعجنات المعاصرة حتى اليوم.

لكن الشاهد في هذا، أن آدم عليه السلام شعر وقتها بمشقة ضخمة نتيجة لقيامه بتلك العملية المتشابهة متعددة المهام، فقط من أجل إعداد رغيف للخبز.. ما بال بما تحمله، وتحملته سلالته من بعده من مشاق معيشية بالغة التعقيد من أجل مواجهة متطلبات الحياة

التي أصبحت تتزايد في تشابكاتها وتعقيداتها وتبايناتها مع تطور الحضارات والثقافات والسلوكيات والرغبات؟! وصدق الله حين وصف الإنسان بالكادح في قوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلْقِيهِ﴾ [الانشقاق: 6].

ثانيا: عمل إدريس عليه السلام.

امتحن النبي ﷺ مهنة الخياطة، وحياسة الثياب بعد أن كان الناس يلبسون ثيابهم من جلود الحيوانات الملتفة حولهم بلا خياطة ولا أربطة، ويقال بأنه قام ببناء مئة وثمانين وثمانين مدينة. وبالإضافة إلى هذا، فقد قيل بأنه ساهم في تعديل تصميم المدن القائمة، كما ساهم بإنشاء بوادر صناعة الصحف الإعلامية.

ثالثا: عمل نوح عليه السلام.

وكما ورد في صحيح البخاري، أنه كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، مما يمكن أن يدل على أن نوح هو النبي التالي مباشرة لآدم أبو الأنبياء، عليهم جميعا أفضل الصلاة والسلام. لكن أتى نوح كرسول لاستعادة تذكير الناس برهم وبوحدانيته سبحانه، وذلك حين انتشر الفساد في الأرض، وانتشرت صناعة الأصنام وعبادتها.

وبالإضافة إلى رعي الغنم، فقد بدأ نوح عمله في مجال الزراعة ثم التجارة بتقليم الأخشاب وإعدادها كخامات صالحة للتصنيع ثم صناعة أول سفينة عملاقة في تاريخ البشرية. تلك السفينة التي تعتبر بحق "سفينة النجاة" Life Boat، كما أوضح لنا الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: 27].

وستان ماين سفينة النجاة لنوح، وسفينة النجاة الاستعمارية التي تم ابتداعها في إحدى النظريات المستحدثة في مجال التنمية الاقتصادية للدعوة إلى الفصل بين الدول

المتقدمة واستثارهم بسفينة معيشية تضمهم وحدهم مع ما يمتلكون من موارد، تاركين بقية الدول الضعيفة لتغرق في محيط الجوع والتخلف والمرض الذي تنسحب إليه نتيجة لفقرها وتخلفها، (وسوف يتم شرح ماورد بشأنها في جزء متقدم).

وعلى أية حال، فقد استمر تتابع النبياء والرسل بعد هذا للدعوة إلى أقوام تكرر ذات الأخطاء وترتكب نفس الذنب من كفر وشرك ومفاسد وشدوذ، وكان منهم "هود" في قوم "عاد" المعروفين بالتميز الفريد في مجال البنيان الشاهق والتشييد الضخم المعقد، و"صالح" الذي هلك قومه بسبب قتلهم للناقة المقدسة، وكلاهما -عليهما السلام- مارسا مهنة رعي الغنم (وذلك استرشادا بالحديث النبوي الصحيح الذي ورد عرضه آنفا)، لكن لم ترد كتابات تشير إلى أي مهن أخرى قام بها النبيان الجليلان.

رابعا: عمل إبراهيم عليه السلام.

إلى جانب رعي الغنم، عمل إبراهيم عليه السلام أيضا في تجارة الأقمشة وتوزيعها. إلا أنه بالإضافة إلى هذا، عمل مع ابنه إسماعيل في مجال البناء، وكان أهم إنجاز له في هذا الصدد ماتم حين أمره الله سبحانه وتعالى ببناء الكعبة فتكفل بذلك الدور التشييدي المتميز هو وابنه إسماعيل !.

خامسا: عمل إسماعيل عليه السلام.

إلى جانب حرفة الأنبياء المشتركة برعي الغنم، وعمله في بناء الكعبة المشرفة مع أبيه إبراهيم، فقد احترف إسماعيل عليه السلام مهنة القنص أو صيد الحيوانات البرية.

سادسا: عمل إلياس عليه السلام.

لم يقال حوله الكثير الواضح، لكن قيل بأنه بالإضافة إلى رعي الغنم كان يعمل نساجاً.

سابعاً: عمل شعيب عليه السلام.

مثل كل الأنبياء والرسل الآخرين، فقد مارس شعيب عليه السلام حرفة رعي الأغنام، ومن هذه الحرفة كان ينفق على نفسه وعلى أسرته، فكان يربي الغنم ويرعاها حتى كبر في السن، وعندما كبر بالسن تولت ابتناه العناية بأغنام أبيهما رعيًا وسقاية، حيث لم يكن لهما أخ ذكر يقوم بالعمل من أجل كسب الرزق، وأبوهما شيخ كبير لا يقوى على العمل، ولم تكن الظروف مواتية لاستئجار رجل يقوم به، فأدت الحاجة إلى أن تقوم البنتان بعمل الرعي والسقاية.

وكما ورد بالقرآن الكريم، فعندما فر نبي الله موسى عليه السلام هارباً من قومه وذهب إلى مدين، تولى مهمة رعي غنم شعيب لمدة عشر سنوات، كمهر نظير زواجه من إحدى ابنتي شعيب عليه السلام، وكانت أسرta النبيين - موسى وشعيب - عليها السلام تعتمدان على رعي الغنم بشكل أساسي في توفير نفقاتها وسد حاجاتها من المأكّل والمشرب والملبس.

ويوضح القرآن أيضاً أن شعيب عليه السلام كان يجارب بشدة آفة التطفيف والغش التي كانت منتشرة في قومه، ولهذا ذكر عن سعد الإسكاف عن علي بن الحسين أن شعيباً كان أول من صنع المكيال والميزان لضمان التخلص من تلك العادات السيئة التي انتشرت في مجال المعاملات التجارية في عهده.

ثامناً: عمل موسى عليه السلام.

تعتبر "عصا" موسى، من أبرز ما يمكن أن ينوه إليها كوسيلة أو أداة أساسية استخدمها موسى عليه السلام في مقابلة احتياجاته التكوينية والمعيشية المختلفة خاصة عند قيامه برعي الغنم، حيث يتأكد هذا من قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَلَّكَ بِبَيْمِينَكَ يَمُوسَىٰ ۗ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَنَازِبُ أُخْرَىٰ ۗ ﴾ [طه: 17-18].

وقد عمل موسى في الرعي عدّة سنوات قيل: إنّها عشر بعد هروبه من فرعون، وكان

ذلك في مقابل معيشته من نوم ومأكل ومشرب، بالإضافة إلى مقابل زواجه من إحدى ابنتي شعيب عليه السلام، وذلك كما يتضح من الآيات الكريمة: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ ۗ﴾ (٢٢) ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدِرَ الرِّعَاءُ وَأُبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ۗ﴾ (٢٣) ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ۗ﴾ (٢٤) ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكِ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۗ﴾ (٢٥) ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّكِ خَيْرٌ مِّنِ اسْتَجْرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ۗ﴾ (٢٦) ﴿قَالَ إِنِّي أَنَا زَيْدٌ أَنُكِّحَكَ إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَابٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ۗ﴾ (٢٧) ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۗ﴾ (٢٨) [القصص: 22-28].

تاسعا: عمل داوود عليه السلام

في بداية الأمر، كان داوود لا يعمل بيده، مكتفيا بما يحصل عليه نظير عمله كملك منحه الله من النعم والخيرات والغنائم ما لم يحظ به أحد من قبل، لكن الله سبحانه وتعالى أرسل له ملكا أول درس للتوجيه لنبي لضرورة العمل من أجل التكسب: عمل داوود: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحِصِّنَكُم مِّنْ بِأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ۗ﴾ (٨٠) [الأنبياء: 80].

وعلمنا داود صنعة لبوس لكم، واللبوس عند العرب: السلاح كله، درعا كان أو جوشنا أو سيفا أو رمحا، (ما أكل أحد طعاما قط، خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده)، فالحديث يُشير إلى أن داود عليه السلام كان له عمل

فريدٌ عن غيره من الأنبياء، حيث اشتهر بصناعة الدروع الحديدية والأسلحة، فكان حداداً، يأكل من عمل يده ويسعى لطلب رزقه، بالإضافة إلى كونه نبياً مُرسلاً من الله سبحانه وتعالى، مما يُشير إلى مكانة العمل وأهميته، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَجِبَالٌ أَوْبَىٰ مَعَهُ، وَالطَّيْرُ وَالنَّالَةُ الْحَدِيدِ ۗ﴾ [سبأ: ١٠-١١].

وقد عمل سيدنا داوود عليه السلام بمهنة الحدادة بل هي معجزته التي منحها الله جل شأنه إليه إذ كان عليه السلام يلين الحديد بين يديه ثم يشكله كيفما شاء ليصنع منه الدروع أو الأسلحة، وما إلى غير ذلك.

عاشرا: عمل سليمان عليه السلام.

ومن نعم الله تبارك وتعالى على سليمان عليه السلام أن سخر له الجن ومردة الشياطين يُغوصون له في البحار لاستخراج الجواهر واللائي ويعملون له الأعمال الصعبة التي يعجز عنها البشر، كبناء الصروح الضخمة والقصور العالية والقدور الضخمة العالية الثابتة والجفان التي تشبه الأحواض الكبيرة، يقول الله تبارك وتعالى في محكم تنزيله: ﴿وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنَ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِن عَذَابِ السَّعِيرِ ۗ﴾ [سبأ: ١٢] أي وسخر الله عز وجل له من الجن عمالاً يعملون له ما يشاء لا يخرجون عن طاعته ومن خرج منهم عن أمره وطاعته عذبه ونكل به.

ثم بين الله تعالى ما كانت تصنع الجن لنبيه سليمان عليه السلام فقال عز وجل: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحْرَبٍ وَتَمْثِيلِ وَجِفَانِ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَتٍ ۗ أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ ۗ﴾ [سبأ: ١٣].

وقد جعل الله تعالى لنبيه سليمان عليه السلام سلطة عالية تمكنه من إدارة وقيادة جميع الشياطين من الجن يسخر من يشاء منهم في الأعمال الشاقة، ويقيد من يشاء في الأغلال

ليُكفّر شرهم عن الناس، يقول الله عز وجل: ﴿وَالشَّيْطِينِ كُلِّ بَنَاءٍ وَعَوَاصٍ﴾ (٣٧) ﴿وَأَخْرَيْنَ مُقْرِنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ (٣٨) [ص: 37-38]، أي الأغلال.

ومن نعم الله تعالى على سليمان عليه السلام أن أسال له عين القطر وهو النحاس المذاب، فكان النحاس يتدفق رقرقاً مذاباً لسليمان عليه السلام كتدفق الماء العذب، فيصنع منه سليمان عليه السلام ما يشاء من غير نار وكانت تلك العين في بلاد اليمن، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَسْلَمْنَا لَهُ عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبأ: ١٢].

كما أنعم الله تعالى على سليمان عليه السلام أيضا بفريق أمني وإداري ومهني متعدد الأجناس، حيث كان مؤلفاً من الجن والإنس والطير، وكان سليمان عليه السلام قد نظم لهم أعمالهم ورتب لهم شؤونهم، فكان إذا خرج خرجوا معه في موكب حافل مهيب يُحيط به الجند والخدم من كل جانب، فالإنس والجن يسرون معه سامعين مطيعين خاضعين، والطير بأنواعها تظله بأجنحتها من الحر وغيره، وعلى كل من هذه الجيوش نقباء ورؤساء يديرون وينظمون الفرق في عرض رائع وموكب ملكي حافل لم تر العين مثله، وهذا كله من فضل الله تعالى على عبده ونيبه سليمان عليه السلام الذي كان عبداً مطيعاً أواباً داعياً إلى عبادة الله وحده لا شريك له وكان من عباد الله الشاكرين، يقول الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (٣٠) [ص: 30]، ويقول تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: 13].

حادي عشر: عمل سيدنا عيسى عليه السلام.

يبدو أنه بالإضافة إلى رعي الغنم كنشاط شمل كل الأنبياء، كان يعمل في مجال الطب؛ حيث يتضح هذا في قول الله - تعالى - في كتابه الكريم: ﴿وَأَبْرَأُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 49].

ثاني عشر: عمل محمد صلى الله عليه وسلم.

أما عن خير البشر أجمعين، فكان يعمل قبل بعثته بمهنة رعاية الأغنام ثم عمل بمهنة التجارة وتوسع فيها عند زواجه من السيدة خديجة بنت خويلد، والتي كانت قد أوكلت إليه مهمة رعاية تجارتها، وأمواها، ويعد ﷺ من أفضل من مارس هذه المهنة، وذلك يرجع إلى سيرته العطرة بين الجميع الذين كانوا يشهدون له بأمانته، وبصدقته، وبحسن أخلاقه ومعاملاته مع الناس، ولهذا السبب ازدهرت تجارة السيدة خديجة آنذاك.

الفصل
الرابع

**كيفية المواءمة بين الاقتصاد والإدارة
واستنباط مجالات مشتركة،
منقحة بالمنظور الإسلامي**

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) مشكلة الندرة ومتعلقاتها وتوابعها في النظريات المتخصصة
- (2) بعض الظواهر الخطيرة المرتبطة بالندرة
- (3) المنظور الإداري

الفصل الرابع

كيفية المواءمة بين الاقتصاد والإدارة واستنباط مجالات مشتركة ، منقحة بالمنظور الإسلامي

مقدمة

بتتبع الكثير مما تمت كتابته في مجال الاقتصاد الإداري سواء كان باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، لوحظ أن هناك خطأ كبير يشوه الصورة المشتركة المعروضة، حيث تتحيز دائما إلى التحليل الاقتصادي بخصائصه وتوجهاته المميزة له، أو إلى التحليل القائم من المنظور الإداري كعلم له خصائصه وتوجهاته المختلفة، مما يجعل المعروض منتما دائما وبالدرجة الأولى إلى أحد الفرعين المعنيين من العلم: أما إلى الاقتصاد، أو إلى الإدارة.

ومن خلال عرضنا لمفهوم اقتصاديات إدارة الأعمال، أو إداريات الاقتصاد، أو الاقتصاد الإداري كمفهوم أكثر شيوعا في هذا الصدد، نجد أن المعنى المقصود به في الواقع هو فرع ثالث مستقل بخصائصه وبمضمونه من فروض وقوانين ونظريات ومعالجات موحدة، يقوم بها متخصص مزدوج المعارف والخبرات والتطبيقات للفرعين معا بحيث تصبح المخرجات صالحة للدراسة والتطبيق في كلا الفرعين بلا أية تحفظات تذكر، وذلك من المنظور الكلي المشترك، حيث يعتبر المتخصص في تلك الحالة بمثابة "وسيط علمي محايد بين تخصصي الاقتصاد من جانب، والإدارة من الجانب المقابل.

ومن أجل تحقيق تلك الحالة الفكرية المستهدفة، فقد حرصنا في فترة إلقاء محاضراتنا لتمهيدي ماجستير إدارة أعمال، أن يتم تطبيقها بناء على مراحل متعددة. الأولى منها يتم بالاستعانة بالمراجع المتاحة في مجال الاقتصاد الإداري، بحيث تتم الاستعانة بخبرات السابقين في بناء أسس وركائز معرفية سليمة حول الموضوع المعنى... ويبي ذلك تقسيم طلاب الدراسات العليا إلى ثلاثة فرق.. فريق يكلف بالتركيز على دراسة بعض المواضيع ذات الطابع الاقتصادي، وفريق ثاني يتناول مواضيع مقابلة (في ذات المجال) لكنها تتم من منازير إدارية، ثم فريق ثالث يقوم بمهمة المتخصص والخبير في مجال "الاقتصاد الإداري"، حيث يقوم بمناظرة الفريقين السابقين، واستنباط النقاط المشتركة التي يمكن ربطها من المخرجات الفكرية والعلمية التي قدمها كل فريق وفقا لتخصصه وخبرته، ثم يقوم هذا الخبير والمتخصص مزدوج المعارف، باستخلاص عمل ثالث مشترك يشمل على مدخلات معرفية وفكرية تندمج فيها المخرجات الفردية لكل من التخصصين، بحيث يصبح دائما مرجعية متمازجة الخليط المعرفي وذلك لإتاحته للمتخصصين المهتمين وقت الحاجة لتطبيقات عملية تتطلب أخذ التخصصين معا في الاعتبار وذلك بشكل متداخل ومتماذج في بوتقة لغوية ومعرفية موحدة ذات كيان مستقل متميز.

والواقع أن للتجربة التطبيقية المشار إليها تواء، قد أثبتت نجاحا رائعا في إعداد خبرات فكرية إبداعية جديدة التوجه، تتقارب وجهات النظر من خلال أطرافها مختلفة التوجهات بشكل مدروس، تدريجي، وسلس. لهذا، فقد رأينا أن نعرض في فصل جارٍ بعض النماذج لمثل تلك التطبيقات المشتركة، حيث يمكن أن يصبح بمثابة دليلا مرشدا لمن يهيمه الأمر في اتباع مثل هذا التوجه غير التقليدي، الذي يفيد في تأصيل مفهوم فرع "الاقتصاد الإداري" مزدوج التخصص، وفي إبراز أهميته النسبية بالغة الارتفاع، والتي تتزايد مع تطورات العصر المتشابكة، المتداخلة في كل الأمور. ولنبدأ سرد النماذج المعنية تباعا من خلال الصفحات التالية.

لكن قبل أن نبدأ في السرد المستهدف، يجب التأكيد على أنه يصعب إيجاد نظريات وتوجهات تحليلية إدارية تتوافق تماما وبذات العناوين والمصطلحات المستخدمة، وإلا كان فرعي الاقتصاد والإدارة يمثلان فرعاً علمياً واحداً في الأصل. ولذلك، وجب التنويه إلى أن ما يتم عرضه في تلك الجزئية المقابلة لماتم عرضه سابقاً بخصوص الجانب الاقتصادي، هي بعض اللمحات لعناصر ونظريات ومكونات مقابلة يمكن أن تستخدم لاستكمال التحليلات الاقتصادية بتناغم وانسجام يساعد على استنباط نتائج موحدة أكثر فعالية وقيمة ومعزى، وذلك سواء توحدت في المسميات والمضمونات (مثل اقتصاديات الموارد في مقابل إدارة الموارد، والتضخم كما تضمنه كلا الفرعين ومن كل منظور على حدة)، أو بالتوفيق بين المتضمنات مختلفة المسميات في كلا الفرعين، لكنها قابلة للتنسيق المعرفي التكاملي الذي يفيد في استنباط مناظير مزدوجة مشتركة تخرج بمسميات جديدة موحدة يمكن أن تمثل إضافات جديدة في الفرع الثالث المنبثق عن كلا الفرعين وهو "الاقتصاد الإداري".

1-4 مشكلة الندرة ومتعلقاتها وتوابعها في النظريات المتخصصة :

كما سبق الذكر، تعتبر الندرة جوهر علم الاقتصاد، ولقد بنى عليها العديد والعديد من النظريات ذات الصلة والارتباط، لكنها في علم الإدارة لم تأخذ ذات التركيز الأولى المتأصل.. فهل ياترى تم تناوؤها في أي موضع من متضمناته بشكل أو بآخر؟! علينا إذن أن نبدأ بالحال في فرع الاقتصاد، ثم نتباحث الوضع المقابل في فرع الإدارة المكمل له.

1-1-4 المنظور الاقتصادي:

تعتبر "الموارد الطبيعية" هي المحور الرئيسي الذي يدور حوله عدد كبير من النظريات الأساسية والمتفرعة ذات الصلة التي يمكن أن تستكمل من خلالها عملية الدراسة والتحليل لهذا الموضوع حتى لو كانت بمسميات وتوجهات تبدو بعيدة نوعاً عن هذا المجال المحوري.

ومن النظريات ومواضيع التحليل الهامة التي تساعد على استنباط منظور اقتصادي متكامل لذلك المحور نبدأ بنظرية مالتس في السكان (كنظرية محورية)، ثم يتم استكمالها بنظريات فرعية في هذا المقام مثل نظرية ريكاردو، وقانون أنجل، والوضع التوازني بين جانبي العرض والطلب، والتضخم كنتيجة للاستفحال مشكلة الندرة وحدث خلل بين العرض والطلب، ثم المنافسة كمنافس وأسلوب وديناميكية تتوالد وتفرض هيمنتها بشراسة لاستعادة حالة التوازن، وللإستثار بما تبقى من موارد طبيعية تزداد شحا على الصعيد الدولي (شاملة بعض النظريات الموجهة مثل الميزة النسبية والوفرة النسبية) التي يتضح أنها في واقع أمرها تعتبر من أشكال الاحتكار المرفوض دينيا وقانونا وأخلاقيا لتلوته بشبهات الاستغلال وعدم العدالة.

وعلى ضوء ما سبق، يتم العرض الحالي وفقا للمخطط التالي:

المجموعة الأولى، نظريات تعريفية للندرة وأسبابها، وآثارها المتوقعة:

- أولا: نظرية مالتس في السكان
- ثانيا: نظرية ريكاردو لتناقص الغلة

المجموعة الثانية، نظريات السلوكيات الاقتصادية في ظل الندرة:

- أولا: نظرية العرض والطلب والوضع التوازني القائم على التنازلات
- ثانيا: نظرية سلوك المستهلك (المنفعة ومنحنيات السواء)
- ثالثا: قانون أنجل.

المجموعة الثالثة، بعض الظواهر الخطيرة للندرة:

- أولا: التضخم.
- ثانيا: نظريات المنافسة غير العادلة (الميزة النسبية، الوفرة النسبية، ...).
- ثالثا: الاحتكار ومتعلقاته.

وفيا يلي شرح مختصر لكل من النقاط السابقة.

لنبدأ بنظريات تدور حول الندرة ومتعلقاتها، وبنظريات التنمية الاقتصادية للموارد:

4-1-1-1 المجموعة الأولى المتعلقة بالندرة الاقتصادية

وكما ذكرنا آنفا سوف تتناول تلك المجموعة نظريتين أولهما مالتس في السكان حيث تتناول مقارنة بين التنامي الضخم في السكان مقابل تنامٍ بطيءٍ وهزيل نسبيا في الموارد الطبيعية، ثم يتم عرض نظرية ريكاردو التي تركز على تناقص القدرة الاستيعابية لأحد عناصر الإنتاج للموارد الطبيعية وهو الأرض، ومحدودية مقدرتها على الإدارة نتيجة لثبات مساحتها الطبيعية المتاحة للبشر.

وفيا يلي مزيد من الشرح والتوضيح للنظريتين المعنيتين:

أولا: نظرية مالتس في السكان.

ولقد وضعها مالتس نتيجة للأحوال الصعبة التي كانت بلاده في بريطانيا تعاني منها، وكانت الصورة الاقتصادية آنذاك بالغة القتامة، مما دفعه لعرض نظريته بذلك التصور الذي اعتبره كثير من المتخصصين بالغ التشاؤم والسوداويات المرفوضة. وتقوم نظرية مالتس في السكان على ثلاثة افتراضات:

- 1- اعتبار الطعام والعاطفة الجنسية بين الذكر والأنثى من الحاجات الأساسية للإنسان.
- 2- إن قدرة الإنسان على التناسل (نتيجة الغريزة الجنسية) هي أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج مقومات العيش للسكان.
- 3- أن الجيل الزمني يقدر بـ 25 عاما.

- ومن هذا المنطلق، تفترض النظرية فروضا ثلاثة أساسية:

- أ - كل 25 عام، يزيد عدد السكان بمتوالية هندسية (متضاعفة) أي: (....، 32، 16، 8، 4، 2، 1)، بينما كل 25 عام، تزايد الموارد الطبيعية (الغذائية) بمتوالية عددية (متتالية): (....، 6، 5، 4، 3، 2، 1،)

ب- الخلل في نمو الموارد الغذائية بما يقابل النمو السكاني، يقابله تنامي ظواهر طبيعية سلبية وضارة تصل إلى أوجها بعد 25 عاما حيث تنتشر الأمراض والأوبئة والمجاعات والحروب وغيرها كوسيلة سلبية لاستعادة التوازن المفترض أن يحدث كوضع معيشي طبيعي.

ج- هناك بديل وحل وقائي يمكن اتباعه لتجنب الآثار المهلكة المذكورة، يتمثل في تأخير سن الزواج مع العفة.

ويتضح من النظرية السابقة أن مالتس على الرغم من أنه كان رجل دين في الأصل، لم يكن ينتبه إلى حقيقة انتهت لها مدرسة الطبيعيين وحذرت منها من قبل بالعديد والعديد من السنوات، وهي أن المتهم الأول لما يمكن أن يحدث من مشاكل اقتصادية وانحرافات عن المستهدف من الادارات الطبيعية المعتادة، يرجع بالدرجة الأولى إلى مايتسبب فيه الإنسان من التدخل، والتلاعب والإخلال بالتوازن الطبيعي للكون الذي أراد الخالق أن يكون عليه، ضمانا لسير آليات المعاش والأنظمة بشكلها الطبيعي المقدر لها من قبل الخالق الأكثر دراية بما خلق، واقتدوا في رأيهم بدليل الدورة الدموية للإنسان التي أن حدث في دورتها أو في مسيرتها أي انحراف أو خلل ولو صغير، فسوف يتسبب ذلك في إصابة الإنسان بأمراض قد تؤدي إلى الوفاة في نهاية الأمر.

منظور إسلامي تنقيحي لنظرية مالتس:

وبكل تأكيد، فالمنظور الإسلامي يتحفظ كثيرا في الأخذ بتلك النظرية، بل إن رجال الدين المسيحي أعلنوا رفضهم لها وقت ظهورها ونشرها.

ويكفي أن نذكر باختصار، أن تأخير سن الزواج لا بد أن يؤدي إلى انتشار الرذيلة لوجود الرغبة الجنسية بالفطرة لدى الجنسين (كما افترضت النظرية ذاتها كمسلمة في البداية)، كما أن الموارد الطبيعية خزائنها بيد الله وحده الذي ضمن توفيرها لجميع المخلوقات لكن بقدر معلوم لحكمة إلهية تربوية ذات أبعاد مختلفة ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ

يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ [العنكبوت: 60-62].

ثانياً: نظرية ريكاردو ولتناقص الغلة: Law of Diminishing returns

حيث افترض assumes "ريكاردو" بعض المسلمات كشروط للتطبيق:

- 1- ثبات الأرض المنزرعة كأحد عوامل الإنتاج،
- 2- بينما بقية عوامل الإنتاج الأخرى من عمالة بشرية، ومعدات زراعية، يتم إضافة وحدات متزايدة منها لزراعة نفس المساحات المنزرعة.

ومن هنا خرج ريكاردو بفرضية Hypothesis توضح أن:

- أ- استمرار إضافة وحدات لعوامل الإنتاج المتغيرة إلى وحدة ثابتة من الأرض سيحدث أولاً زيادة في معدلات إنتاجية الأرض، (لأنها في البداية تتمتع بقدرة استيعابية كبيرة وما زالت تحتوي على أجزاء غير مستغلة تتطلب وتقبل المزيد من عمليات استغلالها).
- ب- وعند حد معين، ستتوقف الأرض عن إدراج أية (زيادات) أخرى في الإنتاج، (لأنها أصبحت في حالة تشبع حيث تم استغلالها بالكامل)، وهنا يصبح معدل الإنتاجية صفراً.
- ج- وباستمرار سلسلة إضافات عوامل الإنتاج المتغيرة إليها خاصة العمالة البشرية، فسوف تصبح معدلات الإنتاجية سلبية أي متناقصة الإدراج (لوجود بطالة مقنعة، وتزاحم أعداد من العوامل المتغيرة على مساحة ضيقة مما يعرقل أداء كل منهم، ويمكن أن يؤدي إلى توالد كل على الآخر).
- د- وبهذا، يمكن القول بأن أحد أسباب ندرة الموارد الطبيعية هو عدم التوازن في مجموعة

عوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج منتج معين.. وهو في حالتنا المنتج الزراعي، وأحد الظواهر الطبيعية بالغة الخطورة الناجمة عن هذا ظاهرة التصحر والجفاف، وانخفاض الغلة الزراعية التي تنذر في نهاية الأمر بمشاكل اقتصادية بالغة الخطورة كالمجاعات والأوبئة، والحروب والتصارع على المتبقي من المساحات المنزرعة.. وبكل تأكيد سيصاحبها ظاهرة التضخم العنكبوتية المفترسة للمتبقي من موارد طبيعية وبشرية على حد سواء. (المزيد من التفاصيل ارجع إلى الدكتور زينب صالح الأشوح، 2018).

منظور إسلامي يوضح سبب الندرة وتناقص الإدارة والإنتاجية:

والواقع أن تصحر الأراضي وتدهور الغلة الزراعية لا يرجع فقط إلى المبالغة في إضافة عوامل إنتاجية زائدة عن مقدرة الأرض الزراعية فحسب، لكنه يرجع أيضا إلى الإهمال في استخدام تلك الأراضي وفقا لما أعدت له بشكل طبيعي كأراض خصبة قابلة للاستزراع (حيث لمسنا ذلك وشاهدناه كثيرا بالفعل أثناء بعض الزيارات الميدانية للكثير من المواقع المعنية أثناء ممارسة أعمالنا مع الفرق البحثية المشتركة من أجل التقييم والتخطيط الاستراتيجي لبعض مدن وقرى الجمهورية في مصر)، ونتيجة لسوء الاستخدام لتلك الراضي الزراعية الخصبة، أصبح الزحف العمراني يأكل منها الكثير أيضا.. وهذا وذاك يمكن أن يدخل في الفساد الذي يوجب عقوبة إلهية رادعة بشح الحصيد وانخفاض بركة الإدرار المحصولي الذي ذكر في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: 41].

2-1-1-4 المجموعة الثانية، السلوكيات الاقتصادية البشرية:

وعادة، ما يهتم التحليل الاقتصادي في هذا الصدد بنوعين من السلوكيات الذين يرتبطان بأهم الوحدات الاقتصادية البشرية وهما: سلوك المنتج، وسلوك المستهلك.

ودائما ما تقوم السلوكيات الاقتصادية البشرية على مبدأ مفتاحي واحد هو "تعظيم

الحصيلة" أيا ما كانت طبيعة تلك الحصيلة أو كانت طبيعتها التي تختلف بدون شك بين الأطراف المعنية، فالمنتج أو البائع يركز سلوكه على ما يضمن تعظيم أرباحه وعوائده، والمستهلك يركز سلوكه على ما يضمن تعظيم ما يشتره ويقتنيه من سلع وخدمات واشباع.. الخ، وعادة ماتحقق تلك الأهداف، وتتحرك السلوكيات الموجهة نحو تحقيقها من خلال معاملات تتم بين الأطراف المعنية.

ومن أكثر النظريات شيوعا التي تناولت العلاقة بين هذين الطرفين المحوريين، نظرية العرض (للموارد أو المخرجات أو المنتجات المعروضة للتداول أو للبيع)، ونظرية الطلب (من قبل فئة المستهلكين مقاسة بالقوى الشرائية النقدية الحقيقية أي كميات النقود المتاحة للمستهلكين، مصحوبة برغباتهم الحقيقية في الشراء).

ويمكن النظر للسلوكيات المعنية في هذا الصدد من خلال أكثر من منظور:

أولا: نظريات تتناول الوضع التوازني بين جانبي العرض والطلب

(1) نظرية العرض Supply:

حيث تتأثر الكمية المعروضة من المنتجات التي يقبل المنتج أو البائع ويتحمس بعرضها للبيع الفعلي بعدة عوامل أهمها سعر السلعة محل الاعتبار، (أن يكون مرتفعا بشكل كاف لتغطية التكاليف وتحقيق صافي ربح يرضى المنتج أو البائع)، وأسعار السلع الأخرى المكملة والمنافسة لها (بل وأسعار السلع المستقلة من المنظور التحليلي الكلي)، وأسعار عوامل الإنتاج (التي يأمل المنتج أو البائع أن تكون منخفضة من أجل تخفيض المتسرب، وتعظيم صافي العوائد والأرباح، والفرن الإنتاجي) (الذي يفضل أن يتلاءم ومعارف ومدارك وخبرات المنتج أو البائع لتيسير إتمام عمليات التداول على الوجه الصحيح)، وتفضيلات المنتجين أو البائعين (التي تتأثر بالكثير من نشأتهم، وطباعهم وهوياتهم ومعارفهم وخبراتهم بل وطموحاتهم وتطلعاتهم أيضا).

وبكلمات أخرى، فإن المنتج أو البائع تتأثر سلوكياته في ما يمارس من أنشطة ومعاملات ليس فقط بخبراته وبخصائصه الشخصية، لكن أيضا بعوامل خارجية غالبيتها تتعلق بما يمارسه من نشاط، وترتبط أكثر بما يريد تحقيقه من أهداف التي تتمثل بالدرجة الأولى في تحقيق أقصى (صافي) ربح ممكن، وذلك بتحقيق هدف مزدوج فرعي يتمثل في تدنية التكاليف إلى أدنى قيمة ممكنة، مع تعظيم العائد إلى أعلى قيمة ممكنة، وكل ذلك يقوم على رفع أسعار البيع إلى أعلى قيمة ممكنة.

(2) نظرية الطلب Demand :

هو الجانب المقابل المتعارض تماما مع جانب العرض السابق توضيحه، وهنا نتحدث عن سلوك المستهلك الممثل للجانب الحالي المعني. حيث تتأثر الكمية التي يطلبها المستهلكين من السلع والخدمات محل التداول بعدة عوامل أهمها سعر السلعة (فالمستهلك يجبها في أدنى قيمة ليها، وبالتالي يسعى لشراء الأرخص سعرا)، وأسعار السلع الأخرى (مكملة، بديلة، مستقلة، حيث يميل المستهلك كما ذكرنا إلى شراء السلع الأقل سعرا)، ودخول المستهلكين (حيث يفترض في المستهلك الرشيد أن تمون مشترواته في حدود دخله وموارده التمويلية المتاحة، وبالتالي تتحكم قيمة هذا الدخل في تحديد نوعيات وكميات ما يشتريه المستهلك.. وذلك كما يوضحه أكثر الاقتصادي الألماني "أنجل" كما سنوضح في جزء لاحق)، وأذواقهم (فبكل تأكيد أن الأذواق تختلف وفقا للثقافات والنشأة والتعليم وكثير من العوامل الأخرى التي تؤثر في المستهلك في عمليات مفاضلاته واختياراته لما يشتريه من السلع، ويستهدف بالمتعم به من خدمات.

(3) الوضع التوازني: Equilibrium (نظرية اليد الخفية Invisible Hand، والتفاوض

Negotiation والتنازلات أو التضحيات Sacrifices).

ويعرف الوضع التوازني بأنه الحالة التي تصل إلى التغلب على التباين بين الآراء المختلفة والمتعارضة، والوصول في النهاية إلى وضع متوازن مستقر بين الرغبات المتعارضة

للمنتجين أو البائعين من ناحية وللمستهلكين من ناحية مقابلة، ويحقق حالة رضا كاملة بين جميع الأطراف مما ييسر إتمام عمليات التداول بين جميع الأطراف بنجاح.

فعادة، ما تبدأ المعاملات بين جانبي العرض والطلب بتعارض مؤكد وطبيعي للأهداف بين بائعين يستهدفون البيع بأعلى سعر ممكن لتعظيم أرباحهم، ومستهلكين يستهدفون للشراء بأقل سعر ممكن لتدنيه مدفوعاتهم المنفقة من مواردهم المحدودة، ونتيجة للمحدودية النسبية - كأساس منطقي - للمعروض من منتجات وموارد، أو للقوى الشرائية المطلوبة على الجانب القابل، نشأت نظرية التوازن Equilibrium ونظرية اليد الخفية Invisible hand لأدم سميث، لتوضح أن تلك الندرة النسبية سوف تدفع كلا الجانبين للتفاوض والمساومة Negotiation حيث تتحرك تلك المفاوضات من خلال يد خفية توجه جميع الأطراف - متضادة الأهداف - إلى تقديم أو قبول سلسلة من التنازلات أو التضحيات الإجبارية كوسيلة للتقارب التلقائي وللقضاء على الفجوات الحادثة لتحيز المنفعة لصالح طرف أكثر من الآخر. وسوف تستمر تلك المفاوضات حتى يتلاقى الاثنان عند قيمة سعرية مشتركة يرضى بها الطرفان فتصبح تلك القيمة ممثلة للسعر التوازني الذي يحقق رضا الطرفين ويتم التعامل به بشكل مستقر خال من أية مفاوضات أو تنازلات أخرى.

تنقيح إسلامي لنظرية اليد الخفية:

ووفقا لنظرية اليد الخفية، يوضح سميث، أن عملية التفاوض الهادفة للوصول إلى التراضي التوازني بين الطرفين، لن تحقق ل كليهما مارغبا فيه من أهداف أصلية، بل سيجد كل من الطرفين أنه قام بالتنازل عن جزء من طموحاته، ليس حبا في الطرف الآخر، لكن لتفعيل مقدرته على تحقيق هدفه الجوهرى وهو (تصريف المبيعات) للمنتجين، و(اقتناء المشتريات) للراغبين.

والواقع أنه إن كان آدم سميث قد حظي بصفة المبادرة في عرض ذلك المنظور

(التفاوضي) للتعامل مع مشكلة المحدودية للقدرات أو للموارد أو للمعروضات للوصول إلى تراضى جميع الأطراف، فإن الإسلام قد تضمن قاعدة ذهبية ترشد المتعاملين إلى ذات الحال، لكن بطريقة محببة إلى النفس لأنها تتضمن وعد الله سبحانه وتعالى بالرحمة والمكافآت الإلهية الدنيوية والأخروية، مع تحقق البركة والتنامي للمكاسب التي يحصل عليها جميع الأطراف من خلال حسن العلاقات المشجعة على استمرارية المبادلات وتنامي المكاسب.

ففي الحديث النبوي بصحيح البخاري، كتاب البيوع، يقول النبي ﷺ: "رحم الله رجلا سمحا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى"، حيث أن التراحم والحالة التوازنية بين الناس يمكن أن تتحقق بالسماحة والتنازل السلس عن طيب خاطر سواء في عملية البيع، أو الشراء، أو حتى طلب الحقوق والمقاضاة بشأنها.

ويتضح من المنظور الإسلامي السابق عرضه تواء، أن حالة التوازن في المعاملات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات لا يحدث بتوجيه عوامل غير منظورة كاليد الخفية عشوائية التحرك التي أشار إليها آدم سميث في نظريته للتوازن، إنما يحدث هذا باتباع معايير وآداب وضوابط موضوعية كلها تم عرضها من خلال توجيه إلهي الأصل في نصوص شرعية قرآنية ونبوية صحيحة، حيث حذرت التعاليم الشرعية من مبالغة البائع في رفع الأسعار، ومن الغش في المعروض، وحذرت أيضا من بيع الغرر الذي يتم بيع سلع تختلف عن المتفق عليه، كما حذرت المشتري من المبالغة في المساومة بما يبخرس البائع حقه، ونهت عن الرجوع في الصفقة بعد إتمامها وفقا لعقد تم التراضى عليه بالفعل لمجرد اكتشاف صفقات أفضل لدى جهة عرض أخرى، ففي ذلك إخلال بالعقود التي شدد الشرع على ضرورة احترامها "العقد شريعة المتعاقدين" (ويمكن الرجوع لفقه المعاملات للاستزادة بنماذج كثيرة من تلك المعايير الرشيدة).

ثانياً: نظريات ركزت على سلوك المستهلك Consumer behavior

وسوف نكتفي بالإشارة إلى المستهلك لأنه يمثل الفئة المستهدفة لتوفير الموارد من أجله، وعلى الراغب في التحليل الأكثر شمولية للمنتج أو المنشأة فيمكنه أن يجذو حذو العرض المختصر الحالي المتعلق بالمستهلك.

(1) نظرية المنفعة Utility Theory:

تعتبر نظرية المنفعة من أكثر النظريات الاقتصادية شيوعاً في تحليل سلوك المستهلك الرشيد Rational Consumer وهي تركز الاهتمام على درجة رضا المستهلك أو الإشباع المتحقق له أو الذي اكتسبه نتيجة لشراء أو اقتناء سلعة أو خدمة، وذلك في حدود دخله وموارده التمويلية المتاحة.

وتعتبر المنفعة الحدية أو المنفعة النهائية Marginal Utility هي الأكثر شيوعاً في التداول لأنها تمثل أقصى حالة انتفاع يمكن أن يصل إليها المستهلك في سلسلة تطور مكاسبه من استهلاكه لسلعة ما، كنتيجة للسلوك الذي يقوم به في عملية الاستهلاك والاقتناء للسلعة المستهدفة.

ويقصد بالمنفعة الحدية للمستهلك: قيمة منفعة آخر وحدة حصل عليها المستهلك وفقاً لقدراته المتاحة أو كنتيجة لخياراته ومفاضلاته، أو شعر عندها بإشباع وبعدم رغبة في الحصول على المزيد من وحدات أخرى إضافية. أما لأن السلعة أصبحت صفرية النفع وعديمة الجدوى بحيث لا تضخ الجديد المفيد منها، أو كنتيجة لوجود بديل يستحوذ على نوع مختلف أو مستحدث أو أفضل من الإشباع، بما يشجع المستهلك على التوجه نحو استهلاكها كبديل أفضل، في حدود دخله وموارده الحالية. أو في حدود دخله وموارده التي تغيرت واختلفت صعوداً أو هبوطاً.

وفي الحالة الأخيرة يبرز مفهوم "منحنيات السواء" Indifferent Curves.

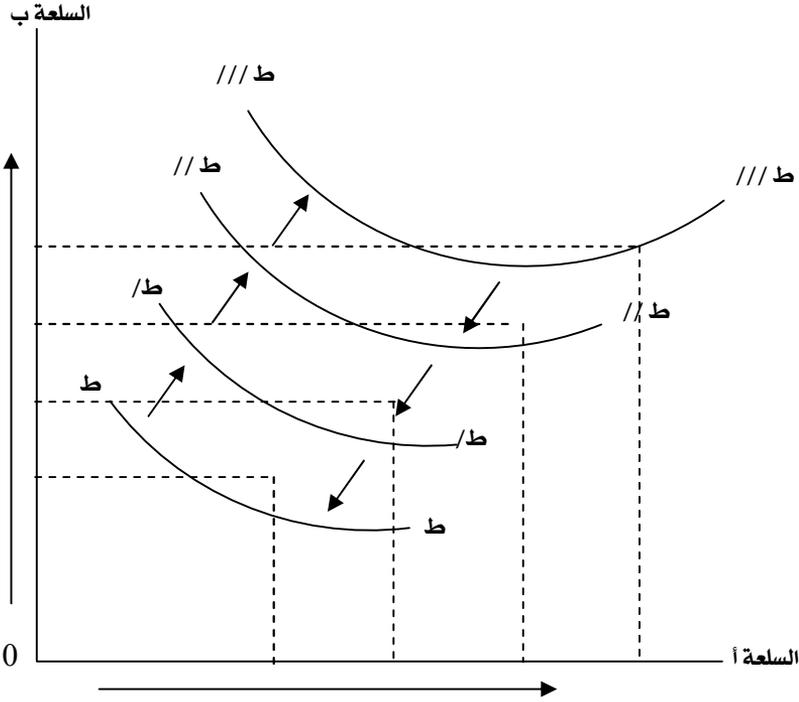
حيث تمثل تلك المنحنيات خرائط مختلفة لعدة منحنيات متتابعة بعضها فوق البعض، بحيث تمثل كل خريطة منها التوليفات الاستهلاكية الكمية المتاحة للمستهلك من سلعتين معا وفقا للحالة الراهنة (على ذات المنحنى) أو المستقبلية (على منحنى آخر منفصل أعلى أو أسفل) وذلك في حدود مقدرته الشرائية الحقيقية الحالية (المرتبطة بمنحنى سواء واحد)، أو المستقبلية (المرتبطة بمنحنى سواء لأعلى لو زاد دخله الحقيقي، أو منحنى أسفل لو نقص دخله الحقيقي).

وبتفصيل أكثر توضيحا، فإن كل منحنى يمثل توليفات كمية بديلة متاح الخيار فيما بينها من السلعتين المتاحتين للمستهلك في الأجل القصير وفقا لإمكانياته الشرائية الحقيقية، بينما يمثل كل منحنى (أعلى) توليفات أكبر متاحة للمستهلك من ذات السلعتين لو زاد دخله الحقيقي، لكن في الأجل الطويل حين تحدث تغيرات جذرية تحسينية لتلك القدرات الشرائية الحقيقية، بل ولإدراكه ولذوقه ولتقبله للسلعة في ظل التطور التقني اللاهث مثلا.. أما إذا انخفض المنحنى إلى أسفل، فهو يشير إلى إجمالي منافع أقل للتوليفات المعنية في الأجل الطويل نتيجة لسوء الأحوال الشرائية للمستهلك كما في حالة إشهار إفلاسه أو في حالات التضخم المتزايدة مثلا، أو نتيجة لانخفاض تفضيله للسلعتين بحكم ما حدث من تطورات تقنية أغرته بالتحويل إلى سلع أخرى بديلة أكثر تطورا وحدثا، وذلك ما يحدث في أوضح صورته في مجال السلع الرقمية ومتعلقاتها.

ويتضح ما سبق من خلال الشكل التالي رقم (1).

خريطة منحنيات السواء

ومن أهم القوانين التي توضح سلوك المستهلك، ما يطلق عليه قانون تناقص المنفعة الحدية، وبموجب ذلك القانون، فكلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة ما، فإن المنفعة الحدية من تلك السلعة تأخذ في التناقص (بعد حد معين من الاستهلاك المتزايد)، وتظل على ذلك الانخفاض المتزايد حتى تصل إلى الصفر، فإذا زاد الاستهلاك بعد هذا الحد



شكل (1): خريطة منحنيات السواء

الصفري (عقيم المنفعة والجدوى من أي وحدات إضافية تستهلك)، فإن المنفعة تصبح سالبة، أي تتحول إلى ضرر وإيذاء للمستهلك.

منظور إسلامي يوجه للسلوك الاستهلاكي الرشيد الواقى من تناقص المنافع المتاحة

والواقع أن القانون السابق لريكاردو يمكن أن ينطبق ليس فقط على الأرض الزراعية باعتبارها عاملاً إنتاجياً ذي قدرات استيعابية محدودة إجمالاً، لكن ذات القانون يمكن أن ينطبق على كثير من المتغيرات أو الحالات الأخرى التي تتعرض لنشاط آلية تناقص المنفعة، بل وتحولها عند حد معين إلى سلبيات ضارة انطباق القانون السابق ذكره. ومن الأمثلة البارزة التي يمكن ذكرها في هذا الصدد، عملية تناول الإنسان للطعام، حيث

أرشدنا الهدي النبوي إلى ضرورة الاعتدال فيه " ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن، بحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة، فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه " رواه الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن.

وبكل تأكيد، أن الحديث السابق يعتبر مرشدا نموذجيا لكل إنسان يسعى إلى تجنب الإصابة بأمراض السمنة وآثارها المرضية المدمرة، لكنه يفيد أيضا وبالدرجة الأولى في ترشيد استهلاك الغذاء وعدم المبالغة في استهلاكه والتبذير فيه، وهو ما يمثل ترشيدا ذاتيا لاستهلاك الموارد الطبيعية وتجنبنا لآثار سيئة مثل تلك التي أشار إليها كل من مالتس وريكاردو أيضا.

وفي ذلك المقام، يجب أن نتذكر الوعيد الإلهي التربوي ضمنا حيث توعد الله تعالى المبذرين بأنهم سيكونون رفقاء للشياطين في سلوكياتهم، ومن العجيب حقا أن التبذير والإسراف مرفوض حتى في التصديق على الغير لكن الأسباب المبررة لذلك النهي تعود بنا إلى القبول المنطقي لذلك التحذير التربوي الإلهي الحكيم، فالتبذير حتى في العطاء للآخرين يعطل قدراتهم عن العمل والتشغيل، ويحيلهم إلى مخلوقات متواكلة على الغير في معاشها وتلبية احتياجاتها حتى الضروري منها، وذلك يتسبب على الأجل الطويل في تناقص المقدرة التنموية والإنتاجية المعطاة للبشر مما يجعلهم مثل أرض ريكادو التي تتناقص إنتاجيتها المدرة للغلة مع الوقت، فتتسبب في النهاية في انخفاض المتاح الكلي من الغلة اللازمة لمقابلة احتياجات البشر وغيرهم من دواب الأرض.

وفيا يلي بعض النصوص القرآنية التي شملت تحذيرات حاسمة من الإسراف في كل شيء، في الأكل، وفي الشراب، بل وفي العطاء، ثم يرشدنا الله تعالى إلى معيار الاستهلاك والإنفاق الرشيد وهو الوسطية والاعتدال الذي لا مبالغة فيه (فنهدر المتاح وتقل الإنتاجية نتيجة للتخمة المبالغ في تراكماتها ثقيلة الوطأة)، ولا إقلال أيضا (فنعيش حرمانا وعوزا يحيلنا إلى طاقات هزيلة ضعيفة الإدرا).

النهي عن الإسراف: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ [الأعراف: 31].

المبذر أخو الشيطان وبالتالي يتشابه معه في بعض خصائصه القبيحة: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا يُبْدِرْ بُدِيرًا ﴿٣٦﴾ إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿٣٧﴾ [الإسراء: 26-27].

معيار الإنفاق والاستهلاك الصحيح: الاعتدال والوسطية: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿١٩﴾ [الإسراء: 29].

وبوجه عام، فإن توازن المستهلك يتحقق عند أقصى إشباع يشعر به في حدود دخله وموارده المتاحة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية المكتسبة من آخر وحدة تم استهلاكها، مع التكلفة الحدية التي تم إنفاقها للحصول على تلك المنفعة.

(2) نظرية المشاعر Theory of Moral Sentiments :

فقد أوضح آدم سميث في نظرية المشاعر الأخلاقية أن كل إنسان تحرك سلوكياته ست دوافع أخلاقية أساسية هي:

- 1- حب النفس وحفظها وتحقيق المصلحة الذاتية.
- 2- الرغبة في الحرية والتحكم الذاتي في النفس.
- 3- التعاطف مع الآخرين.
- 4- النزعة إلى عمل الخير الذي يتحقق به النفع العام وليس الهادف إلى الربح الشخصي Benevolence
- 5- التوافق النفسي مع الذات ومع المجتمع Property ومراعاة الضمير Conscious في التعامل السلوكي العادل مع الآخرين.
- 6- الاقتصاد والرشد وحكمة التفكير والسلوك Rationality or prudence ..

المنظور الإسلامي للدوافع السلوكية تجاه النفس، وتجاه الآخرين:

الواقع أن الدوافع التي قررها سميث في نظريته الوضعية للمشاعر يمكن قبولها والأخذ بها لأنها تشمل على الحرص على منفعة الذات، مع أخذ احتياجات الآخرين في الاعتبار، لكنها تقوم على عبارات فلسفية الطابع، تبدو كشعارات نظرية سهلة التلاعب في مضموناتها وتحييزها لجانب دون آخر، وبالرجوع إلى النصوص الدينية، لوحظ أن الدين قد رتب لنا أولويات الاستهداف والاستخدام التطبيقي للمنفعة بحيث تم ذلك وفقا لمعايير أخلاقية أكثر وضوحا وسموا وتحديدات تصنيفيا، بل وشمولية في المستهدف من مخرجات نفعية واسعة الإدراج.. ومن هذا نذكر ما تم استلهامه من خلال متابعة الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الصحيحة ومنها كمثال التالي:

1- أولويات مواضع تحقق المنافع وتصريف المكاسب: البدء بالاهتمام بالنفس وتحقيق الإشباع لديها من الضروريات التي تتمثل أساس في حفظ النفس من التهلكة، ثم بمن يعول المرء ثم بدوي القربى: الأقرب فالأقرب...

- أ - البدء بالنفس، ثم الأهل، ثم القرابة: "ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك فإن فضل شيء عن أهلك فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 28).
- ب- الأولوية لمن يعول المرء: "ابدأ بمن تعول" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 27).

ج- الكلية للأب: وذلك باعتبار الإنسان امتدادا لأبيه، وبالتالي فقد أعطى الشرع أولوية الاهتمام والإنفاق أيضا أن تكون موجهة بالكامل للوالد، بل وقد ذكر أحقية الوالد في جميع أموال ومكاسب أولاده، لأنه الذي أعد أبنائه ليتمكنوا من القيام بمهامهم في الحياة، ويفترض أنه أنفق عليهم صغارا ليصبحوا في دول تمويلي مستقل كبارا بعد هذا، ويتأكد ذلك من الحديث النبوي الشريف: "أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم

"(صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 1487-667)، كما قيل أيضا في حديث صحيح آخر: "الولد من كسب الوالد"، (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 7162)، وتأكد ذلك التنبيه في حديث ثالث صحيح أيضا: " ولد الرجل من كسبه، من أطيب كسبه، فكلوا من أموالهم" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 7119). ويبدو أن تكرار التنبيه على هذا لما يخشى عليه من عقوق الأبناء وتخليهم عن آبائهم وهم كبارا عاجزين عن تدبير أمور عيشتهم، مما يؤكد على المنطقية التامة للمنظور الإسلامي في كل ما يقدم للبشر من توجيهات تحمي أركان الأسرة وتؤمن ترابطها بالشكل الصحيح، وطالما كانت الأسرة نواة للمجتمع، فما يبني على تلك النواة بصحيحه، يضمن بالمنطق أن يبني مجتمع صحيح الأركان والسلوكيات.

2- الحث على الاهتمام بالإنفاق على الآخرين وتمويل احتياجاتهم وعدم الاستئثار بتحقيق الاحتياجات الشخصية فقط، بل وعدم الاكتفاء بالأنشطة التعبدية البحتة فقط كوسيلة للتقرب إلى الله وابتغاء مرضاته سبحانه، وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفِقَ يَعْتَدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: 177]، ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195].

3- كما حث الدين على رعاية ذوي الحاجات المختلفة تستحق الإنفاق والاهتمام ومنهم اليتامى: "أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة"، والساعي على الأرملة والمسكين، كالمجاهد في سبيل الله" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 1476-658).

التوجيه التربوي الأخلاقي للتوجيه السلوكي:

باعتبار التنازلات والتضحيات أمر مستحب وأخلاقي مهذب وراقٍ طالما تم ذلك بهدف نفع الغير وتيسير أمورهم وإسعادهم، والحث باعتبار تلك التنازلات الطوعية أمراً إيجابياً، وليس إجباراً يرضخ له المرء من أجل إتمام الصفقات مع الأطراف المتعارضة كما ورد في نظرية اليد الخفية لآدم سميث التي تقوم على افتراض أنانية السلوكيات البشرية وأنانية توجهات الأهداف مادية الطابع. فعلى الرغم من الحث الإسلامي على البدء باعالة النفس وكفالتها، لكن هذا لا يعني الأنانية وتفضيل الذات كمبدأ للسلوك البشري في المطلق، حيث وجه الدين الراقي العباد لتهديب السلوك الشخصي بصفة الإيثار وتفضيل الغير على النفس إن كانت هناك استطاعة وعدم إهلاك للنفس التي أمر الدين بحتمية حفظها من أي أذى. ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر: 9].

كما يؤكد الله سبحانه وتعالى، على أولوية العطاء للطعام لمن يحتاج إليه من الفئات البشرية المختلفة في أحوالها وظروف معاشها، مذكراً خلقه، بأن ذلك العطاء لن ينقص من نصيب المعطي شيئاً، بل قد يزيد وتحل عليه البركة بفضل من الله وكرمه (ولقد لمست هذا بحق من خلال العديد والعديد من التجارب الشخصية التي تخصني وتخص خاصتي)، ويرجع ذلك النمو في المتاح على الرغم من إشراك الآخرين فيه، لأن الطعام هو أصلاً عطاء إلهي لا تنفذ خزائنه وإدراته، وصدق الله تعالى في قوله الكريم ﴿ وَيُطْعَمُونَ أَطْعَامَ عَلَىٰ حِدِّهِمْ وَسَكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ ﴿ إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴾ [الإنسان: 9-8].

وبكل تأكيد فإن ذلك من شأنه أن يخلق مجتمعاً تكافلياً يجب بعضه بعضاً، ويتنافس الجميع آنذاك على العطاء للغير وليس على التفتن في السلب منهم، وبكل تأكيد فإن ذلك

سوف ينعكس على سلوكيات المجتمع ككل، فيعم الأمن والأمان، وتدور بين جنباته رحي التنمية البشرية والاقتصادية تحت إدارات بشرية حكيمة لاتتطلب الكثير من العمليات المعقدة من المتابعة والرقابة ومطاردة مظاهر الفساد التي أصبحنا نعاني منها في عالمنا المعاصر بأكمله كنتيجة لتفشي ظاهرة الأنانية الفردية والدولية التي يستأثر بها قلة تملك غالبية ثروات الدول والمجتمعات.

(3) قانون أنجل Engel's Law :

هو قانون اقتصادي صاغه العالم الألماني "أرنست انجل" في عام 1857 وكان وقتها يعمل مديرا بالمكتب الإحصائي في بروسيا. وقد أوضح في ذلك القانون سلوك المستهلك في مجال استهلاكه للسلع الدنيا وفقا لما يتاح له من دخل حقيقي، أو بكلمات أخرى فإن قانون أنجل يوضح تأثير الزيادة في الدخل ومعدلات حدوث تلك الزيادات على الكميات المستهلكة من السلع الدنيا التي تمثل سلعا ضرورية يحتاج إليها الإنسان للبقاء على حياته. ومن ثم، فإن ذلك القانون يرتبط بالدرجة الأولى بالفئات الفقيرة أو محدودة الدخل.

وينص هذا القانون على أنه عند نمط محدد من أذواق المستهلكين أو تفضيلاتهم، فإن النسبة المقتطعة من الدخل والموجهة للإنفاق على الطعام سوف تتزايد في البداية كلما زاد المستوى الدخلي للفرد، وسوف يظل المعدل المنفق على الطعام في حالة تزايد مع ازدياد دخله وموارده الإنفاقية الحقيقية، وذلك حتى يصل المستهلك إلى حالة إشباع كافية يرضى بها، بعدها، فإن معدل الإنفاق على الطعام يتناقص كلما ارتفع معدل الزيادة في الدخل.

وقد يفسر هذا القانون بأن الطعام يعتبر حاجة جوهرية محورية للإنسان وبالتالي فهو في البداية ينفق كل دخله المتاح عليه خاصة لو كان من الطبقات الفقيرة أو المعدمة، لكن كلما زاد دخله، كلما ساعده ذلك في البداية على تحسين نوع الطعام الذي يشتريه فيزيد المنفق على الطعام مع كل زيادة في الدخل في بداية الأمر.. لكن مع استمرار الزيادة الدخلية

تتوالد لدى الفرد رغبات في أنواع أخرى غير الطعام، فيبدأ في تخفيض (النسبة المنفقة على الطعام) وتخصيص النسبة المتبقية من دخله في الإنفاق على مشتريات أخرى.

فعلى سبيل المثال في البداية تكون النسبة المنفقة على الطعام 50٪، للشخص الفقير، لحاجته لإنفاق المتبقي على إيجار مسكن مثلا ثم بزيادة دخله، يزيد نسبة المنفق على الطعام إلى 70٪ كتحصين نوع الطعام المشتري، ثم بزيادة أخرى من دخله، ترتفع النسبة إلى 80٪، لكن بعد هذا يحدث له تشبع من كل ما يرغب فيه من طعام، فيبدأ في تخفيض النسبة المنفقة على الطعام إلى 60٪ ويخصص المتبقي لأغراض استهلاكية أو خدمية أخرى كالإنفاق على التعليم، ثم بزيادات أخرى من دخله، يقلل المستهلك نسبة المنفق على الطعام إلى 40٪ لأنه اكتشف بنودا أخرى للإنفاق لم يجربها بعد كالإنفاق على السياحة والترفيه مثلا.

ويلاحظ هنا، أن تخفيض نسبة المنفق على الطعام لا تعني تخفيض القيمة المطلقة للمنفق على الطعام، بل إنها سوف تزيد نتيجة لزيادة دخل المستهلك بقيمة نقدية مطلقة، وسوف تتيح تلك الزيادة المطلقة في قيمة الدخل للمستهلك فرصة تغطية البنود الاستهلاكية الأخرى الثابتة المعتادة، ويصبح لديه فائضا أيضا يمكنه أن يوجهه إلى بنود إضافية أخرى.

(4) السلوك المجتمعي الاستهلاكي لابن خلدون:

وبالرجوع إلى مقدمة ابن خلدون، نلاحظ أنه تناول ذات الموضوع السلوكي للمستهلك من قبل أنجل بسنوات طوال، لكنه قدم رؤية تفسيرية مختلفة لسلوك المستهلكين لما ترتفع دخولهم، وكانت تلك الرؤية تتم من زاوية مختلفة ترتبط بالمنظور الكلي المرتبط بالسلوك الاستهلاكي المجتمعي ككل، حيث ذكر أن السلع التي تعتبر كمالية أو ترفية في المجتمع المتخلف، تصبح سلعا أساسية في المجتمع الأكثر تقدما لأنه أصبح يملك أكثر، مما يسمح له بإنفاق أكبر. وقد أوضح ابن خلدون أن النمط الاستهلاكي في مراحل "البداءة" والتخلف، تكون قائمة على الزهد والتقشف وذلك يرجع لطبيعة

معايشهم التي تتسم بالتنقل المستمر وعدم الاستقرار في أماكن بعينها، بينما يصاحب تقدم الحضارات تراكماً في الثروات التي تتحول تدريجياً لإنتاج وتداول سلعا مستحدثة، ينظر إليها في البداية كسلع ترفية، ثم، مع تحقق المزيد من التراكمات للثروة المجتمعية، تتحول تلك السلع ترفية الطابع في نظر المجتمع ككل إلى سلع ضرورية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

ولقد أصاب ابن خلدون كبد الحقيقة بمنظوره هذا، حتى إننا أصبحنا نلمسه ونشاهده بمنتهى الوضوح كظاهرة تشمل عالمنا المعاصر كله، حيث تبدلت السلوكيات الشرائية للدول والمجتمعات بشكل جذري وخطير ينبىء عن ظهور أنماط سلوكية استهلاكية بالغة الاختلاف، تزيح عن طريقها كل ماهو تقليدي، وتركز اهتمامها بالدرجة الأولى على كل ماهو رقمي، إلكتروني، من أجيال أكثر حداثة وتطوراً، حيث اعتبرت - كمثال - أجهزة التلفزيون، بل وأجهزة الهواتف وغيرها من الأجهزة الرقمية الذكية من ضروريات المعيش في ظل اقتصاد رقمي أصبح يغزو العالم أجمع، ويزيح عن طريقه كل ضعيف غير قادر على المواكبة الكافية لمتطلباته. وحتى النقود الرقمية أصبحت تندر بالإزاحة الكاملة للنقود التقليدية التي تم التعامل بها من زمن العصور القديمة التي كان يشهد لها بالتطور وقتها لأنها استبدلت تلك النقود التقليدية ورقية أو من معادن نفيسة كبديل للتعامل بالمقايضة.

المنظور الإسلامي لقانون أنجل:

نود أولاً الإشارة إلى أننا عندما نستعرض المنظور الإسلامي لأي موضوع، لا يتم ذلك من منطلق كلمتي الحلال والحرام، أو من منظور المجاز والمستحب والمكروه، فكل تلك الأمور تتعلق بالدرجة الأولى بمسائل فتوى لها مواضعها المتخصصة الدقيقة. أما هنا، فنحن نعرض لرأي الإسلام فيما قيل بالاسترشاد بنصوص إلهية المصدر يمكن أن تفيدنا في التأييد أو الرفض أو التنفيذ لما يقال من فكر بشري الصنع بالكامل.

وبكل تأكيد فإن قانون أنجل لا تثريب على متضمناته ولا توجد أية شبهة تحريرية فيه، لكن هناك تحفظ بعض الشيء في تفسير علة تناقص معدلات المنفق على الطعام كلما زاد دخل الفرد. فالعلة لا تكمن فقط في تشبع الفرد من الطعام وحاجته للجديد من المستهلكات ومواضع الإشباع التي تتاح له الاستمتاع بها بلا أية حدود أو قيود.

فهنا تكمن الرؤية التشريعية التي تنبه إلى أن الحرية الاستهلاكية ليست متاحة للإنسان بلا محددات وقيود.. حتى لو كان يملك القوة الشرائية الكافية للإنفاق عليها. فهناك الكثير من المحرمات التي يحرم على المستهلك الإنفاق عليها كالخمور ولحوم الميتة والخنازير وأي مشروبات تذهب العقل أو تضر بالجسد كالمخدرات، وذلك كما ذكر في الحديث الصحيح: "نهى عن كل مسكر" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6975)، كما يحرم على الإنسان إنفاق ماله في أية أنشطة المحرمة كالقمار والسهر في الملاهي الليلية وارتداد الأماكن المشبوهة، والسياحة في أماكن الأجساد الكاسيات العاريات... إلخ، بل يحرم الإنفاق على ما لا نفع في استخدامه ويشتري فقط بدافع التباهي والاستعلاء على الغير مثل الدوات المنزلية المصنوعة من الذهب والفضة، وذلك كما ورد بالحديث النبوي "نهى عن الأكل والشرب في إناء الذهب والفضة" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6866).

ونريد أن ننهي تلك الجزئية بالتأكيد على مسلمة لا تحتل الجدال، فإن كان الإسلام يحذر من الإسراف فيما هو حلال كالإسراف في الطعام والتباري في تعاطي الأكثر منه في المسابقات الموجهة لذلك مثلا، فمن باب أولى أن يحرم الاستهلاك لما تم تحريمه تحريما قاطعا بالاتفاق مثل المسكرات قليلها وكثيرها، أو غيرها من المحرمات على نحو ما ذكرنا سابقا.

ومع كل ماسبق من قوله، يمكن القول بأن قانون أنجل يمكن أن يقبل من المنظور الإسلامي كمبدأ، حيث بالفعل يمكن أن يحدث تناقص في معدلات الإنفاق على الطعام

بعد حد معين من زيادة دخله، لكن قد يحدث هذا بالفعل نتيجة لأن المرء الذي يراعي مرضاة ربه، يقوم بتوجيه جزء متزايداً من دخله نحو أوجه أخرى تجعل منه مؤمناً قوياً في كل النواحي الثقافية والمهنية وغيرها وذلك بالإنفاق المتزايد مثلاً على التعليم الصحيح الذي جعله أكثر إدراكاً ووعياً بأهمية الترشيد في الاستهلاك وبالأوعية الإنفاقية الأخرى النافعة التي يجب توجيه الفائض إليها، والإنفاق المتزايد أيضاً على التدريب من أجل اكتساب مهارات تميزه أكثر عن غيره، وزيادة الإنفاق على الصحة التي تجعله أكثر مقدرة إنتاجية.. وهكذا. وهناك الكثير والكثير من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تؤكد على تلك المعاني والتي تم عرض بعض منها في الصفحات الماضية، وجرار عرض أخرى فيما يلي من الصفحات التالية من الكتاب.

2-4 بعض الظواهر الخطيرة المرتبطة بالندرة:

كما نوهنا من قبل، فإن الندرة تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية التي يركز عليها التحليل الاقتصادي إجمالاً. غير أنها لا تمثل مشكلة في حد ذاتها فقط، إنها تتجلى خطورتها في أنها تتسبب في حدوث سلسلة من المشاكل الاقتصادية المتشابكة ومتداخلة التأثيرات العنكبوتية التي قد لاتقل خطورة عن المشكلة الأم، ومن مخاطرها أنها تتسبب في ظواهر سلبية مزمنة تهدد اقتصاديات الدول بالانهيار أو بالتدهور لأوقات لا يعرف مداها.. ولا منتهاها. ومن تلك الظواهر نذكر على سبيل المثال لا الحصر ثلاثة منها، ظاهرة التضخم، وهيمنة المنافسة المدمرة لأغلبية من الضعفاء لصالح ثلة من الأقوياء، وظاهرة الاحتكار التي تدعم النتيجة السابقة، ويتم دعمها بالأنظمة المستحدثة كالعولمة، والاقتصاد المعرفي أو الرقمي الذي يتسبب في زيادة الهوة بين الفئتين محل الذكر - أي بين الضعفاء والأقوياء.

1-2-4 التضخم Inflation:

ويقصد به ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، مقترناً بانخفاض مستمر في القوى الشرائية الحقيقية، وبالتالي فهو يتمثل من الناحية الاقتصادية كفجوة متزايدة الاتساع بين

عنصرين اقتصاديين بالغي الأهمية، وذلك نتيجة لعلاقة العكسية (غير المرغوبة بينهما)،
العنصر الأول هو الأسعار الآخذة في الارتفاع، والعنصر المقابل هو القوى الشرائية
الآخذة في الهبوط. وبكلمات أخرى، زيادة المعروض من كمية النقود (التي تمثل جانب
الطلب الفعال الذي يجب أن يمتص المعروض المقابل)، مع انخفاض مقابل في المعروض
من السلع والخدمات الذي يمثل عجزا في الوفاء باحتياجات جانب الطلب، مما يترتب
عليه زيادة الأسعار للمعروضات كوسيلة تلقائية للتغلب على حالة الخلل التوازني بين
المرجح لجانب العرض على حساب جانب الطلب المقابل.

وتعتبر ظاهرة التضخم من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تؤرق الدول والجماعات
والأفراد، لأنها تصبح قنوات مهلكة تندر باتساع منحدرات الكساد ثم الركود المفزعين.

▪ نظرية كينز للطلب الفعال:

وهي تعتبر من أهم النظريات الاقتصادية الشهيرة التي وردت لتلبية الحاجة للمعالجة
السريعة والفورية لمشكلة التضخم التي توالدت وتنامت وأصبحت ظاهرة خطيرة تزعزع
أركان الاقتصاد في دول أوروبا خاصة في بريطانيا الرائدة في مجال الصناعات المستحدثة.

وقد نشأت ظاهرة التضخم آنذاك، كنتيجة للتأثر بحالة الكساد الاقتصادي المتواجدين
على الساحة آنذاك، واعتبر " روبرت كينز " أفضل اقتصادي لعب دوراً اقتصادياً فعالاً في
المساهمة في تقديم دليل مرشد لكيفية مواجهة الأزمة، الكبير في أوروبا مما تطلب معالجات
فكرية تطبيقية عاجلة من قبل الاقتصاديين والتي تمثلت في النظرية المذكورة.

وبموجب النظرية المذكورة، فإن أكبر سبب يؤدي إلى نشوء وتنامي ظاهرة التضخم
أن يزيد عرض كمية النقود المطبوعة، ولايقابلها زيادة ماثلة ومتكافئة في المنتجات
المعرضة. فذلك يؤدي إلى وجود فائض في الطلب عن المعروض مما يتسبب في ارتفاع
الأسعار. وباستمرار الارتفاعات السعرية، يبدأ الطلب في الانحسار، وتبدأ مظاهر الكساد
في الظهور نتيجة للاستغناء عن العمالة وتقليل حجم الإنتاج، فيزداد الأمر سوءاً.

ولقد اقترح كينز حلاً لمشكلة التضخم بضرورة إنشاء استثمارات جديدة ذات منافع مؤكدة، يمكنها أن تجذب طلباً عاماً جديداً عليها، فيساعد هذا على توسع الأسواق، وزيادة الأرباح، والوصول بعد هذا إلى حالة الرواج المستهدفة.

ولقد سميت بنظرية الطلب الفعال لأنها تركز الاهتمام على كيفية زيادة القوى الشرائية الحقيقية من خلال زيادة المنتجات والتي يتم تصريفها وبيعها بالفعل ويدفع لها مقابلاً، فهذا يساعد على تقليل الفجوة بين العنصرين السابق الإشارة إليهما عاليه، مما يقلل من الفجوة التضخمية سلبية التأثيرات.

المنظور الديني للتضخم:

مما تقدم، يتضح أن أهم مؤشرات التضخم التي تدل على حدوثه هو الارتفاع العام في الأسعار. وبالتالي فمن المنطقي أن نتوقع أن الإسلام يرى أن الحل يكمن في التدخل في عملية التسعير وضبطها ضماناً لإيقاف جموح تحركاتها بلا ضابط ولا رابط.

غير أنه بالرجوع إلى الأحاديث النبوية الصحيحة، تؤكد لنا رفض النبي ﷺ للجوء إلى ذلك الإجراء كحل للمشكلة المذكورة وذلك حفاظاً على حقوق البائعين في التكسب الحلال مما يمتلكون ويبدلون الجهد في استثماره وتداوله بل وحفاظاً على حركة التداول الصحيحة ذاتها من أن تندهور أو تنقلب إلى سوق احتكاري تتضخم من خلالها الأسعار بلا ضابط ولا رابط.

ويستدل بذلك من رواية للترمذي بسنده عن أنس رضي الله عنه حيث قال: "غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقال: الناس يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا، فقال رسول الله ﷺ: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني في دم ولا مال". رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان وقال أبو عيسى الترمذي: حديث حسن صحيح.

كما روى أبو داود بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله، سعر، فقال: بل أدعو ثم جاء، رجل فقال: يا رسول الله، سعر، فقال: بل الله يخفض ويرفع وإني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة". إسناده حسن كما قال الحافظ ابن حجر.

وقد يفسر ذلك الرفض، بحق البائع في فرض ما يراه من سعر لبيع ما يملكه، وعلى المشتري أن يقبل أو يرفض تطبيقاً لمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين". ويتضمن ذلك الرأي الحفاظ على حركة التداول من الانهيار مما يتسبب في عدم تلبية احتياجات الناس، فالبائع لن يقبل بممارسة نشاطه التجاري إلا إذا ضمن تحقيق حد أدنى من الربح الذي يستهدف تحقيقه، فإن لم يحدث هذا فسوف ينصرف عن النشاط التجاري وقد يلجأ إلى أنشطة أخرى تفيد الغير أو تكون ضارة به أو بغيره مثل الأنشطة المحرمة المعروفة بارتفاع عوائدها كالتجارة في المحرمات مثلاً.

وفي مجال تعليل السبب في رفض التسعير شرعاً، قال ابن قدامة في المغني: قال بعض أصحابنا: التسعير سبب الغلاء؛ لأن الجالين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعهم بلداً يكرهوا على بيعها فيه بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع من بيعها ويكتمها، ويطلبها أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلاً، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها فتغلوا الأسعار ويحصل الإضرار بالجانين: جانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم، وجانب المشتري من الوصول إلى غرضه فيكون حراماً.

وكما يتضح من تعليل ابن قدامة، فإن التسعير الإجباري قد يتسبب في حد ذاته في تنامي ظاهرة التضخم، بل وفي خلق سوق سوداء يزيد فيها الاستغلال لأصحاب الحاجات.

ولقد أكد الجمهور على حكم رفض التسعير الإجباري، باعتبار أن الأصل في الشريعة هو حرية التعامل بين الناس ماداموا واقفين عند حدود الله فلا ظلم ولا غش ولا احتكار ولا تلاعب في الأسعار، ولا شك أن هذه الحرية تعد عاملاً قوياً في زيادة الفعالية الاقتصادية

وتوفير أنواع كل متطلبات العموم، ويرى الجمهور أن التسعير دون الحاجة إليه عمل يخالف الأصل الذي بني عليه التعامل، ويقيد الحرية ويؤدي إلى اختفاء السلع.. الأمر الذي لا يعود على الأمة إلا بالغلاء، ويؤدي إلى انتشار السوق السوداء على نطاق واسع.. وذلك ما سبق أن قلناه عليه.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه في عهد الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز، تم رفض ما عرض عليه من اقتراحات بالأخذ بنظام التسعير الجبري من أجل تخفيف حدة التضخم السعري الذي عانت منه البلاد وقتها.، فرفض الخليفة ذلك باعتبار أن ارتفاع الأسعار وانخفاضها هي من أقدار الله سبحانه التي يحركها وفقها يشاء كأحد أوجه توزيع الأرزاق بين الناس، وركز على أن البركة هي المؤشر الذي يدل على تمتع البائع به (في حالة تمكنه من البيع بسعر أعلى مع موافقة المشتري على هذا)، وقد تتحقق للمشتري (حين يتمكن من الحصول على السلعة بسعر أقل انخفاضاً مع رضا البائع بهذا).

ولقد برر عمر بن عبد العزيز السبب فيما حدث في عهده من ارتفاع في الأسعار أنه نتيجة لتخفيف عبء الالتزامات على أهل الذمة حيث كان من قبله يكلفونهم فوق طاقتهم الفعلية. (الأستاذ الدكتور زينب صالح الأشوح، 2018، ص 221).

ولعل ذلك الحكم الشرعي في مسألة التسعير يدعم نظام السوق الذي يقوم على الحرية الاقتصادية في المعاملات، ويدعم إلى حد كبير نظرية آدم سميث واليد الخفية المحركة للمفاوضات بين البائعين والمشتريين، لكن - كما ذكرنا من قبل - فإن المتحفظ عليه في تلك النظرية، أن آدم سميث استعان بمصطلح مادي بحت هو "اليد الخفية" كمحرك وموجه للسلوكيات والمعاملات البشرية، وتجاهل أن المحرك والموجه الحقيقي لها هو الله تعالى مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ۗ ﴾ (٢٩) إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾ وَلَا تَقْنُتُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ مِّنْ نَّرْفِهِمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ فَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيرًا ﴿٣١﴾ [الإسراء: 29-31].

2-2-4 المنافسة Competition أو التنافسية Competitiveness:

(1) تعريف المنافسة وحقيقتها طبيعتها:

هي كلمة اصطلاحية مستحدثة ترتبط أكثر بمصطلح العولمة وتطبيقاته في ظل النظام العالمي الجديد، وإن كانت قد شاع استخدامها بشكل غير مباشر أو مقصود اصطلاحاً وذلك في وقت تنامي فكر التجاريين (حيث اهتم ذلك الفكر بحتمية تحقيق قوة الدولة الأوربية فقط للتمكن من فرض هيمنتها على العالم أجمع، واعتبر الثروة من المعادن والفضة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق تلك القوة، وذلك كان يحدث من خلال سلوك وآليات تنفيذ ذات طابع استعماري غالب، لأنه كان يقوم على استنزاف ثروات الدول الأخرى تجارياً، أو بالقوى العسكرية)، ثم تم ترسيخ استخدامها مبدأ المنافسة بمعناها الضمني في عهد الثورة الصناعية الكبرى منذ القرن الثامن عشر ميلادياً في أوروبا (وذلك من خلال ابتداع مصطلحات مباشرة تتعلق بالتنافسية التي يستهدف أن تتم جميعها لصالح الدول الصناعية الأوربية، على حساب اقتصاديات الدول الأخرى التي تم الحرص على إبقائها بحالتها الزراعية لتظل دائماً تابعة لها، وليظل الميزان الاقتصادي دائماً راسخاً بأغلبية مكاسبه في منطقة الدول الأوربية الصناعية فقط.

وفي قواميس اللغة، وجد أن المنافسة (أو التنافس) تعني نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل تحقيق التفوق أو الريادة أو الفوز. وقيل أن التنافسية تعني عملية التسابق والتباري دون إلحاق الضرر كل بالمنافس له، وبالتالي يفترض أن التنافسية تمثل حالة منافسة تكاملية تهدف إلى زيادة القيمة المضافة للأطراف المتنافسة معاً، بحيث تكون الأطراف المتعاملة كلها رابحة وراضية بحالها. ولو أننا لانقتنع بالمعنى الأخير لأن المنافسة والتنافسية هما مترادفان يقصد بهما معنى واحد هو التسابق من أجل الفوز بهدف مشترك بين الجميع هو الأسبقية والاستئثار بأكبر قدر من المخرجات والمكاسب، وبالتالي فإن الفوز سوف يحقق تميزاً لطرف، وتدني نسبي أو خسارة أو إحباط لعدم فوز الآخرين، إلا

إن كانت عملية التنافس تنصهر في بوتقة سعي جماعي لهدف مشترك تتحد فيه المصالح لجميع الأطراف مثلما يحدث في الإطار الديني التربوي للأخلاق وللنفوس وللتوجهات والمعاني.

ومن ثم، فالمنافسة لاتعد خيرا مطلقا إلا لو حدثت في أعمال الخير، أو تمت وفقا لضوابط أخلاقية تنظيمية مقبولة من جميع الأطراف، ولم تكن من نتائجها أو أهدافها الإضرار بأحد وهي تلك التي أشير إليها في قوله تعالى: ﴿ خَتَمَهُمُ مِّسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾ [المطففين: 26]. فالتنافس هنا على ثمرة نهائية مؤبدة، والوسيلة للوصول إليها تقوم كلها على أعمال الخير التي تفيد المتنافسين جميعا، وتفيد غيرهم أيضا.

(2) أهم أنواع المنافسة وأشكالها:

أ - عادة ما يستخدم مفهوم المنافسة كمسمى مطلق خيالي التطبيق إلى حد كبير، وهو ينتمي أصلا إلى النظام الرأسمالي ويطلق عليه "المنافسة الكاملة" Perfect Competition، حيث يشترط لتحقيق تلك الحالة تحقق عوامل معينة منها تعددية الوحدات من جانبي العرض والطلب (أي تعدد البائعين أو المنتجين، مقابل تعدد المستهلكين أو المتتمين إلى جانب طلب المنتج أو الخدمة، كما يجب أن يتم تحديد الأسعار بشكل حر بناء على آلية عمل العرض والطلب، مع شرط ثالث يتمثل في تجانس المنتجات، وشرط رابع بضرورة تحقق حرية الدخول والخروج من أسواق المعاملات، وفي جميع الحالات لابد من توافر عنصر الشفافية وتوافر المعلوماتية الكافية لجميع الأطراف المتعاملة بشكل تام بحيث تتلاشى أية شبهة للاستغلال من طرف لآخر.

ب - الميزة المطلقة Absolute Advantage وتقوم فكرتها على أساس الربط بين الكميات التي يمكن إنتاجها من سلعة ما، حيث تعطى أولوية التصدير للدولة التي تتمتع بمقدرة على الإنتاج بكميات أكبر من السلعة مقارنة بالدول الأخرى المنافسة،

وذلك ما يدخل في نطاق وفورات الحجم الكبير Economics of scales التي تقوم على تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص. (د زينب الأشوح، 2017، ص 117)

ج- الميزة النسبية Relative Advantage أو الميزة المقارنة Comparative Advantage وقد تم ابتداعها بصفة أساسية في الفكر التجاري كمبدأ استعماري اقتصادي، حيث يدعى دول العالم إلى تحرير المبادلات التجارية فيما بينها، بحيث تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير ماتمتع به من مهارات إنتاجية متميزة لها، وبطبيعة الحال، على الدول الزراعية أن تركز اهتمامها على الإنتاج الزراعي والموارد الأولية (التي تتعرض دائما لمخاطر طبيعية وتباع عادة بأسعار منخفضة نسبيا)، بينما تتولى الدول المتقدمة الكبرى مهمة التخصص في المجالات الصناعية وتصدير منتجاتها للدول الأخرى (التي ستدفعه أسعارا أكبر بكثير من أسعار الخامات الأولية المصدرتها منها لتلك الدول الصناعية، نتيجة للقيمة المضافة التي توجد تميز يتيح للدول الصناعية أن تتمتع بميزة احتكارية في الواقع رغم الادعاء بأنها تنافسية الطابع في الأصل.

د- ومن الأنواع الأخرى للتنافسية "الوفرة النسبية" Abundance Advantage، وهنا يتم التركيز على ماتتميز به كل دولة من "وفرة" في إنتاج ما مورد طبيعي أو لمنتج ما، بحيث تعطى أولوية التصدير للدولة التي تتمتع بوفرة أكبر في إنتاجها مقارنة بالآخرين..حتى لو كان إنتاجهم أنفسهم وفيرا في المطلق..فالعبارة هنا بالأكثر وفرة في الإنتاج فهو في تلك الحالة يستحق الأولوية في التصدير. باعتبار ذلك توفيراً لتكاليف أكبر قد تتحملها الدول الأخرى الأقل إنتاجاً من دول الوفرة.

هـ- وهناك أيضا "المنافسة الاحتكارية" Monopoly Competition، لكن يفضل تأجيل عرضها ضمن أنواع الاحتكار لارتباطها اللصيق به كمقصود ودلالة.

(2) بعض العوامل التي تساهم في تحسين الحالات التنافسية:

وبتتبع الكثير من الدراسات التي تعرضت للتنافسية، يمكن استخلاص بعض

العوامل التي تساعد على تحسين المقدرة التنافسية لدولة ما، أو لقطاع ما، أو لمؤسسة ما، ويمكن أن تختصر في الآتي:

- أ- زيادة كفاءة الإنتاج Efficiency of Production حيث يتحقق ذلك بتحسين استغلال الموارد الإنتاجية بأقل إهدارات ممكنة، وبحيث يتحقق الهدف المعني من النشاك بأكبر نسبة ممكنة من مفرداته.
- ب- الأسبقية في الإنتاج والتسويق والابتكار Precedence & Pioneering وحيث يساعد ذلك على الاستحواذ على أسبقية الاجتذاب لجانب الطلب والاستحواذ الأكبر على السوق.
- ج- تفعيل دور للمنظم The entrepreneur في إدارة كل من الموارد المادية والبشرية، مما يساعد على زيادة القدرات والطاقات التنافسية على المناظرة لها في الأطراف المنافسة.
- د- تطبيق تقنية "التعرف على الكيفية" Know-how technology أي على كيفية الإنتاج أو كيفية التسويق..إلخ.
- هـ- تطبيق مبدأ المزايا والوفورات النسبية Relative Advantages & Abundance وذلك بهدف تعظيم استغلال الموارد المحلية وتدنية المهدرات من التسربات الإنتاجية.
- و- تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة Transparency أو نظام الحوكمة Governance وذلك لضمان سلامة الإجراءات التنفيذية وتدنية الانحرافات ومظاهر الفساد التي تتسبب في سوء القرارات وإهدار الكفاءات المتاحة الفعلية.
- ز- التمتع بقوة تفاوضية فعالة ومتميزة Negotiation بحيث تساعد الدولة على إتمام أفضل الصفقات بأكبر قدر من المنافع الاقتصادية (كزيادة الصادرات المحلية وتخفيض النفقات على الواردات).
- ح- التمتع بالمهارات الفنية الأكثر حداثة وتطورا Technical Skills التي تساعد على

تصميم وابتكار مخططات استراتيجية ووسائل تنفيذ ومبادلات أكثر حنكة وانفرادا أو تأثيرا على الأطراف المتعاملة.

ط- الحرية الاقتصادية المنضبطة Controlled Economic Freedom فهي تساعد على تحرير المعاملات والأنشطة من البيروقراطية التي تتسبب في تظليل الانطلاقات والطموحات والإبداعات وتعرقل انسيابية المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.

ي- الإدارة الفعالة للمخاطر Business Risk وذلك بالتمتع بالمقدرة على التنبؤ الرشيد لأهم مايتوقع حدوثه من سلبيات وأضرار ونتائج غير مرغوب فيها من عقد أية صفقات، والمقدرة على إعداد مخططات موضوعية لمجابهة تلك السلبيات والمخاطر ووضع بدائل يمكن تطبيقها في الحالات الفعلية المتحققة، مما يساعد على تدنية المهدرات والتكاليف والخسائر (ويلاحظ أن تلك الجزئية تتعلق أصلا بعلم الإدارة).

ك- استدامة التنافسية والتميز Sustainable Competitiveness & Advantage خاصة في مجال الابتكارات والإبداعات، حتى تقل مخاطر الطرد من السوق الاقتصادي نتيجة لتفوق أطراف منافسة أكثر تطورا، مثلما حدث لشركة "نوكيا" الشهيرة التي توقفت عند حدود إنتاج وتقنيات ثابتة، فعلى الرغم من نجاحها وإقبال العملاء على منتجاتها وخدماتها، إلا أنها أصيبت بضربات تنافسية قوية من قبل شركات أخرى غزت السوق بالجديد المستحدث الذي سحب معه العملاء من سوق نوكيا إلى أسواق تلك الشركات المنافسة.

ل- هذا، وتعتبر "مصنوفة المحفظة" BCG من النماذج التحليلية الإدارية المتميزة للتعرف على جدوى المقدرة التنافسية لمشروعات والمؤسسات، والمرحلة التي تقف عندها تلك الحالة التنافسية، هل هي في حالة الوضع المحير Dilemmas (الذي يعاني من انخفاض حصة المؤسسة في السوق) أو إن حالها أصبح في أفضل وضع مستهدف وهو النجومية Vedettes (حيث تتمتع بأعلى حصة مبيعات وأعلى معدل نمو في السوق مقارنة بغيرها)، وهل استمر حالها هكذا، أم أنها أصبحت بعد فترة

في مرحلة البقرة الحلوب (حيث تباطأ معدل نمو أنشطتها، وأصبح عاجزا عن اللحاق بمعدلات تنامي جهات أخرى مستحدثة تنافس على القمة بسرعة غير متكافئة)، أم أن حالتها قد تدهورت لتصبح في مرحلة الاحتضار التنافسي حيث تهاوت إلى منحدر الأوزان الميتة (التي تتدهور فيها معدلات نموها المطلقة إلى مستويات ضئيلة، وتتضاءل حصتها السوقية نتيجة انصراف الطلب السوقي عليها)؟ (للمزيد ارجع إلى دزينب صالح الأشوح، 2016، ص 83-86).

ومن العرض السابق يلاحظ بوضوح اختلاط بعض المفاهيم والمفردات الإدارية مع الاقتصادية المكتملة لها بشكل تلقائي لا يحتمل الفصل أو حتى المناظرة لأن الاثنين يندجان بمعان تكمل بعضها البعض.

حكم التنافسية في الإسلام:

1- التنافس المشروع هو في الأنشطة النافعة التي تعم بخيرها على المرء أو على ذويه أو على غيرهم.. وفي ذلك يستحب التسابق والإكثار من مثل تلك الأمور كوسيلة لتشجيع الغير أيضا. وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: 148].

2- من معايير المنافسة البناءة الاستدامة وحسن النهايات والتشطيبات، حيث إن البعض لا يتقنون عملية التواصل في بذل المجهود، ويصيبهم الملل أو اليأس والإحباط فيهزمون سريعا أمام منافسيهم الذين يتمتعون بقوة الإرادة وجدية السعي، ونستلهم ذلك المعيار من قوله تعالى: ﴿خَتَمَهُ، مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلَيْتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ﴾ [المطففين: 26].

3- تجنب المنافسة المدمرة التي يسعى كل طرف فيها إلى الفوز على حساب الآخر بالقضاء عليه أو بتمني إصابته بأذى لتتسع له الساحة وحده، أو بالسعي لوضع العقبات والعراقيل المفسدة أمام الآخر لإضعاف مقدرته.

وأوضح نموذج سىء على المنافسة السلبية ما حدث من القاتل قابيل لمنافسه (شقيقه) هابيل (كما ورد سابقا في قصة أول منافسة سلبية الأبعاد حدثت في تاريخ البشرية كلها).

4- التنافس التكميلي الذي يقوم على الاقتداء والاتباع لكل ما يراه طرف في آخر من سلوك حسن مفيد، ومن الأمثلة على ذلك، ما أشير إليه في الحديث النبوي الصحيح عن قارىء القرآن ليلا ونهارا، وعن المنفق لأمواله في كل دروب الخير والمنفعة للناس: "لا حسد إلا في اثنتين: رجل علمه الله القرآن، فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، فسمعه جار له فقال: ليتني أوتيت مثلما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل، ورجل آتاه الله مالا، فهو يهلكه في الحق، فقال رجل: ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان، فعملت مثل ما يعمل" (البخاري).

وقد يعتقد الكثيرون أن ذلك يتعلق فقط بالمسائل التعبديّة البحتة، إلا أن المتدبر في أبعاد ذلك النوع من التنافس، يتأكد أنه نموذج لتحقيق التوازن النفسي للإنسان بما يساعد على زيادة إنتاجيته بمعدلات أفضل ممن يتفرغ لحسد الآخرين والتركيز فقط على إهدار طاقاتهم، وبالتالي فلو كان كل الناس يشغلون أوقات راحتهم في مثل تلك الأمور الروحانية، وفي نفس الوقت تنافسوا على إنفاق أموالهم في قضاء حوائج الناس وتلبية احتياجاتهم الغذائية والعلاجية وغيرها، لضمننا الحصول على مجتمع صحي مرتفع القدرة التنافسية أمام المجتمعات الأخرى أيضا).

5- تجنب التنافس على المكاسب الدنيوية البحتة، لأنها تعتبر من الأنواع المدمرة التي حذر النبي ﷺ منها واعتبر ذلك التنافس السلبي أكثر المخاطر التي يخشى منها على المسلمين من بعده، وذلك بقوله: "إني بين أيديكم فرط لكم، وأنا شهيد عليكم، وإن موعدكم الحوض، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن، وإني قد أعطيت مفاتيح خزائن الأرض، وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكنني أخاف عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1133-2456).

6- تجنب المنافسة لمجرد اللهو الذي يقترن بالتبذير غير المبرر مثل التباري على تناول أكبر كميات من الطعام، فهذا يعتبر ليس فقط إهدارا للموارد، إنما أيضا إضرارا بالصحة وانتقاصا للقوى والمقدرات البشرية. وفي ذلك يقول الحديث الشريف: "نهى عن طعام المتبارين أن يؤكل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6965).

7- الحرص على الأمانة في المعاملات، خاصة عند تقديم استشارات وتوجيهات لمن يطلبها ويكون بحاجة إليها، دون تضليله مخافة أن يتقدم على المستشار. وفي ذلك يقول الحديث النبوي الشريف: "المستشار مؤتمن" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6700).

8- النهى عن التنافس السلبي باستخدام المكر والخديعة، وذلك كما نبه الحديث الشريف: "المكر والخديعة في النار" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6725).

9- الالتزام بشروط المنافسة وضوابطها التي تم الاتفاق عليها مقدما بعد التأكد من موافقتها للتعاليم الإسلامية الصحيحة، وذلك كما أرشدنا الحديث النبوي الشريف: "المسلمون عند شروطهم ماوافق الحق من ذلك" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6716).

وبكل تأكيد فإن التنافس على الدنيويات في المطلق، أو التنافس على الأمور المحرمة أو المشبوهة، يمكن أن يمتد إلى نسيان الآخرة، والانزلاق في المعاصي وإدمانها ويمتد إلى أنواع أخرى ممتدة من التنافس على مستلزمات المنافسات الأصلية السلبية، فينتشر الفساد، وينحسر الخير شيئا فشيئا، ويعم التناحر، ويتنشر التباغض، وتزداد دواعي الفرقة والانقسام التي حذر منها الدين بشكل حاسم والتي تنتهي بكسر العزائم وتلاشي الهمم واختفاء أية قدرات تنافسية.. حتى على متطلبات الدنيا ذاتها.

وعلى ضوء ما سبق، فإن كانت المنافسة كمفهوم توحى للعموم بأنها حالة جيدة ومناخ إيجابي يجب توفيره، فقد أثبتت التجارب والتطبيقات أنها كأى سلاح لها حدان، حد

إيجابي نافع لو كانت تنافسية تكاملية تنهض بالجميع وتنشر المنافع بين جميع الأطراف بدون الأضرار بأي طرف.، لكن للأسف ما أظهرته التطبيقات بصفة أكثر كثافة ووضوح، هو الجانب السلبي والحد الثاني السام المهلك منها والذي يتم توجيهه للأطراف الضعيفة بغرض استغلالها وسلب مواردها وممتلكاتها والاستئثار بالسوق الاقتصادي كله. هذا، ما جعل من المنافسة نوعا غير مباشر من "الاحتكار" المحرم شرعا والمرفوض قانونا وأخلاقيا أيضا. ولنذهب معا للتعرف على ذلك المفهوم الاقتصادي المنبوذ أخلاقيا، والمفضل في دنيا الوحوش الكاسرة المستبدة.

3-2-4 الاحتكار Monopoly:

(1) لماذا يرفض الاحتكار في المطلق؟!

الإجابة تكمن في كثير من الأسباب نذكر منها ما يلي:

- أ - استغلالي التوجه: يمثل الاحتكار نوعا من الهيمنة والسيطرة التي يقوم بها بشر أو كيانات اعتبارية بشكل منفرد، أو ثنائي، أو بتجمعات قليلة على مجالات أو أنشطة أو توجهات وآليات العمل أو على قرارات اقتصادية أو سياسية أو قانونية أو اجتماعية.. الخ، وذلك نتيجة لتمتع الجهات المحتكرة بميزات لا يتمتع بها الغير، مع احتياج الغير للتعامل معهم في نفس الوقت. وفي المجال الاقتصادي نذكر من ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - التحكم في الأسعار، والتحكم في جانب العرض باتفاقيات مشتركة من قبل كبار رجال الأعمال، واضطرار المستهلكين للرضوخ -مجبزين- لقراراتهم لأنهم يحتاجون إلى شراء المنتجات التي يبتكرها هؤلاء المستغلون.
- ب- مدمر للكفاءات وللمستضعفين: فالاحتكار، حالة وصفة وسلوك مرفوض شرعا وقانونا وأخلاقيا أيضا لأنه يتسبب في استغلال القوي للضعيف، وينطوي على الظلم المؤكد أو الغالب الذي يقع على أصحاب الحقوق أو الكفاءات الحقيقية لصالح الجهات المحتكرة نتيجة لعوامل أخرى غير الكفاءة، بعضها يندرج في دنيا

الانحرافات والجرائم كالبلطجة والإرهاب المسلح. كما أن الاحتكار يعتبر عقبة كبرى في تحقيق عمليات التوزيع الاقتصادي العادل مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل الحاجة والفقر والكثير من المشاكل الأخرى كالبطالة مثلا، بالإضافة إلى أن له تأثيرات سلبية مؤكدة تتسبب في تنامي الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها مثل ظاهرة التضخم، والتخلف عن ركب التقدم العالمي.

ج- مستنقعا لتنامي ظاهرتي الاكتناز والسوق السوداء: وفي ظل الاحتكار، تنامي ظاهرة قبيحة هي السوق السوداء وماشابهها، حيث أنها تمثل موضعا للمعاملات المجحفة بالمستهلكين وأصحاب الحاجات حتى الضروري منها كالأدوية والعقاقير والأغذية الأساسية، حيث يتحكم المهيمنون على السوق المعنية في الأسعار ويغالون في فرضها بلا أية حدود أخلاقية تراعي ظروف الآخرين، ولا حتى أخلاقيات ومعايير وضوابط تحديد الهوامش الربحية المقبولة والعادلة، كما أنها تقوم على "الاكتناز" المرفوض شرعا بمنتهى الحسم لما فيه من تعطيل لاستغلال أنهم لله وتنميتها بما يضمن إدرار المنافع، ودوام مقابلة الاحتياجات. وفي تحريم الاكتناز وأكل حقوق الناس بالباطل، نستدل بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ التوبة: [34].

د- مخادعا، يقوم على البلطجة الاقتصادية الاستعمارية للدول وللكيانات الكبرى: فبتتبع أحوال العالم وأخباره الاقتصادية المعاصرة، لوحظ أن مفاهيم التنافسية، المرتبطة بصفة أساسية بالعالم الرأسمالي والشركات متعددة الجنسية وبالكيانات الكبرى كمنظمات وأفراد، ماهي إلا "احتكار" ملون بمبهرات التوصيفات اللفظية، فكلها تنحصر في دوائر استعمارية استغلالية تصب بالمنافع الاحتكارية الضخمة التي تخص فقط الدول والكيانات الاقتصادية الكبرى بما يسبب ضررا مستمرا

ومتزايدا على الاقتصاديات الضعيفة وهو ما يرفضه الشرع "لاضرر ولاضرار"، خاصة أن الموارد الطبيعية هي أرزاق إلهية، بل حتى التميز في الصناعة والإنتاج هو أيضا رزق إلهي المصدر "إن الله تعالى صانع، وكل صانع وصنعتة" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 1777).

وكما ذكرنا، فإن المنافسة التي يتم تطبيقها على أرض الواقع هي في واقع حالها شكل من أشكال الاحتكار، كاحتكار مطلق أو احتكار قلة أو احتكار نسبي، أو ما يطلق عليه اصطلاحا منافسة احتكارية Monopolistic Competition

ومن أهم العوامل التي تتسبب في هيمنة ظاهرة الاحتكار المدمر على المستوى الدولي، استئثار الدول الصناعية الكبرى، والكيانات الاقتصادية الكبرى مثل الشركات متعددة الجنسية بالمعلومات والتقنيات والمعارف والإبداعات الحديثة، تلك التي تنامت بشكل ضخم ولاهث التطور المتلاحق الذي لا يتوقف أبدا لكن فقط من طرف واحد يتعلق بالدول والكيانات العملاقة، ذلك ما تسبب إلى حدوث ما يسمى بظاهرة الفجوة الرقمية التي تتسبب في زيادة تخلف الدول النامية وتفاقم عوامل ضعفها وتبعيتها للكيانات القوية وبطبيعة الحال، كلنا نعرف بأن الاحتكار محرم شرعا ومن الأدلة على هذا الحديث الشريف: "لا يحتكر إلا خاطئ" (البخاري).

وبوجه عام، فالاحتكار يمثل في واقعه حالة مؤكدة من، هيمنة فردية أو ثنائية أو هيمنة قلة قليلة من الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين على السوق والمعاملات ومتعلقاتها، مع التمتع القسري غير العادل بالانفراد بالتصرف والتوجيه، والانتفاع بالغالبية العظمى من المخرجات والمنافع والقيم المضافة.

(2) بعض الأشكال والأنواع الأساسية للاحتكار:

ومن الأشكال الشائعة للاحتكار في المفهوم الاقتصادي نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1- الاحتكار المطلق Absolute Monopoly:

حيث تنفرد جهة بعينها باحتكار مجال أو عدة مجالات اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو غيرها..ومن الأمثلة على هذا ظاهرة الدولار التي تمثل احتكار العملة الأمريكية للمعاملات النقدية في العالم.

2- الاحتكار الثنائي Dual Monopoly:

حيث تتم العملية الاحتكارية من قبل جهتين يهيمنان على مجالات معينة نتيجة لقوتها المتحدة التي تفوق كل القوى الأخرى المتفرقة المستضعفة.

3- احتكار القلة Oligopoly:

حيث يتم بين إعداد قليلة جدا من الأفراد أو المؤسسات أو الدولة.

4- احتكار الصفوة أو النخبة أو رجال الأعمال Elite or Business Monopoly

حيث يقصد بالنخبة، مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على موارد مالية ضخمة وقوة سياسية تأثيرية كبيرة. بشكل عام، وهم عادة الأكثر قدرة وتمتعا بالفرص والغنائم والتقدير من غيرهم ويتواجدون في العادة داخل طبقة معينة أو شريحة منتقاة مثل رجال الأعمال أو الطبقات القيادية متوارثة المناصب..

5- المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition:

وهي التي نوهنا عنها في ختام الحديث عن أنواع المنافسة، حيث تعتبر من أبرز الأشكال الاحتكارية على الرغم من إطلاق لفظ منافسة عليها، حيث تتم تلك المنافسة عادة بين متنافسون "احتكاريون" هم أيضا، بحيث يمثلون نوعا من احتكار القلة أو النخبة أو رجال الأعمال الذين يتكاتفون بفعل مصالح المصالح بينهم ليشكلون قرارات وأنشطة احتكارية ضد العموم من المؤسسات والفئات والدول المستضعفة.

6- احتكار استعماري Imperialist Monopoly:

حيث تحتكر الدولة المحتلة موارد الدولة المستعمرة، أو عمليات الحكم والإدارة

فيها، أو عمليات التوجيه الاقتصادي والاستثماري والتشغيلي للبلاد.. إلخ

وتعتبر المنافسة الاحتكارية أحد الأشكال المميزة للاحتكار الاستعماري الذي ينشط بفعالية في ظل العولمة البغيضة التي تلهث نحو تشكيل نظام عالمي جديد يستحوذ أغنياء الدول وأقويائها على سلطة الهيمنة العالمية من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والمجتمعية وغيرها، ومن أكثر النماذج قبحا على تلك المنافسة الاحتكارية الاستعمارية البغيضة ما يحدث الآن على أرض سوريا العربية التي أصبحت نهباً للعديد من الأطراف المتنافسين كأمريكا، وروسيا، وإيران، وتركيا، ودول أوروبا كبريطانيا وألمانيا وفرنسا.. وذلك طبعاً من أجل عيون ربيبتهم اسرائيل التي تم زرعها كبؤرة اقتصادية احتكارية تلتهم كل منطقة الشرق الأوسط بكاملها.. تمهيداً إلى هيمنة احتكارية منفردة يتنافس فيها الأطراف الاستعمارية المذكورة، بالإضافة إلى دول تتنامي هيمنتها بمكر ودهاء شبه خفي، كما يحدث في الكوريتين والصين واليابان والهند.

7- الاحتكار المعرفي أو العلمي Scientific Monopoly:

وهو يتمثل بالدرجة الأولى في استحواد العالم بما رزقه الله من علم ومعرفة وحجب نشرها ورفض إفادة السائلين بما تعلم ويعرف، ولقد ورد تحريم شرعي حاسم لذلك النوع كما جاء في الحديث النبوي الصحيح: "من كتم علماً عن أهله، أجم يوم القيامة لجأماً من نار" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 6517).

ويلحق ذلك أنواع فرعية مثل احتكار العالم ذي المناصب القيادية بالنطاق البحثي والإشرافي والتطبيقي والقيادي المتعلق بالأنشطة واتخاذ القرارات وإعداد السياسات المرتبطة بالعلم، واحتكار البيانات والمعلومات وحجبها عن الباحثين المهتمين، واحتكار ذوي القوى المختلفة لأدوات التعليم والمعرفة الأكثر تطوراً وحدثاً وحرمان الغير من الاستفادة بها أما بقوة القوى الشرائية الحقيقية، أو بقوى النفوذ والحسب والنسب وماشابهها.

هذا، ومن أكثر أنواع الاحتكار المعرفي التي تفرض تواجدها، وتستشري بمخالبها العنكبوتية المتشابكة في عالمنا المعاصر، ما يتعلق منها بالمجالات والعلوم والتطبيقات والأنشطة الرقمية التي تحتكرها دائما دول المنشأ وتحرص على التبعية التامة للآخرين لهم وتعليمهم القديم فقط منها.

وبالإضافة إلى ماسبق، فهناك العديد مما يصعب حصره من أنواع الاحتكار التي يمكن أن تشتق وفقا للمجال الرئيسي أو الفرعي الذي يحدث فيه، ومن الأمثلة الإضافية على ماتقدم نذكر الاحتكار القانوني Legal والاحتكار المالي Financial، والاحتكار العام Public ووالاحتكار الخاص Private والاحتكار الإداري Managerial.. إلخ.

وجدير بالذكر، أن من أهم العوامل التي أثبتت الأحداث والشواهد الجارية أنها تتسبب بشكل كبير في هيمنة ظاهرة الاحتكار المدمر على المستوى الدولي، استثثار الدول الصناعية الكبرى، والكيانات الاقتصادية الكبرى مثل الشركات متعددة الجنسية بالمعلومات والتقنيات والمعارف والأسرار المتعلقة بالإبداعات الحديثة، تلك التي تنامت بشكل ضخم ولاهت التطور المتلاحق الذي لا يتوقف أبدا لكن فقط من طرف واحد يتعلق بالدول والكيانات العملاقة، ذلك ما تسبب إلى حدوث ما يسمى بظاهرة الفجوة الرقمية التي تتسبب في زيادة تخلف الدول النامية وتفاقم عوامل ضعفها وتبعيتها للكيانات القوية، وهو ما يدعونا إلى إجراء عرض توضيحي مختصر حول الفجوة الرقمية التي أصبحت تمثل ظاهرة مؤسفة تهدد العالم النامي والدول الضعيفة التابعة بالاندثار تحت عباءة التبعية الكاملة للعالم الرقمي المذهل في تطوراتها، والثري بخبرائه بالغني التميز، الذين أصبحوا يحتكرون المعلومة، ويقدررون على التعرف على كل شئون الدول الأخرى جماعات وأجهزة وأفرادا بدون الحاجة إلى شبكات التجسس التقليدية التي انتهى دورها إلى الأبد للبدائية النسبية لوسائلها. وذلك ما سوف يتم ببعض الاستفاضة في سرد تفصيلي أكبر لهذا الوضع، في فصل تال وشيك.

وبعد، ولدواعي التذكير، فقد تم فيما سبق استعراض توضيحي للمنظور الاقتصادي الندرة وبعض متعلقاتها مع عرض لبعض النظريات الشائع تناولها في هذا المجال، وبعض الظواهر الخطيرة المتعلقة بها كمشكلة جوهرية يقوم عليها علم الاقتصاد بأكمله. حيث تم ذلك من خلال مجموعات ثلاثة، تناولت الأولى منها مشكلة الندرة وبعض النظريات ذات الصلة (السكان للملتس وتناقص الغلة لريكاردو)، وشملت الثانية على السلوكيات الاقتصادية وعرض بعض النظريات المرتبطة بها (مثل نظرية منفعة المستهلك ومنحنيات السواء، ونظرية المشاعر)، ثم انتهى العرض بالمجموعة الثالثة التي تضمنت بعض الظواهر الخطيرة المنبثقة عن مشكلة الندرة أو المرتبطة بحدوثها أو المؤدية إليها (كالتضخم، والمنافسة المدمرة غالبا والاحتكار). وكل هذا كان يمثل المنظور الاقتصادي كأساس.

الحكم الشرعي للاحتكار:

1- يعتبر الاحتكار من الظواهر المرفوضة شرعا وقانونا وأخلاقيا أيضا لأنه يقوم على الاستغلال وإساءة استخدام القوة ومواضيع التمييز التي يتمتع بها الطرف المحتكر بشكل يتناقض مع القاعدة الفقهية المعروفة "لا ضرر ولا ضرار"، فكما شاهدنا من العرض السابق، نجد أن الاحتكار يعني تحقيق منفعة للمحتكر مقابل إصابة محل الاحتكار بضرر ما.. أي لا بد من أن تؤدي المنفعة لطرف إلى الإضرار بالطرف الآخر.

2- ولقد ورد نصا نبويا صريحا في تحريم الاحتكار، كما ورد في الحديث الصحيح: "لا يحتكر إلا خاطئ" (صحيح الجامع الصغير وزياته، 7641).

والواقع أن ماتم قوله بشأن المنافسة المدمرة يمكن أن ينطبق إلى حد كبير على تلك الجزئية، مما يدعونا للاكتفاء بذلك القدر والانتقال إلى الجزء التالي الذي يتم من خلاله استكمال الصورة المستهدفة حول موضوع الندرة، وذلك من خلال استعراض تناظري لأهم مايرد في الشق الثاني الإداري المكمل، وفقا لمقصود الاقتصاد الإداري مزدوج الرؤى، الذي يقوم عليه كتابنا الحالي.

وفيا يلي نورد بعض مايفيد من الجانب الإداري في تحقيق هدف الاندماج التحليلي المعني في التجربة الرائدة بشكلها الحالي، مع محاولة إبراز نقاط التلاقي بينه وبين المقابلات له في علم الاقتصاد على نحو ما أوضحنا توا.

3-4 المنظور الإداري:

1-3-4 المنظور الإداري للموارد الطبيعية ومتعلقاتها:

فيا سبق، تم استعرض المنظور الاقتصادي الذي تناول مشكلة الندرة وبعض متعلقاتها من خلال مجموعات ثلاثة تم تقسيمها لدواعي تصنيفية تسرا للمتابعة. حيث شملت المجموعة الأولى نظريتي مالتس وريكاردو المتعلقةتان بالموارد الزراعية والغذائية، والمجموعة الثانية تشمل جانب السلوكيات والدوافع البشرية تجاه التعامل مع الموارد وندرته النسبية، وذلك من خلال نظريات العرض والطلب والوضع التوازني، والمنفعة ومنحنيات السواء، وقانون أنجل، أما المجموعة الثالثة، فقد قامت على إبراز بعض الظواهر الخطيرة الناجمة عن مشكلة الندرة أو المرتبط تناميها بها، وعرض منها على سبيل المثال لا الحصر: التضخم، والاحتكار، والمنافسة التي تبدو إيجابية كمبدأ، إلا أن التعمق في أغوارها التطبيقية الفعلية سيكتشف المحبط الداعي للحذر والحيلة الشديدين بحق.

وبالعودة بالذاكرة للمعالجة الاقتصادية للموارد الطبيعية، يلاحظ أنها تعتبر لب الاهتمام والتركيز الاقتصادي خاصة كمشكلة اقتصادية محورية، ويتم ربطها دائما بعملية الاختيار والمفاضلة بين الاستخدامات المتعددة والبديلة لها بهدف تعظيم المنفعة والمكاسب وتدنية التكلفة والخسائر والإهدارات.

أما في مجال الإدارة، فينصب المنظور التحليلي والتطبيقي دائما على الجهاز التنظيمي المسؤول عن إدارة الموارد والتخطيط الاستراتيجي للمتاح والمستهدف دراسته منها، وذلك بهدف التوصل إلى رفع مستويات الأداء الإداري والتنظيمي لها، ورفع كفاءة العاملين

عليها، وتقليص الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن سوء إدارتها كالفساد الإداري والبيروقراطية والتضخم في الوحدات الإدارية.. إلخ. وبكلمات أخرى، فعلم الإدارة ينصب بالدرجة الأولى والمباشرة على إدارة الجهات الراعية للموارد والمسئولة عن تنميتها، وليس على التعامل المباشر مع الموارد كما يمكن أن يحدث في علم الاقتصاد خاصة في بعض فروعه الأدق تخصصا مثل الاقتصاد الزراعي، والاقتصاد الصناعي.

وفيا يلي نورد محاولة لتقديم بعض المناظرات للمعالجات الإدارية لذات المجالات السابق تناولها عاليه، وفقما أتيح وتم تواجهه والعثور عليه في الدراسات الإدارية المتخصصة.

أولاً: إدارة الموارد، مثال، إدارة المياه كمورد يتسم بالندرة الشديدة:

اهتم علم الإدارة بالموارد بشرية كانت أو طبيعية. وورد بها العديد من الدراسات التي تناولتها من مناظير عديدة. فإذا ركزنا على الجانب المتعلق بعنصر الـ "ندرة" المرتبط بالموارد الطبيعية والذي يمثل محور ارتكاز علم الاقتصاد، يمكننا أن نلتقط بعض ماورد في هذا الشأن من الجانب الإداري الذي يركز غالباً على أشكال وأنظمة ووسائل التعامل معها.

فعلى سبيل المثال، كان من المبادرات البارزة التي تمت في هذا الصدد، ما بدر من أجل الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من التدهور، حيث تم إعداد مجموعة مبادئ تنظيمية لموارد المائية أطلق عليها "مبادئ دبلن" وكان ذلك في البيان الختامي للوزراء بالمؤتمر الدولي للمياه والبيئة في عام 1992، باعتبارها ركائز يمكن استخدامها في مجال "الإدارة المتكاملة للموارد المائية".

وكان من بين مانودي به في هذا الصدد، ضرورة تحقيق المساواة الاجتماعية في التوزيع لحصص المياه، مع تحقيق عنصر الكفاءة الاقتصادية في إنتاج وإدارة المياه، وضمان تحقق حالة الاستدامة الأيكولوجية والحفاظ عليها من التدهور، بحيث يتم هذا في إطار تفعيل

آليات الشراكة التكاملية المتناسقة، وتطوير الأدوار، وتحديث المسؤوليات والخبرات ودعمها بتكثيف الدورات التدريبية اللازمة، مع إصدار تشريعات تنظيمية صالحة للتطبيق الفاعل.

وفي تلك المبادرة، تم اقتراح بعض الخطوات اللازم اتباعها من أجل تحقيق ماسبق، كان من أهمها:

- 1- إعداد مخططات استراتيجية وبرامج تنفيذية صالحة للتطبيق الكفؤ.
- 2- إعداد تنظيم مؤسسي يواكب المتطلبات الإدارية والمؤسسية والتقنية لتنفيذ المخططات السابق الإشارة إليها.
- 3- توفير المعلومات اللازمة مع استخدام الأدوات والوسائل والنظم الإدارية الملائمة.
- 4- صياغة سياسات منفصلة للإدارات ذات الصلة مثل إدارة المياه الجوفية، وإدارة الري، وإدارة المياه المتذلة، وإدارة الصرف الصحي، وسلطات المياه مثل وزارة الموارد المائية والصرف الصحي.

المنظور الإسلامي للتعامل مع المياه:

1- يعتبر الماء من الحاجات الأساسية لاستمرار الحياة ليس فقط للبشر، لكن لجميع المخلوقات والدواب، فالماء يعتبر لبنة جوهرية لبناء أي كائن حي وضرورية للإبقاء عليه حيا، وذلك كما يقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 30].

2- لهذا اعتبر الإسلام الماء واحدا من ثلاث من الحاجات الأساسية الحتمية الواجب توافرها كملكية عامة لسد الحاجات المجتمعية بدون أي مقابل، وبحيث يحرم تداولها من خلال أية عمليات تجارية تكسبية. تلك الحاجات الثلاث الأساسية مجتمعيا هي الماء والمراعي (اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية التي تسخر بعد هذا لمنفعة الإنسان)،

والنار (اللازمة لأغراض لانهاية لها من تدفئة وتطهير وطهي وتوليد طاقة... إلخ). وقيل في كتب الفقه، يلحق بتلك الموارد الثلاث ما في حكمهن بالقياس مثل المعادن والكنوز التي تكتشف في باطن الأرض.. وذلك لأنها كلها تعتبر ملكية عامة ينعم الله بها على مجتمع بأكمله لأنها ضرورية لتنميتها بأكمله. وفي ذلك يقول الحديث النبوي الصحيح: "ثلاث لا يمتنعن، الماء والكلاء، والنار" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 3048).

وعلى الرغم من اعتبار الماء ملكية عامة، ومن أنه يعتبر موردا طبيعيا متاحا مجانا، إلا أن الله تعالى أُرشدنا عن طريق النبي محمد ﷺ بضرورة الترشيد في استهلاكه وعدم التبذير في ذلك، شأنه في ذلك شأن كل شيء آخر، حتى لو استخدم الماء في الوضوء الذي يعتبر أحد أوجه التعبد، بل حتى إن تواجد المصدر المائي بوفرة كنهج جارٍ، وفي ذلك يروي عمرو بن العاص أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: "مَا هَذَا السَّرْفُ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ" رواه أحمد وابن ماجه.

ولو تأملنا في الحديث السابق وراجعنا حالنا مع مشكلة مياه النيل التي تم الإسراف في استهلاكها، وتلويث المتاح منها بسفاهة كبرى، لأدركنا أن إسرافنا وتهاوننا في استخدام ذلك الرزق الإلهي المتميز يمثل السبب الرئيسي فيما نعاناه الآن في مصر من مخاوف حجزه لدى دول المنبع الأفريقية الأخرى خاصة أثيوبيا، فيا ليت المسؤولين يراجعون مخططات الحفاظ على تلك الثروة المائية في مصر، وعلى دعمها بإقامة خزانات ملائمة كما فعل الفراعنة قبلنا في منطقة الفيوم مثلا، ليس لتخزين مياه النيل فحسب، لكن أيضا لتخزين مياه الأمطار العذبة التي أفادت في استزراع مساحات إضافية شاسعة من الأراضي، وجعلت مصر دولة زراعية بالغة التميز.

ونكتفي بهذا القدر، حيث نتقل الآن إلى موضوع آخر يرتبط بمعالجة الندرة من خلال عمليات تسويق يتم تحليلها في المنظور الإداري المتخصص وهو ذلك الذي يتعلق

بمجال التداول والمعاملات التسويقية بوجه عام.

ثانياً: التسويق في علم الإدارة كمقابل يتمازج مع نظريات العرض والطلب في الاقتصاد:

ويعتبر التسويق من المجالات الأكثر تناولاً باستفاضة في علم الإدارة حيث يهتم بدراسة السوق والعوامل المؤثرة على آلياته وتحركاته لكن ليس من خلال دوال محددة كدالتى العرض والطلب الاقتصاديتين، إنما يحدث هذا من خلال نظريات ومناظير أخرى تتلاءم وطبيعة الوظائف الأساسية لعلم الإدارة.

وعادة ما يهتج التسويق في الإدارة للعميل، ويركز أكثر على "رضا العميل" وكيفية تحقيق رغباته، وإن كان يدرس أيضاً سيكولوجيات العملاء، ويستعرض الكثير من المؤثرات التي تفلح في إرضائه مثل التأثيرات الحسية واستخدام سيكولوجيات الألوان، والخصومات السعرية الرقمية كأن يوضع السعر 99 جنيه مثلاً مع أن الفارق المتبقى ليصبح في فئة المائة جنيه هو جنيه واحد فقط (فكرة أصبح لاقيمة لها مع تدنى قيمة العملة الوطني).

وتحتل بحوث التسويق جانباً كبيراً من الاهتمام لدراسة المواضيع محل الاعتبار مثل المزيج التسويقي الذي يقصد به خليط من المتغيرات التسويقية التي ترتبط بقطاع تسويقي معين، ويمكن أن تتفاعل معا في نفس الوقت.

ومن تلك المتغيرات التسويقية نذكر على سبيل المثال لا الحصر: السعر (وهو مشترك مع دوال الطلب والعرض)، وشكل السلعة أو الخدمة (توصيف كفي)، والتوزيع (أي منافذ تصريف السلعة أو الخدمة)، والترويج كالدعاية والإعلان (لمزيد من التفاصيل ارجع على سبيل المثال إلى أ.د. محمد فريد الصحن، أ.د. مصطفى محمود أبو بكر، ص: 11-16).

ويلاحظ أن تلك المتغيرات المذكورة أعلاه، تمثل عناصر إضافية يمكن بتطبيقها مع دوال العرض والطلب أن تستكمل الصورة التحليلية المعنية بدقة أكبر، وبصورة أوضح

وأكثر مصداقية، فمثلا عندما نحلل العوامل المتوقع تأثيرها على الكمية المطلوبة أو على الطلب من جانب المستهلكين أو العملاء، لانكتفى فقط بذكر العوامل الأربع المتعارف عليها في دالة الطلب (وهي سعر السلعة محل التداول، وأسعار السلع الأخرى، ودخول المستهلكين وأذواقهم)، لكن نضيف أيضا شكل السلعة أو مواصفاتها وخصائصها، أو كفاءة أدائها أو موضع تمييزها والقيمة المضافة التي تتميز بها عن السلع البديلة وتمنح للمستهلك إشباعا أفضل، كما نضيف أيضا كفاءة الدعاية والإعلان والترويج لها (الذي يقاس بالتغطية الترويجية الجغرافية والنطاق الجغرافي الذي يتم من خلاله بتعريف المستهلكين والفئات المستهدفة بها مثلا إن كان في العاصمة فقط، أو على نطاق المحافظات ووجه بحرى فقط، أو كان التعريف في مناطق تنخفض الحاجات الفعلية للسلعة حيث يعد هذا مؤثرا سلبيا يتسبب في ارتفاع تكلفة السلعة بدون مبرر).. وهكذا..

واستطرادا للتحليل الإداري السابق، نتوقف عند الطرق التي تستخدم كمقاييس تقييم لأداء السوق (مقاييس تسويقية) فنرى منها كمثال مقاييس ترتيبية Orders By (تقيس تفضيلات العملاء أو ترتيبات المنتجات وفقا لأهميتها النسبية)، ومقاييس فئوية أو فاصلية (Grouping or by groups)، ومقاييس النسب By percentages. (المرجع السابق، ص 157).

هذا، وتعتبر التقارير من الأدوات الإدارية الأساسية التي تستخدم لعرض مجموعة المعلومات التي تتعلق بموضوع التقييم للمساعدة على تنظيم العمل والتخطيط والمراقبة للأنشطة الإنتاجية والتسويقية المختلفة.

ثالثا: النظرية السلوكية في المجال الإداري Behavior Theory

تقوم تلك النظرية على دراسة متكاملة للعنصر البشرى العامل ولسلوكيات الموظفين، والعملاء، وعادة ماتكون النظريات السلوكية المطبقة في علم الإدارة مشتقة من الدراسات السلوكية في مجال علم النفس، وبالتالي سوف يلاحظ بتتبع الرواد المشهورين في هذا

المجال المطبق في علم الإدارة أنهم أصلاً علماء للنفس والدراسات السلوكية مثل الحال بالنسبة لأبراهام ماسلو صاحب النظرية الإدارية الشهيرة المسماه بهرم ماسلو، حيث أن واضع تلك النظرية كان عالماً للنفس.

تقوم تلك النظرية على فرضية الإنسان السلوكي Behavioral Man حيث يعرف في علم الإدارة بأنه الإنسان الذي يعمل من أجل تحقيق أقصى إشباع لحاجاته باختلاف أنواعها، وذلك ليحقق أكبر إشباع ممكن له في حدود طاقاته وموارده، وهو ما يسمى في علم الاقتصاد بالرجل الاقتصادي Economic Man أو الرجل الرشيد Rational Man، وعلى جانب آخر يقوم الجانب الإداري بتحليل سلوكيات المنشأة أو الموظف أو العامل، من أجل تحسين الأداء وزيادة مستوى الكفاءة والفعالية إلى أعلى مستوى ممكن.

ومن أساليب التأثير السلوكي على الجانب التشغيلي والإنتاجي يوجد اثنان متميزان:

1- منظور "دوقلاس": حيث يعرض حالتين تتمثلان في النظريتين التاليتين:

أ - النظرية إكس، الموظف الكسول الذي يكره العمل ويتهرب من أداء مسؤولياته المطلوبة ولا يتقن ما يقوم به.. وفي تلك الحالة فإن التعامل معه لا بد أن يقوم على الإشراف والمتابعة والرقابة الصارمة المستمرة، مع توقيع عقوبات جادة واردة.

ب - النظرية واي، الموظف الطموح عادة ما يكون نشطاً، محباً لعمله، مقبلاً على أدائه بشغف، ، ويطمح للإبداع والتميز المستمر. وذلك النوع من الموظفين يتمتع بثقة رؤسائه والكوادر الإدارية التقييمية، وهو يستحق دائماً مكافآت وحوافز ودورات تدريبية تصقل مواهبه، وتدعم إبداعاته.

2- نظرية التحفيز والصيانة، ووضعها "فريدريك هرزبرق":

حيث يمكن التعامل مع الموظفين بأحد أسلوبين:

- أ - التحفيز، بالترقيات والمكافآت، والأجازات... الخ
- ب- الصيانة، بتحسين مناخ وبيئة العمل ذاته وتحسين العلاقات بين العاملين بعضهم ببعض من ناحية، وبينهم وبين قياداتهم من ناحية أخرى، من خلال أساليب تواصل فعالة وكافي وملائمة، بالإضافة إلى توفير المستلزمات الأساسية الكافية لإنجاز العمل المطلوب على الوجه الكامل المرضي لجميع الأطراف.

3- نظرية القرار السلوكي:

وهي تعنى بالطريقة التي ينبغي للأفراد باستخدامها لاتخاذ القرارات المناسبة، وتشير النظرية إلى أن تلط الطريقة تتأثر عادة بالسلوكيات، خاصة مايتعلق منها بفهم المخاطر، والمقدرة على التنبؤات الصحيحة بها وإعداد مخططات بديلة لمواجهةها لتدنية آثارها السلبية إلى أقل قدر من الأضرار. إذن، فتلك النظرية تركز على فكرة وجود قوى تنبؤية تتفاوت في درجاتها لدى البشر، بحيث تؤثر تلك القوى التنبؤية على سلوكيات الناس وتصرفاتهم في التعامل مع الخيارات البديلة المختلفة، ومواجهة كافة الاحتمالات المختلفة في المستقبل.

وتحذر النظرية من أن تلك القوة التنبؤية تقوم على عدم اليقين، وتتسم بالحالات الغامضة التي تتطلب الحذر في جدية قبول القرارات المبنية عليها (Edward J. Anderson) بالعربية، ص 245-259).

وعموما، يجدر التنويه إلى أن هناك عناصر أو عوامل يمكن أن تلعب دورا بالغ الأهمية في تأثيرها المعنوي القوي على السلوك المهني أو الإداري، نذكر منها: القيادة Leadership الاتصالات Communications والمشاركة Participation، وأيضا المنفعة والتوقعات بشأن مدى تحققها.

4- نظرية المنفعة المتوقعة:

في علم الاقتصاد، تتمثل منفعة المستهلك في تحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله وموارده، وتتمثل منفعة المنتج أو البائع أو أي مشروع هادف إلى الربح، في تحقيق أكبر عائد صافي ممكن بعد استيفاء جميع التكاليف والنفقات المدفوعة.

أما في النظرية الإدارية، فبالتركيز على المنفعة التي يأمل المشروع تحقيقها، تشير إحدى الدراسات (المرجع السابق، 2018، ص 243) إلى أن أي مشروع تكون لديه شجرة مكونة من العديد الخيارات والبدائل العديدة والمتفرعة، وعليه أن يختار أحدها وفقا للأهداف التي يحددها سلفا في إطار رؤية واضحة تم إعدادها بناء على رسالة أخلاقية منضبطة.

وتقوم نظرية المنفعة المتوقعة فكرة التفكير الصائب في اتخاذ القرارات في بيئة محفوفة بالمخاطر. وتمثل تلك النظرية منهجية منطقية للاتباع عندما لا يكون تعظيم الأرباح المتوقعة هو الهدف الملائم أو المفترض أن يكون ممثلا للغرض الأساسي من النشاط.

إذن فالنظرية الحالية لا تركز على دافع الربح المادي الذي تركز عليه عادة النظرية الاقتصادية، لكنها تبحث على التبصر بالمنافع الأخرى البديلة المتوقع الحصول عليها من نشاط أو منتج أو عمل ما، مثل توفير مشقة التنقل بين مساحات شاسعة خطيرة من الأماكن، أو التعامل مع فئات بشرية أكثر مصداقية في تعاقداتها، أو أكثر شهرة ومقدرة على ضخ منافع أخرى فرعية تغطي احتياجات أخرى لصاحب المشروع مثلا.

وذلك المنظور يتماثل كثيرا مع فكرة "نفقة أو تكلفة الفرصة البديلة" في المجال الاقتصادي التحليلي، لأنها تتضمن خيارات مختلفة، ولا بد من انتقاء أحدها فقط مع التضحية أو التنازل عن الأخرى في المقابل، لكن تلك النظرية تركز اهتمامها على عنصر المخاطر الذي يصاحب قرار الاختيار القائم على عدم التأكد أو عدم اليقين.

ومن الأمثلة التطبيقية على تلك النظرية، أن يكون لدى فرد ألف دولار، ويرغب في

إيداعه في حساب توفير بفائدة سنوية 4٪ للاستفادة بعائد مستقر. لكن في ذلك الوقت، تم عرض فرصة أخرى ليستثمر مائة دولار من المبلغ الذي يملكه في إقامة مشروع يدر عليه ألفين دولار بعد ثلاثة أشهر.

ففي تلك الحالة أمام الشخص المعني ثلاثة سيناريوهات كلها تقوم على التنبؤات وعدم اليقين:

- السيناريو الأول، أن يودع الألف دولار كلها في حساب التوفير، وهنا يتوافر اليقين الكامل بأنه سيحصل على 4٪ من عوائد الاستثمار كل عام. أما عدم اليقين، فيكمن في قيمة ما سوف يتحقق من أرباح فعلية بعد مضي العام..
 - السيناريو الثاني، أن يقيم مشروعاً معروفاً من طبيعته أنه سيبدأ أضعاف قيمته في فترة قصيرة.. وبلغة الأقدار، ماذا أن حدثت كارثة طبيعية كحرائق مثلاً أطاحت بمقتنيات المشروع؟ وماذا لو ارتفعت أسعار المواد الخام وبقية مدخلات المشروع في خلال تلك الفترة؟!.. في تلك الحالة، قد تقل الأرباح عن القيمة المتوقعة، وقد تصل إلى خسارة محققة وفقاً لشدة وحجم المخالفات الواقعية للتوقعات.
 - السيناريو الثالث، لو تم إيداع نصف المبلغ (فقط) في صندوق التوفير، واستثمر نصفه الآخر في إقامة المشروع الاستثماري.. إذن ففي تلك الحالة يكون الشخص قد وزع المخاطر الناجمة عن عدم اليقين أو عدم التأكد، مما يقلل من الآثار الضارة المتوقعة، حيث تقل احتمالات وقوعها جميعها في وقت واحد، وبالتالي إلى حدوث خسائر في إحداها، ستتم الاستعانة بالموارد الآخر في التعويض وإصلاح ما قد يفسد.
- وبلغة الشرع التنقيحية.

فإن الاستثمار الإجمالي في صندوق التوفير (إسلامي الطابع) قد يحقق خسائر، وبالتالي سوف يساهم المودع في تلك الخسائر وتنقص أمواله ولا تزيد كما توقع في البداية، حيث أن سعر الفائدة في تلك الحالة لن يكون ثابتاً على الربح فقط، ولن يكون ثابت القيمة الإدارية

أيضاً، لأنه في حالة أخذ المنظور الإسلامي في الاعتبار، سوف يتحول إلى معدل ربح أو خسارة، وسيتحول شكل الإيداع إلى (مشاركة) استثمارية بين المودع من ناحية وبين صندوق التوفير المسئول عن ممارسة وإدارة النشاط الاستثماري من ناحية أخرى.

وينطبق الحكم السابق إن كان الصندوق قائماً بإدارة الاستثمار على الوجه الصحيح المعلن على المودعين بشفافية ووضوح، أما إن حدثت الخسارة نتيجة لخطأ إداري، فلا يتحمل المودع أية خسارة، وتقع أعباء الخسائر كلها على الصندوق. وهنا تكمن أهمية إدارة الأموال والمشاريع وتأثير صحة أدائها في عملية توزيع العوائد على الأطراف المشاركة في الاستثمارات المعنية.

4-3-2 التضخم من المنظور الإداري:

في الاقتصاد، يتمثل التضخم أساساً في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون السبب الرئيسي لحدوثه، زيادة المعروض من كمية النقود (التي تمثل جانب الطلب على المنتجات)، مع انخفاض مقابل في كمية السلع والخدمات محل التداول (الممثلة لجانب العرض)، بما يشكل فجوة وخلل توازني يزيد فيه الطلب على العرض فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار كوسيلة تصحيح تلقائية للعودة إلى حالة التوازن الطبيعية.

لكن التضخم الذي يركز عليه علم الإدارة يتوجه إلى نوع مختلف آخر من التضخم، وهو "التضخم الإداري" أو التضخم الوظيفي، أو الترهل التنظيمي الذي يقترب في معناه ودلالته من المفهوم الاقتصادي للبطالة المقنعة.

فتلك المشكلة الإدارية تعني المبالغة في إنشاء الوحدات الإدارية أو في التعيينات الوظيفية، أو في الإدارات التنظيمية الذي يصاحبه بيروقراطية التنفيذ والمبالغة والإطالة في المطالبات والإجراءات الإدارية والتنفيذية المطلوبة مما ينشأ عنه الكثير من الأعراض الجانبية الخطيرة مثل استغلال المال العام وانتشار الفساد الوظيفي والإداري، وتفشي الرشاوى والمحسوبيات، واستغلال نفوذ الوظائف والمناصب العامة، والمحاباه وفقاً

للمحسوبيات وللمصالح المشتركة والخاصة.. إلخ.

وباختصار شديد، فهناك إجراءات يجب اتخاذها للتعامل الإداري الرشيد من أجل التخلص من ظاهرة التضخم أو الترهل الإداري، ومنها يذكر على سبيل المثال لا الحصر:

▪ ضرورة التخلص من البيروقراطية بكل أشكالها، وإعادة إصلاح الهيكل الإداري والتنظيمي في كل مصالح الدول ووحداتها الخاصة والعامّة.

وبالتوقف قليلاً عند مصطلح "البيروقراطية"، فأحب أن أذكر أنني لأنسى أبداً عبارة قالتها لى صديقة بريطانية أثناء تواجدي ببريطانيا لدراسة الدكتوراه في الاقتصاد حين قالت لى: "إنكم في مصر أخذتم عنا من بريطانيا أسوأ ما فينا وهي البيروقراطية!!".

وبالفعل، فإن كانت البيروقراطية قد ابتدعت في البداية من أجل تنظيم الأعمال، إلا أنها أصبحت بسبب إساءة تطبيقاتها من أخطر العقابيل ضد تسييرها، وأصبحت من أكثر المتهمين بالتسبب في تخلف الدول النامية. وقد أشير إلى ذات الرأى في دراسة حول "إدارة التنمية الاقتصادية" (دهبة حندوسة، 1986 بالانجليزية، ص 47)، حيث أوضحت المؤلفة أن البيروقراطية كانت تمثل أخطر العقابيل التي تهدد بتوقف أية خطط للتنمية وبخلل في تنفيذ الخطط المتعلقة بها، وذلك مثلما يحدث في التنمية الاقتصادية في مصر، بينما ذكرت أن الإدارة الاقتصادية ذات الكفاءة المرتفعة Efficient economic management، لعبت دوراً بالغ الأهمية في رفع الاقتصاد الكوري إلى مستويات عليا تقربها من مصاف الدول الكبرى، خاصة أنها اتبعت خططا أكثر كفاءة للتنمية الشاملة للبلاد.. (المرجع السابق ص 57).

▪ إعادة صياغة السياسات والمخططات واستراتيجيات إدارة المؤسسات المختلفة بما يواكب متطلبات العصر الحديث بشكل صحيح.

▪ تحديد معايير وثوابت لأخلاقيات المهنة، والتأكد من الالتزام بها من الجميع.

▪ تفعيل الإشراف والرقابة والعقوبات الإدارية على المنحرفين والمخالفين، مع تطبيق نظام للحوافز الكافية لاستثمار الكفاءات الصحيحة ودفعها قدماً للأمام دائماً.

- التخلص التام من الروتين والتباطؤ والجمود الإداري والتنفيذي والاستعانة بتقارير تقييمية تقدم دوريا من قبل الجهات المستفيدة.
- تحسين عمليات ووسائل وأشكال التواصل Communication بين الأطراف المختلفة وإعداد دورات تدريبية متخصصة لإعداد الكوادر الوظيفية الكفؤ.
- وتعتبر نماذج المحاكاة الحركية Dynamic Sumulation Models من الوسائل الفعالة التي يستعان بها في تقييم السياسات الإدارية وترشيد عملية إصدار القرارات على جميع المستويات.
- وأولا وليس بآخر / ضرورة تطبيق المبدأ الاقتصادي/ الإداري: "تقسيم العمل والتخصص، وتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب عملا بالإرشاد النبوي الشريف: "اعملوا فكل ميسر لما خلق له" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج1، 1074).

كما أن هناك مؤشرا تحذيريا قويا على الجهات الإدارية أن تضعه نصب أعينها، وذلك باستقرائه وبتدبر معانيه إدارية الطابع من الحديث النبوي الصحيح: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 826).

3-3-4 المنافسة كمنظور إداري:

حظي هذا المجال باهتمام كبير في مجال الإدارة خاصة في نطاق إدارة الأعمال، وتم ذلك من خلال رؤى ومواضيع مختلفة. ولأننا لا نتحدث عن هذا الموضوع كمحور رئيسي للكتاب، فسوف نلقي بعض الأضواء على بعض ما ورد في الدراسات الإدارية التحليلية للمنافسة بمفاهيمها وبأشكالها المختلفة.

أ - تعتبر الجودة Quality أحد مفاتيح النجاح والاستقرار في سوق النشاط والعمل والإنتاج، بل وتحقيق موقفا تنافسيا أكبر يدرس التواجد أمام الجهات الأخرى المنافسة.

ب- الأسبقية لا يشترط أن تكون كافية لتحقيق النجاح التنافسي، لكن العبرة بمن يكون أكثر مقدرة على الاستقرار، والاستمرارية على أرض النجاح لفترة أطول. حيث توجد مقولة شهيرة في علم الإدارة تنص على أن: "الطائر الأسبق يحوذ بالدودة، لكن الفم الثاني هو الذي يتمتع بالجنين The early bird gets the worm, but it is the second mouse who gets the cheese، ويقصد بذلك أن الشركة قد تسبق منافسيها في الدخول إلى السوق الاستشارية والتبادلية، لكن قد تأتي بعدها شركة منافسة تكون قد تعرفت على أحوال السوق من واقع تجربة المنافسة الأولى، فتتفنن في إعداد مخططات تنفيذية أكثر مهارة وتميزا من سابقتها، فتصبح هي سيدة الموقف. وفي ذلك نتذكر الحديث الشريف "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 163)

ج- العلامة التجارية أو الماركة Brand تعتبر من مؤشرات التميز، لكنها لا تضمن بالضرورة التميز التنافسي القوي خاصة لو لم يصاحب ذلك تطورات وتغيرات مستمرة في الخطوط الإنتاجية والخدمية، وإبداعات تقدم الجديد الجاذب للفئات المستهدفة. ومن الأمثلة الشهيرة نتذكر "نوكيا" التي سقطت فجأة بعد ترربعها على عرش الإلكترونيات لفترة طويلة، وذلك نتيجة لظهور ماركات وتقنيات أكثر حداثة وتطورا وتنوعا مثل سامسونج، بل أصبحت نفس الماركة تأخذ مستويات متصاعدة تشير إلى تطوراتها الأحدث من جيل أول إلى ثان إلى جيل ثالث فرابع... إلخ.

د- الحجم الكبير أكثر مقدرة على التنافسية من المؤسسات الأصغر حجما.. وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات الأكثر هيمنة ليس فقط لضخامة أحجامها، لكن أيضا لتغطيتها الجغرافية لنطاقات أكثر اتساعا على الصعيد العالمي من خلال سلاسل قطاعية غير قابلة للمنافسة من الوحدات المنفردة.

ه- المنظم المتميز الخبير، يمكن أن يلعب دورا بالغ الأهمية في رفع الكفاءات والتنسيق المتكامل فيما بينها، مما يساعد على إضافة حالة تنافسية أقوى بتموضع تميز جديدة لا

تواجد لدى الجهات المنافسة الأخرى.

(للمزيد ارجع على سبيل المثال إلى: William Boys, 2012)

4-3-4 إدارة المخاطر Risk Management:

وذلك المجال يشمل الغالبية العظمى مما يمكن أن يتناوله الاقتصاد بل والعلوم الأخرى لأن المخاطر تمثل الظواهر السلبية ومواقع التهديدات المتوقع حدوثها في المستقبل من تضخم أو ركود، أو احتكار أو إفلاس أو غيره مما يهدد بكوارث خطيرة اقتصادية أو صحية أو بيئية أو غيرها، وذلك ما يختلف تقييمه على المستوى الفردي أو المحلي (على مستوى الوحدات المحلية مثلا) أو القومي (على مستوى الدولة ككل) أو الإقليمي (على مستوى المحافظات أو المناطق أو الدول المتجاورة) أو الدولي (على مستوى دول العالم ككل). ومن هنا تتأكد أهمية الدراسة المتعمقة للمخاطر كموضوع منفرد من ناحية، أو كجزئية من التحليل الاستراتيجي الخفاسي الذي تتكون عناصره من مواضع القوة، والفرص الكامنة، ومواضع الضعف، والتهديدات والمخاطر الكامنة، ثم مواضع التحديات التي أردنا أن نصلها كعنصر مستقل باعتباره موضع الأمل التطبيقي الذي من خلاله يتم تحول نقاط الضعف والمخاطر والسلبيات المتوقعة أو الواقعة بالفعل إلى نقاط قوة وإيجابيات تجلب الفرص الفعالة وتستجلب معها منافع قابلة للاكتساب على أرض الواقع (للمزيد ارجع إلى الدكتور زينب صالح الأشوح، 2016، ص 93-110).

ويقصد بها الإدارة الفعالة للمخاطر المحتملة وحالات عدم التأكد المتعلقة بمؤسسات أو بأنشطة بعينها، أو تلك المنتشرة على الصعيد العالمي والتي تؤثر بقوة على مسارات الأنشطة والأعمال والمعاملات حتى في النطاق المحلي الضيق. (Edward J. Anderson, 2014, p2).

وتنشأ المخاطر عن عامل مشترك يتمثل في عدم التأكد Uncertainty risks لكن بالإضافة إليه، هناك عظم هو عدم التأكد وعوامل أخرى كثيرة يصعب حصرها، ونذكر من أشكالها على سبيل المثال لا الحصر:

- 1- مخاطر تسويقية: التي تنشأ عن عدم اليقين في توجهات المستوى العام للأسعار، خاصة إن كانت تتسم بتقلباتها المستمرة.
- 2- مخاطر مالية أو ائتمانية Credit risks: التي تنشأ عن عدم الوفاء بالعقود وعدم السداد المنتظم للقروض وخدماتها، بل والعجز عن السداد في المطلق، كما حدث في مجال الرهن العقاري الذي تسبب في الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى المستمرة خاصة في الدول المتقدمة حتى الآن.
- 3- المخاطر التشغيلية: ويمكن أن تنشأ نتيجة لأخطاء في تشغيل الأنظمة، أو نتيجة زيادة الاحتمالات بتكرار الأعطال للآلات القديمة، أو لقصور في التعامل الصحيح مع الآلات الحديثة، أو نتيجة للغياب المتكرر للعاملين وعدم انتظامهم في أداء مهامهم على الوجه المطلوب، أو نتيجة للاستقالات المستمرة للعاملين وانصرافهم للاستفادة بفرص أفضل في أماكن أخرى، وتزيد احتمالات المخاطر في تلك الحالة لو كانت تلك الأماكن منافسة، حيث تزيد مخاطر نقل أسرار العمل في الجهة القديمة إلى الجهة الجديدة مما يفقد الجهة القديمة موضع تميزها المعرفي الذي كانت تتميز به عن غيرها.
- 4- مخاطر الأعمال: خاصة تلك التي تقوم على قدر كبير من عدم اليقين، وذلك مثل حدوث تغيرات أو تقلبات في مطالب العملاء، أو تغيرات في فرص وشروط توريد المواد الخام.
- 5- مخاطر التضخم Inflation: الناجمة عن ارتفاعات، وتقلبات الأسعار Fluctuations of Prices.
- 6- مخاطر التخصيص: وهي المرتبطة بعملية تقسيم العمل والتخصص ومبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- 7- مخاطر التوقيت Timing، وهي ترتبط بالجدولة الزمنية للتطبيقات، وللوفاء بالالتزامات وغيرها.

- 8- مخاطر تقنية وفنية Technical risks، وهي ترتبط بدرجة حداثة التطبيقات، ومدى ملاءمتها ليس فقط للمنتج لكن أيضا لقدرات الاستخدام من قبل المستهلك.
- 9- مخاطر خدمات الضمان ما بعد البيع Guaranty risks
- 10- مخاطر أمنية وسياسية.
- 11- مخاطر اجتماعية: ومن الأمثلة عليها انتشار عادات وتقاليده أو ظواهر سلبية أو أحداث تضر بالاستثمار أو بالسوق مثل انتشار الأمية الإلكترونية وتفشي الجرائم الاقتصادية كالتزوير والرشوة، وانتشار التجمعات المعارضة المدمرة للطاقات، وتفشي ظواهر الإدمان، والإقبال على الوجبات السريعة المتسببة في انتشار الأمراض وانخفاض الإنتاجية..إلخ.

وعلى المستوى الجزئي والكلي، يمكن القول بأن هناك نوعين رئيسيين من المخاطر:

- 1- مخاطر داخلية Internal Risks، وهي المخاطر التي يمكن أن تتحكم المنشأة أو المؤسسة فيها وتسيطر على توجهاتها وحجمها مثل احتمالات وقوع اضرابات عمالية تابعة للمؤسسة، أو حدوث حرائق طارئة نتيجة لماس كهربائي... ففي حالة مخاطر الحريق مثلا، يمكن استخدام طفايات الحريق المحفوظ بها داخل المنشأة لمثل تلك المواقف، ويمكن أيضا أن تحصل المنشأة على تعويض لتلك الخسائر بالاستفادة بوثائق التأمين ضد الحرائق.
- 2- مخاطر خارجية External Risks، وهي تلك المخاطر التي تخرج عن السيطرة، مثل التذبذبات أو التقلبات التي تحدث في معدلات سعر الفائدة، والتغيرات التي تحدث في القواعد والتنظيمات الحكومية، والمستويات العالمية للأسعار وما يحدث فيها من تغيرات، والتغيرات في السياسات الدولية العامة أو المتخصصة والتي يتم فرضها أيضا على المستوى المحلي مثل قوانين العمل الدولية والعقوبات الاقتصادية الدولية.. الخ. (للمزيد ارجع إلى: زينب صالح الأشوح، 2016، ص 132-136) Edward & (J.Anderson, 2014, p 3).

وهناك العديد من الخطوات والوسائل التي يمكن أن تتبع لإدارة المخاطر نذكر منها

على سبيل المثال:

- الاستعانة بجهات خارجية للمشاركة في تحمل المخاطر وتوابعها،
- أو إعداد قوائم مسبقة بالمخاطر المحتملة وبطرق مواجهة كل منها وبالمتطلبات اللازم توفيرها لمثل تلك الحالات الطارئة، مع استعراض العوامل المحتمل أن تسبب في حدوث المخاطر المعنية والعمل على تلافيها من البداية كإجراءات وقائية احترازية.
- كما يمكن إعداد خريطة المخاطر الساخنة التي تشمل على كل المخاطر المحتملة بتوقيتات متوقعة، ويتم تصنيف إدراجها في تلك الخريطة وفقا لدرجة شدتها وتأثيراتها بما ييسر عملية التعرف الفوري على طبيعة المخاطر المتحققة بالفعل، ويسهل عملية معالجتها بطريقة صحيحة منذ البداية، أو على الأقل فإن مثل تلك الخرائط من شأنها تقليل الوقت المستغرق في دراسة ما يحدث من مخاطر، وتدنية تكاليف وخسائر التعامل معها بعد حدوثها. وفيما يلي توضيح مبسط لشكل الخريطة المعنية للمخاطر المحتملة.

ويتضح من الشكل التالي أن هناك خمس حالات ترتبط بالمخاطر المحتملة:

- أولها مخاطر لا يحدث لها أو لا تأثير لها على الإطلاق،
- وتليها مخاطر نادرة الحدوث أو بسيطة التأثيرات السلبية،
- تليها مخاطر متوسطة التأثيرات وفي احتمالات حدوثها،
- ثم توجد مخاطر شديدة التأثيرات واحتمالات حدوثها قوية،
- أما أكثر المخاطر كارثية فتتمثل في النوع الخامس التي تصنف بالمخاطر الأكثر شدة والتي يمكن أن تعتبر كارثة تتطلب معالجات فورية، وقد تتطلب الاستعانة بعناصر خارجية داعمة، ويمكن أن تتعرض للإفلاس أو للخروج من السوق مثلا.

(احتمالات)

المخاطر الأكثر شدة	H	H	E	E	E
مخاطر شديدة	M	H	H	E	E
مخاطر متوسطة	L	M	H	E	E
مخاطر لا يحدث أو تأثيرها	L	L	M	H	E
مخاطر نادرة الحدوث	L	L	M	H	H

المصدر: إدوارد أندرسون، 2018، ص 27

شكل (2): خريطة المخاطر الساخنة
(تصنيف المخاطر وفقاً لإمكانات حدوثها ولشدة تأثيراتها)

هذا، ويمكن اختصار الشكل السابق عرضه إلى ثلاثة مستويات أساسية فقط تتضمن المخاطر المتوقع حدوثها بالفعل وتستبعد بقية ما لا يتوقع حدوثه وذلك تجنباً للإطالة غير المبررة في العرض، حيث يشمل الشكل الهرمي المقترح ثلاثة مستويات من المخاطر المتوقعة، منخفضة (قابلة للإصلاح الداخلي الفوري، ومتوسطة، تتطلب الاستعانة بجهات خارجية تمويلية أو قانونية أو ماشابه، ومخاطر مرتفعة (وتتطلب حالة طوارئ، يتم من خلالها تعبئة وتضافر كل الجهود الممكنة بالاستعانة بالجهات الحكومية والخيرية ذات الصلة من أجل إنقاذ مايمكن إنقاذه وتدنية عواقب مثل تلك المخاطر إلى أقل قدر وقيمة ممكنين لها (الشكل المقترح موجود في: زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص 136).

وننتقل الآن إلى الفصل الخامس باستعراض بعض نظريات التنمية البشرية الأكثر شيوعاً في عصرنا الحالي، وذلك من خلال استكمال المحاولة الجارية في عرض كيفية الموازنة بين النظريات الاقتصادية من ناحية، والمناظرات الإدارية من ناحية تكميلية، مع الترجيح بالضوابط الإسلامية الرشيدة كلما لزم الأمر.

الفصل
الخامس

بعض نظريات التنمية البشرية
وكيفية تناولها
من مناظير تخصصية مختلفة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

(1) المنظور الاقتصادي

(2) المنظور الإداري

الفصل الخامس

بعض نظريات التنمية البشرية وكيفية تناولها من مناظير تخصصية مختلفة

مقدمة

بعد ختامنا للجزء السابق المصني بمتضمناته وبتفرعاته وبتنسيقاته اللازمة، نود التذكير بأننا قد قمنا في العرض السابق الذي تناول العديد من النظريات الاقتصادية المرتبطة بفكرة الندرة وتعلق بأبعادها، وذلك باعتبار أن الندرة هي المحور الارتكازي الجوهري لعلم الاقتصاد. ثم تم تقديم بعض المناظرات الإدارية كنظريات وكمفاهيم مكملة، مع إضافة المناظير الإسلامية التي ترجح المعروض ككل وترشد إلى كيفية إدراكه بمعانيه التي تتفق مع تعاليم الخالق الأكثر دراية بمن خلق.

وفيما يلي نستكمل ذات العرض لكن، مع مجموعة مختلفة من النظريات التي تتعلق بالتنمية البشرية، التي تمثل - بدورها- التوجه التنموي الحديث المأخوذ به على الصعيد العالمي، خاصة بعد أن ثبت فشل تطبيق جميع استراتيجيات ونظريات التنمية الاقتصادية التي اهتمت بتنمية الموارد غير البشرية، وأيضا بتنمية الحجر وأعطته أولوية على تنمية البشر، بل وجعلت البشر أداة ووسيلة، لأداء تلك العمليات التنموية مادية الطابع.

وبتتبع أهم النظريات التي وردت في مجال التنمية البشرية، لوحظ أن أهدافها المعلنة، كلها سامية وبراقة الوعود والتوجهات، لكن بالتعمق في أغوارها، لوحظ أن بعضها يصبو حقا إلى تحسين أحوال البشر، وتحسين نوع الحياة التي يعيشونها خاصة من الفئات المهمشة والفقيرة، بينما تم اكتشاف نوايا مريبة تتضمنها مجموعة أخرى من تلك النظريات، حيث لوحظ أن ظاهرها يبدي التفكير العقلاني الرشيد، لكن باطنها ينطوي على التمهيد للقضاء على كل المستضعفين على الأرض من أجل تحقيق أهداف استعمارية بغیضة التوجهات.

وبناء عليه، فبالإضافة إلى النظريات المرتبطة بمشكلة الندرة الاقتصادية، التي تم استعراض بعض النماذج الهامة منها في الفصل السابق، يتم في الفصل الحالي استكمال الصورة المعنية باستعراض مجموعة أخرى من النظريات التي تتسم بالتركيز على مجالات الفقر والعوز الاقتصادي الاجتماعي والذين يمثلون أكثر الفئات البشرية معاناة من مشاكل الندرة ومتعلقاتها، مثل نظرية الحاجات الأساسية، ونظرية الهجوم على الفقر، ونظرية القدرات، وذلك بالإضافة إلى مجموعة أخرى من نظريات واستراتيجيات للتنمية البشرية لكنها صيغت من أجل دعم القوى الكبرى والدول المتقدمة وتمكينها التام من الاستحواذ على العالم بأكمله وإبادة الدول الضعيفة قليلة الحيلة. وذلك مثل نظرية التنمية المستدامة، ونظرية قارب النجاة، ونظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد، وأخلاقيات الموقف القائمة على المبدأ الميكانيكي لل غاية تبرر الوسيلة.

ولدواعي التصنيف الموضوعي، يتم تقسيم النظريات الأكثر شيوعا في مجال التنمية البشرية من خلال مجموعتين رئيسيتين، إحداهما راعية وداعمة للفقراء والمستضعفين (وتشمل هنا الحاجات الأساسية، والهجوم على الفقر، والقدرات، والسعادة)، والمجموعة الثانية تعادي المستضعفين والفقراء وتقوم على مبدأ البقاء للأقوى ولا مكان في العالم لأي ضعيف (وتشمل هنا التنمية المتواصلة أو المستدامة، وقارب النجاة، والنظرية عسكرية

الطابع المساهم بالفرز والانتقاء والاستبعاد، ونظرية أخلاقيات الموقف ورببيتها النظرية الميكانيكيفية "الغاية تبرر الوسيلة"، وسوف يتم توضيح مختصر لكل منها من المنظور الاقتصادي بصفته أصل تواجد تلك النظريات) وذلك وفقا للتصنيف التالي:

- المجموعة الأولى، نظريات راعية للفقراء:
 - أولا: الحاجات الأساسية.
 - ثانيا: الهجوم على الفقر.
 - ثالثا: نظرية القدرات.
 - رابعا: نظرية السعادة.
- المجموعة الثانية، نظريات استعمارية ضد الفقراء والمستضعفين:
 - أولا: التنمية المتواصلة.
 - ثانيا: قارب النجاة.
 - ثالثا: الفرز والانتقاء والاستبعاد.
 - رابعا: أخلاقيات الموقف/ والغاية تبرر الوسيلة.

1-5 المنظور الاقتصادي:

كما ذكرنا من قبل، فإن بداية عرضنا لأي نظرية في المجالات المذكورة، سوف يبدأ من المرجعيات الاقتصادية أولا، لأن العلم المعني هنا اسمه (اقتصاد)، والصفة التي نريد إضافتها عليه ستكون ذات خصائص إدارية. وبناء عليه سيتم التحليل الجاري لكلا المجموعتين من النظريات من المنظور الاقتصادي، وبعد الانتهاء يتم الانتقال للمنظور الإداري ومتابعة النظريات الموجودة في جعبته كعلم، بحيث يتم استعراض القابل منها للتطبيق وللتكامل مع ما يتم عرضه كأساس اقتصادي بالدرجة الأولى..وتلك هي منهجيتنا المقترحة للاتباع على الأقل في المراحل الأولية من لبنات علم الاقتصاد الإداري، بمحاولات جادة للمواءمة بين محتويات كلا الفرعين والمطابقة الموضوعية لهما.

ولنبداً عرضنا أولاً بالنظريات الاقتصادية في مجال التنمية البشرية الأكثر شيوعاً وظهوراً في الأدبيات الاقتصادية المختلفة.

1-1-5 المجموعة الأولى، نظريات تهتم بتحسين أحوال الفقراء:

وهي - كما ذكرنا - نظريات تنامت في مجال التنمية البشرية Human Development حيث يركز الاهتمام بالبشر ويجعلهم الأولى بالرعاية وبالانتفاع من ثمار التنمية الاقتصادية التي تأتي في المقام الثاني من الاهتمام.

ونذكر من تلك المجموعة أربع نظريات: نظرية الحاجات الأساسية، ونظرية الهجوم على الفقر، ونظرية القدرات، ونظرية السعادة. وفيما يلي شرح موجز لمضمونات كل منها.

أولاً- Basic Needs:

تمت صياغتها في عام 1976 بواسطة منظمة العمل الدولية ILO International Labor Organization) حين فطن المتخصصون إلى عقم ثمار عمليات التنمية التي تم تطبيقها في العالم النامي حيث تسببت في زيادة الفجوة بين قلة من الأثرياء الذين أصبحوا يزدادون ثراءً، ويمتلكون الأنصبه الأعلى من موارد الدول وممتلكاتها، وأغلبية من الفقراء ومحدودي الدخل الذين يزدادون فقراً وقلة حيلة. وباعتبار أن العمال من أكثر الفئات الأولى بالرعاية، فقد نادى المنظمة الراعية لهم بضرورة إيقاف استراتيجيات وعمليات التنمية التقليدية المعتادة، واستبدالها بنظريات أخرى تعطي أولوية الاهتمام بتحسين أحوال الفقراء.

وقد بدأت المنظمة اقتراحاتها بالتركيز على ضرورة توفير الحاجات الأساسية اللازمة للمعيشة الآدمية لكل إنسان وذكرت منها أربع "المأكل والمشرب والمأوى والملبس". ثم امتد نطاق تلك الحاجات في نظريات أخرى تبعتها بذات التوجه لتزيد حاجات أخرى بالغة الأهمية مثل التعليم والصحة وتحسين نوعية الحاجات المذكورة (مثل ماء الشرب والنظافة الصالح للاستخدام الآدمي، والمأكل الصحي المتوازن، والملبس الملائم للمناخ

السائد، والمأوى الصحي الذي لا تحدث معه أمراض ومشاكل اجتماعية كالتيشارك في الحمامات مثلا).

المنظور الإسلامي للحاجات البشرية

ولو رجعنا إلى النصوص الشرعية لوجدنا آية كريمة تنص بشكل مباشر على تلك الحاجات، حيث يتجلى ذلك في قوله تعالى لآدم حين وعده بتوفير حاجاته التي تجعله يحيا حياة كريمة في الجنة قبل نزوله إلى الأرض الدنيا، مع تحذيره من التهادي في التطلعات الطامعة التبذيرية التي يوسوس بها الشيطان له فيسبب له ولزوجه المشاكل: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنْتَ لَا تَطْمَرُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿١١٩﴾﴾ [طه: 117-119].

ومن الآية الكريمة نجد أن أهم عناصر المعيشة الآدمية للانسان تتمثل بالترتيب في: الغذاء المشبع، الملابس الساتر، الماء الذي يروي الظمأ، والمأوى الآمن والواقى من أية تقلبات أو مخاطر مناخية مزعجة أو ضارة.

ولقد تضمن حديث نبوي حسن، تصنيفا تكميليا للحاجات الأساسية اللازمة لتحقيق حالة الرضا والإشباع الكافية لكل إنسان والتي تضمن تحقيق التوازن المعيشي له، وتم حصرها في ثلاثة عناصر هي "الأمن"، و"العافية والصحة الجسدية"، و"الكفاية الغذائية اليومية" حيث قال النبي ﷺ: « مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَدَافِيرِهَا » (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، حسن، 6042).

ووفقا لما ورد بالآية الكريمة وبالحديث السابق الإشارة اليهما، يمكن أن نقول بأن الحاجات الأساسية للمعيشة الآدمية اللائقة هي التي تحقق للإنسان (راحة معنوية كاملة)، وليس فقط مجرد إشباع مادي أو فسيولوجي للبدن، ومن ثم فهي تشمل ما يلي

احتياجات الجسد البشري من طعام وشراب، ورداء ساتر وواقى من تقلبات الطقس، وذلك بالإضافة إلى تحقق، عنصر الأمن والأمان Security الذي يتطلب بدوره صحة البدن Healthy body المرتبطة بالغذاء الكافي Intake Food، وبالمأوى اللائق الآمن أيضا.

ولقد تأكدت أهمية الأمن كحاجة مطلقة للإنسان بمختلف صورته في قوله تعالى في سورة قريش: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 4]. ويلاحظ التركيز هنا على نوعين من الأمن: الأمن الغذائي، والأمن المعنوي..

وما من شك، في أن التأكيد على عنصر الأمن والأمان كحاجة بشرية أساسية ترتبط بمسئولية الدولة في توفيرهما ولا تقتصر على الدور الفردي وحده في تحقيق هذا. كما أن مفهوم "الأمن" يمكن أن يعتبر قاسما مشتركا يشمل على كل أنواع الحاجات الأساسية للبشر، فهو يتضمن الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الإيوائي والأمن الصحي والأمن الاجتماعي والأمن المهني.. إلخ.

وبالتالي فإننا نرى أن تلبية مثل تلك الحاجات الأساسية البشرية يجب أن تتم من خلال عمليات إدارية موجهة بمخططات استراتيجية رشيدة، تقوم على تحديد دقيق للأهداف الفرعية الواجب تحقيقها في ظل رؤى وسيناريوهات بديلة تتضمن خيارات لتوليفات متعددة من التصورات القابلة للتطبيق في جميع الظروف والأحوال المتقلبة، بحيث لا تحدث أية انتكاسات تتسبب في حدوث قصور كبير في تلبية تلك الاحتياجات المجتمعية الحيوية.

ثانيا: الهجوم على الفقر Poverty Attack أو ستار الفقر Poverty curtain

وفي تلك الحالة، اهتم الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" بمشكلة الفقر والفقراء، ليس فقط في الدول النامية، لكنه امتد برؤيته الأكثر واقعية للحال في العالم أجمع، ولهذا اعتبر الفقر آفة تهدد العالم، وتندر بتفاقم الصراعات المهلكة للبشرية، وبالتالي، فلا بد أن تتم مهاجمته بحسم تجنبا لاستفحاله وزيادة انتشاره كوباء صعب المعالجة.

ومن أهم ما تضمنته النظرية الحالية، ضرورة الاهتمام بتحسين "نوع الحياة" Quality of Life وليس فقط التركيز على العناصر الواجب توافرها للإبقاء على حياة الإنسان والتركيز فقط على الجانب الكمي الواجب توفيره لتلبية الحاجات البشرية. ولهذا أوصى محبوب الحق بتوسيع خيارات البشر Choices والنطاق الذي يتحركون بمعايشهم من خلاله، وقدم قائمة معيارية مرجعية لما أطلق عليه بتقارير التنمية البشرية Human Development Index & Reports على كل دولة أن تستخدمها، وتتابع الأحوال المتعلقة بكل مؤشر تتضمنه.

ومن الأمثلة على المؤشرات التي عرضت في النظرية، لتستخدم كمعايير للتنمية البشرية المستهدفة: معدلات وفيات الأطفال، متوسط العمر المتوقع ومتوسط عدد سنوات الدراسة.

المنظور الإسلامي للفقر والضعف البشري

ولو حاولنا أن نضع تلك النظرية في الميزان التقييمي الإسلامي، لأدركنا أن الإسلام يؤكد على ضرورة تحسين نوعية البشر وليس الاكتفاء بحالة زهيدة توحى بضعفهم، ويكفينا حديث نبوي واحد لتؤكد من صحة هذا التوجيه التربوي للمسلمين ولغيرهم ممن يريد أن يتعلم المفيد، حيث أكد ديننا الحنيف على أفضلية المؤمن القوي على الضعيف: فعن أبي هريرة رضي الله عنه ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "المؤمن القوي خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف" (شرح كتاب رياض الصالحين 11- باب المجاهدة).

وفي رواية أخرى أكثر تفصيلاً لحديث حسن يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان" (مختصر مسلم، في صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 6652، -2276).

وفي تلك الرواية يمكننا أن نعثر على أهم مفتاح للخروج من عباءة الضعف الذي لا يحبه الله في عباده والذي يجعل المرء تابعا للغير ودائما في وضع أدنى من الآخرين، وذلك المفتاح هو التوكل على الله والاستعانة به في كل أمر وعدم الاكتفاء بالجهد الذاتي فقط، مع عدم الاستسلام لما يمكن أن يصيبه من عقبات معيشية والارتكان لليأس والشكوى والتشاكي، بل يجب على المرء أن يكون قوي العزيمة، يمضي دائما قدما، ويسعى دائما وبجدية إلى تذليل ما تعترضه من عقبات.

ولقد أرشد الله تعالى عبده إلى وسيلة أخرى بالغة الأهمية لتحقيق القوة الكافية لمقابلة صعاب الحياة وهي التعاون والتلاصق بين المؤمنين وتوحد أهدافهم وسبلهم للارتقاء، وذلك يتجلى في الحديث الصحيح: "المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضا" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 6654).

والتأمل في الأحاديث السابقة والمتدبر في معانيها، سيخرج عن دائرة التفسير التقليدي بالمنطوق الذي يحصره كثيرون فقط في مجال المجاهدة والقتال والصراع مع الآخرين، إلى نطاق المعاش الأكثر رحابة والذي يمثل حلبة صراع مستمرة يعيش الإنسان بداخله، حيث يجب على المرء أن يدرك أنه إن لم يتدرب ويشحذ قدراته بالهمم وبوسائل الوقاية والنجاة بل والتميز، وإن لم يدعم نفسه بصحبة وشراكة بشرية قوية فلن يقبله المجتمع البشري ككل وسوف يلفظه عاجلا أو آجلا.

والواقع أن تلك الأحاديث النبوية المرشدة تفيد أيضا في الاستدلال على أهمية نظرية القدرات التي نوردها في الجزء التالي مباشرة. حيث إن تحسين نوع الحياة، بل وتوفير متطلباتها تتطلب بالدرجة الأولى إنسانا قويا فاعلا متميزا بقدراته وبكفاءاته، يعرف كيف يتكيف مع الظروف الراهنة والأحوال المتطورة والتغيرات القدرية والمفروضة عليه بحيث يستطيع المرور من تأثيراتها بأكثر منفعة ممكنة، وبأقل خسائر ممكنة.

ثالثا: نظرية القدرات Capability theory

وقد صاغها الاقتصادي الهندي "أمارتيا سن" وعرضها في التسعينيات. وهي تعتبر نظرية مكملة لنظرية الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق"، حيث استهدف الاثنان تحسين نوعية الحياة البشرية.. واستخدم "الحق" "تحسين الخيارات" كوسيلة لتحقيق الهدف المنشود، بينما فضل "سن"، تحسين القدرات كوسيلة لتحقيق ذات الهدف.. والواقع أن الاثنان يعتبران وسيلتين متكاملتين تساعدان على تفعيل تحقق الهدف المشترك المنشود.

وفي منظور الاقتصادي "أمارتيا سن"، فإن الفقر الذي يمكن أن يعاني الإنسان من أحد أو بعض مشاكله، لا يرجع بالضرورة إلى انخفاض في دخله النقدي أو الحقيقي، إنما قد يتسبب في حدوثه، انخفاض في مستوى قدراته على الاستفادة بما يمتلك بالفعل حتى وإن كان ثريا يملك كل شيء، ويضع "سن" شرطين أو يعرض معيارين أو موضعين محوريين لتحسين القدرات:

• تحسين الكينونة (أو الهوية) وتعلية الذات What a person is or can be

• تحسين وظائف أو أداء الملكات والقدرات What a person does or can do

وفي جميع الأحوال تقوم النظرية هنا على مسؤولية الإنسان نفسه في تحسين نوعية حياته، وذلك بتحسين آليات التوظيف والتشغيل والاستغلال الصحيح للملكاته ولقدراته وتعظيمها Functioning، وبالتالي فالنظرية لاتعترف بالكسول المتواكل الذي لا يأتي بخير لا لنفسه ولا للآخرين.. ولا تقر بالإنسان المتخاذل أو القانع بشظف العيش على الرغم من امتلاكه لقدرات يمكن لو أحسن استغلالها أن يتخلص بالكامل من بؤرة البؤس التي يضع نفسه باختياره بداخلها.

ومن أبرز الأمثلة التي أشار إليها "سن" على ذلك الإخفاق في القدرات المنذر بالمعاناة من الفقر، أن يمتلك الإنسان أجهزة ذات تقنيات عالية الأداء ومن أحدث الأجيال التقنية المنتجة، لكنه يجهل بكيفية استخدامها أو إدارة آليات تشغيلها. ويمكن أن

نضيف بدورنا صوراً أخرى تدعم تلك الحقيقة، كفقير الثرى إلى أساسيات الطعام المعتاد بسبب مرضه (مثلاً حدث للممثل الراحل أنور وجدي الذي تحقق حلمه بامتلاك مليون جنيه، لكنه مات وهو يتوق إلى طبق من الفول المدمس الذي يعتبر طعام الفقراء)، وكذلك من مظاهر فقر القدرات الشائعة، الإنسان الذي يملك المال، ويملك المعارف لكنه يعيش في مجتمع لا تتوافر فيه ما تشبع رغباته، فيظل عاجزاً عن التكيف مع المفروض عليه، وتوافقاً لمكان آخر أكثر رحابة وإتاحة للملكات الفعلية ولقدراته الأعلى من النطاق المكاني الذي ينحصر بداخله.

وبطبيعة الحال، فإن تلك النظرية يمكن أن تمتد بالعديد والعديد مما يصعب حصره من النماذج المماثلة، والمتشعبة لهذا النوع من الفقر، لهذا يفضل التوقف عند عرض الفكرة الرئيسة من النظرية للتأكيد فقط على توجهها الأساسي في كيفية التشخيص المنطقي للفقر، والتوجه الصحيح لتحسين أحوال الفقراء وفقاً للتشخيص المذكور.

المنظور الإسلامي لبناء القدرات البشرية:

كما تبين عاليه، فإن الفكرة الأساسية التي عرضها العالم الهندي "أمارتيا سن" تركز أساساً على استهداف بناء قدرات الإنسان كضرورة حتمية لتحسين نوع الحياة التي يعيشها وللتأقلم الصحيح مع كلما يقابله من تقلب في الأحوال والمعاش. ووفقاً لتلك النظرية، فقد تجاوز الاقتصاديون الاهتمام بمعالجة حالة الفقر المادي كمجرد افتقار إلى سد الحاجات الأساسية التي تكفي للإبقاء على حياة الإنسان، إلى ضرورة توفير حد أدنى من الرفاهية التي تمكن الإنسان من أن يحيا بكرامة بين الآخرين وبحيث لا يعاني من أي نوع من أنواع التهميش والتجاهل. وكأن هذا العالم يرفض أصلاً فكرة أن يكون الإنسان فقيراً إلى تلك الاحتياجات المادية باعتباره قادراً بالدرجة الأولى على توفيرها، طالما كان الإنسان طبعياً التكويني والسلوك الرشيد.

وتتأيد فكرة مسؤولية الإنسان عن حالته الاقتصادية وعن مشكلة الفقر التي يمكن

أن يجيها لدى بعض علماء السلف ومنهم "أحمد بن علي الدلجي" الذي عاش إحدى فترات الأزمات الاقتصادية الكبرى في مجتمعه، فتابع وتدبر في مسباتها، وتأثر بقوة بتلك الفترة، فأصدر كتابه حول الفقر والفقراء، حيث انتهى بتحليله إلى أن الفقر يرجع حدوثه وتضخمه بالدرجة الأولى إلى الفقراء أنفسهم، وحملهم ابن الدلجي مسئولية ما يعانونه كنتيجة لتكاسلهم ولتواكلهم المرفوض. (للمزيد، يمكن الرجوع إلى كتابه "الفلاكة والمفولكون").

لكن التواكل لا يعني أبدا حتمية التوكل والاستعانة بالله أولا وأخيرا والإقرار بأن الله هو الرزاق وهو الذي يدبر مصادر الرزق للبشر، فيكفي أن يعد الله تعالى بكفالاته لمعايش كل الدواب على الأرض بما فيهم الصالح والطالح، كي لا يحمل الإنسان هم رزقه ومعايشه.

وفي ذلك الصدد لتذكر قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ٦ ﴾ [هود: 6] ، ولتذكر أيضا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ٣٤ ﴾ [لقمان: 34]. ومن تلك الآيات الكريمة، علينا أن نتأكد جميعا من أن الأمن والأمان المعيشي الحقيقي يبدأ أولا وأخيرا بالتوكل على الرزاق والاستعانة به في كل مسعانا الدنيوي بشتى صنوفه وفي كل دهاليزه وقنواته.

ومن أبرز الوسائل الفعلية والفعالة لتحقيق شرط التوكل والاستعانة بالله واستجلاب بركات المعاش، أرشدنا التوجيه النبوي التربوي بوحى من الله عز وجل إلى صلاة الضحى التي يمكن أن تمثل أداة فعالة لتفعيل جميع قدرات البدن الإنساني كله (باعتبارها طاقة روحانية تحقق التوازن الانساني اللازم): "يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ: فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ،

وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَمَنْبِ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ. وَيُجْزِيءُ مِنْ ذَلِكَ رُكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مَنْ الضُّحَى" (رواه مسلم).

وبالتدبر في الحديث المذكور، يلاحظ أنه يتضمن تعريفا وتصنيفا واضحا لمواضع القدرات البشرية والتي تتمثل في كل جزئية من بدن الإنسان، بما يعني عدم إهمال أي جزئية منها أو الاستهانة بها، فجميعها يجب الاهتمام بتنميتها وبضرورة حسن استغلالها، ثم يوجه الحديث الشريف كل إنسان مؤمن إلى وسائل روحانية غير مادية، بالغة التنوع، وكلها سهلة، ميسرة في إمكان أي إنسان أن يستعين بها ويفعلها بهدف استكمال حسن استغلال تلك القدرات والوصول بها إلى الوضع التوازني الأمثل، وذلك مثل الذكر والتسبيح والصدقات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذكر أن صلاة الضحى تشمل كل تلك الأعمال جميعا بتحقيق ذلك الهدف المنشود التي تبدأ بركعتين أو تمتد إلى أربعة أو.. إلى ما يستطيع الإنسان أن يقوم به في حدود المتاح له من وقت.. إلا أن هذا لا يمنع تعظيم الاستفادة بأداء صلاة الضحى ودعمها بكل ما ذكر بخلاف ذلك أيضا من ذكر وتصديق.. إلخ.

وكلنا نعلم أن الله تعالى قد عرفنا بأن كل إنسان في وقت الحساب، سوف تنطق عليه جوارحه وتشهد على حقيقة ما فعله بها، واستغلاله لها، مما يؤكد على أهمية تحسين استخدام القدرات ورفع كفاءة أدائها إلى أعلى مستوى ممكن، لكن بشرط أن يكون هذا كما يتوافق مع التعاليم الإلهية والتوجيهات النبوية المستوحاة، وليس وفق مناظير وتوجهات مادية وديوية بحتة تقوم في كثير من الأحيان على مناطحة الدين، والتجروء عليه ببشريات سفيهة متعطرسة، بل وتعتمد المخالفة المتبجحة.

غير أن هناك عاملين تأكد في حديث نبوي آخر على أهميتها المطلقة في تحسين القدرات البشرية وتحسين نوع المعاش المتحققة لهم، حيث ذكر الحديث هذين العاملين بشكل غير مباشر، باعتبارهما من الأمور التي يتجاهلها الكثير من البشر ولا يدركون الأهمية المطلقة

في الأخذ بهما وتفعيل استغلالهما، وهذين العاملين هما: "الصحة" و"وقت الفراغ".

فعن ابن عباس رضى الله عنهما يقول النبي ﷺ: "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 6778).

وقد يعتقد الإنسان البسيط أن الصحة تعنى صحة البدن، لكن المتعمق في المعنى يجد أن الصحة تشمل كل شيء يتعلق بالإنسان وبالبيئة التي يعيش فيها، فبخلاف صحة البدن والحواس ومتعلقاتهم، هناك أيضا السلوك الصحيح، والقول الصحيح، والمعاملات الصحيحة والتقييم الصحيح للأمر، والبيئة الطبيعية الصحيحة التي يجب أن يحيا في كنفها الإنسان، وبيئة العمل الصحيحة الواجب توفيرها لزيادة معدلات الإنتاجية... إلخ.

أما عن وقت الفراغ فيعتبره الغالبية من البشر ملكا لهم يرتعون فيه ويقضونه في كل ما هو لهو وإهدار للطاقات، لكن في الإسلام، يعتبر وقت الفراغ بمثابة وقت راحة واسترخاء لتجديد النشاط والعودة إلى ممارسة العمل المعيشي الروحاني المطلوبان كدواعي لتحقيق مهمة الاستخلاف وواجب التعبد لله أثناء فترة حياة الإنسان المؤقتة.

ويتأكد ما ذكرناه توا أيضا من الحديث الشريف: "لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيم أفناه، وعن علمه ما فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 7300-2531).

ويؤكد الإسلام على أهمية استغلال كل لحظة من حياة الإنسان استغلالاً نافعا حتى وهو في آخر رمق من حياته، بل حتى لو كان في لحظات قيام الساعة ونهاية العالم كله حيث يقول النبي ﷺ: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 1424).

ومن الحديث السابق يتضح لنا أيضا بعض أوجه ومواضع القدرات التي يجب أن يركز الإنسان عليها ومنها اهتمامه بترشيد استغلال تلك القدرات وتفعيل منافعها بما

يتحقق له ولغيره الصالح العام، وبما يجعله مأجورا في آخرته، وذلك باستخدام وسائل فاعلة مثل: العمل والنشاط طوال فترة حياة الإنسان وكيف تم استغلاله، كوقت عمل ونشاط أو كنوم أو كتعب أو كلهو أو راحة واسترخاء، أو كأداء منافع للآخرين.. إلخ..، والعلم، وكيفية استجلاب المال والممتلكات والمنافع وكيفية التصرف فيها وتوجيهها، وكيفية استخدام كل جزئية من جسده الذي يملكه الله تعالى وأنعم بكل ما فيه من أعضاء ومدارك على الإنسان،

وكما ذكرنا، فإن تحسين القدرات يتضمن ضرورة تحقيق التوازن الإنساني من الناحيتين المادية والروحانية أو المعنوية، والمنظور الإسلامي يعرفنا كيف نستعين بالوسائل الفعالة التي تضمن لنا تحقق الشق الأخير الذي انتهينا من شرحه تـوـا..

وبكل تأكيد فإن تحسين الجانب الروحاني أو المعنوي لا بد أن يحقق للإنسان حاجته من الراحة النفسية، التي تصل في أقصى حالتها إلى الشعور بالرضا، بل وبالسعادة.. من هنا نتطلع إلى التعرف على المزيد مما قيل حول تلك الفكرة، وهو مانسعى للتعرف عليه في الجزء التالي مباشرة.

رابعا: نظرية السعادة Happiness

ولقد وضعها "أمارتيا سن" أيضا، كامتداد لتحسين القدرات ليس فقط بالاكتمال بتفعيلها كوظائف أساسية مطلوبة، لكن أيضاً بحيث يتم هذا في ظل مناخ ملائم يحقق للإنسان حالة الرضا والسعادة.

يستكمل "أمارتيا سن" منظوره حول ضرورة تحسين نوع الحياة التي يعيشها الإنسان. ففي نظريته السابقة، عرض مؤشرين يدلان على تحقق السعادة، اللذان يمثلان هما نفسها وسائل لتحقيقها ويتمثلان في تحسين الذات والهوية، وفي تحسين القدرات وعمليات التواصل مع الآخرين.

أما في النظرية المكتملة الحالية، فيعرض "سن" مجموعة من العوامل التي تساعد على الوصول بالإنسان ليس فقط إلى حد الرضا والقناعة بالحالي من الهوية والقدرات، لكن أيضا على الوصول بحالته المعيشية إلى درجة أعلى من الرضا وهي السعادة.

ومن مواضع السعادة ووسائل تحقيقها المقترحة في النظرية المذكورة توجد سبعة عناصر:

- العلاقات الأسرية السوية (وعدم المعاناة مثلا من مشاكل الانفصال الزوجي)
- الموقف المالي الجيد.
- العمل (وعدم المعاناة من البطالة).
- الصداقة والاندماج المجتمعي والتمتع بالقبول والتقدير ممن يتم التعامل معهم.
- الحالة الصحية الجيدة.
- الحرية الشخصية والتمتع بالحرية والديموقراطية.
- القيمة الذاتية للشخص والشعور بالثقة في النفس.
- التمتع بحالة إيمانية وروحانية.
- التمتع بأداء حرفي أو مهني متميز.

ما من شك في أن تلك النظرية تعتبر من قبيل الرفاهية من وجهة نظر الغالبية العظمى من البشر خاصة من يعيشون في دول العالم المتخلف وعلى وجه الأخص أولئك المهمشين وذوي الدخول والقدرات والظروف السيئة المتدنية.

وبكلمات أخرى، فإن كل ما ذكره أمارتيا سن، هي أمور رائعة حقا، لكنها لن تتحقق إلا في مرحلة متقدمة جدا من حياة الشعوب والمجتمعات، وذلك بعد اجتياز مراحل كثير من مستويات وأشكال الفقر والعجز بالغة التنوع والتداخل.

وجدير بالذكر أن من الدول التي بادرت بتطبيق تلك النظرية هي دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أنشأت "وزارة السعادة" لتحقيق العناصر الموصى بها وضمان إيجاد مواطنين كلهم سعداء. وقد يرجع ذلك إلى ثراء الدولة وضحامة إمكانياتها من ناحية،

وإلى حاكم معروف بنزاهته وبرعايته الصادقة للبشر بوجه عام ولشعبه ورعيته على وجه أخص. لكن هناك أيضا عامل ثالث بالغ الأهمية ساعد على نجاح تنفيذ تلك الفكرة الذائخة بالمشاعر الراقية، وهو يتمثل في صغر مساحة البلاد، وصغر حجم السكان مما ييسر كثيرا إحكام الزمام على جميع الأمور.

وتجنبنا للتكرار، فسوف نترك للقارئ مهمة التدبر ومتابعة ما ذكر في النظرية السابق عرضها، بحيث يحاول كل قارئ أن يسعى إلى تحقيق أكبر قدر مما يمكن أن يحقق له تلك السعادة المأمولة. ولنذهب معا للتعرف على المنظور الإسلامي للسعادة التي يجب أن تتوافر لكل إنسان، والتي يمكن أن نسعد بتحقيقها بحق !!!

المنظور الإسلامي للسعادة وكيفية تحقيقها للبشر

بتتبع النصوص القرآنية والأحاديث النبوية سنجد العديد والعديد مما تعرض للأشكال المختلفة من السعادة، ولكيفية تحقيق سعادة الإنسان، لكنها جميعها تقوم أساس على مرضاة الله ورسوله وعلى حتمية الموازنة بين الناحية والمادية والتخلص من الخلل الذي يميل للتركيز على جانب دون الآخر.

وفيا يلي نعرض لبعض الأمثلة من أشكال السعادة وبعض أسباب وعوامل تحقيقها بصحتها، كما ورد وفقا للهدى الشرعي القويم.

أولا، الإشارة الصريحة إلى السعادة كإحدى المكاسب القدرية المتميزة للبشر:

- 1- من عواقب السعادة الحقيقية، الجنة في الآخرة: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [هود: 106-108].

ويلاحظ من الآية الكريمة أن السعادة الحقيقية هي التي تتحقق في الآخرة، لكنها

أيضا يمكن أن تتحقق لبعض البشر في الدنيا كنوع من الرزق الإلهي له "إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ".

2- السعادة جزء من المكتوب في أرزاق الإنسان منذ ولادته، ويتضح ذلك في قول النبي ﷺ: "إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله إليه ملكا، ويؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخل الجنة" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج2، 1543).

ثانيا، من أشكال السعادة ومجالات تحققها:

(1) أشكال ومجالات مادية،

- أ - زيادة المال والرزق وطول العمر: "من سره أن يعظم الله رزقه، وأن يمد في أجله فليصل رحمه" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج2، 6291-2114).
- ب- المال والذرية: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرًا مَلَأَ﴾ [الكهف: 46].
- ج - حياة طيبة إجمالا كمقابل للعمل الصالح: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: 97].
- د- من مسببات السعادة (أو التعاسة) الدنيوية المادية الحالة وليس العنصر ذاته، زمنها، الزوجة، وسيلة الانتقال، والمسكن: وقد وردت تلك الأسباب في حديث نبوي حسن: "سعادة لابن آدم ثلاث، وشقاوة لابن آدم ثلاث فمن سعادة ابن آدم:

الزوجة الصالحة، والمركب الصالح، والمسكن الواسع، وشقوة لابن آدم ثلاث: المسكن السوء، والمرأة السوء، والمركب السوء " (حسن، صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 3629).

(2) أشكال ومجالات متعددة المنافع الروحانية والمعنوية،

أ - الاستغناء عن الآخرين، وعدم التبعية لهم أو التذلل لهم والرضوخ لمساواتهم وقبول إهاناتهم بكثرة السؤال: "ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس" (صحيح مسلم، كتاب الزكاة).

ب - الاستغناء عن الغير، بالإضافة إلى أن يكون الإنسان هو مصدرا للخير للغير "اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ على من تعول، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، ومن يستغن يغنه الله، ومن يستعفف يعفه الله" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 8195-3269).

ج - الراحة النفسية نتيجة للتيقن من العطاء الإلهي، وعدم استبطائه، والاكتفاء بالحلال من المكاسب فقط وتجنب أخذ أي محرم أو مقتطع من آخرين بغير حق: "لا تستبطئوا الرزق، فإنه لم يكن عبد ليموت حتى يبلغ آخر رزق له، فاتقوا الله، وأجملوا في الطلب، أخذ الحلال وترك الحرام" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 7323).

(3) أشكال متعددة المنافع المادية والمعنوية وممكن الروحانية أيضا:

أ - الرفقة الزوجية، ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: 21].

ب - التمتع بمنافع الأنعام أو المخلوقات غير البشرية ليس فقط بمنافع مادية ملموسة كالغذاء والشراب والكساء والغطاء، لكن أيضا بالتريض وبالترويح عن النفس بكافة الأشكال المشروعة: ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا

تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تَرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ [النحل: 5-6].

(4) سعادة مزدوجة تشمل التحقيق لها في الدنيا والآخرة،

أ - لكلا الجنسين، ﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾ [النحل: 97].

ب - عدم التركيز على الدنيا فقط لأن السعادة فيه مؤقتة ولا تدوم إلا قصيرا جدا ﴿ فَمَا مَتَّعَ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة: 38].

ج - الإيمان الصحيح الذي يدل عليه، الإحساس بالفرحة من إنجاز العمل الصالح الصحيح، والنفور من السوء من الأعمال: "من سرته حسنته، وساءت سيئته، فهو مؤمن" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 6294).

د - الطبيعة وما تحويه من مباحج كمناظر طبيعية وأماكن للتنزه وللاستجمام وللتريض وغيرها: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيٰمَةِ ﴾ [الأعراف: 32].

هـ - ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٦﴾ [يونس: 26].

و - ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ [النحل: 30].

ز - السعادة الأخروية: وهذه هي السعادة الدائمة الخالدة، وهي مترتبة على صلاح المرء في حياته الدنيا قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ نُؤْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمٌ عَلَيْكُم مِّن سَمَوَاتٍ مُّسَوَّمَةٍ وَأُدْخِلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾ [النحل: 32].

ح - وبوجه عام فإن القاعدة القدريية هي الشقاء والتعب في الدنيا نتيجة للابتلاء الذي

يتعرض له الإنسان من أجل نهايات أخروية مستهدفة، وبالتالي فإن السعادة الحقيقية هي ما تتحقق في الآخرة المخلدة والتي لا تقوم على مباحج الدنيا المخادعة، التي قد تتضمن في ذاتها تعاسة أخروية مخلدة:

• ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَنفُونَ أَفْلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأنعام: 32].

• ﴿ يَتَأَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴿٦﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿١٣﴾ إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّنْ يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا ﴿١٥﴾ ﴾ [الانشقاق: 6-15].

ثالثا، من أسباب ووسائل تحقيق السعادة:

(1) ممارسة السلوك القويم، والأعمال الصالحة:

- أ - العمل الصالح المرتبط بالإيمان وصلاح العقيدة بوجه عام من كلا الجنسين: ﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾ [النحل: 97].
- ب - من ينعم عليهم بحسن الخواتيم نتيجة لصلاح أعمالهم: ﴿ الَّذِينَ نُوَفِّقُهُمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَدْخَلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [النحل: 32].
- ج - اتباع تعاليم الله، والمداومة على ذكره باللفظ والتطبيق والتذكر حتى الصامت منه: ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٣٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾ [طه: 123-124].
- د - صلة الرحم (وقد عرض الحديث الذي تضمن ذلك في جزء متقدم من قبل).

(2) استهداف سعادة الدارين بتوازن أو إعطاء الأولوية للآخرة باتباع أوامر الله وتجنب

نواهيه:

أ - فقد قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (٧٧) [القصص: 77].

ب- وجاء في الحديث النبوي الصحيح الذي يحث على إعطاء الأولوية للآخرة على مطالب الدنيا أيا كانت: " مَنْ كَانَتْ هَمُّهُ الْآخِرَةَ، جَمَعَ اللَّهُ لَهُ شَمْلَهُ، وَجَعَلَ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا رَاغِمَةً، وَمَنْ كَانَتْ هَمُّهُ الدُّنْيَا، فَرَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ أَمْرَهُ، وَجَعَلَ فَقْرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا كُتِبَ اللَّهُ لَهُ" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 6516-2228).

2-1-5 المجموعة الثانية: نظريات استعمارية ضد الفقراء والمستضعفين:

الواقع أن كل النظريات المتعلقة بالتنمية تعتبر استعمارية الطابع لأنها كلها نشأت في دول غربية ذات أطماع لا تخفى في الدول المستضعفة، ولا يستثنى في هذا الاستراتيجيات والنظريات التي تقدم ذكرها، فكلها يتم توجيه مساراتها بمخططات لا تخلو من الشبهات لتصب بمنافعها دائما في أوعية الدول الكبرى، ويتم التهامها بواسطة الفكوك المفترسة للكثير من ذوي السلطة وأصحاب المنافع والمحكرين فيها.

لكن، لدواعي التصنيف الأكثر فصلا ووضوحا، فقد أحيينا أن نفرّد لبعض النظريات وحدة عرض تخصصها بذاتها باعتبارها نظريات استعمارية مفصوحة المعالم ومتبجحة التوجهات، ومن أهم الأمثلة عليها نكتفي بالتعرض لأربعة منها هي نظرية التنمية المستدامة وحماية البيئة، ونظرية قارب النجاة، ونظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد. ونظرية أخلاقيات الموقف والغاية تبرر الوسيلة، ولنبدأ العرض ولنستقرىء ما بين السطور معا أيها القراء الأعزاء ..

أولاً، نظرية التنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable Development:

نشأت فكرة النظرية عام 1964 من خلال البرنامج الدولي البيولوجي الذي جمع المتخصصين في الاقتصاد والبيئة وذلك من أجل تباحث الخلل البيئي المتزايد والتعرف على كيفية مواجهته وآثاره المهلكة للموارد الطبيعية، وللصحة البشرية.

ثم تطور الاهتمام ليتحول إلى صياغة نظرية جديدة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة، تقوم -كما يبدو في ظاهرها- على الاهتمام بحقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية التي يستحوذ بالتمتع بها الأجيال الماضية والحالية، في وقت تتدهور فيه تلك الموارد نتيجة للتلوث البيئي بأشكال عديدة ومتشعبة ومتنامية. وقد وصفت تلك الاستراتيجية التنموية بالمتواصلة لتواصل الاهتمام بالفئات المستقبلية أيضاً للاستفادة بثمار هذا النوع من التنمية الذي يراعى فيه التنمية البيئية بالدرجة الأولى.

وفيما يلي أهم العناصر التي تقوم عليها النظرية المذكورة:

- 1- يعيش العالم تحت مظلة بيئية مشتركة، وبالتالي فإن التلوث في مناخ أو بيئة أحد الأماكن أو الدول لا بد أن يتسرب وينتقل بالتبعية إلى بقية الدول.
- 2- ونتيجة لوحدة المصير البيئي العالمي، فلا بد من صياغة استراتيجية دولية موحدة تشمل على ضوابط للتعامل البيئي الذي يضمن حقوق جميع الأجيال البشرية في العيش في بيئة نظيفة، والاستفادة بجميع الموارد الطبيعية.
- 3- ولضمان تحقيق الاستراتيجية بأبعادها المستهدفة، لا بد من ثبات معدلات الإدراج للموارد الطبيعية والحفاظ عليها من التدهور والتلاشي. ومن أجل تحقيق ذلك الشرط، لا بد من تطبيق قانون بيئي رادع وفرض عقوبات وغرامات على الدول المتسببة في إحداث أي تلوث بيئي يكتشف أنه يصدر من عندها... وهنا يكمن مرتبط الفرس الماكر الذي يجعل كل ذى فراسة يتوجس شراً!!!

فقد تركزت أصابع الاتهام نحو الدول الفقيرة والفقراء بدعوى أنهم هم منشأ

التلوث البيئي العالمي، ومعها بدأت الافتراءات والادعاءات ومبررات العقوبات الاقتصادية التي تعتبر مداخل قانونية للبلطجة الدولية القوية لاستنزاف موارد الدول الضعيفة باعتبارها غير قادرة على تنظيف بيئتها واتهامها بالإضرار بجهلها وسلوكياتها البدائية بالموارد الطبيعية التي تعتبر الدول المتقدمة أن لها حقا فيها.

وقد عبرنا عن توجسنا تجاه تلك النظرية من بداية ظهورها ودونها في كتابنا الاطراد والتنمية ومداواة البطالة الذي صدر في عام 2003، وقت ازدهار فكرة النظرية المذكورة. وقد صدق حدسنا، وليس أدل على مصداقية ما قلناه مما يحدث الآن في المنطقة العربية المكلمة، ومما يحدث الآن على أرض سوريا الجريحة التي تتشارك الدول الكبرى والقوية في افتراسها ونهش كياناتها من كل جانب.. كل بعلى غير مفهومة، لكن السبب الوحيد واضح وهو القضاء على الوجود العربي خاصة الإسلامي منه، ثم الهيمنة الكلية للظافر الأقوى من الوحوش الآدمية المفترسة.

المنظور الإسلامي لنظرية التنمية المستدامة:

أولا: دعوة الإسلام إلى ديمومة العمل البناء حتى آخر لحظة في حياة الإنسان والكون

فلقد أرسل الإنسان إلى الأرض من أجل إعمارها، ودارت كل التعاليم الإسلامية وتوجيهاتها حول باقات مختلفة من المعايير التي تضمن الارتقاء بعمار الكون كله، وتحث على السلوك الإنساني الذي يظل ساعيا للحفاظ على التنمية البيئية والزراعية حتى آخر رمق في حياة الإنسان.

ومن أوضح النصوص النبوية الصحيحة التي يستدل بها في هذا الصدد، ما ورد بالحديث الشريف: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع إلا تقوم حتى يَغْرِسَهَا، فليَغْرِسَهَا" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1424).

ثانيا: ديمومة العمل أهم من كم المنفذ منه

وذلك حيث يوجهنا حديث نبوي آخر شريف، إلى أن عنصر "الديمومة" لأي عمل أو نشاط يفضل على عنصر الكم العددي لحجمه أو لتكرار دوراته ومخرجاته، وهو ما يعتبر معيارا إداريا اقتصاديا جوهريا لزيادة كفاءة الاستغلال للموارد، والأداء للقائمين على أي نشاط. فقد قال النبي ﷺ: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 164).

ثالثا: وجوب الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من التدهور أو التلوث

هذا، وقد توعد الله تعالى من يفسد البيئة ومواردها أو يتلاعب في توازاناتها التي خلقها الله بها، بعقوبات ذنوية رادعة يتمثل أوضحها في حدوث شح وعوز، ليس لنقص في خزائن الله التي لاتنفذ، لكن كعقوبة تأديبية وتوجيهية رادعة وعادلة لأنها توقع بدون التوجيه المسبق المتحيز دوما ضد الضعفاء. وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (٤١) [الروم: 41].

رابعا: النهي عن التبول في الماء الجاري ولا الراكد

حيث أن ذلك يعتبر من العوامل التي تفسد طبيعة الماء الجاري وتجعله غير صالح للاستخدام الآدمي من ناحية، كما يمكن أن تحول الماء الراكد إلى مرتع للكائنات الضارة بالصحة العامة التي تساعد على انتشار الأمراض والأوبئة المهلكة للإنسان بل وللمخلوقات الأخرى النافعة ومنها بكل تأكيد الشروات البحرية والنهرية التي يتتاح لنفع الإنسان والوفاء بالكثير من احتياجاته.

وفي ذلك نورد النصوص النبوية التالية:

- "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يتوضأ منه" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 7593 مج 2، -2725).

- "لا يبولن أحدكم في مستحمة" (المرجع السابق، 7597-2729).

- "لا يبولن أحدكم في الماء الراكد" (المرجع السابق، 7596-2728).

خامسا: تحريم قاطع لإهدار الموارد الطبيعية لغير ضرورة

ويحرم ذلك حتى في حالات الصيد العشوائية للطيور والحيوانات لمجرد اللهو السفية، وفي ذلك ورد الحديث الشريف "من قتل عصفورا عبثا عجز إلى الله يوم القيامة، يقول: يارب إن فلانا قد قتلني عبثا ولم يقتلني منفعة" (رواه النسائي وابن ماجه في صحيحه وابن حبان في صحيحه، الكنز الثمين للحسنى، صفحة 585، رقم 3852).

وكما أشير من قبل النهي عن الإسراف في استهلاك الماء حتى لو كان في الوضوء

الحفاظ على نظافة الطريق والمساعدة في إزالة أية ملوثات تتسبب في أذى الغير، حيث اعتبر ذلك من محققات الإيمان ومعاييره، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول: لا اله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان" (المرجع السابق، مج 1، 2800).

(مزيد من التعرف على نظرية التنمية المستدامة، وأبعادها الاستعمارية رغم ماتنطوي عليه من منافع ظاهرية، والمنظور الإسلامي لها، ارجع إلى الدكتور زينب صالح الأشوح، 2003، خاصة المعالجة الإسلامية في الفصل السابع ص 119-133).

ثانيا، نظرية أخلاقيات قارب النجاة Life Boat :

وقد وضعها أستاذ الأحياء الأمريكي العنصري "جاريث هارون" في عام 1973، وذلك بهدف أعلنه هو إنقاذ الكوكب من الهلاك. وفي تلك النظرية افترض أن الدول المتقدمة تمكنت من بناء قارب متين يشمل على سكان تلك الدول وجميع احتياجاتهم المعيشية التي تكفيهم، بينما بقية دول العالم تسبح في محيط من الجوع نتيجة لتخلفهم ولزيادة معدلات النمو السكاني فيهم مقارنة بما لديهم من موارد. وافترض أن سفينة

الدول المتقدمة (أو قاربهم) لها سعة محدودة يصعب معها استضافة أي سكان آخرين يتشاركون معهم معيشتهم.

واستكمل هذا الافتراض، بأن الدول المتخلفة تسعى للحاق بسفينة الدول المتقدمة راغبة في مشاركتهم في معيشتهم - التي افترض جاريت بمحدودية طاقتها الاستيعابية.

وبناء على الافتراضات السابقة، وضع جاريت أكثر من سيناريو أو تصور لمواجهة مطلب الدول المتخلفة الغارقة في مهالك فقرها:

- التصور الأول: اتباع مبدأ "الراعي الصالح" وتطبيق المبدأ الاشتراكي "لكل حسب حاجته"، باعتبار الدول المتقدمة راعيا للدول المستضعفة وعليها واجبا دينيا لرعايتهم.. لكن جاريت يرد باستحالة هذا الحل، نتيجة لمحدودية الطاقة الاستيعابية للقارب.
- التصور الثاني: مراعاة لمحدودية الطاقة الاستيعابية للقارب، يمكن أن يتم اختيار عدد محدود للدول الأولى بالرعاية في قاربهم، مع ترك بقية الدول الأخرى لمصيرها المجهول في بحر فقرها. لكن يعود جاريت ويرد بصعوبة التنفيذ، لعدم وجود معايير واضحة ودقيقة للاختيار الكمي والكيفي للدول المختارة، والملائم تواجدها لمشاركة الدول المتقدمة في معيشتها داخل قارب النجاة.
- والتصور الثالث: للتخلص من الشعور بالذنب تجاه الدول الضعيفة المستغيثة بهم، يقترح جاريت أن تقوم الدول المعنية بتعاطي حبوب منع الحمل من أجل تخفيض النسل، مما يساعد على تخفيض طلباتهم من الموارد فيساهم هذا في حل مشاكلهم. لكن جاريت المكار يعود فيتهم الدول المتخلفة بأنها متضخمة في سكانها وصعب أن تستطيع الموازنة بين معدلات الزيادة في سكانها مع معدلات الزيادة في ما تمتلكه من موارد، وذلك على النحو الذي تبعته الدول المتقدمة بالفعل. وبالتالي يرى أن أفضل الحلول أن تدخر الدول المتقدمة مواردها لنفسها فهي بالكاد تكفيهم، وتترك الدول

المتخلفة لتحل مشاكلها بنفسها، لأن التضخم السكاني فيها يمكن أن يتسبب في مشاكل شح للدول المتقدمة فيما بعد.

ولا يخفى على أحد أن هذا التوجه الاستعماري أصبح الآن قيد التنفيذ كما نرى جميعا الآن مايفعله الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" من بداية توليه الرئاسة حيث أعلنها مدوية أن أمريكا ستكون محل اهتمامه الأوحد... ولا يخفى على أحد سلسلة الإجراءات المتتالية التي يقوم بها من أجل إلغاء المساعدات للدول الفقيرة، وفي نفس الوقت فرض عقوبات وإجراءات اقتصادية تعسفية على الدول الأخرى من أجل استنزاف مواردها لصالح أمريكا التي يهتف باسمها.. هي وربيتها المدللة إسرائيل.

سفينة العالم من المنظور الإسلامي كنموذج سابق:

أولا، سفينة نوح تعتبر أول سفينة نجاة فعلية في الكون، لكنها ترتبط بتوجه عقائدي ثم بأمور معيشية تترتب عليه:

لكن تلك السفينة الرائدة التي علم الله عبده نوحا كيفية بنائها وإعدادها للإبحار كانت تستخدم كوسيلة للحفاظ على العقيدة الإلهية الصحيحة، ولإنقاذ البشرية النظيفة من المعاصي آنذاك، ومن ثم، فقد حملت، بأمر الله سبحانه، أتباع نوح عليه السلام من المؤمنين فقط، وذلك بالإضافة إلى أزواج من المخلوقات غير البشرية حتى الوحوش منها، وذلك لضمان حفظ النوع في المكان الجديد الذي أراد الله تعالى أن يبدأ فيه المؤمنون حياتهم كبيئة نظيفة تخلو من آثار الكفر والإلحاد والفسوق الذي تسبب في غرق حقيقي لمن اتصف بتلك الموبقات، في فيضان ضخم لا منجى منه إلا بإرادة الله تعالى.

ثانيا، النموذج النبوي المحمدي لسفينة تنطوي أيضا على توجه عقائدي بحت:

فمن المدهش حقا، أن نجد في التراث الإسلامي وفي النصوص النبوية الشريفة نموذجا سابقا عن ذات موضع التصور الذي قدمته نظرية قارب النجاة حالية العرض، حيث تم تصوير الكون بسفينة، يسكنها سكان الأرض من البشر، لكن التصور والمعالجة

كانت بشكل مختلف تماما، حيث يقوم التوجيه الإسلامي الذي تضمنه الحديث النبوي الصحيح على توجيه تربوي رشيد للمحافظة على البيئة الكونية، وعلى المصير المعيشي البشري ككل بدون أنانية التوجه العنصري البغيض.

وفي ذلك الصدد، يقول النبي ﷺ: "مَثَلُ الْقَائِمِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِي فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَا خَرَقْنَا فِي نَصِينَا خَرَقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا؟ فَإِنْ تَرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا وَهَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا" (رواه البخاري عن النعمان بن بشير).

وعلى وجه العموم، فإنه بالتأمل التحليلي للنموذجين السابقين لنوح ومحمد صل الله عليهما وسلم، فإننا يمكن أن نستخلص الكثير من العبر والدروس المستفادة التي نذكر منها على سبيل المثال:

على الرغم من أن سفينة نوح السابق الإشارة إليها، والحديث يتناول وضع عقائديا، إلا أنه يمكن أن يستلهم منها نفس الدرس التربوي المشابه للحال المذكور في نظرية قارب النجاة لكن الحديث النبوي يعلمنا كبشر درسا تربويا بضرورة مراعاة أحوال البشر ككل والعمل وفقا لمسلمة وبدئية يجب عدم إنكارها وهي أن المصير والمصلحة المعيشية واحدة ومشاركة بين البشر، حيث أن الموارد الطبيعية هي ملك للجميع لأنها نزلت من إله واحد يرزق الجميع وفقا يشاء وبتوزيع مختلف كيفما تقتضي حكمته سبحانه.

ويمكن أيضا أن يُستخلص من الحديث الشريف توجيه تربوي منطقي، بأن سلامة البشر في دول العالم هي كل لا يتجزأ، وأي خطأ أو فساد يرتكب في حق البيئة أو إساءة لاستغلال الموارد سوف يعم بآثاره المهلكة على بقية دول العالم وبقية البشر "الناس" وذلك كما أشار الله تعالى بقوله الكريم ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: 41]. ولقد توعد الله بعقوبة جماعية لأنه حتى غير المتسبب في هذا الفساد بشكل

مباشر، شارك في إحداثه بتاريخه في النهي عن هذا المنكر، وفي توقيع العقاب الرادع على المتسبب فيه ولهذا دعى الحديث إلى ضرورة تطبيق العقوبات الرادعة على المتسبب الحقيقي في فساد البيئة واهدار الموارد.

وعلى الرغم من أن المضمون يكاد يكون واحدا في النماذج الثلاثة (كسفينة للنجاة من حالات كارثية غير آمنة، وكسكان بشر يقيمون فيها أو يسعون إلى ذلك) إلا أن المنظور الإسلامي لم يتعرض أبدا للزيادة السكانية باعتبارها السبب الأساسي في حدوث التدهور البيئي، لكنه أشار إلى سبب جوهري يتمثل في الفساد الذي يتمثل بدوره في سوء استغلال الموارد البيئية والطبيعية.. وهو ما لا يرتبط أبدا بآية زيادة سكانية ولا يتسبب في شح موارد خزائنها تتوافر عند الخالق عز وجل كما أوضحنا في التعقيب على نظرية مالتس في السكان في جزء سابق.

ونكتفي بذلك القدر آملين في إعداد أبحاث أكثر عمقا وتحصصا وتحليلا لمثل تلك النظريات التي اعتاد الغالبية العظمى حتى من المسلمين أن يأخذوها على علاتها، ويرددونها بلا أي إدراك أو وعي لما تتضمنه السطور والحروف في خباياها من حقائق تثير الريبة والتشكك، بل والرعب من سوء التوجهات والنوايا.

ولنتقل الآن إلى النظرية التالية التي تؤكد على تخوفنا وعلى جدية الريبة في ما يفرض علينا من أفكار لا تمت لنا كمسلمين أو كشرقيين أو كسكان لدول نامية بآية صلة، بل ولن تعود علينا إلا بالمهالك عاجلا كان أو آجلا.

ثالثا، نظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد :

والواقع أن تلك النظرية يتم تطبيقها بالدرجة الأولى في المجال العسكري، إلا أن المتبع لأحداث الواقع سيتأكد له أنها تطبق بمهارة وبحذافيرها أيضا على الأرض المدنية، خاصة بعد أن أصبح العالم يعيش في حلبة صراع وتقاتل شرس تحت مظلة عولمة بغیضة الأهداف، وقيحة المساعي.

وتقوم فكرة النظرية الجارية على تصنيف جرحى الحرب إلى فئات وفقا للتكاليف المطلوبة لعلاج كل منهم، وحالته الصحية واحتمالات الشفاء. وذلك بهدف تطبيق عمليات انتقاء للأولى بالرعاية والعلاج بالدرجة الأولى ثم التالي ثم التالي.. واستبعاد أو إقصاء الميئوس في حالاتهم، والتي تتطلب عمليات علاجهم واستشفائهم مبالغ ضخمة.

وبناء عليه، يصنف الجرحى إلى ثلاثة فئات:

- أ - جرحى متاح علاجهم بأساليب وإمكانيات متاحة، وبتكاليف مقبولة، بحيث لا تطول فترة علاجهم، ويمكنهم العودة إلى صفوف الجيش في أسرع وقت ممكن... أولئك لهم الأولوية في العلاج لجدوى المردود الناجم عن هذا.
- ب- جرحى قادرين على تولى أمورهم وعلاج أنفسهم والعناية بها... أولئك تترك لهم مسؤولية العلاج والرعاية الخاصة من قبلهم، طالما أعلنوا مقدرتهم على هذا، ورغبتهم في ذلك.
- ج- جرحى ميئوس من حالاتهم، وتطول فترات علاجهم حتى تنتهي بوفاتهم. أولئك إما يتم تأخير دورهم في العلاج لحين الإتاحة أو غالبا ما يتم استبعادهم ليس فقط من العلاج، لكن أيضا من الخدمة، وتركهم لمصيرهم المحتوم ليواجهوه بمعرفتهم، فقد أصبحوا عقيمي الجدوى بالنسبة للجيش.

التنقيح الإسلامي للعنصرية والتمييز بين البشر:

يقوم الإسلام كديانة سماوية إلهية المصدر على التعامل العادل بين كل بشر لأنهم كلهم مخلوقات لإله واحد لا إله إلا هو. لكن هذا لا يمنع أن الله سبحانه وتعالى علمنا أنه لا مساواة مطلقة بين البشر كذلك، لافي الأرزاق، ولا في المناصب، ولا حتى في الابتلاءات ومواضع السعادة والحزن والشقاء. والله تعالى حكمته في ذلك التباين بين البشر لحكم كثيرة نعرف بعضها استلهاما من النصوص الشرعية، ولاندرك الكثير مما تقتضي حكمته سبحانه أن يخفيها عن مخلوقاته، فهو وحده العالم بحقائق الأمور كلها.

وفيا يلي بعض الحقائق الهامة التي يمكن أن تتعلق بحالات الفرز والانتقاء والاستبعاد كمفاهيم اصطلاحية بشرية، لكنها في تلك المرة مستلهمة من تعاليم الإسلام المقدسة.

المعيار الأساسي في التمييز بين البشر هو تقوى الله وطاعته وعدم عصيانه، بدون أي تمييز كلون أو كجنس أو لأي سبب ظاهري دنيوي آخر، بل على العكس، فإن الله تعالى يوجه البشر إلى ضرورة التعارف والتقارب كشعوب وجماعات بدون أي تمييز لأحد على أحد.

فقد روى الترمذي (3270) عَنْ ابْنِ عُمَرَ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ فَقَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَتَعَاظَمَهَا بِأَبَائِهَا، فَالنَّاسُ رَجُلَانِ بَرٌّ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى اللَّهِ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيْئٌ عَلَى اللَّهِ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، قَالَ اللَّهُ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ صححه الألباني في "صحيح الترمذي".

كما روى أحمد (22978) عَنْ أَبِي نَضْرَةَ: " حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ خُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ آبَاءَكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى، أَبْلَغْتُ؟ قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (صححه الألباني في "الصحيحة" (199/6)).

لكن الله قدر عدم المساواة بين البشر لتحقيق الهدف المشار إليه تواء، وهو التقارب بين البشر وخلق حاجة لكل من الآخرين، فيتم تسخير كل للوفاء باحتياجات الآخرين، وإلا لو كل فرد تمكن من قضاء كل احتياجاته بنفسه فقط، لفضل كل العيش منفردا، ولعمت حالة العزلة البلاد، ولانتفت بهذا رسالة الاستخلاف التي بعث الإنسان إلى الأرض من أجل القيام بدوره فيها.

ولقد وردت نصوص عديدة بهذا المعنى، ومنها قوله تعالى: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32].

ومع هذا لم يكن الإسلام أبدا ضد الفقراء والمستضعفين، بل دائما ما يبحث على التكافل الاجتماعي وإعانة ذوي الحاجات ويعظم مكانة الذي يساهم في تحسين أحوالهم.. وهناك العديد والعديد من النصوص القرآنية والنبوية التي تتحدث في ذلك الصدد والتي يصعب حصرها في مساحة ضيقة كالمناحة حاليا، (وذلك حتى لا نخرج عن إطار موضوع الكتاب الأصلي). ومن الأمثلة على الأدلة الشرعية المعنية نذكر الآتي:

زكاة المال تمنح لفئات ثمانية من البشر، ولكنها تقدم لهم (كحق) يكفل لهم الاحتفاظ بكرامتهم كأدبيين حتى لو كانوا في وضع ضعف وحاجة، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60].

تكريم بعض ذوي الحاجة كالمريض، بتشريفهم بأن يتحدث الله سبحانه وتعالى بتلك الطريقة الشريفة التي نراها في الحديث القدسي التالي:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ، عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدَّنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تَعُدَّهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ، يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنََّّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أُطْعِمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي." (أخرجه

البخاري في "الأدب المفرد" 517 و"مسلم" 6648 و"ابن حبان" 269 و944).

ويلاحظ من هذا الحديث التباين الكامل بين التوجه البشري المادي الذي يقوم على اضطهاد الضعفاء حتى لو كانوا مرضى أو جرحى نتيجة للدفاع عن الوطن وأداء الواجب العسكري أو الأمني المفروض، كنوع من التوفير الاقتصادي والتحيز إلى الأقوى والأفضل حالاً، بينما يوجهنا الحديث إلى تعاليم بالغة الرقي في التعامل مع المستضعفين نتيجة لمرضهم أو لحاجتهم للطعام أو للشراب أو لغيره، حيث تحدث الله سبحانه وتعالى باسمهم وجعلهم في مكانته المقدسة... سبحانه وتعالى..

حتى في مسائل الزواج، يحث الإسلام على الارتباط بالأكثر التزاماً بالدين وبطاعة الله وتفضيلهم على الآخرين أياً ما كانت مواضع تميزاتهم الدنيوية البراقة. ويستدل على ذلك بالحديثين التاليين:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه وآله قَالَ: " تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِحِمْلِهَا، وَلِدِينِهَا، فَأَظْفَرُ بَدَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ " (رواه البخاري (4802) ومسلم (1466)).

"إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير" رواه الترمذي وغيره.

وبوجه عام، فإن معيار الأفضلية للبشر في الإسلام هو بتحقيق المنافع للناس، ويستدل على ذلك بالحديث الحسن: "خير الناس أنفعهم للناس" (مج 1، 3289).

ومما سبق يتضح رفض الإسلام كلية للتخلي عن الضعفاء أو تجاهل احتياجاتهم أو حتى إعطائهم أولوية متأخرة في الرعاية مثلما تنادي النظرية البشرية الجارية، بل على العكس، يفرض على القادر أن يساعد غير القادر، وعلى القوي أن يأخذ بيد الضعيف.. والنصوص والأدلة ما أكثرها لتثبت صحة هذا.

ولنتقل الآن إلى النظرية الرابعة والأخيرة التي تؤكد على قبح الموقف الغربي خاصة للدول القوية تجاه الدول المستضعفة وشعوبها، بل وتفننهم في صياغة نظريات تبرر تلك التوجهات الشاذة التي يتشدقون بها بلا أدنى حياء أو خجل أو موارد!!

رابعاً، نظرية أخلاقيات الموقف، والمصالح الذاتية أولى بالرعاية:

اختلاق الافتراءات المفتعلة واستحلال امتلاك أسلحة مدمرة للدول المهيمنة فقط:

وبطبيعة الحال لا توجد نظرية بذلك المسمى، إنما تم عرضها بمسماها الاصطلاحي في كتابنا استلهاما من الكثير من النظريات الأخرى التي قامت على اتباع مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، وافتعال اتهامات مفترية يتم تصويبها للدول المستضعفة، من أجل تبرير ضربات قاضية توجه إليها في مقتل بعد هذا، وأكبر شاهد على هذا ما حدث في عصرنا الحديث بدءا بالرئيس الأمريكي بوش، وانتهاء بترامب الذي يذكرنا تماما بنرون وهتلر وموسيليني، حيث أصبح يسير على خطاهم بهرولة غير مسبوقة.

ومن أقطاب من ابتدعوا ذلك التوجه الافتراضي كوسيلة لاقتناص الدول والشعوب المستضعفة، أستاذ بجامعة ستانفورد يدعى "بواهر بلخ" حيث نصح بلاده بتخزين كل ما تملكه من طعام وملبس ومياه وقطع المعونة عن الدول الضعيفة والمتخلفة، وقد برر مطلبه لاتباع تلك الوسيلة اللاأدمية بغاية ملفقة وهي تجنب أذى تلك الفئات الفقيرة الذين (يتملكون أسلحة ذرية)!!! وطبعاً لا يخفى التطبيق الحادث فعلاً في زماننا المعاصر على العراق وسوريا، ومنتظر إيران وكوريا وغيرها حيث يكون الاتهام الملقق المسبق بحسم دائماً هو امتلاك تلك الدول لأسلحة نووية مدمرة!!

أما الإرهابي الآخر، فيدعى "جوزيف فلتشر"، وهو أحد قساوسة يعملون بلندن، حيث ألف كتاباً منشوراً على العيان بعنوان "أخلاقيات الموقف"، أكد من خلاله على قبول أي تصرف أو سلوك يمكن قبوله حتى لو كان إجرامياً، وذلك أن اقتضت الأحوال والظروف ذلك، فالعبرة -من وجهة نظره- هي بالموقف الذي قد يستدعي ذلك السلوك

القاسي أو (الإجرامي). وبدا هذا القسيس كأنه يردد كالبغاء الأحقق مقولة ميكيا فيللي الشهيرة "الغاية تبرر الوسيلة" !!

المنظور الإسلامي المصحح لمثل تلك التوجهات العنصرية الأنانية:

باختصار شديد، تقوم توجهات النموذج الحالي على فكرة الأنانية المطلقة والاستئثار الكامل بالامتلاكات الخاصة ومنع أية مساعدات للدول الفقيرة، بل وفتح أبواب الأذى لمثل تلك الدول بدون الحاجة لتقديم أية مبررات، حيث يبدو ذلك التوجه من قبيل الاستباحة الوقحة لامتلاكات الآخرين (بالاحتلال والاستعمار البغيض مثلاً)، مع رفض دعم المحتاج من الدول الأخرى باعتبار ملكيتهم المطلقة لما يمتلكون من موارد وثروات، بحجة تخوفهم من نفاذ ما يمتلكون من ثروات طبيعية والإسراع بإهدارها وتلاشيها بمنح جزء منها كمعونات لمن لا يستحقون حتى لو كانوا فقراء وضعفاء، فهذا شأنهم وعليهم تحمل ما قدر عليهم، بل هم لا يستحقون التمتع بما لديهم لأنهم يسيئون الاستغلال، ويحرمون تلك الدول الـ "متقدمة" من الانتفاع بها مع أنهم الأكثر مقدرة على تنميتها!! فكيف نرد على تلك الحماقات بالاسترشاد بالتوجهات الإسلامية الرشيدة!؟

الواقع أن ذلك التوجه يتجاهل بخطرسة وعن جهل متعمد حقيقة أن الموارد الطبيعية الموجودة على مستوى العالم ككل هي أصلاً من خزائن الله تعالى ومن صنعه سبحانه، وأن تلك الخزائن لن تنفذ أبداً، وأن توزيعها على الدول يجب أن يتم بنفس معايير توزيع الامتلاكات الخاصة بين الأفراد، حيث يجب على الدول الغنية أن تؤدي زكاة المال لفقراء الدول الأخرى، وأن تساعد في تحسين أحوالها، اقتداء بالمثل الأعلى الإلهي الذي يمنح عطاياه وأرزاقه للجميع حتى الكفار والعاصين والمغضوب عليهم، بل قد يزيد الفئات المغضوب في أرزاقهم الدنيوية لحكم إلهية كثيرة منها استدراجهم ليزدادوا إثماً، فيزداد عذابهم الأخرى كعقاب يستحقونه بالفعل، وصدق الله العظيم في قوله الكريم: ﴿مَنْ

كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا ﴿١٨﴾

وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴿١٩﴾ كَلَّا نُمَدُّ
هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ
وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾ [الإسراء: 18-21].

(وليرجع القارىء تفاصيل ذلك في بداية عرضنا لحقيقة مشكلة الندرة، وليرجع أيضا إلى كتابات كثيرة سابقة للمؤلفة كمؤلفات وكأبحاث تم التركيز المتعمق فيها على تلك النقطة بالغة الخطورة والأهمية أيضا).

وحتى بلغة الاقتصاد البحت، فإن تلك اللهجة العنصرية القائمة على الأنانية المطلقة سوف تتسبب في النهاية في عزل الدول المتغترسة عن غيرها، وسوف تتضخم المشاعر السلبية وتتراكم ضد تلك الدول ولن تنسى آثارها الذي ستندلع نيرانه يوما ما لتقلق راحة تلك الدول الأنانية.. وقد حدث بالفعل ما نتوقعه بدليل حوادث الإرهاب عالمية النطاق، ومتعدد الجنسيات والملل.

ومن أجل هذا حرص الإسلام على التقريب بين الطبقات بواسطة المعاملات بين البشر أنفسهم وليس من خلاله سبحانه حتى يبذل الناس مجهودات في ذلك التقارب فتتلاشى المسافات بشكل يجعل من المجهود البشري الاستخلافي للكون أمرا أكثر فعالية ونفعا، ومن وسائل التقارب البشري التي أرشد الإسلام إليها، ما أوضحنا منه الكثير مثل الصدقات، والأوقاف، والكفارات، والسعي لنفع الناس وإعانة كل سائل، والتعامل الودي القائم على الكلام الطيب والتبسم المبشر الذي اعتبره الإسلام مدعاة لاستجلاب الثواب وزيادة الحسنات الأخروية.

وعموما، فإن دوام الحال من المحال، ولنتذكر أن القاعدة في دنيانا أن "لكل أجل كتاب"، حتى فيما يتعلق بالدول والجماعات والمجتمعات.. وصدق الله تعالى في قوله الكريم: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: 34].

كما يقول الله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهَلَّا كَنَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: 4].

والآن، وبعد أن تم استعراضنا لأهم نظريات التنمية البشرية التي وردت في علم الاقتصاد، مع الترجيح التنقيحي للمنظور الإسلامي لها، ننتقل إلى الجزء الثالث المكمل لعملية الموازنة ثلاثية الأبعاد بين الاقتصاد والإدارة والتعاليم الإسلامية الضابطة، وهو يتعلق بالجانب الإداري الذي تضمن نظريات لها صلة وارتباط بما سبق عرضه في الجزء السابق.

2-5 المنظور الإداري:

كسابقه، لن يتم العرض وفق تصنيف المجموعتين السابق عرضهما في حالة المنظور الاقتصادي، لأنه كما ذكرنا من قبل، ليس بالضرورة أن يتم تناول ذات النظريات وذات المفاهيم والمسميات في فرعي العلم المزدوج المذكور حالياً، وبالتالي نحن نتعامل مع فرع الاقتصاد كركيزة محورية نستنبط منها المسميات المفتاحية، ثم نتابع في علم الإدارة النظائر التي يمكن مقابلتها بالمسميات الأساسية ونسعى إلى عملية الموازنة التحليلية بين شقي العلمين بما يمكننا من استنباط نقاط مشتركة يمكن أن تصلح كمدخلات موحدة في علم الاقتصاد الإداري الذي يعيننا هنا بالدرجة الأولى.

1-2-5 نظرية "ماسلو" لتدرج الحاجات Maslow's hierarchy of needs:

وهي تقابل في مضمونها كثيراً، نظرية الحاجات الأساسية، وسلوك المستهلك، وقانون أنجل التي ورد عرضها في الفصل الجاري في تتابعات متفرقة.

ولقد وضع تلك النظرية عالم النفس الشهير "أبراهام ماسلو" الأمريكي الذي نشأ في بيئة فقيرة لكنه تدرج في تحسن أحواله حتى أصبح أستاذاً جامعياً مشهوراً.

وتشير نظرية ماسلو إلى أن الإنسان الذي لا يملك شيئاً يسعى في البداية إلى إشباع الحاجات الأساسية التي تنتمي إلى الطبقة الدنيا كنمط استهلاكي (وهي السلع الدنيا

Inferior goods باللغة الاقتصادية الاصطلاحية). وكلما تحسنت أحوال ذلك الإنسان يبدأ بالبحث عن احتياجاته ضمن طبقة أعلى، وكلما تحسنت أحواله انتقل إلى فئة أعلى فأعلى.

ففي الطبقة الدنيا، يسعى الإنسان إلى إشباع حاجاته الفسيولوجية (البدنية الطبيعية)، كالتنفس، وإرواء الظمأ بالماء، والنوم، والإخراج، والجنس (وهنا تختلف باقة الحاجات الأساسية في المنظور الإداري عنها من المنظور الاقتصادي الذي تجاهل تماما بعض الاحتياجات الفسيولوجية لأنها تخرج عن نطاق القيمة والقياس المادي التي يركز عليها علم الاقتصاد كالنوم والإخراج).

أما عن الطبقة الأعلى التالية، فتشمل -وفقا للنموذج الحالي - الحاجة للأمان بأشكاله المختلفة كالأمن الأسري، والأمن الوظيفي، وأمن الممتلكات، وأمن الموارد، والأمن المعنوي، .. ويمكن أن تستكمل تلك الأشكال بما ورد بالاقتصاد كالأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الإيوائي مثلا.

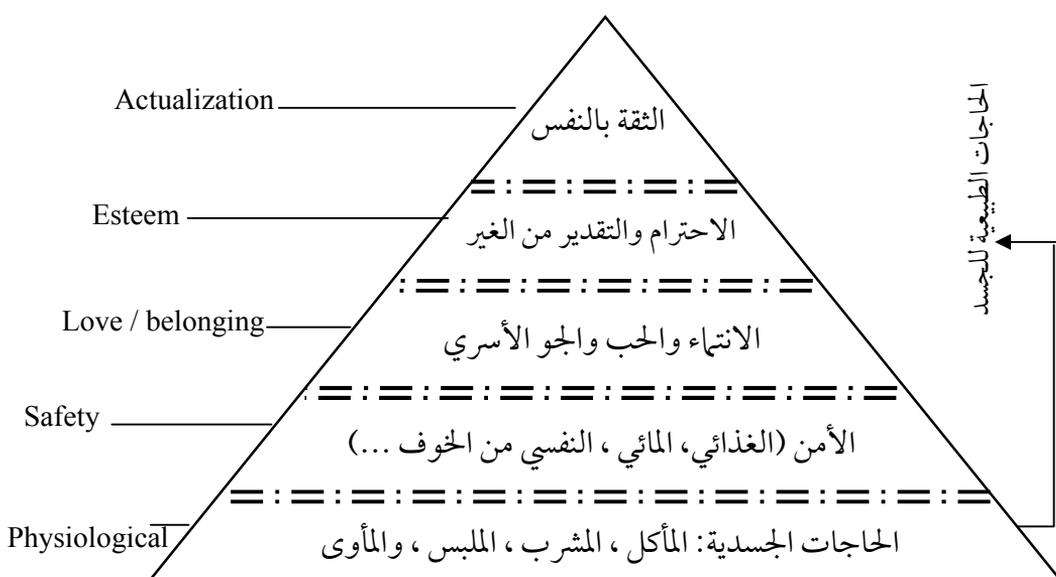
وتتناول الطبقة الثالثة الأكثر ارتفاعا الحاجات الاجتماعية كالعلاقات الجنسية، والعواطف والانتماء، والروابط الأسرية، والصدقات.. إلخ وهي مايتجاهله علم الاقتصاد الذي يركز بالدرجة الأولى على الأمور المادية البحتة، وإن تناول مثل تلك الأشياء فيكون لدواعي استكمال الصور التحليلية والتفسيرية اللفظية خاصة لأنها لأنها غير قابلة للقياس الكمي.

أما عن الطبقة الرابعة فترتكز على المعنويات كالحاجة للتقدير، والاحترام المتبادل مع الآخرين، وقد أصبح لها شأن في التحليل الاقتصادي الحديث مثلما نجد في نظرية القدرات لأمارتيا سن، حيث أن تلك الحاجات تساعد على تعزيز جانب الثقة بالنفس وتأصيل الكينونة To Be.

وعلى قمة هرم ماسلو، تقع الحاجات الأكثر ارتفاعا على الإطلاق وهي التي ترتبط بقدرات الإنسان وكينونته وأدائه التي تحقق للإنسان درجة مرضية من الثقة بالنفس وتحقيق الذات وهي تتشارك بشكل كامل مع ما ورد في نظرية سن للقدرات أو الكفاءات

حيث تحدث أمارتيا سن في نظريته عن حاجة الإنسان المعاصر لتحقيق الذات والتميز الذاتي، وذلك بالاستعانة بأساليب داعمة مثل اكتساب مهارات وخبرات مستحدثة وإضافية، والتدرب على الابتكار والإبداع المتميز.

ويوضح الشكل رقم (3) هرم ماسلو للاحتياجات البشرية بتدرجاتها المختلفة وفقا لدرجات الأهمية النسبية لكل فئة منها.



شكل (3): تدرج الحاجات الأساسية من المنظور الإداري

المنظور الإسلامي للحاجات الأساسية للإنسان:

تم الحديث بشأنها من خلال التعقيب على نظرية الحاجات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، ولاداعي للتكرار غير المبرر، ولو أننا يمكن تقديم بعض الإضافات التي ترتبط بالمستجدات التي تضمنتها نظرية ماسلو الحالية مثل:

- أولاً: إن الحاجات البدنية الطبيعية تحدث عنها النصوص الشرعية بالفعل بدءاً بالمأكل والمشرب والملبس والمأوى (يرجع إلى الجزء السابق).
- ثانياً: الأمن أيضاً ورد في آيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى "وأمنهم من خوف".
- ثالثاً: الانتماء والحب والعواطف والانتفاء الأسري.. الخ.. كله أكد الإسلام عليه في نصوص وتوجيهات كثيرة متنوعة كالتأكيد على صلة الرحم والتوعد الإلهي بعقوبات بالغة القسوة لقاطع الرحم. وفي ذلك قال رسول الله ﷺ الكثير والكثير، ومن ذلك:
 - أ - "ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها" (رواه البخاري)، ويعتبر ذلك بمثابة تأكيد وتشديد على حتمية التواصل العائلي باعتباره واجبا على جميع الأطراف.
 - ب - "أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وكونوا إخوانا كما أمركم الله" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 1088)، وذلك باعتبار أن إلقاء السلام بين الناس، والدعوة إلى ولائم الطعام من أفضل الوسائل التي تقرب بين النفوس وتنشر حلات الود والتراحم بينهم، وتزيل المشاعر غير الطيبة كالحسد والتباغض.
 - ج - "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" (المرجع السابق، مج 2، 7583). وهو درس هام للحث على الإيثار، وتجنب الأنانية التي يتشبث بها الفكر البشري خاصة العلماني منه.
 - د - "لا يحقرن أحدكم شيئا من المعروف، فإن لم يجد فليلق أخاه بوجه طلق، وإذا اشتريت لحما أو طبخت قدرا فأكثر مرقتة واغرف منه لجارك" (المرجع السابق، 2754-7634). وهنا تبرز أنواع كثيرة من وسائل الترابط التي لا تعتبر مكلفة باللغة الاقتصادية المادية، ونعتقد أنها تتلاءم لطباع الشح والبخل التي يتسم بها الغالبية العامة من البشر خاصة في ظل عالمنا المادي المعاصر.

هـ - "لايجل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، يلتقيان فيصد هذا، ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام" (المرجع السابق، 7660-2778).

وهو درس تربوي وقائي من امتداد المشاحنات، وتراكم المشاعر السلبية مما يضمن تحقق أجواء ألفة وود تحقق السعادة والراحة للجميع، بعيدا عن الصراعات والمشاحنات المدمرة للعلاقات وللأوقات وللممتلكات ولغيرها.

و- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه" (المرجع السابق، 7664-2782). وهذا الحديث يوجه إلى ما يدعم تحقيق أحد أوجه الأمان الاجتماعي، وتقوية دعائم الأسر.

ز- لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يسوم على سوم أخيه، ولا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفيء صحفتها ولتنكح، فإنما لها ما كتب الله لها" (المرجع السابق، 7666-2784).

وهو يؤكد على ذات الهدف السابق الإشارة إليه تواءم مع توسيع نطاق الالتزامات على دوائر أوسع من ذوي القرابة وصلة الرحم.

والواقع أنه مازال هناك الكثير الذي يمكن أن يقال في هذا الصدد، لكن أيضا مازال هناك الكثير الذي ينتظر أن تتم إضافته، لهذا يفضل الاكتفاء بذلك القدر والانتقال إلى نقطة جديدة من المتضمنات الإدارية ذات الصلة والارتباط.

2-2-5 القيادة Leadership والريادة Pioneership كنماذج للقدرات الذكيت:

أوضح العرض السابق اهتماما مؤخرا من قبل بعض الاقتصاديين بضرورة تحسين "قدرات" البشر كشرط بالغ الأهمية لتحسين نوع المعيش، وتمكين الفئات المستضعفة من الاستفادة الفعالة من مخرجات التطور الحضاري المتتالي المذهل المصحوب بتقنيات بالغة التعقيد تتطلب الخبراء دائما في فك شفراتها وتطويرها لخدمة جميع البشر.

وبالعودة لمجال المتخصصين في الإداريات، فقد لوحظ اهتمامهم الكبير المنصب على

ذلك التوجه، وقد اتضح ذلك من الكثير من الدراسات والكتابات التي دارت حول هذا الموضوع، خاصة ما يتعلق منها بالمبدعين، والقيادات المتميزة، والرواد. ولقد اتضح أن ذات الموضوع يلاقي اهتماما معاصرا متزايدا في الدراسات الاقتصادية باعتباره مفتاحا جوهريا للتنمية البشرية التنافسية المتخصصة، ووسيلة هامة لتفريخ المنتجات البشرية القادرة على البقاء والصمود في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

ونتيجة لأهمية ذلك المجال المتخصص المزدوج اقتصاديا وإداريا، فسوف يفرد له بحثا متكاملًا يعرض بشكل منفصل فيما بعد. إلا أن هذا لا يمنع من إلقاء الضوء على بعض ملامح وجوانب يمكن أن تعرف القارئ بمدى أهمية ذلك المجال وضرورة التوسع في الدراسات والأنشطة التنفيذية له.

أولا: القيادة Leadership وبعض الخصائص والسمات المرتبطة بتحققها:

هي عملية تحفيزية Motiative للعاملين بالمنشأة، وهي تمثل الإدارة الأكثر حيوية وحركة وفعالية وتفعيلا لإنجاز التخطيط الاستراتيجي وفقما استهدف له (Moorhead Griffing and Ricky Griffing ,2012, p9).

ومن التعريفات الأخرى الشائعة للقيادة في الإدارة الحديثة ما ذكره "أوردوي تيد"، حيث قال بأن القيادة تمثل "النشاط الذي يمارسه الشخص للتأثير في الناس، وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه"، كما قيل أيضا بأنها تمثل "القدرة على التأثير في سلوك أفراد الجماعة، وتنسيق جهودهم، وتوجيههم لبلوغ الغايات المنشودة".

ومن المواصفات الشخصية الواجب توافرها في القيادة الإدارية الرشيدة: الثقة بالنفس Self Confidence والوعي الذاتي Self Awareness التحكم أو الانضباط أو التوازن الشعوري والعاطفي Self Control، التحفيز الذاتي Self Motivation (بالتمكن من البقاء في حالة رضا وتفاؤل وصمود والتعامل البناء والتكيف الإيجابي مع الصعوبات والتحديات)، التعاطف مع الآخرين Sympathy (المقدرة على تفهم طبائع الآخرين

واحتياجاتهم وقدراتهم وتكليفهم بما يطبقونه)، وذلك كما ورد في الهدي الإلهي: "إن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها"، والتمتع بالذكاء الاجتماعي أو بالمهارات الاجتماعية Social Skills) بالمقدرة على التواصل الصحيح مع الآخرين). (Moorhead Griffing & Ricky Griffing، المرجع السابق، ص. 71).

وعادة ما ينظر إلى القيادة كوضع منفرد يتميز به من يقدر له، ويتمتع بمكانتها المهيمنة. وقد يستلهم معناها العام من قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا لَبَنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف: 32]. حيث توحى لنا الآية بصورة الهرم الوظيفي الطبقي الذي يقوم على فئات مهنية وحرفية ومستويات قيادية متنوعة، يقبع على قاعدته الأغلبية من العموم في معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم، والمسؤولين عن العمليات التنفيذية التي يتم تحقيقها عادة على "أرض" الواقع، وكلما ارتفعنا إلى المستويات الأعلى نجد أن أعدادهم تقل لأنهم يمثلون عناصر خبرة وتميزات أكثر ندرة من سابقهم، وبالتالي فهم يتمتعون بفرصة القيادة والإشراف على من هم أسفل منهم، بينما يتربع على القمة القلة النادرة الأكثر خبرة ومهارة وتميزاً. ومع هذا فالجميع يحتاج كل إلى الآخر، واختفائه سيؤدي إلى انهيار الباقين، وأولهم القاعدة التي قد يستهين البعض بأهميتها.. لهذا قيل في الآية الكريمة "ليتخذ بعضهم بعضا سخريا" دلالة على احتياج الكل إلى الكل..

جدير بالإشارة إلى أن القيادة ليست بالضرورة أن تكون كلها خير. فكما يتضح من الدراسات المتخصصة، أن هناك منها الإيجابي الدافع والحافز مثل القيادة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ المشاركة واللامركزية، وتفويض السلطة للغير من المتخصصين والأكثر خبرة ومهارة في بعض المواضع والمجالات.

لكن هناك أيضا نوعا سلبيا وغير مرغوب فيه، ومن أهم أنواعه القيادة الأوتوقراطية التي تتصف بالاستبداد لأنها تقوم على مبدأ المركزية المطلقة، والتحكم المركزي في كل

شيء، بحيث تصبح كل القرارات والتوجيهات تكاليفات وأوامر مفروضة بصرامة وبدون أي مناقشة أو تحفظات أو مقترحات من الجهات الأخرى المرؤوسة.

كما يوجد نوع سلبي آخر يقوم أيضا على التطرف، لكن في تلك الحالة لا يكون التطرف بالمبالغة في الديكتاتورية، لكنه يمكن أن يكون أيضا تطرفا في التساهل والتسامح والحرية المطلقة بالتفويض ولا مركزية السلطات، مع الانفتاح التواصلي التام بين الرئيس والمرؤوس مما يتسبب في هلاميات الإجراءات، وعدم وضوح مواضع المسؤولية، ويصعب معه آنذ، الحكم العادل وقت حدوث أخطاء في الإنجازات، حيث يتم التقييم غالبا بشكل جزافي، قد يظلم فيه الكفؤ، ويبرأ فيه المتكاسل المهمل (للمزيد ارجع إلى درمزي حلبي، بدون تاريخ).

ويمكن أن يلحق بالنموذج السلبي الأخير، جميع القيادات التي يتم تعيينها بدون اتباع معايير إدارية وعلمية منضبطة، بل تحدث المفاضلات بناء على أمور شخصية ومصالح متبادلة وتحدث دائما في بوتقة المفاسد المهنية متعددة الوجوه كالرشوة والمحسوبية، والتزوير، والنفاق الاجتماعي إلى آخره مما يمكن أن ينطبق عليه مبدأ "جريشام" الاقتصادي الشهير: "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق"... مع أن الإسلام قدم لنا معيارا حاسما كان يفترض أن يعمل به الجميع لما فيه المصالحة للجميع وهو تقسيم العمل والتخصص ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وفقا للقدرات التي أعده الله بها وجهزه للقيام بمهامها.. ولنعود لتذكر جميعا الحديث الشريف "اعملوا، فكل ميسر لما خلق له" ثم ربط حال انعكاس الأمور الصحيحة بنهاية العالم كما ورد في قول رسول الله ﷺ: "إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة" قيل: "كيف إضاعتها يا رسول الله" قال: "إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" (رواية عن أبي هريرة في صحيح البخاري، 6131). وفي رواية أخرى أن النبي ﷺ قال لمن سأله عن الساعة: «إذا وُسدَّ الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة» (رواه البخاري 59).

ثانيا: الريادة، pioneership وبعض متعلقاتها:

فهي حالة تتشابه كثيرا مع مفهوم القيادة، لكن المتعمق في المقارنة بين المصطلحين سيكتشف اختلافات بالغة الأهمية تميز كل عن الآخر.

فالريادة تدل على الأسبقية والتفرد والتميز بما لا يتمتع به الآخرون ولم يدركوه بعد، ومن ذلك رواد العلوم المتخصصة مثل ريادة مدرسة الطبيعيين في إبراز علم الاقتصاد بمسماه، وريادة المدرسة الكلاسيكية في ظهور علم الاقتصاد التحليلي القياسي، وريادة آدم سميث في مجال النظريات الاقتصادية المعاصرة، وريادة فريدريك تايلور في مجال علم الإدارة.. إلخ.

لكن في مجال الإدارة العام، يمكن القول بأن الريادة هنا تتضمن التنافسية التي تحظى بأولوية السبق في التنفيذ أو أولوية تحقيق المكاسب في نشاط ما.. وهكذا.

ومن الخصائص الواجب توافرها في العمل الريادي، أو في الشخصية الريادية الإدارية يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر: التمتع بمعارف فنية تقنية مستحدثة، التمتع بخبرات وبمهارات فعالة منفردة، المقدرة على التفاوض وامتلاك فنون الاستحواذ على الجهات الأخرى كعدم التسرع والصبر المتربص وخلق مشاعر الرهبة والتهيئة النفسية للآخرين، ومن أفضل النماذج الريادية للتفاوض حقا ما تم في "صلح الحديدية" بين النبي محمد ﷺ وبين أهل قريش آنذاك (انظر على سبيل المثال، د بشير العلاق، 2010، ص 11 و57 و106).

هذا، ويعتبر "ريادة الأعمال" هو المصطلح الأكثر شيوعا في الاستخدام في المجالات الدراسية والتحليلية والتطبيقية في جميع العلوم والمعارف خاصة في مجالي الإدارة والاقتصاد.

ويمكن أن يعرف "ريادة الأعمال" منظور ضيق بالغ التخصص، بأنه عملية تحديد مشروع تجاري معين للبدء به والسبقية على الآخرين بالتركيز عليه وعلى استكمال إنشائه

وتفعيل نشاطه على أرض الواقع، واتباع الإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك الهدف مثل توفير الموارد اللازمة وتنظيمها وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق ربح مالي مقبول من قبل المختصين.

ويتمد التعريف المعني أيضا إلى القيام بعملية إنشاء منظمة أو مجموعة منظمات جديدة في مجالاتها، أو تطوير منظمات قائمة بتقنيات أكثر حداثة وتميزا عن ما قبلها وعن ما يتحقق في المجالات المنافسة لها أيضا، أو استحداث فرص جديدة لم تكن متوافرة من قبل.. إلخ.

ومن الطريف أن نذكر أن الرائد الأول في ابتداع مصطلح ريادة الأعمال حديثا هو الاقتصادي "جوزيف شومبيتر وبعض الاقتصاديين الآخرين، حيث بدأ في استخدام المصطلح المعني في أوائل الخمسينيات لكن حدث هذا بتوجه عجيب وهو أن الريادة في الأعمال تبدأ بعملية "التدمير البناء" (!!) الذي يجب أن يحدثه رجال الأعمال الأقوياء في الأسواق وفي الأنشطة الصناعية المختلفة بحيث تحدث يقظة وصحوة قوية تضمن حدوث تغيرات جذرية حقيقية تساعد بدورها على التطوير والتقدم الريادي لمواضع هذا الـ "التدمير" الموصوف بأنه بناء!! ويعتبر ذلك أقرب ما يكون إلى نظرية "الفوضى الخلاقة" التي تدمر ولا تعمر، ويرر منافعها بأنها مطلوبة للتخلص من الركود والتكاسل ورتابة العيش والركون إلى كل ما هو تقليدي!!!

المنظور الإسلامي للقيادة والريادة وأهم خصائص كل منهما:

الواقع أن هناك الكثير والكثير مما يمكن أن يقال في هذا الصدد، وسوف نحاول أن نعرض نقاطا مفتاحية مختصرة لتعريف القيادة والريادة في اللغة العربية، والتعرف على بعض السمات والخصائص التي تؤخذ في الاعتبار كما أرشدنا الله عز وجل في كتابه وبوحيه لنبيه المختار.

أولاً: القيادة

تعني في اللغة، الإمساك بالزمام، وتدبير أمر جماعة أو مجموعة أو تكتل بشري ذي صفة معينة، كقيادة فريق عسكري، أو قيادة طابور الصباح المدرسي، أو قيادة فريق كروي.. إلخ. وفيما يلي بعض من المبادئ التي يجب أن تتحقق في مجال القيادة الرشيدة، كما أرشدنا إلى ذلك التوجيه الإسلامي الراقي:

- 1- مبدأ الشورى، حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: 38]، وبالفعل، كان الرسول ﷺ يستشير أصحابه من أهل الرأي والبصيرة.
- 2- القوة والأمانة والعدل، وذلك امتثالاً للتوجيه الإلهي: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: 58].

كما في تلك الخصائص في طالوت الذي تحدث الله سبحانه عنه في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةَ مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِعَ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: 247]، حيث يتضح لنا من تلك الآية الكريمة أيضاً أن الريادة أو القيادة أو الملك أو أي موضع تميز آخر هو أصلاً من أرزاق الله ومقدراته، كما أن المال لا يفيد في تحقق مثل تلك الأمور، والثراء والحسب والنسب تعتبر من المعايير الفاشلة التي يجب تجنبها عند اختيار القيادة الرشيدة التي يجب أن تتمتع بخصائص لها علاقة مباشرة بمسؤولية القيادة مثل العلم والمعرفة والقوة البدنية والحالة الصحية القادرة على مواجهة المهام الصعبة ذات الصلة.

- 3- تطبيق التعاليم الإسلامية كما أمر الله تعالى، ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج: 41].

[41].

4- اللين والمرونة والتراحم خاصة مع بسطاء التابعين: ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران: 159].

5- الدعوة باللغة التي تأسر القلوب، مع المناقشات اللينة التي تتسع للمعارضات وتستوعب توجهاتها بإيجابية، فتصبح النتائج والحصيلة النهائية لها أكثر تأثيرا وتفعيلا للوصول إلى الأهداف المعنية وتحقيقها بسلاسة: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (النحل: 125).

6- أن يكون القائد ذاته قدوة حسنة، ففاقد الشيء لا يعطيه، ولن يقتنه التابع أبدا بتنفيذ ما يلقي عليه من أوامر وتوجيهات إلا إن بدأ القائد بفعل هذا بنفسه أولا ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (الأحزاب: 21).

7- ومن أكثر النقاط التي يمكن الإشارة إليها في هذا المقام، أن القيادة الرشيدة لا ترتبط بالعمر ولا بسن النضج (المعروف بأنه أربعين عاما خاصة للرجال)، حتى لو كانت القيادة لجيش عسكري يقابل عدوا شرسا صعب المراس، وحتى إن كان بالجيش رجال أكبر عمرا ومتميزين أيضا بخصائص القيادة الرشيدة، فالعبرة بالقوة الجسدية، وبالدهاء والتميز بالتخطيط الاستراتيجي الصحيح مع المقدرة على اقتناع التابعين بالرضوخ لما يقول مقتنعين بصحته، مع صلاحية مثل تلك القيادة لحال بعينه يتطلب ذلك العمر الصغير الفتى الذاهر بالطموح والجسارة والإقدام بلا خوف ولا تردد.

ومن أبرز الأمثلة الحية على صحة تلك الرؤية، قصة "أسامة بن زيد" الذي تربى في بيت النبي محمد ﷺ، وكان أصغر قائد عسكري في تاريخ الإسلام؛ يقود جيشا من كبار

الصحابه (في وجود كبار الصحابة والقواد مثل أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب)، ليغزو به الدولة البيزنطية (الروم) في الشام، وعمره لا يتجاوز ثمانية عشرة عاما. وقتها خرج محمد ﷺ إلى الناس وهو في مرضه الشديد ليطلب في خطبة له أن يتولى أسامة بن زيد قيادة الجيش ويقدم نصائحه للقائد المختار ومما قال له: "فإن أظفرك الله، فأقلل اللبث فيهم، وخذ معك الأدلاء، وقدم العيون أمامك والطلائع".

8- ومما تجدر الاشارة إليه، أن القائد ليس بالضرورة قائدا لجيش أو رئيسا أو ملكا للبلاد، أو قائد فريق ما، إنما هو يعني بوجه عام أي راع مسئول عن رعية معينة يتولى القيام بأداء مسئوليات معينة تجاهها، وبالتالي فحتى الخادم، (بل العبد المملوك) يمكن أن يكون قائدا في مجال المطلوب منه والملمزم بأداء مهامه بشأنه، وذلك استدلالا بالحديث النبوي الصحيح: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: "إلا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، إِلَّا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ" متفق عليه.

واستطرادا لتلك الجزئية بالغه الأهمية، نود الإشارة إلى أنه سيتم تقديم نموذج متكامل لأشرف المرسلين كقائد وكرائد إداري اقتصادي سياسي وعسكري شامل، الذي يمثل بحق نموذجا للقيادة والريادة الشاملة الرشيدة لك مبتغ للقدوة الحسنة الفاعلة بحق، وسيكون ذلك في جزء تال وشيك إن شاء الله تعالى.

9- وأخيرا وليس بآخر، نود الإشارة إلى تحذير هام بشأن مقولة: "سيد القوم خادمهم"، فهو حديث ضعيف، وقد أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة، ومن ثم فذلك القول يمثل عبارة يتم تداولها باعتبارها حديثا نبويا صحيحا لاستحسان ما تتضمنه من معنى تهفو إليه قلوب التابعين وعموم الشعب،

أو يمثل كلمات معسولة جاذبة يحسن استخدامها المسؤولون لاجتذاب رعاياهم لنيل رضاهم. ونحن لانحرم المعنى ولا نرفض مضمونه وتوجهه لكننا بالقطع نؤكد على أنه لا يمت للأحاديث النبوية الصحيحة بصلة.

ثانياً، الريادة:

- 1- تعني في اللغة، الأسبقية والتقدم على آخرين في أمر ما أو حالة ما أو عمل ما... إلخ، وهي حالة ثابتة التوصيف لصاحبها لأن أي شخص يقوم بذات العمل أو المجهود أو غيره سيكون التالي لذلك الرائد دوماً. إلا إذا أتى بجديد يجعل منه رائداً في ذلك الجزء المستحدث.
- 2- الريادة الصحيحة والرشيده، لاتقبل أبداً توجهات تقوم على التدمير أو الفوضويات باعتبارها وسائل لازمة للتخلص من الرتابة والركود (وذلك كما نادى شومبيتر وغيره من رواد فكرة الريادة الوضعية في الأعمال)، فتلك الفكرة تقوم على العشوائية التي تتناقض تماماً مع الإسلام الذي يقدم للبشر منهاجاً نظرياً ثابتاً إلهي المصدر ونموذجي المتضمنات، لابد للبشر أجمعين أن يتبعونه كأساس لجميع مخططاتهم وأعمالهم وأنشطتهم وسلوكياتهم، لأن الأساس ثابت وصحيح ويقلل مخاطر عدم اليقين التي تأتي لاحقاً مع التطبيقات الفعلية، وذلك وفقاً لقاعدة: "ما بني على صواب فهو صواب"، أما التوجه العشوائي الفوضوي البشري هذا فغالبا ما تصاحبه أخطاء كثيرة ينجم عنها سلاسل متشابكة من الأخطاء التطبيقية التي يصدق معها المعيار التقييمي القائل بأن "ما بني على خطأ فهو خطأ".
- 3- وبتتبع الرياد الإسلامية سنجد أنها كثيرة ومتشعبة الحدوث في جميع المجالات الفظرية والعملية بحيث قدمت لنا نماذج قابلة للتطبيق المعاصر، ومنها نذكر ريادة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب في مجال التعامل الفاعل مع الكوارث المجتمعية كما اتضح في كيفية تحطيه بنجاح لأزمته القحط من ناحية، وأزمة انتشار وباء الطاعون

من ناحية أخرى، وعلى جانب آخر نجد نموذج آخر لريادة الخليفة الخامس "عمر ابن عبد العزيز" في إقامة مجتمع اقتصادي ناجح في زمن قصير لم يتعد عامين وبضعة أشهر، حتى أنه نجح في تكوين فوائض تم البدء في توزيعها على المخلوقات الأخرى نتيجة لتثبث المجتمع البشري بالمتاح له. (للمزيد حول الريادة النموذجية للنظام الاقتصادي للعمرين، ارجع إلى الأستاذ الدكتور زينب صالح الأشوح، 2018، مرجع سبق ذكره، ص، 193-226).

4- وبالتوغل بين الدراسات التاريخية المتعمقة، والإبحار بين الرواد المسلمين سنجد منهم العديد والعديد الذين كانوا روادا في مختلف المجالات فكرية أو علمية أو في نظم الحكم والسياسة وغيرها، ونذكر أمثلة سريعة عابرة على هؤلاء: عباس بن فرناس رائد علم الطيران الذي مات وهو يبدأ أول تجربة طيران في التاريخ، حيث جعل من نفسه طائرة بشرية واستخدم جناحين تأسيا بالطيور، وفقد حياته نتيجة لتلك التجربة، لكنه ظل مخلدا بتلك الريادة في مجال الطيران بالغ التقدم الآن. ومن رواد الفكر الاقتصادي نجد العديد والعديد أمثال الدمشقي وابن سينا وابن خلدون، ومن الأمثلة على رواد الفكر الإداري الاقتصادي السياسي نجد الفارابي (الذي اشتهر بمؤلفاته العديدة ومنها المدينة الفاضلة، وكان من رواد عرض خصائص الصفات الفطرية والمكتسبة للقائد)، وكذلك كان أبو الحسن البصري الملقب بالماوردي لأنه كان يمتهن بيع ماء الورد، بينما ألف أثناء حياته العديد والعديد من الكتب الهامة منها الأحكام السلطانية التي تحدث فيه عن أسلوب الإدارة والحكم والواجبات العامة والخاصة للحاكم).

والواقع أن ماسبق يعتبر غيض من فيض صعب الملمة محتوياته ونقاطه بالغة الأهمية، والتي تتطلب الكثير والكثير من الكتابات الأخرى المتخصصة بالغة التعمق، وتجنباً للإطالة، نود أن تنتقل إلى جزئية أخرى لا تقل أهمية عما سبق ذكره في مجال الدراسات الإدارية، ولنذهب معاً الآن للاطلاع على النظرية الجدلية التالية التي (تفرق) ولا (تجمع)

بين الاقتصاد والإدارة، وتحدث بتحيز غير مقبول عن أولوية أهمية الرجل الإداري وضرورة التركيز عليه كبديل للرجل الاقتصادي!

3-2-5 نظرية الرجل الإداري **Managerial Man** بدلاً من الرجل الاقتصادي **Economic Man**.

وتسمى أيضاً بنظرية اتخاذ القرارات والتوازن التنظيمي وقد صاغها الإداري "هربرت سيمون"، حيث اعتبر أن عملية اتخاذ القرارات هي في الأساس عملية تنظيمية تتسبب إلى علم الإدارة أكثر منها نظرية اقتصادية.

وبرر هربرت وجهة نظره هذه، بأن الإنسان الاقتصادي هو الذي يهدف إلى تعظيم منافعه وإشباعاته في حدود دخله وموارده، فكيف يتحقق هذا إن لم يكن قادراً على عملية تنظيم المتاحة له من موارد وإدارتها بالطريقة الصحيحة؟!

ويرى هربرت أن الرجل الإداري يتميز على الاقتصادي بأنه يهدف دائماً إلى التوصل إلى إيجاد حلول مرضية لجميع مشاكله، ويسعى دائماً إلى التقليل مما يواجهه من صعوبات وأخطاء قد تتسبب في الإخلال بتحقيق هدف تعظيم المنافع، كإهمال والبيروقراطية وإهدار الوقت المستغرق وعدم الاستفادة به كما ينبغي، بينما يعيب الرجل الاقتصادي - من وجهة نظر هربرت (!!) أنه لا يبحث عن بدائل لخياراته بمنظور كلي يشمل كل ما يمكن اتباعه، إنما تنحصر خيارته داخل خريطة محددة من منحنيات السواء التي يمثل كل منحنى فيها خيارات بين منتجين بديلين فقط عند مستوى محدد أو معين من القدرات التمويلية اللازمة. (دمحمد على جعلوك، 1999، ص 73-79).

ويدعم منظور هربرت عالم إداري آخر هو جيمس تومبسون، حيث ينتقد نظرية الرجل الاقتصادي بأنها تتجاهل مخاطر "عدم التأكد" التي قد تأتي بجديد غير متوقع يمكن أن يهدر كل الأحلام ويقضي على كل الأهداف، ويرى جيمس أن الإنسان الاقتصادي لا يعتبر رشيداً إلا إن أخذ في الاعتبار النظام المعيشي المفتوح الذي يتطلب

خبرات واعتبارات أخرى فنية وإدارية وتنظيمية.. الخ. (المرجع السابق ص 74).

وكاقتصادية (متعمقة في تخصصي وعاشقة له)، كان يفترض أن أبادر بهجوم شرس على تلك الآراء المهاجمة للرجل الاقتصادي والتي تنادي بإلغاء هويته، واستبداله بالكامل بالرجل الإداري، لكن، وجوب الحيادية ومنطقية الجدال الصحيح، وخبرتنا المتعمقة في مجال الاقتصاد الإداري المزدوج، كل هذا يدفعنا إلى عرض رأي ليس مخالف لما ذكرته تلك الآراء، ولا داعم لها، إنما رأي منطقي قابل للتطبيق العملي الصحيح.

فنحن نقترح إعداد مايمكن أن يطلق عليه "الرجل الاقتصادي/ الإداري" مزدوج الصفات والمهام، الذي يجمع بين أهداف وتوجهات الرجل الاقتصادي الرشيد الذي يتطلع بسلوك رشيد مستمر إلى الحصول على أكبر قدر من المنافع الممكنة، بأقل خسائر وإهدارات ممكنة، في حدود دخله وموارده ليست فقط المتاحة له، لكن (التي يسعى في ذات الوقت إلى تعظيمها بشكل دائم ومستمر)، بحيث يظل دائما في حالة تصاعد وتحسن في جميع أحواله. وفي ذات الوقت، فلكي يتمكن ذلك الرجل من تحقيق تلك الأهداف، عليه أن يقلل من مخاطر عدم اليقين، ومن قصور المعلومات المطلوبة، بالتخطيط الاستراتيجي الرشيد المبني على أهداف قابلة للتحقيق العملي وتصنيفها إلى فئات رئيسية ومتفرعة وفقا لأولويات أهميتها النسبية، وعلى رؤى لتصورات بديلة لامكانيات التنفيذ الفعلي لخطوات ومراحل مدروسة بشكل إداري وتنظيمي صحيح، مع مراعاة أن تقوم كل الخطوات على مجموعة من المبادئ والتوجهات الأخلاقية التي يقبلها المجتمع، ويقرها القانون.

وبكلمات أخرى مختصرة، نود أن نقول أن الرجل الاقتصادي الرشيد يتضمن بالضرورة خصائص الرجل الإداري الرشيد، ولا يمكن تجزئة وفصل أحدهما عن الآخر أبدا وإلا انتفى جزء من مواضع الرشد المطلوب تحققها لاكتساب تلك الصفة المعنية.

وبناء عليه، فإن الرجل الاقتصادي/ الإداري الرشيد هو "الشخص القادر على إدارة

المتاح من موارده وإمكانياته واستغلال قدراته بأفضل أداء ممكن، يتحقق معه تعظيم ما يحصل عليه من منافع وإشباعات تجعله دائماً في حالة رضا توازني مستمر".

وبكلمات أخرى أكثر تحديداً، فإن صفات الرجل الاقتصادي الرشيد فقط أو الرجل الإداري الرشيد فقط لا تعتبر شرطاً ضرورياً ولا كافياً لكي تتحقق أهداف كل منهما لوجود قصور في القدرات منفصلة لكل منهما... بينما توافر خصائص الاثنين في رجل واحد هو الرجل الاقتصادي الإداري يمكن أن تعتبر شرطاً ضرورياً وكافياً لضمان السلوك الرشيد الذي تتعاضد معه المنافع المتحققة، وتقل به المخاطر مثل الإهدار والخسارة وارتفاع التكاليف.

وبعد استعراضنا لبعض النقاط الهامة المتعلقة بالقيادة، والريادة، وخصائص الرجل الاقتصادي/الإداري الرشيد، نود أن نختم تلك الجزئية الحيوية بمنظور إسلامي بالغ التميز لأنه يتمثل في نموذج مثالي تطبيقي مرشد لمحمد ﷺ باعتباره نموذجاً فعلياً للقائد، والرائد والرجل الاقتصادي / الإداري الرشيد، حيث يتم ذلك من خلال عرض تجربة فريدة قام بها في إنشاء مدينة جديدة كانت نواة نموذجية لأمة إسلامية شاسعة الأطراف بعد مماته، وهي المدينة المنورة.

النموذج النبوي الشامل للقيادة والريادة التطبيقية (نموذج إنشاء المدن الجديدة)

وعلى ضوء ماتقدم، يمكن أن نخلص إلى صورة مشتركة "للإنسان الاقتصادي الإداري المسلم الرشيد" الذي يمكن أن يكون نواة للقيادي والريادي التنافسي الفاعل، وهو ذلك الشخص الذي تتوافر فيه خصائص القيادة والريادة والمهارات الإبداعية بالوراثة أو بالفطرة "كل ميسر لما خلق له"، والذي يكتسب خبرات ومهارات وقدرات إضافية طوال مراحل حياته التعليمية والمهنية، وهو أيضاً ذلك الإنسان الذي يتمتع بفراصة المؤمن ومداركه الصحيحة التي يتبع بها تعاليم الله وإرشاداته مع التنفيذ الملائم

لظروف العصر "أتم أدرى بشئون دنياكم".

وكل تلك الصفات والأفضل منها يمكن أن نلمسها بوضوح في التجربة الفريدة الرائدة التي قام بها النبي ﷺ بعد هجرته من موطنه الأصلي "مكة" إلى مكان آخر تأمل فيه خيرا ونفعا أكبر لتحقيق أهدافه الرئيسية المتعلقة بالدعوة ونشر الإسلام كخاتم للديانات السماوية السابقة.

وعلى الرغم من أن الأهداف المعنية كانت دينية بحتة، إلا أن ما قام بتطبيقه كان دنيوي التنفيذ لكن بشكل ينبض ويتوجه بتعاليم الدين الملائمة لكل مقام وحالة.

وقبل عرض النموذج النبوي الرائد في كيفية إنشاء وتنمية مدينة أو دويلة أو نواة دولة جديدة، يجب التنبيه إلى أن مانعروضه هو على سبيل (استلهام) مما حدث في القصة الحقيقية التي تواردت إلينا من خلال السيرة النبوية العطرة، وقد حرصنا على إعادة عرضها بصياغة علمية تخصصية تتلاءم ولغة العصر المعرفي الحديث ولا يتعارض في نفس الوقت مع التعاليم الإلهية المقدسة.

كذلك، يجب التأكيد على أن المعروض لا يعتبر نموذجا رياضيا بما قد يتضمنه من مصطلحات، إنما ما يستخدم منها يتم لأغراض التدليل على صلاحية الاسترشاد بمعارف وتجارب السلف في عالمنا المعاصر بالغ التطور، بما يحقق ذات المنافع والأهداف المعاصرة التي تخصنا نحن.

أهم الركائز الأساسية للنموذج المحمدي في مجال تخطيط وإنشاء وتنمية المدن الجديدة:

استلهاما من التجربة النبوية المعلنة في السيرة العطرة، يمكن أن نستنبط خمس ركائز أساسية لاستكمال النموذج المعني: الركيزة الأولى تتمثل في المعطيات (أو الافتراضات) التي توضح الأوضاع القائمة آنذاك، والركيزة الثانية تتمثل في الفروض التي تنطوي على تصورات وتوقعات مستنبطة من الحال القائم، والركيزة الثالثة تتمثل في تحديد الأهداف

الجوهرية والمتفرعة مما يزعم تحقيقه للتعامل مع الحال المأمول تحقيقه، والركيزة الرابعة تتمثل في المحددات والقيود التي يتوقع أن تمثل تهديدات ومخاطر معرقة للوصول إلى الأهداف المخطط لها، بينما تتمثل الركيزة الخامسة في أهم الخطوات التنفيذية لتفعيل الرؤى وتحويل الأهداف النظرية إلى حقائق، والتحقق من صحة الفرضيات والتوقعات السابقة.

وفيما يلي تفصيل أكثر للنموذج:

الركيزة الأولى، الافتراضات: **Assumptions** (المعطيات أو المسلمات):

- 1- تم تكليف النبي ﷺ بمهمة نشر الإسلام بوحي من جبريل عليه السلام بعد بلوغه أربعين عاما، ووقتها كان يقيم في مسقط رأسه بمكة.
- 2- استمرار الدعوة في مكة لمدة ثلاثة عشرة عاما، ومع هذا، لم يتبع الإسلام إلا عدد قليل، مما يوضح ضعف فاعلية المكان، وضعف تفاعل البشر المقيمين فيه للاستجابة للدعوة الممثلة للهدف الأساسي المعني.
- 3- ترحيب نسبي مبشر بالنبي ودعوته في منطقة أخرى تسمى "يثرب".
- 4- الحال في تلك المنطقة الواعدة كان متخيم بأنواع متعددة من الصراعات التي يمكن تصنيفها إلى اثنين رئيسيين: صراع بين العرب واليهود المقيمين بيثرب، وصراع بين القبائل العربية المقيمة هناك، خاصة بين أكبر قبيلتين وهما الأوس والخزرج التي كانت تتنازع على السلطة فيما بينها، مما مكن اليهود آنذاك من الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المنطقة بأكملها (تماما مثلما يحدث الآن).

الركيزة الثانية، الفروض الأساسية **Hypothesises**:

- 1- على الرغم من الصراعات الداخلية في يثرب، إلا أن الترحيب العربي بالنبي ﷺ وأصحابه جعل هناك توقعات بأن تكون يثرب المكان الأفضل من مكة كنواة لنشر الدعوة إلى الإسلام ومكانا للانطلاق إلى غيرها من الأماكن.

- 2- وترتبط على الفرضية السابق ذكرها مباشرة، فإن "المكان الملائم" يمكن أن يعتبر شرطاً ضرورياً.. لكن.. غير كافٍ. لتحقيق الهدف الاستراتيجي أو التسويقي أو ما يشابهه.
- 3- يصبح الشرط السابق مكتمل التحقق لو تم التمكن من تصحيح الأوضاع، وتقليل المخاطر الناجمة عن الصراعات الداخلية التي كانت تمثل العقبة الكؤود أمام انطلاق الأهداف وآليات تطبيقها.

الركيزة الثالثة، تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية:

ولكي يتحقق الشرط السابق الإشارة إليه بكامله، وتتحقق الأغراض من الهجرة المذمومة، كان لابد من وضع مجموعة من الأهداف التي تتمثل في أنواع ثلاثة:

- 1- الهدف الرئيسي: الثابت الذي تتمحور حوله كل الأهداف الأخرى والتطبيقات والسلوكيات والمعاملات: وهو هنا تفعيل الدعوة إلى الإسلام والتهيئة لمناخ صحيح لنشرها على نطاقات أكثر اتساعاً.
- 2- أهداف تمهيدية تتمثل في

أ - إعداد قاعدة بشرية أمنية متكاملة المهارات والخبرات

ب- التوحيد الملائم ليس فقط بين القبائل العربية المقيمة بيشرب في الأصل، لكن أيضاً بين تلك القبائل والمهاجرين مع النبي إلى المكان الجديد بما يضمن عدم خلق أشكالا مستحدثة للنزاع مع المهاجرين أنفسهم.

ج- تحسين الحالة الاقتصادية للمهاجرين الذين تركوا كل ممتلكاتهم، والحرص على احتفاظهم بكرامتهم من أجل تفعيل أدوارهم وإسهامتهم اللازمة لتحقيق الأهداف المعنية.

د- إعداد عقول ومدارك قابلة لقبول الجديد واتباع التعاليم الإسلامية الصحيحة بكل تدرجاتها بحيث يصبحون قدوة ودعوة بشرية متحركة تمشي على الأرض.

هـ- البدء بالتطبيق الفعلي لكل أحكام الإسلام ولكل ما يوحي به إلى النبي ﷺ من خلال جبريل عليه السلام، فالنظري لا يمكن أن يفعل ويضمن ديمومته إلا بالتطبيق والممارسة الفعلية.

الركيزة الرابعة، المحددات والقيود:

على ضوء ماسبق، يمكن أن نستنبط مجموعتين رئيسيتين من المحددات أو القيود أو العراقيل التي تمثل نوعاً من المخاطر والتهديدات المتوقع أن تعترض طريق الأهداف المأمول تحقيقها:

المجموعة الأولى، ترتبط بأحوال المهاجرين من مكة إلى يثرب:

1- حيث يتوقع أن يعانون من افتقاد عنصر الانتماء المكاني (المواطنة)، والشعور بالغرابة مما قد ينذر بالتهميش أو بالانعزالية (وهو ما ينذر بالتفكك وعدم المشاركة الموحدة الفعالة لأداء مهام الدعوة المستهدفة).

2- كما أنهم يعانون من تدهور اقتصادي كبير نتيجة لافتقادها في بلدهم الأصلي مكة.

3- عدم وجود فرص للعمالة والتكسب المعيشي، ومجهولية المصير في ذلك الصدد.

المجموعة الثانية، ترتبط بأحوال الأنصار وأصحاب المكان الأصلي:

1- احتدام الصراعات بينهم على الرغم من توحد هويتهم العربية والقبائلية.

2- إن كانوا يتصارعون وهم أصحاب المكان، ألا يفترض أن تتم صراعات فيما بعد بينهم وبين الوافدين الجدد من المهاجرين نتيجة لذات الأسباب المتعلقة بالهيمنة والنزاعات العنصرية المعروفة؟! ألا يتوقع أن يصابوا بالملل، أو تقل حفاوتهم بالمهاجرين بعد فترة، خاصة أن هؤلاء المهاجرين لم يرحب بهم أصحاب موطنهم الأصلي في مكة؟!.

الركيزة الخامسة، خطوات التنفيذ والمعالجات الرشيدة:

وتشمل تلك الركيزة على مرحلة التفعيل للأهداف الرئيسية والفرعية، والتأكيد على قابلية الأحكام الشرعية للتطبيق وعلى نموذجية ما تثمر به من نتائج مبشرة تفيد المجتمع ككل.

ونختصر أهم ماتم من خطوات تنفيذية في تلك المرحلة في النقاط التالية:

1- البدء بتغيير اسم المكان من أجل توحيد مسمى لوطن موحد يشمل المهاجرين والأنصار في بوتقة موطن واحد ينتمي إليه الجميع بلا من ولا أذى، ولقد تم إطلاق مسمى يتلاءم مع الهدف الأصلي من استغلال المكان وتوجيهه ومع الرسالة الشريفة التي تنبثق من "نور" الإسلام الذي يضيء ظلمات الجهل للمشركين والكفار والملحددين، فكان "المدينة المنورة"، وما من شك في أنه مسمى نموذجي حقاً، خاصة أن البديل السابق له كان ينطوي على معنى سيء يشير إلى العتاب واللوم، وهو ما نسترشد بحقيقته من قول يوسف عليه السلام لأخوته: ﴿لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومَ﴾ [يوسف: 92].

2- تطبيق مبدأ "درء المفسد مقدم على جلب المصالح" الصالح بحق لأية عمليات إصلاح اقتصادي إداري اجتماعي سياسي مستهدف. ذلك لأن التخلص الأول من مظاهر الفساد يتيح بيئة نظيفة يمكن أن يتم عليها بناء الصحيح النقي فلا يتم التعرض لمخاطر التلوث بالموجود من تلك المظاهر الفاسدة، وبالتالي فهو يضمن أن يتم بناء "الانجاز الصائب" على "مناخ أصلي صائب" (وذلك تطبيقاً لمبدأ "مابنى على صواب فهو صواب").

وقد تمثلت تلك الخطوة في خطوتين فرعيتين:

أ - التخلص من الصراعات بين القبائل العربية وعقد اتفاقيات صلح جادة فيما بينها تحت إشراف نبي الحكمة والرحمة محمد صلى الله عليه وسلم.

ب- عقد صفقات تجارية مع يهود المدينة وتثيف المعاملات الودية معهم بما يقلل من التنازع معهم من ناحية، ويوجد مصالح اقتصادية مشتركة تقلل من الهيمنة اليهودية الاحتكارية على المنطقة.

3- جلب المصالح كخطوة أصبحت ملائمة في بيئة مجتمعية أكثر قابلية للاستيعاب والتفعيل، وتم ذلك من خلال خطوات اقتصادية بالدرجة الأولى تقوم على إنجازات متعددة نذكر منها:

أ - تطبيق مبدأ المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار بتوجيه وأمر نبي حكيم، بحيث يتولى كل أنصاري مسؤولية رعاية أحد المهاجرين على الأقل في الفترة الأولى حتى تستقر الأمور. وقد رحب الأنصار بتلك الخطوة ولم يعترض أحد، حتى بلغ حماسهم، أن بعضهم كان يقترح تطليق زوجته لتكون للمهاجر الذي ضحى بأسرته كاملة في مكة.

ب- ومراعاة للمشاعر، وحفظا لماء الوجه، فقد تقرر أن يقوم المهاجرين ببعض الأعمال للأنصار نظير ما يحصلون عليه من نفقات معيشية، وذلك مثل ري مزروعاتهم التي كانت تتمثل في النخيل بالدرجة الأولى آنذاك.

ج- وفي نفس الوقت، سعى بعض المهاجرين للعمل بالتجارة، وكان على رأسهم "عبد الرحمن بن عوف" الذي سأل وتقصى عن سوق المدينة، ومارس نشاط التجارة وأصبح بالغ الثراء فانتعشت حالته، وأحوال الكثير من المسلمين من خلاله أيضا.

د- حتى النبي ﷺ، عرف أنه كان يمارس سقيا النخيل ويعقد بعض الصفقات التجارية مع اليهود وبالتالي يوطد العلاقات معهم، ويقلل الخلافات، ويكونون هم أيضا موضعا لتحقيق الهدف الأصلي وهو انتشار الإسلام بينهم نتيجة للاحتكاك والافتداء العملي المقنع للعقول.

هـ- وبطبيعة الحال تم تطبيق الكثير من التعاليم الإسلامية التي ساعدت كثيرا على التكافل الاجتماعي وانتعاش العلاقات والروابط من خلال نزول الوحي التدريجي الذي كان منه فرض زكاة المال، والحث على الصدقات، وفرض الكفارات كعقوبات ومطهرات للذنوب، والحث على العمل واتقانه.. الخ.

وذلك بالإضافة إلى تقليل الفجوة بين العرب جميعهم وبين اليهود المقيمين وتقليل الهيمنة اليهودية على المنطقة بطرق دبلوماسية تتلاءم والضعف النسبي لحال العرب آنذاك. (الأستاذ الدكتور زينب صالح الأشوح، 2015، بالانجليزية، ص 56-66).

ونكتفي بهذا القدر الممتع من ذلك النموذج الشامل لأنواع كثيرة من الريادات والتي تمت تحت قيادة أشرف المرسلين، الذي لم يكتف فقط بقيادته المدنية الحكيمة للمدينة، إنما تولى بعدها قيادته لجيش الإسلامى قليل العدد ضخم البركات الذي كانت كل تحركاته بمدد إلهي لعيده الذين كانوا يسعون بجديّة إلى نصرته دينه وعلاء كلمته، ثم عاد بعدها إلى مسقط رأسه ثانيا، وأصبح قائدا عليها، ثم توالى الأحداث التي يعرفها الجميع.

وفيما يلي نتقل إلى جزئية أخرى تناولها علم الإدارة، وثبت تناولها أيضا في علم الاقتصاد باعتبارها وسيلة وشكل هام لعملية الإدارة الرسمية الموجهة القائمة على عنصر الشفافية وإحكام الرقابة والمتابعة المنضبطة.. تلك هي الحوكمة أو مايصححها آخرون بلفظ الحكمانية.

4-2-5 الحكمانية Governace:

وتعرف أيضا بالحوكمة، حيث تنامى فكرة ذلك المفهوم منذ التسعينات من قبل المنظمات الدولية بهدف تطبيقها لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية التي تعاني من سوء إدارة حكوماتها، بحيث يساهم في تطبيقها أطراف ثلاثة: الإدارة الحكومية ذاتها، والقطاع الخاص متنامى الحضور والتواجد، والقطاع المدني أو المنظمات الأهلية غير الحكومية.

1- تعريف الحوكمة:

الحوكمة أو الحكمانية، مصطلح نشأ في التسعينيات من قبل المنظمات الدولية للتغلب على قصور الإدارات الحكومية في تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية بفعالية وكفاءة كافيين مما استدعى ضرورة تقلص دور الحكومة وإشراك جهات أخرى معها لتولي أمور البلاد والعباد.

هذا، وقد برزت أهمية مفهوم الحوكمة أو الحكمانية خاصة مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار النظام الاشتراكي معه، وهيمنة نظام السوق الحر كبديل محتكر للأنظمة الاقتصادية العالمية في ظل حكم قطبي أوحد على العالم بزعامه مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت على الدول الاشتراكية وجميع الدول النامية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي أو الإصلاح الهيكلي التي تضمن التغيير الجذري لأنظمتها، وكانت الحكمانية إحدى التطبيقات المفروضة ضمن السياسات الإصلاحية المفروضة.

وبتوضيح أكثر للحكمانية كطبيعة وامتصنات، فيمكن القول بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تجري بموجبها إدارة المنظمات، والرقابة الفاعلة عليها، ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وأصحاب المصالح، وتساعد القائمين تحديد توجه وأداء المنظمة، ويمكن من خلالها حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، وكذلك تعظيم أرباح المنظمة وقيمتها السوقية على المدى البعيد، وتنظيم العلاقة بين الإدارة العليا التي تشمل (الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة) وبين حملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة.

2- الأطراف المتعاملة في مجال الحوكمة:

حيث يتشارك في انجازها أطراف ثلاثة رئيسية:

أ - الحكومة التي تقوم بوضع الأطر التشريعية والقانونية التنظيمية، وتهيئة البيئة السياسية المتطورة الجديدة،

ب- القطاع الخاص، وعليه مهمة الاستثمار والتشغيل والعمالة والمسئولية الاجتماعية لطبقة العمال وتدريب دخولهم،

ج- المجتمعات المدنية التي تقوم بدور تهيئة التفاعل السياسي والاجتماعي، وتوعية الناس بحقوقهم، كما تشكل من المواطنين جماعات ضغط اجتماعي لتعميق عنصري الشفافية والمساءلة، حيث يفترض أن يحدث هذا من أجل الوقاية على الفساد المجتمعي، والتخلص من الموجود منه خاصة في مجال الفساد الإداري، والجرائم الاقتصادية المتفشية.

ومن الأمثلة على أشكال المجتمع المدني: التعاونيات، الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية المختلفة، الجمعيات الخيرية والثقافية والعلمية، جمعيات حقوق المستهلك، وحقوق الإنسان، والرفق بالحيوان، النوادي الاجتماعية والثقافية والعلمية.. الخ.

(3) بعض خصائص الحوكمة الرشيدة أو الجيدة:

حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بتحديد خمس عشرة خاصية يجب توافرها وتحقيقها لقبول تطبيق نظام الحوكمة المستهدف. وهي باختصار:

1- المشاركة Participation أي حق جميع المواطنين في اتخاذ القرارات وحرية التعبير، مع توفير إمكانيات تفعيل تلك المشاركة. ومنها نشأ مصطلح "المشاركة الشعبية في التنمية".

2- الإدامة Sustainability لجميع أنشطة الحوكمة المفروض ممارستها، واستمرارية عمليات التنمية الشاملة على المستويين المكاني والزمني، شاملة التنمية البشرية وبناء البشر وتنمية قدراته وتطويرها، مع حماية البيئة والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية من الموارد الطبيعية.

3- الشرعية Legitimate وللأسف فإن التوجه المستحدث السائد يركز على العلمانية، وبالتالي فليس المقصود بالشرعية هنا الالتزام بشرع الله، لكن المقصود هنا ينصب على

أن تكون السلطة (الرئاسية مثلاً) مشروعة ومنضبطة بكل اللوائح والقوانين والمعايير الموضوعية لها.

4- الشفافية Transparency وتتمثل في الوضوح التام للبيانات والمعلومات وفي دقتها، وفي إمكانية تداولها بين الجميع بحرية تامة وبلا أي قيود.

5- العدالة والمساواة والتكافؤ Justice, Equality , and Equity وذلك بإتاحة ذات الفرص للجميع بدون أي تمييز، مع رعاية الفئات المجتمعية المحرومة والمهمشة وذوي الظروف الخاصة بما يليق بهم ويمنحهم التمكين الاقتصادي والسياسي والمجتمعي الكافي.

6- تعزيز سلطة القانون Rules&laws Authority Support: وضمان تمتعها بالنزاهة ووبمراعاة حقوق الإنسان والمواطنة وتحقيق الأمن والأمان لكل مواطن.

7- الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد: Effectiveness & Efficiency in resources utilization: خاصة الموارد الطبيعية النادرة والقابلة للتدهور والانقراض.

8- المساءلة Accountability: حيث يفترض أن يساءل المسؤولين وذوي المناصب الإدارية والحكومية في جميع الأجهزة والقطاع الخاص والمدني عن أنشطتهم ومكاسبهم وعلاقاتهم بالآخرين، تجنباً للفساد الاقتصادي والإداري والمجتمعي الذي يقضي على كل شيء.

(ارجع على سبيل المثال إلى: الدكتور زهير عبد الكريم الكايد، 2003).

المعالجة الإسلامية للحوكمة، النموذج العمرى:

الواقع أن كلمة الحوكمة مازالت تمثل مفهوماً غامضاً الهوية والدلالات، وكثير من الدراسات يختلط عليها فهم المقصود الصحيح للمفهوم المعنى، ولاغرو، فهو كالمعتاد مصطلح غربي، انبثق من أرض غربية بلغة مصالح بالغة التحيز لصالح الدول المتقدمة وخاصة المهيمنة منها على بقية دول العالم.

وباعتبار "الحكمانية" مفهوما يتعلق بأمور الرقابة والإشراف والمتابعة من أجل القضاء على مظاهر الفساد والانحراف في المعاملات، فلا بد أن نسارع بالعودة والاسترشاد بأفضل نموذج تم اعداده وتطبيقه بنجاح مشهود له بالاتفاق، وهو النموذج "العمري" القدوة الذي اتبعه عمر بن الخطاب وقت خلافته والذي كان يتمثل في "الحسبة" مع تطبيق نظام رقابي حاسم يقوم على مبدأ تحري ومساءلة موجز ومنجز هو "من أين لك هذا". وفيما يلي بعض النقاط الهامة المتعلقة بنموذج عمر بن الخطاب في نظامه الحكومي الإداري الرقابي الحاسم:

أولاً، سن قوانين دقيقة وعادلة وراعية، وإعداد جهاز قضائي مدرب على العمل خاصة في وقت الأزمات والكوارث.

ثانياً، اختيار جهاز خدمي وفقاً لمعايير دقيقة تضمن صحة الكفاءات، والاتصاف بالشرف والأمانة والمصدقية لكل من تتم توليتهم لشئون إدارة الدولة.

ثالثاً، إعداد جهاز رقابي متعدد المهام ومتشابك الوحدات والتخصصات باعتباره بالدرجة الأولى جهاز أمني وقائي ضد الفساد قبل حدوثه واستفحال عواقبه.

رابعاً، تكوين جهاز خدمي متكامل من أجل تلقي الشكاوى ومشاكل المواطنين، والتواصل مع رجال الأعمال والموسرين والمتمتعين ببعض أوجه التميز الاجتماعي من أجل المساهمة الفاعلة في حل مايستطيعونه من مثل تلك المشاكل، والقيام بدورهم في المسؤولية الاجتماعية تجاه الناس، تطبيقاً لمبدأ: المؤاخاة" الذي سنه رسول الله ﷺ بعد الهجرة المباركة إلى يثرب التي أصبحت - كما أوضحنا تسمى بالمدينة المنورة.

خامساً، وكان عمر يفرض على الولاة والعمال والمسؤولين قواعد وآداب معينة يجب التزامهم بها، وكان يتابع مدى جدية ذلك الالتزام من خلال جهازه الرقابي متعدد العيون والمهارات، ويتبع طرقاً ووسائل متعددة ومتشابكة من أجل ضمان سير الأمور بما ينبغي أن يكون.

ومن بين الالتزامات المهنية المفروضة نذكر:

أ- اتباع سياسة تقشفية صارمة في الإنفاق الحكومي، وفي الأجور الممنوحة خاصة لكبار العاملين بالدولة باعتبارهم مسئولين عن مسئوليات خدمية عامة لا تهدف إلى التكسب والتربح.

ب- النزول الدوري من قبل المسئولين بأنفسهم لمقابلة العامة، خاصة المهمشين والضعفاء منهم للتعرف على صحيح أحوالهم وأخذ شكواهم في الاعتبار.

ج- ومع هذا، كان عمر بن الخطاب يطلب من المسئولين أن يظهروا بمظهر الواثق من نفسه وأن لا يتكىء أحد منهم أبدا على مجلسه بحيث يبدو في وضع ذل أو ضعف، مما يؤكد على اهتمام عمر بن الخطاب بالمظهر الظاهري وبلغة الجسد أيضا كمؤثرات قوية على كفاءة سير الحكم، وفي ذلك كتب إلى عمرو بن العاص قائلا: "كن لرعتك كما تحب أن يكون لك أميرك، ووقع إلى عنك أنك تتكىء في مجلسك فإذا جلست فكن كسائر الناس ولا تتكىء".

(الدكتورة زينب صالح الأشوح، 2018، ص 206، 207، 2013).

أما عن الإجراءات الجزائية والعقابية للمخالفات الإدارية والخدمية خاصة للعاملين بالمناصب العامة في عهد عمر بن الخطاب، فنذكر بعض الأمثلة التالية بشأنها:

1- على كل ولي أن يرسل وفدا دوريا لتقديم بيانات بأنشطة الولاية، ومن أجل مناقشتهم في سلوك الولاية وأحوال الرعية لديهم.

2- تعيين عمال يريد يقومون بمهمة الانتشار بين الرعية ويطلبون من كل من له شكوى أن يكتبها، ثم يجمعها ويعرضها جميعا على عمر بن الخطاب بدون أي تدخل من الولاية ولا حتى علم.

3- تعيين مفتشين عموميين لبحث الشكاوى ومحاسبة الولاية، مع أخذ الرسائل البريدية لسكان المناطق البعيدة في الاعتبار.

4- كان موسم الحج فرصة لعمر حيث يجتمع بالحجاج من كل حذب ويستقبل أصحاب الحاجات والشكاوى.

5- تعيين رقباء يبثهم عمر بين الولاة وعماهم، والرعية أيضا وكان يختارهم بعناية ودقة لكي يقفوا على حقائق الأمور والتأكد من أوضاع الولاة، ومن صحة الشكاوى.

6- إعداد أرشيف أو ملفات خاصة بأعمال الخلافة وبالشكاوى وغيرها بحيث تكون مرجعية متاحة باستمرار وقت الحاجة إليها.

سادسا، لم يكن يفرق بين الولاة في تعامله الحازم مع كل منهم، وكان يأخذ جميع الشكاوى بذات الجدية، ومن الأمثلة على الشكاوى في كبار الولاة، الشكاوى التي وردت ضد بعض جنود عمرو بن العاص، بل ضد ابنه من قبل بعض القبط، وقد فرض عمر بن الخطاب القصاص من ابن عمرو بن العاص آنذاك لثبوت خطئه في حق خصمه القبطي، وقال قولته الشهيرة: "متى استعبدم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا".

سابعاً، من أنواع العقوبات التي نزلت في عهد عمر بن الخطاب على ولاته:

1- العزل للفساد، مثلما فعل مع أحد الولاة نتيجة لتدخله فيما لايعنيه وليس له حق في أمور الجيش المسئول عن أمن البلاد، بل وقد تم عزل خالد بن الوليد مرتين، إحداهما من قيادته العامة وإمارته لأمرء الشام، وكان ذلك نتيجة لرفض خالد بن الوليد تنفيذ توجيهات أرسل عمر بن الخطاب بها إليه آنذاك قائلاً له في خطاب: "أما تدعني وعملي وإلا فشأنك وعملك"، ثم جاء العزل الثاني عزلاً مطلقاً عن الجيش، حيث تم استقدمه بعدها إلى المدينة وتم التحقيق معه لوجود شبهة في مصدر أموال امتلكها أو غنائم حصل عليها من إحدى الغزوات، وكان ذلك الحدث محل جدال واسع، واستعتاب شديد من قبل خالد بن الوليد، لكن في فترة احتضار خالد بن الوليد أقر بأنه لما تدبر الأمر تأكد أن عمر بن الخطاب "كان يريد الله بما فعل".

2- اتلاف شيء من مساكن الولاة لو اكتشف وجود مخالفة بها، مثلما فعل مع مسكن

سعد بن أبي وقاص حين بلغه أن سعد قد وضع بابا لمسكنه كحاجز للأصوات المرتفعة التي تضايقه من السوق والناس في الأماكن المحيطة، وكان ذلك الباب قد بنى بأموال المسلمين، فطلب عمر بن الخطاب أن يتم حرقه.

3- التأديب بالضرب بالدرة، أو حتى بالرمي بالحجارة، وقد فعل هذا مع يزيد بن أبي سفيان وأبو سفيان حين وجدهم يرتدون ثيابا فاخرة وجد أنها لاتبليق بالمجاهدين، فأخذ بعض الحجارة ورماهم بها.

وتلك قصة طريفة تجعلنا نفهم قيود جيشنا المصري العاصر في بعض مايفرض على جنوده من مظاهر كحلق الشعر بالكامل مثلا، وارتداء ملابس بمواصفات معينة لا تختمل الخلاف فيها، بحيث تتلاءم وقسوة المهمة التي يقومون بها وشدة جديتها.

4- خفض الرتبة، ومن ذلك أن حول أحد الولاة إلى راع غنم لفترة كنوع من التأديب، وبعدها أعاده إلى وظيفته.

5- التوبيخ الشفوي والكتابي، مثلما فعل مع عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وغيرهم..، ومن الأمثلة على مثل تلك المكاتبات، كتاب عمر إلى أحد الولاة الذين ثبت أنه اهتم في أحد الأمور بالعرب، وأهمل الموالي، فكتب عمر له كتابا منه: "أما بعد، فبحسب المرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم والسلام".

والخلاصة، ومما يستحق التأكيد عليه في هذا الصدد، أن كتابات عمر بن الخطاب وتعقيباته اللفظية والشفهية دائما ما تتمثل في عبارات مقتضبة ذات حروف وكلمات قليلة لكنها تتضمن دائما معان كثيرة قوية التأثير، كما أنه كان شديد الحرص على العدالة وتتبع كل دقائق الأمور وكان شديدا في عقوباته حرصا على تجنب أية بوادر للفساد، وضمان تحقق العدالة ما استطاع، وكان يهتم كثيرا بإعداد جهاز رقابي قوي وصارم، يعمل بكفاءة غير عادية، وذلك من خلال إعداد سلاسل متداخلة من القوي الرقابية، بحيث يراقب كل الآخر بدون أن يدري، وبهذا تتطابق المعلومات وتبين الحقائق بعيدا عن الشخصية وذاتية التوجهات.

وكان جل تركيزه على ما يقتنيه المسؤولون من ثروات وعلى ضرورة أن تكون من حق من يقتنيها بدون أن تشوبها ملوثات الرشاوى وغيرها، فطبق نظامه الرقابي الشهير "من أين لك هذا"، ولم تكن تفوفته بعض حيل البعض في إخفاء المشبوه مما يحصلونه من ثروات غير مشروعة أو مقننة مهنيا، فإذا اكتشف شيئا يطبق أشد العقوبات، ولا يخشى في هذا لومة لائم.

(للمزيد، ارجع إلى:الدكتورة زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، الدكتور على محمد الصلابي، 2005).

وبعد، ففيما سبق تمت الاستفاضة في استعراض الكثير من النماذج والأمثلة والتطبيقات ثلاثية الأبعاد (اقتصادية / إدارية / اسلامية)، وقد تضمن ذلك محاولة إرشادية مبادرة أو رائدة للتعريف بإمكانية تناول موضوع واحد متعدد اللغات العلمية والتوجهات من زوايا تحليلية مختلفة في البداية، ثم القيام بعملية تقارب مرحلي بشكل موحد أكثر نموذجية لأخذ التوجهات الإسلامية إلهية المصدر في الاعتبار.

وكان كل عرضنا السابق يتناول موضوعات تمت صياغتها في إطار العالم البشري التقليدي المعتاد، بكل ما يتضمنه من آراء وتطبيقات تتعلق دائما بذلك العالم الذي نشأ فيه وترعرع الغالبية العظمى من الأجيال المرتبطة بالخمسينيات والستينيات حتى التسعينيات وأوائل الألفينيات.

وبكل تأكيد، فإن تناول مثل تلك الموضوعات التقليدية المرتبطة بالعالم البشري، حتى الحديث منها، يعتبر نسبيا سهل التداول من المنظور التشريعي والقانوني المعتاد، ذلك لتناغم اللغات والمضمنات التي يتم استخدامها كمرجعيات للقياس والتدليل، مع الموضوعات محل التحليل والدراسة والتقييم.

أما بعد هذا !! فقد حدثت طفرات ضخمة، كانت قد ظهرت كبوادر نظر إليها باعتبارها اعجازات علمية استثنائية محدودة الحدوث (وذلك مثل أحداث فردية لاقتحام

الفضاء والحديث عن الكائنات الفضائية على استحياء)، لكن مثل تلك الأمور التي بدت عجيبة واستثنائية ونادرة من قبل، أصبحت إذ فجأة منذ المنتصف الثاني من الألفينيات تنمو وتصبح ماردا يغزو العالم البشري بظلاله المتشعبة بالغة القوة، بل وتزاحم ذلك العالم البشري في طبيعته وفي كينونته ومعايشه، حتى أصبح البعض يراه مصدر خطر رهيب بعد أن كان يمثل في بداية الأمر من المبشرات الواعدة بتقدم حضاري يرفع البشر إلى رفاهيات لم يشاهد مثلها من قبل.

نحن نتكلم هنا بكل تأكيد عن العالم الرقمي !!! ذلك العالم الذي تنبأ أحد العلماء الأمريكيين بأنه سيحل بالكامل محل العالم البشري بحلول عام 2025 كلغة، وكنشاط وكنمط حياة وفكر وأنظمة ومعايش بل وككائنات افتراضية مستنسخة لتنافس الكائنات البشرية في معاشها !!! ولاندرى إن كان ذلك العالم في إعلانه هذا ينشر مجرد نبوءة وتوقع وتكهينات استنبطها - وفقا لقواعد تحليلية علمية منضبطة - من خلال متابعات مدروسة منه لظواهر وشواهد تتنامى أمامه على أرض الواقع، أم أنه يعلن عن مخطط مقصود في ظل عولمة بغیضة التوجهات، مما يعرف منه -بحكم تخصصه- ما يجله الكثير من عموم الناس؟! على أية حال، فقد أصبح الآن العالم الرقمي، ومجال المعلوماتية والاقتصاد الافتراضي، ومسمى الإلكترونيات والبرمجة وماشابه، واقعا مفروضا يتغلغل بيننا، وفينا كالوباء اللذيذ الذي لاندرى إلى أين يذهب بنا ويمضي بحالنا، وإن كان في حقيقته خيرا ينمو بمداركنا ويرتقي، أم أنه فيروس وهاكر وغاز يقصد تفتيت وتدمير قدراتنا والقضاء على هويتنا البشرية المستقلة المهيمنة على الكون.

لهذا، فقد كان لزاما علينا أن لانتهي كتابنا هذا إلا بعد التعرض لذلك العالم الرقمي محل الجدل الواسع بين متحمس وتابع لدرجة الإدمان، ومعارض متخوف منه لدرجة الهلع والفويا الهيستيرية.

لنتقل معا -اذن- إلى الفصل السادس لمحاولة التعرف الموضوعي الأكثر وضوحا

على العالم الرقمي من المنظور الاقتصادي والإداري المزدوج، وتوضيح ماله، وما يمكن أن يؤخذ عليه، وذلك مع محاولة التعرف على رأي الدين في طبيعته وتوجهاته، واستعراض أحد أو بعض النماذج التي تضمنها ذلك المجال مثل الحال فيما يتعلق بالأنشطة المتنامية في مجال التسويق الإلكتروني خاصة ما يتعلق منها بمجال التسويق الشبكي، وكذلك، مثل محاولة الوقوف على مدى مشروعية التعامل بالنقود الرقمية وكيفية توجيهها وترشيد التعامل بها بضوابط شرعية وقانونية واقتصادية وإدارية منضبطة.

نحن حقا نحتاج أن نعرف.. هل سيظل الإنسان متحكما في مايقوم بصناعته، أم أنه سوف يتهادى في توجهاته المادية بحيث يحيل نفسه إلى أداة تابعة لما قام بصنعه، فيصبح بالتالي عبدا لمصنوعه؟!

وبتساؤل آخر: إن كان الإنسان قد أعلن الاستغناء عن عبوديته لربه الذي خلقه، والاكتفاء بعقله الذي اعتقد بعبقريته (مثلا فعل أينشتاين ونيوتن وآخرون)، أترى سيكون العقاب المقابل، أن يصبح الإنسان عبدا للآلة التي قام بصنعها لأنها أصبحت أكثر مقدرة منه على الإنجاز المعقد للحسابات والأنشطة والمعاملات؟!

الفصل
السادس

الاقتصاديات الرقمية والمعلوماتية
وعالم افتراضي
يغزو العالم البشري

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) الفجوة الرقمية كتعريف وأسباب
- (2) بعض الفرص والمخاطر المرتبطة بالعالم الرقوى المتنامى
- (3) نموذج لأحد أنظمة إدارة المعلومات

الفصل السادس

الاقتصاديات الرقمية والمعلوماتية وعالم افتراضي يغزو العالم البشري

مقدمة

يعتبر الاقتصاد الرقمي Digital economy أو الاقتصاد الافتراضي من المفاهيم الاصطلاحية المستحدثة التي تستحوذ بالاهتمام المكثف من قبل المتخصصين خاصة في تكنولوجيا المعلومات، التي تتناول المعلومات والأدوات المرتبطة بتداولها كمنتجات و سلع محل تداول وتربح، وذلك الاقتصاد الجديد ينطوي على أنشطة خدمية تختلف كثيرا عن نظيرتها في المجالات التقليدية ويقوم على مفاهيم اصطلاحية مستحدثة مثل الإبداع والمعلوماتية والعالم الافتراضي.

وباتساع نطاق التعامل والتطبيق في مجال الاقتصاد الرقمي، أصبح هناك عالما رقميا أو افتراضيا Virtual World موازيا للعالم التقليدي، وقد ساعد على تنامي ذلك العالم المنافس بقوة للعالم البشري التقليدي نشوء وتنامي نظرية مسبقة سميت بالعمولة تم توجيهها من أجل إنشاء ما يطلق عليه "النظام العالمي الجديد" الذي يستهدف له أن يقوم على الإلكترونيات والافتراضيات من خلال عمليات تغيير جذرية تتم من خلالها محاولات

للانطلاق نحو عالم جديد تماماً في كل مفرداته ومعالمه ومظاهر الحياة ووسائل المعاملات فيه.

وجدير بالذكر أن الاقتصاد الرقمي قد نشأ وتنامى من خلال الثورة الصناعية الرابعة التي تقوم على مزج الواقع مع الخيال Imagination، بل وتفضل الاستعانة بذلك الخيال المنطلق بلا حدود على المعرفة Knowledge التي تتقيد عادة بوقائع ملموسة بواسطة حواس بشرية محدودة الإدراك لأبعادها الأخرى المترامية في آفاق الكون بالغ الاتساع.

ومنذ عام 1960، تم اختراع وتنمية صناعات الحواسيب والبرمجيات، وظهرت تقنيات تحليل البيانات الضخمة Big Data، وانتشر إنتاج البيانات والأجهزة ذات الذكاء الاصطناعي Data, Artificial Intelligence، وظهرت الطباعة ثلاثية الأبعاد التي تساعد على مشاهدة عوالم غير مرئية (مثل النظارة الذكية)، كما تقدم فن تصنيع الروبوتات فائقة الذكاء الاصطناعي والإنتاجية المؤهلة لعمليات بالغة التشابك والتعقيدات مما جعلها منافساً شرساً للعناصر البشرية ككائنات معيشية واقعية !!.

والواقع أن الاقتصاد الرقمي وجميع فروعهِ وتطبيقاته، نشأ أصلاً - كالمعتاد - على أرض غربية، وقد تنامى بسرعة مذهلة، وبلا أي توقف لكن في نطاق عدد قليل جداً من الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ظلت الدول النامية على تخلفها وتقهقر وضعها. وعلى الرغم من كل محاولات الدول النامية للحاق بذلك الركب المعاصر واتباعها لبعض التطبيقات في المجال المعني إلا أنها ما زالت تعاني حتى الآن من تخلفها المستمر وتقهقرها الدائم لتتبع في الترتيبات السفلى نتيجة لاستخدامها للقديم المنتهي لدى الدول المتقدمة في المجال المعني. وقد تسبب ذلك التناقض في الحالتين في تنامي ظاهرة تمثل مشكلة اقتصادية كبرى يطلق عليها "الفجوة الرقمية" Digital Gap.

لذا، يفضل البدء بالحديث عن تلك الفجوة الرقمية والتركيز الأكبر عليها، باعتبارها من مظاهر التهديد والمخاطر التي تقف حجر عثرة أمام التطلعات التنموية التقدمية في دول العالم المتخلف والنامي، وحتى الأكثر نمواً.

1-6 الفجوة الرقمية كتعريف وأسباب:

وبوجه عام، فإن الفجوة الرقمية أو Digital Gap - كما تسمى - تتمثل كمفهوم شامل عريض، في حجم الاختلاف الضخم الذي يفصل ما بين الدول المتقدمة من ناحية، والدول المتخلفة من ناحية أخرى، وذلك من حيث ما تكتنيه من معارف ومفاتيح معلوماتية ومعرفية وابداعية، ومن حيث درجة الرقى والتطوير والتقدم المستمر غير المتقطع في جميع المجالات الرقمية والإلكترونية.

وفيا يلي المزيد من التوضيح لتعريف الفجوة الرقمية، ولبعض العوامل الهامة التي تتسبب في نشوئها وذلك على مدار الجزئيتين التاليتين:

1-1-6 تعريف الفجوة الرقمية:

بالاستعانة بإحدى الدراسات المتعلقة بهذا المجال على سبيل المثال لالحصر (د. نبيل على، د. نادية حجازي، 2005، ص 26، 27)، وجد أن تعريف المصطلح المذكور يمكن أن يعرض من خلال ثلاثة مناظير سوف نعرضها بذات الوصف التصنيفي الذي أدرجت به في المرجع الأصلي، ثم نعقب برؤيتنا التقييمية له:

1- تعريف ضيق: يركز على الفارق بين مدى توافر شبكات الاتصالات ووسائل النفاذ إليها. (ولو أننا نراه تعريفا غير كاف ولا يميزه عن الأنشطة الموازية له في مجال الاتصالات التقليدية المتعارف عليها حتى وقت قريب جدا).

2- تعريف أوسع (نراه من وجهة نظرنا: اقتصادي / إداري مشترك)، حيث يشمل هذا التعريف -بالإضافة إلى النفاذ إلى مصادر المعرفة - استيعاب المعرفة ذاتها من حيث التوعية والإدراك والتدريب، وتوظيفها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. (وهنا نتحفظ أيضا على التعريف لأنه تجاهل حقيقة أن المعرفة ومصادرها يمكن أن تحدث في جميع المجالات وبكل الوسائل التدريبية من ذات الطرق التقليدية المتعارف عليها أيضا. فما الجديد المتميز الذي أضيف في ذلك التعريف؟!).

3- تعريف أشمل: يغطي النطاق الكامل لدورة اكتساب المعرفة، حيث يشمل أيضا عمليات توليد المعارف الجديدة والمستحدثة من خلال مؤسسات البحث والتطوير ومؤسسات الإنتاج والخدمات، التي يمكن أن نذكر مثلا هاما لها وهي الخدمات الإدارية والتدريبية الإلكترونية المتطورة والموجهة.

وحتى ذلك التعريف مازال قاصرا عن التمييز بين الفجوة المعلوماتية التقليدية، والفجوة المعلوماتية المرتبطة بالمصادر والمرجعيات التي يفترض أنها في التعريف المستحدث ترتبط بالإلكترونيات. ولولا عرض التعريف الأخير لكلمة الإلكترونية باعتبارها توصيف للخدمات الإدارية والتدريبية، لارتفعت لهجة معارضتنا وتحفظنا على المفهوم المعروض حتى الشامل منه.

ولن نتوقف لعرض المزيد من الدراسات التي قدمت التعريف المستهدف، لأنها متاحة في العديد من الدراسات المتخصصة لأي قارئ مهتم بتلك الجزئية، لكننا فقط أردنا أن نستدل على أن الدراسات حتى المتخصصة منها أصبحت نهمة فقط لتناقل المستحدث من المصطلحات وتداوله بدون أن يفهموا حقيقة المقصود منه في الأصل، وذلك نتيجة لتبعية النقل عن فكر غربي مختلف، وللانبهار الساذج بما يقتنيه الآخرون بدون أن نتمتع بدراسات فكرية وبتطبيقات إبداعية تسب حقا إلى العقول الشرقية الصميمة.

وقبل الانتقال إلى النقطة التالية، نود أن نستكمل الحديث السابق بالإشارة إلى أن الدراسات التي تتناول الفجوة الرقمية بالتحليل والتقييم عادة ماتقوم بذلك من خلال تقسيمها وتصنيف أنواعها ودرجات قوتها على عدة مستويات أو مجالات، وذلك تبعا لموضع تركيز النشاط الرقمي المعني، ومنها: مستوى الأفراد، مستوى القيادات، مستوى الجماعات، مستوى القطاع الحكومي، مستوى القطاع الخاص، مستوى القطاع الأهلي (مؤسسات المجتمع المدني)، المستوى المحلي، المستوى الإقليمي، والمستوى الدولي..إلخ. ويمكن أن يستفيد الباحث والمهتم بتلك الجزئية الأخيرة في عملية اختياره للمنهجية

التحليلية وتحديد نطاق الدراسة والحدود التي سوف يلتزم بها.

وننتقل الآن للتعرف على بعض الأسباب التي أدت إلى نشوء وتنامي ظاهرة الفجوة الرقمية التي تمثل إحدى المشاكل الكبرى المعرّقة لعمليات التنمية والتي تسبب بدورها في زيادة الفجوة بين الدول في جميع نواحي المعيش بالتبعية.

6-1-2 بعض الأسباب الاقتصادية لتنامي الفجوة الإلكترونية:

الواقع أنه يصعب أن نذكر أسباب منفصلة تتعلق بعينها بأحداث الفجوة الرقمية المذكورة وتسبب في تناميها، فهي بكل تأكيد أسباب متداخلة مع مسببات وعوامل أخرى كلها تنصب في بؤرة مشتركة تتمثل في احتكار دول المنشأ للمعلومات والمجالات الرقمية بكل أشكالها وتطبيقاتها وهيمنتها المستمرة على مجالات تنقلها وتطبيقاتها على الصعيد العالمي ككل، وذلك مع حرصها على الاستمرار في التمتع بتلك الهيمنة لأسباب بعضها اقتصادي، وآخر سياسي، وثالث مصالح وعلاقات متشابكة ترفض البقاء في تلك الدنيا إلا للأقوى.

هذا، وقد أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن السبب في تلك الفجوة المتنامية يرجع إلى تدني القدرات البشرية والعجز عن اللحاق بركب اقتصاد المعرفة، والاستخدام السيء للمعلومات الذي لا يؤدي إلى توليد قيما مضافة معلوماتية ومعرفية حقيقية..، ويقترح البعض كحل لتلك السلبات، ضرورة سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وحماية الملكية الفكرية بهدف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتقدمة، وتحفيز الاستثمارات المحلية باعتبار أن نموها السريع شرطا أساسيا لتضييق الفجوة الرقمية المذكورة. (انظر على سبيل المثال، المرجع السابق، ص 23، ص 35-42).

غير أننا نود أن نؤكد على أن السبب الجوهرى في حدوث تلك الفجوة الرقمية واتساعها غير المنضبط يكمن في الأسباب السياسية والأطماع الاستعمارية المتداخلة مع التوجهات الاقتصادية الاحتكارية، حيث تحرص الدول الكبرى على استثارتها بالتقنيات

المتقدمة وعلى عدم إشراك الدول النامية في معارفها وتطوراتها المستحدثة، وعرقلة أية محاولات وبوادر إبداعات يمكن أن تبرز في هذا المجال خارج نطاق الدول المحتركة القوية، ذلك مما يزيد من تبعية الدول المستضعفة لها، وبالتالي فإن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية من شأنه أن يزيد من البلة طين، ومن التبعية تأثيرات سلبية مضاعفة تجعل الفجوة الرقمية تتزايد باتساعات دائرية لها فكاك منها ولا نهاية.

ومن ثم، فإن من أسوأ المشاكل الناجمة عن الفجوة الإلكترونية: ظاهرة الاحتكار الإلكتروني وتناميّه خاصة على مستوى البرمجيات التي يملك مفاتيحها قلة قليلة جدا من الدول الكبرى أو الشركات متعددة الجنسية الضخمة مثل شركة ميكروسوفت التي التهمت إنتاج البرمجيات واحدة تلو الأخرى، وغزت جميع الأسواق المحلية غزوا شرسا.

لكن مع هذا، فإن الحال لا يبدو بقتامة كاملة تحجب أية أضواء مبشرة ببعض المنافع التي تستفيد جميع دول العالم أجمع بها من تنامي المعلوماتية والمعارف الرقمية، حتى إن كانت قديمة نسبيا، أو لم تكن وطنية أو محلية المنشأ.

وفي الجزء الحالي، نود القاء الضوء على بعض الإيجابيات والفرص الناجمة أو المتوقع تحقيقها من تنامي العالم الرقمي ومتعلقاته، إنما لكي نظل دائما متواجدين على أرض الواقع الموضوعي، فسوف نتبع ذلك بجزء آخر يشمل على بعض السلبيات ومواضع الخطر والتهديدات التي يكتنفها ذلك العالم الافتراضي غامض التكهنات المستقبلية.

2-6 بعض الفرص والمخاطر المرتبطة بالعالم الرقمي المتنامي :

في دنيا المعلوماتية المعاصرة، تنامت التطبيقات الإلكترونية وأصبحت تأخذ العديد من الأشكال التي تتسع دوائر مصطلحاتها مع التقدم التقني المتلاحق المذهل، ومنها نذكر الحكومة الإلكترونية، النقود الإلكترونية، البصمة الإلكترونية، المحتوى الإلكتروني، الاستراتيجية الإلكترونية، الاقتصاد الإلكتروني، البريد الإلكتروني، السياحة الإلكترونية،

التجارة الإلكترونية، التعلم الإلكتروني (التعليم عن بعد)، الإعلام الإلكتروني، الأخلاق الإلكترونية، المواطن الإلكتروني (الافتراضي)، الأمن الإلكتروني، الثقافة الإلكترونية.. ويمكن أن نزيد: العادات والتقاليد الإلكترونية، العلاقات العامة الإلكترونية (الافتراضية)، اللغات الإلكترونية مثل لغة الفرانكو.. الخ.

وفي ذات الوقت، تواكب مع التعددية التطبيقية للمجالات الإلكترونية والاستخدامات الرقمية، ظهور العديد من المشاكل، وتعددت الجدالات، وتضخمت المخاوف من منذرات وأضرار وعواقب سيئة بل ووخيمة من التضخم المتزايد للمعاملات الرقمية الجائحة التي صاحبها الكثير من الظواهر المفزعة كالإدمان الإلكتروني وغيرها.

ولنبداً أولاً باستعراض الجوانب الإيجابية المبشرة حتى نكون منصفين، وذلك في العرض التالي مباشرة.

1-2-6 الفرص الكامنة في التطبيقات التقنية الرقمية المتطورة:

أثبتت المتابعات النظرية والعملية، أن العالم الرقمي قد أحدث نقلات كمية ونوعية مذهلة ارتفعت بالعالم البشري إلى آفاق تقدمية مذهلة، وفتحت أبواباً من المنافع والتيسيرات المعيشية كثيرة ومتزايدة ويصعب حصرها، ويمكن إدراج بعض الأمثلة منها فيما يلي:

1- بناء القدرات البشرية الإبداعية، مثل الحال في تشغيل البرمجة اللغوية العصبية، وهي برامج تشغيل العقل تقوم على دراسة التفوق الإنساني، وتساعد الإنسان على أحداث تغييرات جذرية تامة في شخصيته وأفكاره ومشاعره وسلوكياته وتساعد على التخلص من البرامج المألوفة والتقليدية واستبدالها بأخرى إبداعية ومتميزة وعالية المقدرة التنافسية. (د. ابراهيم الفقى، 2006، ص 24).

ويقصد باللغوية هنا، تحسين القدرات اللفظية المنطوقة بل والصامتة أيضاً التي تستخدم كبداية بلغة الجسد واتباع حركات تكشف عن أساليب فكرية ومعتقدات لا يفهمها إلا المتعاملون بها معاً. أما العصبية، فهي التي ترتبط بالجهاز العصبي

للإنسان وبحواسه الخمس التي من خلالها يمكنه أن يرى ويسمع ويتذوق ويشم ويشعر ويلمس.. الخ.

ويمكن للبرمجة العصبية أن تلعب دورا هاما أيضا في التمكين من القيادة أو الريادة لمن يحسن الاستخدام والمطابقة بذكاء وكفاءة. (المرجع السابق، ص 121).

2- تيسير المعاملات واختصار المسافات المكانية بين المتعاملين، مع تحسين عمليات التواصل المباشر السلس بين أطراف لا يعرف بعضهم البعض، ولا يتطلب هذا مواعيد مسبقة للمقابلات، ولا استعدادات خاصة لإجرائها كم يحدث في المعاملات المكتتية التقليدية.

3- اختزال الكثير من الفترات الزمنية المهذرة في المعاملات التقليدية التي تتطلب وسائل انتقال وتواصل ورحلات ذهاب وعودة... الخ.

4- توسيع النطاق القابل للمعاملات حتى يمكن أن يشمل المعاملات الدولية مع جنسيات مختلفة قد تبدو بعيدة المنال في إطار المعاملات التقليدية.

5- حتى لو كان هناك احتكار من قبل الدول المنتجة للتطبيقات الرقمية المذكورة، إلا أن التعامل الإلكتروني يتيح فرصا أعلى للمحاكاة والتقليد ثم الإبداع حتى الفردي منه.. وذلك خاصة للطموحين الذين لا يعرفون للمستحيل سبيلا.

6- إتاحة الفرصة لربات البيوت ولمن لا يستطيع العمل خارج المنزل لظروف مرضية مثلا، ممارسة أعمالا تكسبية من داخل المنزل (أو مافي حكمه) بحيث تنتفي مطالب الاختلاط المرفوض عند كثيرين، أو التنقل المجهد للبعض مثلا.

7- وسيلة رائعة لذوي الظروف الخاصة ممن فقدوا حواس السمع أو المقدرة على الكلام، بل ولمن فقدوا حاسة البصر أيضا، للتعامل الطبيعي مع المجتمع من خلال عالم افتراضي يقوم على لغة إلكترونية خاصة.

8- وسيلة خدمية ذاتية ممتازة لتحسين معارف ومدارك الفرد في شتى المجالات اتباعا

- لمبدأ "اخدم نفسك بنفسك". حيث يمكن الاستعانة بالمواقع المختلفة المرتبطة بتعليم لغة ما، أو المرتبطة بمعلومات عالية أو صحية ما.. الخ.
- 9- هو يتضمن لغة مشتركة تمكن الأفراد في جميع أنحاء العالم من التعامل معا بتلك اللغة الموحدة المسماة بال"فرانكو"..ولو أننا نعتض بشدة عليها لأنها تنسى المواطن لغته الأم، ويفتقد معها هويته المرتبطة بتلك اللغة خاصة إن كانت اللغة العربية.
- 10- وسيلة مؤكدة لتأخير مرض الزهايمر، والتخفيف من علامات الاكتئاب والأعراض الأخرى للأمراض النفسية، وذلك من خلال استخدام البرامج المتطورة بواسطة الأجهزة المستحدثة التي تستحث العقل على العمل والتشغيل للملكات دائما بحثا عن تفسير وشرح لكيفية التعامل الجديد والمتطور هذا.
- 11- يمكن أن يعتبر الكمبيوتر أو الموبايل بمثابة "عكاز" قوي لكبار السن، وللعاجزين عن قضاء حوائجهم بأنفسهم، وفي ذات الوقت يمكنه أيضا أن يكون صديقا مخلصا يتجاوب مع مستخدمه في أي لحظة يريد على مدار الأربع وعشرين ساعة كل يوم. بل لقد أصبحت الأجهزة الإلكترونية بدائل للحيوانات الأليفة أيضا كوسائل لقضاء أوقات الفراغ والقضاء على ملل ورتابة الحياة.
- 12- الأجهزة الإلكترونية يمكن أن تعتبر منفثا للطاقات المتفجرة كمدا أو قهرا، حيث يعبر الغاضب من خلالها عما يجيش في صدره بعبارات تقيه من الاحتكاك المباشر أو الظاهر بمن يتسبب له في تلك المشاعر الغاضبة، بحيث يمكن للمرء أن يعود لرباطة جأشه بدون خسائر قطيعة مع الآخرين، خاصة بعد أن تهدأ النفوس، ويراجع كل فرد موقفه مع الآخر.
- 13- من خلال المواقع المحترمة الجادة وصفحات العلماء والمثقفين غير المنتمين إلى أية جماعات أو أحزاب أو ماشابهها، يمكن القضاء على كل أنواع الأمية الدينية والثقافية وغيرها بشكل سلس وعملي نتيجة الاحتكاك المباشر بأهل الذكر والمتخصصين والعلماء والمتفوقين القدوة... الخ.

- 14- وسيلة ترفيه بديلة للتلفزيون، حيث تكون هناك اختيارات أفضل لما يرغب المشاهد فيه، مع التخلص من إزعاج ومقاطعات الإعلانات المطولة المزعجة.
- 15- وسيلة للمشاركة الشعبية في مختلف النواحي الأمنية والترويجية بل والتحذيرية وغيرها مما يمكن أن يشكل أداة فعالة لحماية المستهلك من خداع الآخرين نتيجة لتيسر نشر تجارب الآخرين من تعاملهم مع الجهات الخدمية والتسويقية المختلفة.
- 16- وسيلة متيسرة للبحث عن المفقودين، وفضح المنحرفين بنشر صورهم وأخبارهم المنحرفة.
- 17- بوصلة مرشدة للعناوين والأماكن (GPS مثلاً)، وللمناخ اليومي المتوقع.... إلخ
- لكن على جانب مقابل، فالتطبيقات والمعاملات الرقمية - كما نوهنا من قبل - ليست كلها خير وبركة ومنافع، فهي تشمل أيضاً على مواطن ضعف، وتهديدات ومخاطر يجب الانتباه إليها والى مخاطر عواقبها، ونذكر من ذلك:

2-2-6 مخاطر تنجم عن التطبيقات كثيفة الالكترونيات أو التقنيات الرقمية المتطورة:

- 1- اختفاء الكثير من الوظائف والأنشطة والأعمال التقليدية المتعارف عليها مما يزيد من حدة البطالة البشرية.. فإن كنا نعترض من قبل على استخدام التقنيات كثيفة رأس المال، وناادي بتطبيق التقنيات كثيفة العمالة من أجل استغلال وتشغيل العمالة البشرية خاصة في المناطق المكتظة بالسكان، فما بال الحال بالاستخدام الكثيف بالالكترونيات الذي يكاد يستغني عن العمالة البشرية إلا في نطاقات بالغة المحدودية؟! بحيث يتسبب في استفحال ما يسمى بالبطالة التكنولوجية الرقمية المتطورة.
- 2- مخاطر أمنية لا يستهان بها أبداً، خاصة وقد تزايدت بطرق أكثر تنوعاً وحادثة بشكل مذهل. وذلك مثل عرض أفلام العنف، والألعاب المميتة التي دفعت الكثير من الصغار والمراهقين إلى الانتحار وجعلت ذلك ظاهرة مرعبة بالنسبة للأسر التي لاتعرف ضبط تلك التأثيرات الخفية.

- 3- انتشار الجرائم الاقتصادية بتطورات بالغة التشابك والتعقيد مثل التجسس الاقتصادي الالكتروني
- 4- انتشار الجرائم والانحرافات الأخلاقية مثل العلاقات الشاذة والابتزاز الالكتروني.
- 5- مخاطر تنجم عن طبيعة التكنولوجيا ذاتها التي تعتبر منافسا مدمرا شرسا للبشر وحياتهم المعيشية الطبيعية، حيث ينذر التقدم التقني الرقمي المتلاحق بهيمنة العالم الافتراضي على العالم البشري الواقعي، وطغيان الآلة على الإنسان، وطغيان المرئي على الكتابي والورقي، حتى إن كثير من العلماء تنبأوا بأن العالم الافتراضي سوف يحل محل العالم التقليدي بالكامل بحلول عام، 2025، ولم لا، ألم يغزو الروبوتات العالم البشري بتقدم سريع؟! ألم تصنع عرائس إلكترونية تقوم بدور الزوجة المطيعة كبديل كامل وأفضل لأنها لاتزعج الزوج بالمطالبات مثل الزوجة البشرية!!؟؟
- 6- تهديد أنشطة ومجالات تكسب تقليدية حيوية كثيرة بالاختفاء والتلاشي، مثل المؤلفات والصحافة الورقية، والأجهزة الاعلامية التقليدية كالمذياع والتلفزيون وإحلال مواقع التواصل الاجتماعي واليوتيوب وغيرها كمنافس شرس يحل محلها، وهو مايزيد من حدة مشاكل البطالة، وإغلاق الكثير من مصادر التكسب خاصة للفئات غير القادرة على مواكبة التطورات الرقمية ومجاراتها.
- 7- خلق ازدواجية مجتمعية صارخة تقوم على الظلم وتزيد من مشكلة انعدام العدالة الاجتماعية، حيث ينقسم المجتمع المحلي والدولي إلى من يعرف، ومن لايعرف Know How...Dosn,t know how وذلك سوف يعود بالمجتمعات إلى عهود الظلام المتخلفة الأولى التي كنا نعيب دائما أنها تقوم على الاقتصاد المزدوج..
- 8- التسبب في مخاطر صحية كثيرة وكذلك في انتشار الملوثات البيئية الالكترونية التي تتسبب في مشاكل ومخاطر فرعية ومتفرعة كثيرة مثل تعطيل كبير لتشغيل الحواس والقدرات الذهنية والعضلية التي تتسبب في تخلف العقل البشري على عكس المتوقع

لأن البشر سيكونون معتمدين كاملا تقريبا على تشغيل العقل الاصطناعي ومتعلقاته.

9- خلق جيل متكاسل، مع تنامي الإدمان للتعامل مع الالكترونيات خاصة الألعاب التي أثبتت الوقائع أن غالبيتها تدفع البشر إلى الانتحار أو الإلحاد أو الجرائم والانحرافات.

10- فيما يتعلق بالأجهزة الإلكترونية، فكما أنها تمثل أدوات رائعة في إنجاز الأعمال المعقدة بسرعات مذهلة، وتفيد طبقات الباحثين والمؤلفين وغيرهم ممن يحتاج لتخزين ما كتب بواسطة برامج سهلة التشغيل جدا، فإنها على جانب آخر أيضا تمثل خطورة بالغة لأنها يمكن أن تدمر كل مجهود المستخدم في لحظة، وتضيع كل إبداعاته التي يصعب استرجاعها بحالها من جديد أبدا. وقد حدث لي موقفا مماثلا أثناء كتابتي لهذا الكتاب، حين قاربت على الانتهاء منه، لكن كل شيء اختفى فجأة بدون أية مبررات، وكانت هناك استحالة للاسترداد إلا لبعض النذر اليسير الذي دفعني للاعتكاف المحبط لفترة ليست بالقصيرة، ثم حاولت أن أنهض وأبحث عن حلول لدى الخبراء في المراكز التجارية الكبرى الخاصة بالالكترونيات فلم أعثر على مبرمج واحد قادر على حل مشكلتي. وبمناقشة تجربتي مع العديد من الباحثين والعاملين في نفس المجالات العلمية بالغة الرقي، اتضح لي أنها مشكلة عامة، وأن كثيرين واجهوا مثل تلك المواقف التي هدت بعض الباحثين بتوقف أعمالهم وبتأخير مواعيد حصولهم على الدرجات العلمية المستهدفة بعد مجهودات مضيئة، لمجرد صدمات تدميرية إلكترونية تحدث فجأة بلا سابق إنذار.

11- إن المهارات التي تتعامل مع هذا المجال بالغة الضعف والهزال، ومن التجربة الشخصية المشار إليها تواء، تؤكد لي أن العبرة ليس فقط بإتاحة أجهزة إلكترونية، ولا أيضا بالتعرف على تشغيلها في البداية، لكن المشكلة الأكبر في ديمومة المقدرة على التعامل معها، ومعالجة مشاكلها بطريقة صحيحة، وفي توافر مهارات الصيانة والتشغيل بعد البيع.. تلك مهارات تكاد تكون مفقودة تماما في مصر وبقية الدول

المتخلفة، وذلك ما يهدد دائما الانعكاس الفوري للمنافع وتحولها الصادم إلى خسائر ومواضع حسرة وندم واحباط.

12- حدوث انهيارات في بعض الشركات الكبرى وسهولة نشر الفضائح وتشويه السير لكبريات شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مثل: «الوورلد كوم» و«زيروكس» و«أميركا اون لاين» و«لوسينت تكنولوجيز» وغيرها من الشركات التي لاقت رواجاً في السنوات الأولى من إنشائها، لكن قيل بعد ذلك أن هناك تلاعباً في حسابات بعض تلك الشركات، أو هكذا روجت الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي لا ضابط لها و رابط، والتي أصبحت مرتعا للتنافس السلبي المدمر.

13- انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أحد أهم مقومات الصناعة المعلوماتية، وسهولة التلاعب في المؤلفات والأبحاث المنشورة وسرقة متضمناتها بدون توافر إجراءات أمنية كافية حتى الآن تقدر على حماية حقوق المؤلفين أو المنتجين أو غيرهم. وحتى الفنانين والمطربين، أصبحت أفلامهم وأغانيتهم تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي بمجرد انتهاء انجازها، وتظهر مجانا على تلك المواقع (مثل اليوتيوب) وتنتشر حتى قبل أن يقوم أصحابها بالبدا بتسويقها م خلال المنافذ التسويقية المتعارف عليها.

14- تيسير اختراق الخصوصيات بشكل غير مقبول، وانتشار الافتراءات أو كشف الأستار، مما يمكن أن يتسبب في تفكك العلاقات الإنسانية الطيبة.

15- وأخيرا وليس بآخر، فإن الأحداث الأخيرة خاصة تلك التي اندلعت في المنطقة العربية ثم انتشرت في مناطق أخرى متزايدة من العالم، أكدت على أن العالم الرقمي هو المتهم الأول في نشر الفتن وتيسير أعمال الشغب والتخريب وتدمير دول بالكامل والتسبب في تهديدات أمنية بالغة الخطورة خاصة لما تشابك مع الفيروسات والهاكرز

وبقية قرصنة الالكترونيات التي أصبحت على درجة عالية من المهارات التقنية التي يعجز البسطاء عن التعرف عليها، مما يضر أيضا بالحكومات الإلكترونية ويجعل من أسرار الدول معلومات شائعة بين الجميع بما فيهم أعتى الأعداء.

والخلاصة، أنه على الرغم من التقدم المذهل للأشكال الرقمية، واعتبار معدلات التقدم في تطبيقاتها من أهم المؤشرات على التقدم والتميز التنافسي في جميع المجالات، إلا أن المتتبع للحال برمته سوف يلاحظ أن ذلك الحال يمكن اعتباره سلاحا ذي شقين، أحدهما إيجابي ومطلوب، والآخر سلبي ومنذر بمخاطر بعضها متوقع، وبعضها يمثل مجهولا غامض يثير الرعب والمخاوف في النفوس العاقلة، وهي في ذلك كأي أمر آخر في نظر الشرع "حلاله حلال، وحرامه حرام" !

ترى، ما هو الحكم الشرعي في العالم الافتراضي وفي إمكانيات التعامل معه؟! ذلك ماسوف نحاول التعرف عليه في الجزء التالي.

الحكم الشرعي في إمكانيات التعامل مع العالم الرقمي:

أولا، نؤكد القول بأن العالم الرقمي هو سلاح ذو حدين، وباللغة الفقهية "حلاله حلال، وحرامه حرام"، ومن ثم فالعالم الرقمي ليس محرما على إطلاقه، بل أنه في الأصل حلال لأن أصل الأشياء في الفقه الإسلامي الحل والإجازة، بينما الاستثناء هو التحريم، وذلك وفقا لماورد من محرمات، ووفقا لمعايير التحريم ودلالاتها وموجبات القياس الصحيح عليها.

وبناء عليه، فيمكن القول بأن التقدم الرقمي المعاصر والمتطورمطلوب بل ومستحب، بل ومأمول وسوف يصبح أحد أهداف أية استراتيجيات التطور المعاصر في أي دولة تبغى البقاء مستقرة على أرض التنافسية العالمية.

ثانيا، تعتبر المعرفة والمعلومات من أحدث المجالات التي استحوذت على الدراسات

والتطبيقات بل والمهام والمخططات المستحدثة، وقد ساعد العالم الرقمي على تنميتها بشكل صحيح وبطريقة أكثر سلاسة وإتاحة للجميع. وهذا في حد ذاته يتماشى مع تعاليم الدين التي تدعو دائما إلى التعلم والتأمل والتدبر باعتبار ذلك من وسائل دعم العقيدة والتعرف بشكل أعمق على قدرة الخالق عز وجل.

وبالتدبر مثلا في قول الله تعالى في سورة الذاريات ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: 20-22]، وفي أنفسكم أَفَلَا بُصِرُونَ ﴿٢١﴾ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ [الذاريات: 20-22]، نلاحظ أن الالكترونيات والعلوم الرقمية الدقيقة المتطورة هي التي ساعدت على وصول الإنسان إلى الفضاء، وساعدت العلم الحديث على تقديم المستحدث الجديد مما يظهر على الأرض وفي باطنها، ومما يتم اكتشافه في الفضاء الخارجي، ومما استطاع الإنسان أن يتعرف عليه داخل جسد الإنسان نفسه.

وبالتالي، فإن العلوم الرقمية وتطبيقاتها لو كانت موجهة إلى مثل تلك العلوم، فعلى العكس نشجعها ونحن مطمئنون بأننا في ذلك نتبع توجيهات الله بالتبصر والتدبر في الأرض، وفي السماء، وفي أنفسنا، وفي كل مخلوقات الله. المهم أن يكون ذلك بهدف التقرب إلى الله وليس بهدف الابتعاد عنه - سبحانه - والاكتفاء بالعقل البشري والماديات التي تعرض لمخاطر الإلحاد والبعد عن العقيدة الصحيحة.

ثانيا، لقد ثبت أن لتلك العلوم الرقمية مساهمات إيجابية وفعالة في المجالات المختلفة صحية، وتشيد وبناء، وغيره مما يفيد في تحسين نوع الحياة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة، بل إن ذلك يساعد على بناء الإنسان القوي الأكثر إدراكا لحقائق الأمور وبالتالي يكون أكثر قابلية للتعرف الصحيح على أمور الدين، وكم من عالم في مثل تلك المجالات أشهر إسلامه بعد أن وجد تطابقا لما أظهرته له الأدوات الرقمية، مع ماورد آيات القرآن الكريم والكثير من الأحاديث النبوية التي نزلت قبل أن يظهر هذا العالم الرقمي بمئات السنين.

ثالثاً، إن الوسائل الرقمية يمكن أن تعتبر وسائل وقنوات فعالة لنشر الدعوة الإسلامية بطرق متطورة وبلغة يستطيع أن يفهمها كل غير الناطقين باللغة العربية، خاصة مع استخدام البرامج المستحدثة التي تيسر عمليات الترجمة الفورية بسلاسة مذهلة.

رابعاً، ويمكن استكمال الأمور التي تبرر جواز التعامل بالوسائل الرقمية بالاستعانة بما ورد من إيجابيات وفرص تم سردها فيما سبق، لأن الإسلام لا يحرم منفعة أبداً.

أما المحرمات، فهي تلك التي تتضمن محرمات مطلقة وردت في الأحكام الشرعية، أو محرمات بالقياس، أو تتضمن أضرار يمكن أن تسبب في أذى فردي أو مجتمعي أو حتى بيئي.. وبالتالي يمكن تلخيص بعض المحرمات الهامة التي تدفعنا للتعامل بحذر مع ذلك العالم في النقاط التالية:

أولاً، اتباعاً لمبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، فإن التعامل مع العالم الرقمي يصبح محرماً لو تسبب في الإضرار بالصحة، أو تسبب في حوادث انتحار أو تسبب في انتشار الفتن أو في تدمير وتخريب الممتلكات.. الخ

وبالتالي، فإنه يجب في كل مرة تتعامل فيها مع العالم الرقمي أن نتحرى كل موقف على حدة، وكل حالة على حدة، ونسأل أهل الذكر في ذلك. فمثلاً، الهواتف الجواله تتطلب استعدادات تتسبب في انبعاثات إشعاعية تضر بالعقول وبالصحة العامة حتى ممن لا يستخدمون الالكترونيات، وهنا نتوقف عند قاعدة "لا ضرر ولا ضرار، والضرورات تقدر بقدرها".

ثانياً، المبالغة في التوغل في العالم الرقمي والمعاملات الرقمية، وتقديس الافتراضيات وتفضيلها على العالم البشري، قد تؤدي إلى تزايد حالات الإلحاد والشرك بالله، وهو الذي يعرض البشرية لعقاب إلهي جماعي كما توعد الله القرى الظالمة. ولنتذكر قول الله تعالى:

﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا رَبَّ عَلَيْهِمْ تَلَهُمْ

أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ نَعْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ
يُنْفَكُّونَ ﴿٢٤﴾ [يونس: 24].

وكما ذكرنا، فقد تنبأ أحد العلماء الأمريكيين بأن العالم الافتراضي سيحل محل العالم البشري بحلول عام 2025، وقد بدأت دلائل تلك التوقعات تظهر بوضوح في الروبوتات الإلكترونية المتكاثرة بأشكالها وبوظائفها بالغة التنوع، حتى إنه تم تصنيع روبوت لعروس كاملة تم إعدادها لتكون زوجة المستقبل والبديلة للزوجة البشرية، وتمت الدعاية لفضائلها بأنها ستكون مطيعة لزوجها وتستجيب لجميع مطالبه بلا جدال ولا مشاحنات، بل ولن تكلفه بأية مطالبات إنفاقية مثلما تفعل الزوجة الإنسية !!

ومن المثير للقلق بل وللرعب، أن تتكاثر عمليات الاستنساخ، وتتكاثر عمليات تصنيع روبوتات لكائنات عملاقة وبالغة الخطورة، منها كائنات شرسة وضررها أكثر من نفعها وذلك ما يدفعنا للتساؤل، ماذا لو توفي مخترعها وماتت معه شفرات تشغيلها، فأصبحت تطيح في الأرض فسادا وخرجت عن سيطرة البشر. أليس هذا ممكنا بالفعل؟! ألن يحل العالم الافتراضي آنذاك محل العالم البشري في كثير من المواقع، وتكتب نهاية العالم بأيدي بشر سفهاء غلبت عليهم العنجهية المادية فيتسببون في التدمير الذاتي للكون الذي يعيشون فيه!؟

ثالثا، لقد تسبب التوسع في عالم الرقميات في تفكك الروابط الأسرية وانتشار مرض التوحد بين الكثير من البشر، وذلك يتعارض مع التوجيه الديني الرشيد الذي يؤكد على صلة الأرحام ويعاقب على ترك تلك الواجبات الأسرية الحتمية، بل ويشجع أيضا على مخالطة الناس حتى لو تسببوا في الأذى والضرر وذلك ضمانا للتواصل في أداء مهمة الاستخلاف البشري التنموي للأرض. وفي ذلك لتذكر قول الرسول ﷺ: " الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَدَاهُمْ، أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ، وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَدَاهُمْ " (صححه الألباني في، صحيح الترمذي).

رابعا، وفيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية الرقمية، فالواقع أنها جميعها تتطلب المراجعة والتدقيق والتحري لأن كثيرا منها يمكن أن يكون محرما نتيجة لغموض هوية الأطراف المتعاملة، ولسهولة الخداع والغش والتزوير وحدوث بيع الغرر من خلال ذلك النوع من المعاملات.

وفي ذلك الصدد لنا وقفان لنماذج بالغة الخطورة:

(1) التسويق الشبكي:

وهو نوع من أنواع التسويق الإلكتروني الذي أثير حوله جدلا شديدا، مابين مؤيد منجذب إلى إغراءات مادية دنيوية مخادعة، وبين معارض لسعته نيران الخداع وقت لم ينفعه ندم التراجع.

وللأسف، لم يأخذ ذلك المجال حظه الكامل من الدراسة الفقهية المتعمقة، لكننا قمنا بمحاولة فردية تمثلت في إلقاء محاضرة عامة حول ذلك الموضوع، مع فتح باب المناقشة والمداخلات الجادة مع الحضور خاصة ممن سبقت لهم تجارب في ذلك المجال، وكان البعض يتعلل بإجازة التسويق الشبكي باعتباره نوعا من أنشطة التجارة وعقد صفقات بيع بين أطراف مختلفة. لكن بالتدقيق في العمليات الواقعية، وبمتابعة تصريحات المجرمين، تأكد أن تلك العمليات ليست منضبطة بالضوابط الشرعية المعروفة، وبالتالي فهي محرمة لأسباب كثيرة، منها أنها تقوم على الغش والتدليس، وعلى بيع الغرر بالاعلان عن مواصفات معينة ليست موجودة في المنتج وقت تسليمه، كما أنها يغالي في أثمان منتجاتها بشكل مبالغ فيه، ومع هذا يقبل البعض على شرائها ليس بهدف الانتفاع من المنتج أو للحاجة إليه، لكن طمعا في مكاسب أخرى إضافية يغري المشتري بحصوله عليها لو أتم صفقة بشروط معينة عجيبة.

ولقد توصلنا إلى أن التسويق الشبكي هو نوع من أنواع الميسر، وهو يتسبب في إدمان التعامل من خلاله مع الانتهاء بالخسارة لكل شيء، وغالبا ما يترتب عليه توتر في العلاقات،

ونزاعات بين الأطراف التي تم خداعها، كما أن مثل تلك المعاملات يشجع على الكسل والسعى إلى التريح السهل والعزوف عن الإنتاج الذي يفيد في توفير احتياجات الناس الفعلية.

(للمزيد حول هذا الموضوع الهام بتفاصيل أكثر وضوحا وتفصيلا، ارجع إلى الدكتور زينب صالح الأشوح، 2016).

(2) النقود الرقمية:

وهي نوع من النقود الإلكترونية التي تم ابتداعها لتيسير المعاملات من خلال النت، ويشوبها غموض كبير لأن منشأها مجهول الهوية، كما أن تناميها أصبح يهدد النقود التقليدية بالتلاشي والاندثار، وبالتالي فذلك ينذر أيضا بتدمير المعاملات المالية والنقدية التقليدية، وتدمير الجهاز المصرفي بالتبعية، ولا يعلم أن كان ذلك يمكن أن يحدث بدون أن تتدمر اقتصاديات دول بأكملها، أم أنه سيكون هناك مارد بشري يتمكن من إزاحة ذلك الخطر الافتراضي القادم بظلاله القاتمة!؟

ومن الأمور التي تدفعنا إلى الحذر من التعامل بمثل تلك النقود أنها يسهل تزويرها وسوء الغش فيها لأنه لا توجد ضوابط وقواعد اقتصادية أو قانونية رسمية ومعلنة تضبط تحركاتها، ولا توجد معايير لقياس قيمتها، ولا يعرف كيف ستكون أسعار الصرف المتعلقة بها، وأخشى مانخشاها أن نكتشف أنها تخص جنسية واحدة مثل الصين أو اليابان التي يتوقع أن يكونوا وراء إنشائها، فيؤدي ذلك إلى احتكار نقدي يحل بظاهرة هيمنة عالمية محل الاحتكار الدولار الذي يطلق عليه "ظاهرة الدولار"...

كما يترتب على غموض هوية تلك العملات النقدية الرقمية شبهات ربوية يحتمل جدا أن تتحقق حيث يتم التلاعب في حقيقة توحد جنسها ويمكن أن يقال بأنها مختلفة الأنواع، بينما الربا يكون بمبادلات لنفس النوع أو الجنس فمعلوم أنه لا يجوز (مثلا) بيع التمر بالتمر إلا مثلا بمثل سواء بسواء، ولو اختلفا في الجودة،

فقد قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالدَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى، يَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ، يَدَا يَدٍ، وَيَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ، يَدَا يَدٍ" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، 3444-1397).

فإن عرفنا أن النقود يمكن أن تكون من الفضة أو من الذهب، وطبقنا الحكم الشرعي على تداولها، فعلى الرغم من أن الاثنين يعتبران نقوداً، إلا أننا لا يجوز أن نبيع نقوداً فضية بنقود ذهبية أو أن يحدث العكس بالعكس، كيف إذن يتأكد للمسلمين أن النقود الرقمية التي يتم تداولها لا تشوبها معاملات ربوية بطريقة أو بأخرى!؟

ونكتفي بهذا القدر من محاولة التقييم التشريعي للمعاملات الرقمية المعاصرة، ونتقل الآن إلى آخر نقطة في الفصل الجاري، وهي تناول نموذجاً لأحد أنظمة إدارة المعلومات باعتباره ممثلاً للجانب الإداري المكمل للجانب الاقتصادي الذي بدأنا بسرده فيما سبق.

لكن قبل ذلك، نود الإشارة الأكثر تفصيلاً إلى التسويق الإلكتروني الذي يتطلب المزيد من المعرض والتحليل والتقيح بالأحكام التشريعية الملائمة من قبل جميع المتخصصين المعنيين بهذا المجال:

أنواع التسويق الإلكتروني، وشبهات تختلط مع منافعه المبهرة ظاهرياً:

يشمل التسويق الإلكتروني على كل أنواع الترويج والدعاية والاعلان لمنتج أو لخدمة أو لأي شيء يستهدف تداوله وانتشاره بين أكبر عدد من الفئات المستهدفة. وبتتبع أهم تلك الأنواع، أثار تعجبنا كثير من المسميات ذات الطابع العدواني والدلالات اللفظية السيئة في واقعنا الحقيقي، حيث أعلن أنها تهدف إلى تحقيق منافع وإيجابيات تفيد كثير من الناس والأنشطة والشركات خاصة الصغرى منها، في إطار ذلك العالم الافتراضي العجيب.

ومن أنواع التسويق الإلكتروني التي يمكن سردها في مجال "الإدارة الإلكترونية" نذكر الآتي:

1- التسويق الشبكي:

وله مرادفات أخرى كثيرة مثل التسويق الهرمي، التسويق الشجري، التسويق متعدد الطبقات، التسويق الشفهي أو اللفظي أو الناطق. (للمزيد ارجع إلى: د زينب صالح الأشوح، ابريل، 2016، ص، 37).

2- تسويق العصابات أو تسويق الغوريلا، أو حرب العصابات (!!)

Guerrilla Marketing or Guerilla Warfare

وقد ابتدع شكل الشكل بتلك التسمية عجيبة التوصيف شخص إسمه Conrad Levinson، ودون ذلك الشكل المقترح في كتاب سماه تسويق الغوريلا حيث بيع منه أكثر من 21 مليون نسخة!

وذلك النوع من التسويق، يقصد به شكل إبداعي من الترويج التسويقي للمنتج أو خلافه، تم استلهام فكرته من "حرب العصابات التي تحدث باستخدام استراتيجيات قتالية صغيرة ولكنها إبداعية وغير تقليدية، حيث يقوم بها أشخاص مسلحون داخل منطقة ملتعبة ولاطيس، بحيث يتفنن المتحاربون فيها باستخدام تكتيكات وكمائن وعمليات تخريب وشن غارات على خصومهم (وهم هنا المنافسون داخل السوق)، مع الحرص على استخدام عنصر المباغته والسلوكيات والتصويبات غير المتوقعة.

وقد قيل في شرح أصل المصطلح الذي يعني غوريلا بالإنجليزية أنه كلمة أسبانية حيث تعني كلمة Guerra: الحرب، بينما guerrilla تعني الحرب الصغيرة أو المصغرة.

ومن الأمثلة على تطبيقات حرب العصابات التسويقية، توزيع الهدايا المجانية وتقديم برامج رقمية مبتكرة تساعد على إشراك المستهلكين في ذلك النوع من التسويق بشكل

تلقائي، مع خلق تجارب وإحداث طريقة تساعد على التذكر المستمر للعلامة التجارية المنفذة للإعلان.

ومن مزايا ذلك النوع من التطبيقات الترويجية المبتكرة:

- أ - تقليص حجم الإعلانات ووسائل الترويج الكبيرة واللامركزية.
- ب- هي أكثر ملاءمة للمشروعات الاستثمارية والإنتاجية الصغيرة لأنها منخفضة التكاليف مع تمتعها بالإبهار التقني المبتكر.
- ج- توفي حالة "اليقين" في عالم غير مؤكد، مع التمتع بالبساطة والشفافية.
- د- تيسر استجلاب أعداد لانهائية من المشاركين التلقائيين في عمليات الترويج المجانية.

ومن المجالات التي ينتشر فيها ذلك النوع التسويقي، نذكر على سبيل المثال:

- المجالات التطوعية.
- المجالات التجارية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمنزلية.
- الحروب النفسية المستهدف بها تحطيم العزائم وتدمير الهمم.
- التوعية والتثيف والتوجيه الاجتماعي لسلوكيات مستحدثة إيجابية أو سلبية (مثلاً: من خلال نشر الإشاعات أو نشر ما يفيد في تصحيح المفاهيم المغلوطة، أو ما شابه).

(3) التسويق الفيروسي Viral Advertising or Viral Marketing

وهو يمثل استراتيجية ترويجية لبعض العلامات والمنتجات التجارية باستغلال شبكات التواصل الاجتماعي، بحيث يستخدم المشاركون في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ويتم توجيههم لنشر المعلومات والأفكار المستهدف لترويجها بشكل تلقائي مبسط، وبدون أن يدفع لهم أي مقابل.

ويقوم ذلك الشكل الترويجي على فكرة "التناسخ الفيروسي" في المجال الحيوي، حيث يغري الإعلان الفيروسي كثيراً من المستخدمين للشبكات الإلكترونية بطريقة

عرضه المبتكرة على أن يقوموا بتمريره (بتشييره) طواعية إلى كل من يعرفونهم وإلى مواقع أخرى، مدفوعين إلى ذلك بطرفة ما يتناقلونه وبتميزه بشيء ما يثير إعجابهم.

ومن أكثر ما يمكن أن يميز به ذلك الشكل التسويقي الترويجي أنه يتجدد تلقائياً ويتطور بلا حدود حيث يساهم في ذلك المشاركون على مواقع النت المختلفة باعتباره لعبة مثيرة تستحق الممارسة.

وعلى الرغم من أنه بمسماه التوصيفي يوحي بأنه مصطلح هجومي، إلا أنه يلقي رواجاً لا نظير له في التطبيق والانتشار لأنه يقوم على المبهرات والشعارات والمبادئ الجذابة ومنها:

- عرض بعض الخدمات أو العروض (المجانية).
- تقديم الهدايا المجانية من منتجات مختلفة بالغة التميز.
- استخدام المغريات اللفظية التي تساعد على كسب المزيد من الأصدقاء والمشاركين.

(4) تسويق بالكلام والألفاظ الجاذبة

وهو امتداد للتسويق الفيروسي ويمثل أحد فروع التسويق الشبكي، حيث يتم استخدام عبارات وألفاظ ومنشورات جذابة الألوان والعروض بحيث تعتمد على الإبهار وتلقي ردود أفعال فورية يحدث معها تمرير وتشير جماعي لها عبر المواقع المختلفة، وهو يأخذ أشكالاً متعددة من خلال صور ومقاطع فيديو وكتب إلكترونية ومقالات موجهة..... إلخ

(5) هكر النمو Growth Hacking (مخترقوا النمو)

وهو شكل مفضل لدى المشاريع الناشئة خاصة الصغير منها لأنه يقوم على استخدام أفكار إبداعية فريدة سريعة التنفيذ، تقوم على منهجية تحليل البيانات الدقيقة التي تخص العملاء أو الفئات المستهدف الترويج لها. وهي غير مكلفة لأنها - مثل أشكال التسويق

الشبكي الأخرى تعتمد على استخدام المشاركين في المواقع الالكترونية المختلفة وتقديم إجراءات ووعود تشجعهم على المشاركة الترويجية المستهدفة كأن يتم وعد المشارك مثلاً بمنح 250 ميغا بايت إضافية مجانية له على حسابه لو استخدم رابطاً معيناً.

ومن أهم المجالات التي تطبق ذلك الشكل الترويجي: الفيس بوك الذي نجح في استقطاب ما يربو على 200 مليون مستخدم، وجوجل، وهوت ميل، ويوتيوب، ودروبوكس..... إلخ.

(6) التسويق العكسي:

حيث يقوم على فكرة "لفت النظر وجذب الإنتباه بما هو غير متوقع" مثل نشر وترويج أخبار كاذبة حول المنتج أو القائم عليه، ثم ترويج مشاكل مفتعلة بشأنه بما يؤدي إلى اشتعال مواقع التواصل الاجتماعي بشأنه، ثم تحدث حملة معاكسة تماماً تقوم بعملية الترويج والتصحيح لما قيل مع استجلاب تعاطف كل من تعرفوا على المنتج محل الترويج في المرحلة الأولى، بالإضافة إلى استقطاب فئات أخرى تتدفق مع تتابع الجدالات والأحداث.

ومن الأشكال الأخرى لذلك النوع، نشر فيديوهات أو صور فكاهية صادمة حول المنتج بطريقة لافتة لتواجده، ثم نشر أخرى تصحيحية ومحبية له.

وجدير بالذكر، أن هناك شاباً مصرياً ذكياً وواعداً، يذكر أنه لعب دوراً كبيراً في استخدام ذلك النوع من الترويج أو التسويق العكسي بنجاح منقطع النظير، بحيث ساعد على تنشيط وترويج منتجات شركة "باندا" المصرية.

3-6 نموذج لأحد أنظمة إدارة المعلومات:

في عصر المعلومات المتطور متلاحق التغييرات الجذرية اللاهثة، تعددت الأنظمة التي تتناول كيفية تصنيفها وإعدادها للتداول أو للعرض القابل للتطبيق.

وقد تتميز أنظمة إدارة المعلومات التي تتعامل مع المجالات الرقمية بخصوصية التنظيمات التي يجب أن تدار من خلالها، أو على أساسها، لكنها عادة تتشارك مع أية أنظمة إدارية أخرى في الشكل التصنيفي العام الذي يشمل على ثلاثة مستويات إدارية محورية.

وبناء عليه، فسوف نبدأ أولاً بعرض الشكل التصنيفي التنظيمي الإداري العام، ثم في جزئية تالية نعرض أحد النماذج التي يتم تطبيقها في مجال المعاملات المعلوماتية الرقمية على وجه الخصوص.

1-3-6 أهم أنواع الإدارات التنظيمية ومستوياتها:

بداءة، نود الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإدارة كمصطلح متخصص:

- الإدارة الخدمية Administration، وهي التي توجه الجهود البشرية بشكل منتظم لتحقيق أهداف معينة عادة ذات صفة خدمية.

- إدارة أعمال Management، وهي التي تركز على فن استخدام الموارد المتاحة للمنظمة أو للمشروع (طبيعية أو بشرية أو غيرها)، من أجل تحقيق أهداف معينة عادة ترتبط بالمنافع والمكاسب الخاصة.
(على سبيل المثال، أنظر إلى: الصباب 1413 هـ، مرجع سبق ذكره، ص 19).

وفي جميع الأحوال، فإن من أكثر التصنيفات الإدارية شيوعاً في أية مؤسسة أو منظمة - أياً كان نوعها أو مجال نشاطها - ذلك الذي يقوم على مستويات إدارية ثلاث: إدارة عليا، وإدارة وسطى، وإدارة دنيا.

وجدير بالملاحظة إلى أن ذلك التصنيف لا يقوم في الواقع على رتب تقييمية لدرجة أهمية كل إدارة وفوقيتها أو تدنيها مقارنة بالأخرى فقط، بقدر ما هو تصنيف معياري يركز على مدى القرب من، أو البعد عن أرض التنفيذ الواقعي للأنشطة المستهدف إدارتها وتنظيم عملياتها، وعملها.

والآتي، بعض التوضيح التفصيلي لطبيعة كل من الإدارات المعنية:

أولا الإدارة العليا **Senior Management**:

وتلك الإدارة، تتكون عادة من المالكين للمنظمة وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الجهات العليا التي تكون مسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي الشامل للمنظمة (بتحديد الأهداف والرؤى والرسالة والتصورات المختلفة للتنفيذ، مع تحديد التمويل المتاح ومصادر تدبيره..الخ)، وذلك مع وضع الخطوط العريضة للسياسات المستهدف تطبيقها واتخاذ القرارات العامة التوزيعية والجزائية في شكلها النهائي. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الإدارة العليا بمهام أخرى فرعية يمكن أن يتضح بعض الأمثلة منها في الجدول رقم (1)

ثانيا، الإدارة الوسطى **Middle Management**:

ومن مسماها ندرك أنها فئة إدارية تعمل كوسيط وأداة تواصل بين الإدارة العليا المذكورة، وبين الإدارة الدنيا التنفيذية التي ستحدث عنها بعد قليل. وتلك الإدارة تتولى عملية نقل الأوامر والتعليمات من الإدارة الوسطى، إلى الإدارة الدنيا، لكن بعد أن يتم إعدادها بشكل أكثر تفصيلا ودقة قابلة للتنفيذ، بلغة أكثر قابلية للفهم من قبل الجهات التنفيذية بالقاعدة العريضة للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تتولى متابعة العمليات التنفيذية وكتابة تقارير التقييم التي تقدمها فيما بعد إلى الجهات العليا، بعد أن تتلقى تقارير تفصيلية من الإدارات الدنيا، مع التأكد من مصداقية تلك التقارير من خلال متابعات للقائمين على الإدارات المختلفة الخاصة بالعمليات التنفيذية الفعلية.

كما أن تلك الإدارة الوسطى، يمكنها أن تتلقى الشكاوى والتظلمات من العاملين التنفيذيين لو صدرت ضد رؤسائهم الإداريين وذلك للبت فيها أو لنقلها إلى الإدارة العليا من خلال اجتماعات دورية منظمة.

هذا، ويمكن التعرف على المزيد من مهام الإدارة الوسطى بمتابعة الجدول رقم (1).

ثالثا، الإدارة الدنيا أو التنفيذية **Excutive Management**:

وتشمل تلك الإدارة على جميع الفئات التنفيذية العاملة بالمنظمة بمختلف تخصصاتها ودرجاتها ومهاراتها الوظيفية والفنية وغيرها -كبارا وصغارا- وهو ما يؤكد على أن كلمة الدنيا التي توصف بها تلك الإدارة، ماهو إلا توصيف للمسئولية التنفيذية، وللعمالة التنفيذية التي تمثل القاعدة العريضة والأساسية للمنظمة، والتي بدونها تنتفي كل وظائف ومهام المنظمة وتصبح مجرد حبرا على ورق عقيم الجدوى والمنفعة.

وفي تلك الإدارة، تتولى القيادات المعينة العديد من المهام التي تتعلق بعملية تفعيل المخططات وتحويلها إلى عمليات تنفيذية متحركة وديناميكية. وبالتالي فمن مهام القيادات هنا، أن يعاد عرض الخطط والسياسات المرسله لهم من الإدارة العليا عبر الإدارة الوسطى إلى مخططات تفصيلية دقيقة، تشمل على توزيع المهام والمسئوليات ليس فقط على كل فريق، بل على كل فرد، بحيث تتم المتابعة والاشراف والارشاد المباشر للجميع، وتتم كتابة التقارير الدورية لتسليمها إلى الإدارة الوسطى. كما تقوم تلك الإدارة بالعديد من المهام الأخرى التي تم إدراج بعض النماذج منها في الجدول رقم (1).

2-3-6 أحد النماذج التنظيمية لإدارة المعلومات:

من الطبيعي أن نتوقع أن الإدارات التي تعمل في مجال التنظيم المعلوماتي، أو تتضمن مهام فرعية تتعلق بذلك المجال المتطور المتشابك، لا بد أن تكون مختلفة كثيرا عن التنظيم العام للإدارات ثلاثي التصنيف على النحو الذي ذكرناه سابقا، حيث أن النموذج سالف الذكر يعتبر شكلا مبسطا للمنظمات أو المنشآت بسيطة المكونات نسبيا.

والواقع، أن هناك العديد والعديد من التنظيمات ونماذج الإدارة التي يمكن الحديث بشأنها في المجالات الأكثر تعقيدا وحادثة مثل مجال المعلوماتية دائم التطور والتغيير.

جدول (1): التصنيف العام للإدارات ومهامها الأساسية

م	الإدارة العليا (تخطيط)	م	الإدارة الوسطى (توزيع)	م	الإدارة الدنيا (تنفيذ)
1	التخطيط الاستراتيجي الشامل	1	تحويل الخطط العامة إلى تفصيلية	1	توزيع مباشر للمهام على العمال والمنفذين
2	تخطيط دوري للميزانية	2	توزيع المهام على الوحدات المختلفة	2	متابعة واشراف مستمر على عمليات التنفيذ
3	تحديد السياسات واجبة التنفيذ	3	الإعلام والارشاد التنفيذي للجهات التنفيذية	3	الإمداد التمويلي وفقا للمخصصات المقررة
4	تحديد الهيكل الوظيفي	4	تصنيف وتوزيع السياسات على الجهات المختصة	4	تقديم تقارير دورية شفوية وكتابية للجهات الأعلى
5	تحديد النطاق العام للعلاقات العام	5	توزيع المهام الوظيفية لجميع العاملين	5	توعية وظيفية وفنية للمنفذين
6	تولي المسؤولية الاجتماعية	6	جهة وسيطة بين الإدارات مع التوفيق بين مواضع الاختلاف	6	رقابة ومتابعة وتقييم مستمر لجميع الفئات التنفيذية
7	اتخاذ القرارات النهائية	7	إعداد جداول تفصيلية دورية بالمسؤوليات الاجتماعية واجبة التحقيق	7	نقل الشكاوى ووجهات النظر من التنفيذيين إلى الجهات الأعلى
8	الفصل النهائي في المنازعات	8	إعداد تقارير التقديم للإدارة العليا	8	تنظيم المناسبات الاجتماعية الداعمة للعلاقات
9	تدبير الاحتياجات التمويلية وتلبية المطلوب منها من كل إدارة فرعية	9	تقدير مكافآت، وفرض جزاءات		
10	تحمل عواقب المخاطر واتخاذ القرارات الملائمة لمواجهتها				
11	الإقرار على المكافآت والحوافز والجزاءات الاستثنائية... إلخ				

ومراعاة لعدم التشتت والخروج عن هدف الكتاب الأصلي وتوجهه الأكثر عمومية، يفضل أن نستعرض مثالا واحدا فقط ليمثل آلية الإدارة في ذلك المجال الحيوي وما يشابهه في النمط والطبيعة.

وفقا للشكل رقم (4)، يمكن القول بأن أنظمة المعلومات تتأسس على شكل هرمي، يتواجد على قمته الإدارة العليا المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، تليها الإدارات المتوسطة المتعلقة بالمسائل الإدارية والتنظيمية لجميع وحدات وأنشطة المؤسسة، وبعدها توجد إدارة البيانات والمعارف أو المعلومات وهي مسؤولة عن جمع وتحصيل البيانات والمعلومات اللازمة، ثم في أسفل قاعدة الهرم توجد القاعدة التنفيذية التي يمكن أن يطلق عليها إدارة التشغيل والعمليات، حيث تعتبر الدينامو المحرك للمؤسسة وبدونها لا تظهر مخرجات العمل كله إلى النور.

ومن الإدارات الفرعية التي تتواجد عادة داخل أية مؤسسة، نذكر خمس على سبيل المثال لا الحصر، وهي إدارة الموارد البشرية، وإدارة الحسابات، وإدارة التمويل، وإدارة التصنيع والمهام الهندسية (أو ما يتعلق منها بمجال النشاط المستهدف)، ثم إدارة التسويق والمبيعات التي تمثل المحرك القوي لعمليات التداول والتصريف.

لكن يمكن القول بأن النموذج الأكثر عمومية للشكل التصنيفي للإدارات المعنية في أية مؤسسة ينقسم (مثله مثل جميع إدارات المنظمات العامة) إلى ثلاثة أقسام:

1- الإدارة العليا Senior:

وتقوم بمهام كثيرة تتعلق بالمؤسسة ككل ومنها التخطيط والتنظيم، تخطيط الميزانية، تحديد الأهداف والاستراتيجيات، إعداد السياسات، اتخاذ القرارات، تحديد الهيكل الوظيفي والقيادي العام، تحديد النطاق الشامل للعلاقات العامة.

وعادة ما يمثلها فريق من الأشخاص الأكثر تميزا في النواحي التخطيطية والتنظيمية

وعادة ما ينقسمون إلى فئتين رئيسيتين: رؤساء مجالس الادارات Board Directors وملاك المنشآت محل الإدارة Shareholders (أي ملاك أكبر قيمة من حصص أو أسهم المنشأة).

2- الإدارة الوسطى:

وتتولى عمليات تحويل الخطط العامة إلى فرعية وتفصيلية قابلة للتنفيذ، وتوزيع المخصصات على الوحدات المختلفة، والاعلام التفصيلي للجهات التنفيذية، وتقسيم وتوزيع السياسات على الجهات المتخصصة، والتكليف العملي للجهات التنفيذية بالقرارات الملائمة، وتوزيع تفصيلي ودقيق للمهام الوظيفية العملية، ووضع جداول تفصيلية لأداء المسؤوليات الاجتماعية وتنفيذ مخططات التواصل اللازمة.

وعادة ما يمثلها مدراء الأقسام والفروع التنفيذية المؤهلون بخبرات تواصلية عالية الأداء تفعل توصيل المعلومة النظرية من الأعلى إلى الإدارة التنفيذية الأدنى بتفاصيل واضحة ودقيقة وسهلة التطبيق من قبل التنفيذيين.

3- الإدارة الاشرافية الدنيا:

وكلمة دنيا يقصد بها فقط مكائنها كقاعدة للهزم الإداري التصنيفي ليس أكثر، لكنها تعتبر المحرك التنفيذي الرقابي والتقييمي لعمليات التنفيذية وأداء القائمين عليها، حيث تقوم بتوزيع المهام المرسله لها من الإدارات الأعلى على المكلفين مباشرة، ثم متابعة التنفيذ الفعلي ومطابقته بالمطلوب، كما تقوم بالإمداد التمويلي المخصص، ثم بإعلام القاعدة التنفيذية المختصة كل بما عليه أن يفعله، مع توعية وظيفية تامة للقاعدة التنفيذية، ورقابة ومتابعة وتقييم لمدى تنفيذ المطلوب، ورقابة فئوية على جميع المستويات، مع إعداد جداول وفئات تنفيذية قد تتغير وفقا للاحتياجات العملية التي يتم الوقوف عليها أثناء مراحل التنفيذ الواقعية.

ويمثل تلك الإدارة المراقبون والمشرفون وكتابوا التقارير عن التقييم العام للعاملين

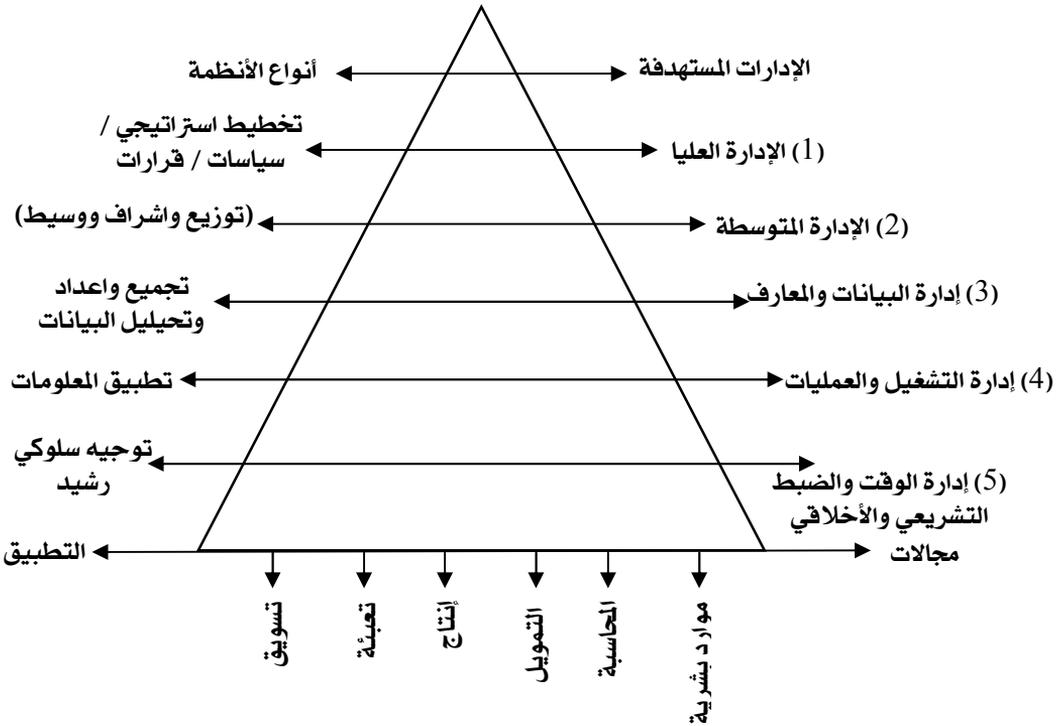
وللأنشطة التنفيذية، بالإضافة إلى الكادر المهني والوظيفي والحرفي المسئول عن العمليات التنفيذية المشودة.

وبمزيد من التفصيل اللازم، يمكن أن نذكر بعض الفئات الإدارية التفصيلية التي تتواجد عادة في أية مؤسسة تنشُد التميز التنافسي مرتفع الأداء، خاصة عندما تتشارك تلك الفئات أو الوحدات الإدارية مع توجهات اقتصادية ذات توجه مستهدف واحد:

- 1- إدارة الموارد البشرية (وهي التي يقابلها في الاقتصاد ما يطلق عليه تنمية الموارد البشرية) Human Resources Development.
- 2- إدارة تقنية المعلومات Information وهي التي يمكن دعمها بتحليلات اقتصاديات المعلومات المختلفة كالتكلفة العائد والتكلفة الفعالية.
- 3- الإدارة الاستراتيجية Strategy ويدعمها في المقابل التحليل الاقتصادي المتخصص في مجال التخطيط والتنمية.
- 4- إدارة التسويق Marketing وتدعم عملياتها بما ورد في الدراسات الاقتصادية حول السوق ونظريات العرض والطلب ومتعلقاتها.
- 5- إدارة المشروعات، وترتكز مهامها أساسا في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية
- 6- إدارة الجودة، ويتم دعمها بالدراسات الاقتصادية في مجال تنمية المهارات البشرية ورفع معدلات الإنتاجية والأداء الاقتصادي الكمي والنوعي.
- 7- الإدارة اللوجيستية، وتدعم بالدراسات الاقتصادية حول القدرات التمويلية والمدخلات والموارد الطبيعية والموارد التصنيعية والمسئولية الاجتماعية للشركات.. الخ.
- 8- إدارة إسلامية، (التي يمكن أن تشمل بدورها، إدارة للبحوث المتخصصة، وإدارة تشمل على مجموعة فقهاء متخصصين)، وتبلغ أهمية خاصة في المجالات التي تتطلب آراء فقهية لحسم مواضع الجدل مثلما يحدث في مجالات البنوك والمصارف وهو ما يطبق بالفعل في نظم البنوك الإسلامية وبعض شركات التأمين، وما أصبح محل

تطبيق متزايد في المجالات المستحدثة التي تتطلب دائما آراء متتابعة للفقهاء كمجال التسويق الشبكي والتعامل بالنقود الرقمية.. الخ.. ففي مثل تلك المجالات، يتطلب الأمر دراسة اقتصادية إدارية وضعية ومنقحة بالضوابط الإسلامية قبل أن تدخل إلى حيز التنفيذ بواسطة الإدارات المختلفة.

9- إدارة الوقت، التي تلقى الكثير من التجاهل في عالمنا النامي، على الرغم من الأهمية البالغة لها خاصة في المعاملات الرقمية التي تقوم على استخدام الفيمتو ثانية في أداء وظائفها.



شكل (4): بعض أنواع الأنظمة الإدارية للمعلومات

رؤية اسلامية للتنظيم الإداري:

بمتابعة العديد والعديد من التنظيمات الإدارية التنفيذية أو المقترحة، لوحظ أنها تتم جميعها بالاسترشاد الخالص بالناذج العالمية التقليدية، ولم نعثر على تجارب فعلية تم فيها الاسترشاد بـ نماذج تم تطبيقها أثناء حكم الدولة الإسلامية القوية التي كان أحد أسباب قوتها يتمثل في الإدارة الكلية والجزئية الرشيدة لكل جزئية في الأنشطة والمعاملات فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، لم نعثر - في مصر مثلاً - على إدارات إسلامية يسترشد من خلالها للتعرف على صحة ما يتم تطبيقه من أنشطة ومعاملات إلا في نطاق ضيق محدود يتعلق بالمجالات التي أثير بشأنها الكثير من الجدل مثل الحال بالنسبة للبنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامية (فقط)!! أين إذن مثل تلك الإدارات من المعاملات الإلكترونية المستحدثة وغيرها من معاملات مستحدثة حذرنا من غموض وضعها ومن الشبهات التي تحوم حولها كالتسويق الشبكي بل والتسويق الإلكتروني الاجمالي الذي يقوم في غالبته العظمى على بيع الغرر، والفوركس، والمعاملات النقدية الرقمية؟!.

وحتى الإدارات القليلة التي شملت تولى مهام فقهية تشريعية في البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية، فهي تعين عادة استشاريين منتدبين لا ينتمون بانتظام مهني إلى تلك المنظمات مما قد يختلط معه شبهات المجاملات، كما أنها تنصب فقط على نقاط ودوائر محددة لا تمتد إلى متابعة سلوك العاملين وإرشادهم إلى السلوك الديني الصحيح، ولا تأخذ في الاعتبار التوجيه الديني لهم ولكيفية المواءمة بين أداء فروعهم الدينية في أوقاتها الصحيحة (وبصفة خاصة أداء الصلوات في أوقاتها)، وبين الضوابط المطلوبة من العامل بإتقان عمله والتحلي بالمصداقية وتجنب الغش والتزوير وغيره من الانحرافات ومسببات الفساد، وتلك المطلوبة أيضاً من أرباب العمل بمراعاة الله في من يعملون لديهم والالتزام بالحديث الشريف الموجه إليهم: "اعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه" (حسن، في صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 1، رقم 1055).

ومن أكثر نواحي القصور الإدارية خطورة، تجاهل أهمية الوقت وإعطائه حقه في تقسيمه وتصنيفه بطريقة توفر للعامل توازنا ماديا وروحانيا / معنويا متكاملًا.

وفي ذلك الصدد، أود الإشارة إلى تجربة شخصية حدثت معي حين قررت تأليف كتاب حول اقتصاديات الوقت لأهميته القصوى في عالمنا المعاصر وكان ذلك في عام 2004. وقتها عانيت كثيرا من العثور على أية دراسات اقتصادية متخصصة، وعلى العكس، فقد وجدت الكثير من الدراسات حول الوقت وأهميته في مجال التخصص الإداري، والعسكري، بل وفي بعض الدراسات الاجتماعية الميدانية غير المتعمقة في الدراسات التحليلية الدقيقة.

أما الجانب الشرعي والتشريعي، فكان الملجأ والملاذ الحقيقي للتعرف على القيمة الحقيقية للوقت وعلى كيفية ترشيد استخدامه، وما يكتنفه من فرص لو أحسن استغلاله، أو في المقابل مخاطر وتهديدات لو أسيء إهداره، حيث شمل المنظور الإسلامي الموضوع بأخذ العواقب الأخروية أيضا.

ومن النصوص المباشرة التي نبهت إلى تلك الفرص والمخاطر الكامنة كان الحديث الشريف: "نعمتان مغبون فيهما الإنسان الصحة والفراغ"، وهو الذي أشير إليه وإلى بعض النصوص الأخرى ذات الصلة في جزء سابق من الكتاب.

ولقد خرجنا في كتابنا بنموذج إرشادي موضوعي يمكن من خلاله الاسترشاد بالفروض الدينية كمعايير تصنيفية لتقسيم وقت العمل والاستذكار بل والمعاش بأكملها كأن يستغل الوقت من الفجر حتى الظهر في أداء أصعب الأعمال وأكثرها تطلبًا للإنجازات البدنية والذهنية الشاقة، والتوقف التام عن ممارسة أي نشاط مهني أو خارج المنزل بعد انقضاء صلاة العشاء (للمزيد ارجع إلى الدكتورة زينب صالح الأشوح، 2004).

السؤال إذن !! كيف سعى المسؤولون للاستفادة بهذا الكتاب الإرشادي المبسط الذي شمل على دراسة اقتصادية إدارية إسلامية شاملة يمكن الاستعانة بها كدليل إرشادي في المجال الإداري التنظيمي على أرض الواقع التطبيقي؟

وسؤال آخر أكثر شمولية !! يتبادر إلى الأذهان، فجميعنا نعرف المقولات الشهيرة المتعلقة بالوقت والمتغنية بأشعار له مثل: "Time is Money" و"الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك"، أين إذن الوحدات المخصصة داخل المنظمة كإدارات للوقت منفصلة ومستقلة لتقوم بدورها الاشرافي والرقابي والارشادي المطلوب والكافي والدقيق في هذا الصدد؟!

وبعد، فيما سبق تم عرض بعض التفاصيل والتصنيفات الأساسية للاقتصاد الإداري الافتراضي وبعض المجالات الهامة فيه كالتسويق والتنظيم الإداري وإدارة الوقت بمنظور اقتصادي توجهه التعاليم الشرعية المرشدة.

وقد اتضح من الفصل الحالي أن الاقتصادي الإداري الافتراضي مثله مثل أي شيء آخر، الأصل فيه الإباحة وجواز الإنتفاع به وتيسيراته الإيجابية، لكن اتضح لنا أيضاً أنه ينطوي على مخاطر وتهديدات وسلبيات قد تحمل في طياتها التدمير وإهدار الموارد والطاقات.

ومن أهم سلبيات ذلك العالم الافتراضي هو عدم الاعتراف بمن يعاني من الأمية الرقمية الأكثر تطوراً وحادثة، فكل إنسان معاصر يجب أن يتمتع بقدر كاف من المعرفة المعاصرة لكي يتمكن من البقاء في سوق الدنيا التكبسية التنافسية الشرسة، ولكي يتمكن على الأقل من حماية نفسه من هجمات الغزوات الافتراضية التي لا تعرف الرحمة ولا التعاطف.

من هنا، يبرز الدور الفاعل للتدريب كأداة ووسيلة معاصرة تسير جنباً إلى جنب وعلى خط موازٍ للتعليم التقليدي والمتطور، وذلك من أجل تأهيل الإنسان المعاصر بمعارف وبمهارات تحويلية سهلة التأقلم والتعايش مع العالم الرقمي الإبداعي التنافسي الشرس.

وذلك، ما سوف يتم تناوله بمزيد من التفصيل من خلال الفصل السابع التالي.

الفصل
السابع

**التدريب ودوره التنموي
في تفريخ الكفاءات
التنافسية الرائدة**

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) التنمية البشرية وعلاقتها بالإبداع والابتكار.
- (2) عرض تعريفى بالمقصود بالتدريب، وبالريادة ومتعلقاتهما.
- (3) أهم المكونات والمراحل وخطوات التنفيذ للعملية التدريبية.

الفصل السابع

التدريب ودوره التنموي في تفريخ الكفاءات التنافسية الرائدة

مقدمة

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْيِهِمُ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: 90]. استلهاما من تلك الكلمات الحكيمة المرشدة، يمكن أن نقول بأن البشر في دنيا المعرفة والمعاش صنفاً: قائد متعه الله بمواضع تميز وقدرات ومواهب ذاتية متأصلة، ودعمه بإضافات مكتسبة تزيد من الفعالية التي تجعل منه نموذجا يحتذى به، وقائد ذو كلمة مسموعة وتوجيه مقبول من الغير، وتابع يسترشد بخبرات الأول ويسير على نهجه - أو يسعى إلى هذا - بدون أن تكون له موهبة المبادرة والتميز الذاتي المنفرد.

ومامن شك في أن المرشد الأكثر قوة بمعارفه وبمداركه وبتطبيقاته الصحيحة يفضل كثيرا غيره ممن يعانون من صفات الطاقات السلبية الناتجة عن التواكل وركود المعاش والاقترار على المتاح والمستطاع الفوري فقط بدون بذل أية محاولات حركية أو ديناميكية للتغيير، ولمصارعة الصعب والتفنن في تذليل عراقيله المعاندة لأي تقدم وتميز، ويتأكد ذلك من الحديث النبوي الصحيح: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن

الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وإن أصابك شر فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل فإن "لو" تفتح عمل الشيطان" (رواه مسلم).

ومن معايير قوة الإنسان التي تؤهله للتمتع بدور ريادي قوة العلم، والمعلومة، والمعرفة التي يعرف الإنسان الرشيد كيف يعظم منافعها بحسن الاستغلال والتطبيق، ذلك مثلما تشير الآية الكريمة على لسان يوسف عليه السلام: ﴿ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ۝٥٥ ﴾ [يوسف: 55].

ومنطقياً، فإن القيادة والريادة لا تحدث بشكل ذاتي منفرد، إنما تتولد وتظهر عادة مترتبة على قمة نظام هرمي يتكون من طبقات من المهنيين أو ذوي المستويات العلمية والمعرفية مختلفة المستويات والمهارات، كلهم يتواجدون داخل منظومة متنامية متعاونة يقوم كل بمهمة تتوافق مع قدراته وكفاءاته "اعملوا فكل ميسر لما خلق له"، وهذا يعني أن القيادة على الرغم من تميزها فهي لا تستطيع أن تثبت من فراغ، ولا أن تظهر تميزها إلا مع تواجد آخرين، وبتعاون ودعم مكمل من قبلهم، ذلك لأن التفاوت في المهارات والمعارف ومستوياتها تمثل إحدى سنن الكون التي أرادها الله للبشر ضماناً للتواصل في عمليات الأعمار المستدام للأرض التي يعيش عليها ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا لَيْلَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف: 32].

لكن.. مع بزوغ النظام العالمي الجديد القائم على الاقتصاد المعرفي متلاحق التطورات المذهلة الشاملة لكل شيء، ومع تنامي مارد عملاق اسمه العالم الافتراضي الذي يزاحم الإنسان في وظائفه، بل وفي متطلباته وفي معاشه، بحيث أصبح ينافس في مجالات العمل الدقيقة والمعقدة، فيتفوق عليه في غالبية الأمور (!!)، لهذا، فقد أصبح لزاماً على كل البشر أن لا يتدنون عن مستوى معين من المعرفة وإلا لفظتهم دنيا الحضارة المعاصرة المتوحشة التي تطبق بقسوة مبدأ داروين "لا بقاء إلا للأقوى".

وفي ظل تلك التغيرات اللاهثة، أصبح التعليم التقليدي عاجزا عن الوفاء باحتياجات الإعداد للمهني والمحترف الماهر، وتسبب هذا في تنامي أشكال متزايدة من الفقر لا تتعلق فقط بالفقر الاقتصادي القائم على الدخل النقدي والحاجات المعيشية التقليدية، لكن ظهر معه ما يسمى بـ "فقر القدرات" الذي يمكن أن يجعل الإنسان فقيرا وعاجزا عن استخدام التقنيات الحديثة حتى لو كان غنيا لعجزه عن فهم كيفية استخدامها، بل لعجزه عن ادراك قيمتها ومنافعها الاستغلالية أصلا.

ولقد أدت التغيرات المشار إليها وغيرها إلى تنامي مجال جديد يعتبر موازيا في مهامه ووظائفه وأهدافه للتعليم التقليدي وهو "التدريب"، ومع مرور الأيام تزايدت أهميته حتى أصبح حلقة وصل فعالة بين التعليم التقليدي من ناحية وبين سوق العمل من ناحية أخرى، وأصبح يمثل أحد الوسائل الفعالة حقا في مجال التنمية البشرية التي بادرت الأمم المتحدة بالإعلان عن ضرورة التركيز عليها منذ عام 1990..

إذن، فالتعليم التقليدي أصبح قاصرا لأنه يعجز عن الوفاء باحتياجات سوق العمل، وسوق العمل تعاني من عجز في عرض العمالة (المطلوبة كيفا، وليس كما)، وذلك نتيجة لعجز العمالة عن الوفاء باحتياجات عرضها الإنتاجي والخدمي والتسويقي المواكب للتقدم المعرفي والالكتروني المتلاحق، والعولة تسببت في إلغاء الحواجز بين الدول وجعلت مصائرنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية متداخلة بحيث لا ترحب على ساحتها المعيشية إلا بكل متميز ومبدع في مجال تواجهه ونشاطه، وقادر على الثبات في ظل المنافسة المحلية والعالمية الشرسة، ، وهنا يبرز التدريب شامخا، ليعلم أنه قادر على حل تلك المشكلة المعاصرة متشابكة الأبعاد، وعلى إعداد وتنمية المهارات البشرية التنافسية القادرة على الصمود المعيشي الصحيح، والعيش الاقتصادي والاجتماعي الآمن وسط تلك المخاطر الحضارية سريعة التغيير..

تري، ما المقصود بالتدريب وما هي أهم المفردات التي يمكن أن تعرفنا أكثر على

هويته وأهميته خاصة في مجال التنمية البشرية الفعالة؟! وما المقصود بالريادة؟! وكيف يمكن أن تقاس وتتحقق بمساهمات فعالة في دنيا التنافسية الشرسة؟ وما هي أهم النظريات التي يمكن أن تساعد على تعميق فكرة أهمية دور المجال التدريبي في مجال التنمية البشرية خاصة في تفرخ الريادات المتميزة القادرة على الثبات بل والتقدم على درب التنافسية المحلية والعالمية؟

وانطلاقاً مما سبق، يتضح لنا أن التنمية البشرية تمثل المحور الجوهرى الذي تدور في فلكه كل مفاتيح التقدم والابداع والريادة التنافسية التي تضمن الأمن الفردي والاجتماعي في ظل نظام عالمي جديد لا يقبل الضعفاء، وبناء عليه، نبدأ عرضنا الحالي بعرض تعريفي موجز للمقصود بالتنمية البشرية وأهم أبعادها كما ورد بالنظريات الاقتصادية التي بادرت بعرضها ضمن سلسلة التحولات التنموية الأخرى، وبعد هذا، نستعرض مايجب ذكره عن التدريب كنشاط وكآلية تنفيذ وكقائمين عليه، وكفئات مستهدفة بما يمكن أن يضمن تفعيل ذلك المجال التنموي البشري المستهدف، حيث يتم ذلك على مرحلتين، نبدأ بأولهما كمبحث تعريفي للتدريب كنشاط، وللريادة كثمرة وهدف مع استعراض بعض الخصائص ذات الصلة بكل منهما، ثم نعرض في المبحث التالي نموذجاً مقترحاً ودليلاً مصغراً مرشداً لأهم مايجب توافره في فريق التدريب من ناحية، وفي الفريق محل التدريب من ناحية أخرى بحيث نضمن الحصول على أفضل النتائج المستهدفة.

وجدير بالتنويه، إلى أن كل ما سوف يتم تدوينه في ذلك الفصل من معلومات نظرية، قد وردت بشأن بعضها نبذات تعريفية في الأجزاء الأولى من الكتاب في مواضع متفرقة، وبالتالي فلا داعي للإشارة إلى أية مراجع مباشرة لها.. أما بقية العروض، فقد تم تدوينه من خلال الخبرة المتخصصة المتراكمة للمؤلفة كمتدربة في العديد والعديد والعديد من الدورات طوال حياتها المهنية الحافلة بالداخل والخارج، بالإضافة إلى ما قامت به المؤلفة أيضاً من حلقات تدريبية متناثرة أما في أماكن متخصصة أو من خلال ما تلقيه من

محاضرات تعليمية لجميع مراحل التعليم الجامعي بالإضافة إلى ما قامت به في مراحل الإعداد للرسائل العلمية حتى درجة الدكتوراه.

وبطبيعة الحال، فكل ذلك تم صقله ودعمه بمشاهدات ومقابلات ميدانية مع كثير من العاملين في مجال التدريب، والمتلقين له أيضا.

1-7 التنمية البشرية وعلاقتها بالإبداع والابتكار:

لو تأملنا في ذلك العنوان الفرعي ودققنا في متضمناته، للاحظنا أن أماننا ثلاثة مفاهيم مفتاحية يتتبعها كل منها تلو الآخر: فالإبداع لا بد أن يسبقه ابتكار، والابتكار لن يحدث بنجاح إلا إن تم إعداده وتوجيهه بعملية تنمية ملائمة للقدرات البشرية التي تتمكن من انجاز ابتكار فعلي، يصل إلى مرتبة الإبداع الفعال. ومن هنا يتبادر السؤال التالي..

1-1-7 ما المقصود بالتنمية البشرية؟ وكيف بدء التفكير فيها بجديّة؟

يعتقد الغالبية العامة أن التفكير في ذلك قد بدأ من خلال تقرير الأمم المتحدة في عام 1990، وكان رائد التفكير الذي أعلنه، الاقتصادي الهندي "أمارتيا سن" Amartya Sen، وذلك حين لاحظ الاقتصادي المعني أن ظاهرة الفقر أصبحت تشمل العالم أجمع حتى الدول المتقدمة وذلك نتيجة لفشل استراتيجيات التنمية والنمو المطبقي لأنها جميعها تقوم على سوء عدالة توزيع ثمار التنمية من منافع وأرباح على أقلية من الناس، بينما يظل الغالبية العظمى من الشعوب محرومين يعانون من مظاهر الفقر المتفاقمة كالأمية والبطالة وسوء التغذية والصحة..

وكان أول من تنبه لهذا الإخفاق التنموي، منظمة العمل الدولية، حيث تركز اهتمامها على العمال، فقامت بالإعلان عن استراتيجية "الحاجات الأساسية" Basic Needs في عام 1976 لتؤكد على حق كل عامل بل وكل مواطن في الحصول على حاجاته الأساسية التي حصرتها آنذاك في أربع عناصر: "المأكل والمشرب، والملبس، والمأوى".

وقد لاقت النظرية المذكورة رواجاً منقطع النظير، وأصبحت نقطة تحول جذرية من التوجه التنموي الاقتصادي للماديات (للدخل والانتاج ورأس المال كأجهزة ومعدات.. الخ)، إلى توجه تنموي موجه للبشر ذاتهم.

ونتيجة لذلك الرواج، حدثت امتدادات متتالية إضافية في ذات الاتجاه التنموي القائم على تلبية الحاجات الأساسية للبشر، فنشأت كثير من النظريات التوسعية التي تتبنى ذات الاتجاه مطالبة بـ "سلال" Baskets أكثر اتساعاً بحيث يجب أن تشمل على حاجات بشرية أفضل وأكثر تنوعاً بما يضمن الارتقاء أيضاً بنوع الحياة البشرية، وذلك مثل الحقوق السياسية والحق في التعليم وفي العلاج المجاني وفي المسكن المستقل وفي المرافق العامة وفي الماء الصالح للاستهلاك الأدمي، وفي الحصول على كم ونوعية كافيين من الأسعار الحرارية.. الخ"

وعلى خط واحد، لكن في توجه مختلف بعض الشيء، ظهرت مبادرة أخرى في ذات العام، للاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" حيث تمثلت في إصدار كتاب جديد له يطالب فيه بتطبيق استراتيجية تنموية جديدة تقوم على تنمية البشر بدءاً بتحسين أحوال الفقراء وأطلق على تلك الاستراتيجية "الهجوم على الفقر. Poverty Attack".

وفي تلك المبادرة، كان محبوب الحق يركز على مشكلة الفقر على الصعيد العالمي، ولكل البشر، وليس فقط في نطاق الدول المتخلفة، أو في إطار الطبقات العاملة فقط.

وبالفعل، حدثت استجابات فورية لذلك التوجه التنموي المستحدث من قبل الكثير من الدول حيث قامت بتحويل مساراتها وسياساتها التنموية من استهداف تنمية الحجر والماديات المتمثلة في السلع والخدمات والنقود، إلى التركيز على تنمية البشر بأشكال تطورت كثيراً حتى أصبحت تشمل أهدافاً لا تمثل فقط في تلبية الحاجات الكمية اللازمة للمعيشة، لكنها أصبحت تشمل أيضاً الحاجات التي من شأنها تحسين نوع الحياة والارتقاء إلى مستويات معيشية أكثر رفاهية.

ولكن!!، فعلى عكس المأمول، لوحظ أنه مع تنامي النظام العالمي الجديد ورسوخ معالم العصر المعرفي القائم على المعلومات والالكترونيات في دنيا الواقع، بدأت تظهر مظاهر مستحدثة للفقير العالمي، لا ترتبط فقط بالدخل الحقيقي والحاجات المعيشية التقليدية، لكنها أصبحت تشمل أشكالاً جديدة مثل "فقر المعلومات" و"الفقر المهني" الذي ينشأ عن اتساع الفجوة بين نظم تعليمية تقليدية من ناحية، وحاجات سوق عمل بالغة التعقيد وتقوم على التقنيات الرقمية الكثيرة المستحدثة. ونتيجة لذلك، أصدر البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تقريره في عام 1990 عن التنمية البشرية، وقام الاقتصادي "أمارتيا سن" بعرض نظريتين متتاليتين لعرض مقترحات مستجدة بهدف معالجة الفقر العالمي بما يتلاءم وأشكاله المستحدثة والمرتبطة بعصر المعلومات التنافسي سريع التنامي، والذي يمكن أن نطلق عليه مسمى "الفقر الرقمي".

وما من شك، في أن الفقر الرقمي المشار إليه توابعه يعني الافتقار إلى المهارات والخبرات اللازمة للتعامل مع التطورات اللاهثة المتتابعة بلا هوادة في مجال العالم الرقمي وبرمجياته التي تشمل ليس فقط ما يفيد البشرية، لكن أيضاً ما يمكن أن يدمر البشرية وذلك من خلال البرمجيات الخبيثة التي يطلق عليها مترادفات متعددة مثل الهاكرز والفيروسات.

ومن ثم، فإن الابداع والابتكار لا يعني فقط أن يكون في اختراع النافع الاضافي الجديد، لكنه أصبح يشمل أيضاً على اختراع آليات وبرامج ووسائل تكنولوجية قادرة على الصمود أمام البرمجيات الخبيثة، والقضاء الفعال على الاختراقات المهلكة وإهدار الموارد والقدرات والمجهودات.

2-1-7 الإبداع والابتكار في الاتجاهات التنموية المستحدثة:

فالمتبع لنظريات التنمية البشرية، يلاحظ أنها تقوم على هدف رئيسي ضمني يتمثل في تنمية القدرات المبدعة للبشر بما يمكنهم من التعايش الصحيح في دنيا العالم الرقمي المستحدث. ومن ذلك نذكر كأمثلة:

أولا: تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة 1990

- وفي ذلك التقرير، تم تعريف أحد أبعاد التنمية البشرية واجبة التحقيق بأنه ذلك الذي يؤدي إلى "توسيع خيارات الناس"، حيث يتمثل أهمها في الآتي:
- 1- أن يعيش البشر حياة مادية وصحية ملائمة.
 - 2- اكتساب المعرفة المتطورة والمعاصرة Know How.
 - 3- اقتناء موارد تكفي لعيش لائق مستمر.

وبكل تأكيد أن التعليم التقليدي وحده لا يمكن أن يساعد الإنسان على تحسين تلك الخيارات، وهنا يبرز الدور الحيوي للتدريب خاصة فيما يتعلق بالخيار الثاني المعروض آنفاً، وهو بدون شك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين القدرات الابداعية والقضاء على النمطية والتقليدية في الفكر والانجاز.

ثانياً: نظرية القدرات أو الإمكانيات Capabilities

ولقد قدمها الاقتصادي "أمارتيا سن" موضحاً أن تحسين المستويات المعيشية للبشر لا بد أن تقوم على دعميتين أساسيتين:

- 1- تحسين الذات What a person is or can be
- 2- تحسين الأداء الوظيفي What a person does or can do

وبكل تأكيد، فإن الحالة الأولى يمكن أن تتحقق بتحسين الحالة البدنية والحواس والملكات بالصحة البدنية والذهنية والغذاء والرياضة والقراءة، وتحسن أيضاً وبالدرجة الأولى بتمتع المرء بالثقة في الذات وبعدم الاحساس بالدونية في تعامله مع الآخرين، وذلك لن يتحقق بدوره إلا إن تمتع بموقف تنافسي متكافئ مع أقرانه، الذي يتطلب بدوره التمتع بملكات الإبداع والابتكار.

أما عن الحالة الثانية، فهي لاتتعلق فقط بالوظائف المهنية لكن أيضاً بكل وظائف الحياة وبكيفية المقدرة على التكيف الصحيح مع مستجداتها بما يتحقق معه تعظيم

المكاسب إلى أعلى مستوى ممكن، وتدنية الخسائر إلى أقل قدر ممكن. وذلك لن يتأتى إلا بالتمكن من مسابرة ركب التطور بكل ملحقاته وتتابعاته. فكما أوضح "سن"، فإن شخصا ثريا قد يمتلك الكثير من أحدث الأجهزة وأبهظها ثمنا وأكثرها قيمة استغلالية، لكنه قد يصبح نتيجة لتلك الممتلكات الحديثة ذات القيم التقنية بالغة الارتفاع، تابعا دائما لآخرين، بل قد يتحول - على الرغم من ثرائه المادي الظاهري - إلى فقير (نسبيا) وذلك نتيجة لعجزه عن استفادته من تلك المقتنيات المستحدثة لجهله التام عن كيفية تشغيل تلك المقتنيات الحديثة التي تيسر له أمور حياته، وتيسر معاملاته مع بقية أفراد المجتمع المعرفي المعاصر.

ووفقا لنظرية "سن" فإننا يمكن أن نطلق على تلك الحالة الفقر التقني، أو فقر الرفاهية المعاصرة أيضا، وبذلك الصورة يمكن أن نقول أنها أصبحت ظاهرة متفشية تزايد اتساعا كما تؤكد على ذلك الشواهد وجميع الدلائل المعيشية التي يلمسها الجميع.

وبالعودة لنظرية "سن"، فانه يمكن القول بأن تحسين الأداء الوظيفي أو الاستغلالى التطبيقى المعيشي والمهني والمجتمعي يتطلب بالضرورة تحسين المهارات والخبرات والقدرات الإبداعية وأفضل وسيلة معاصرة ومتاحة لتحقيق ذلك ستكون بالفعل من خلال التدريب في مجالاته المختلفة سواء التأهيلية أو التحسينية الداعمة لجهود تعليمية وتثقيفية أخرى يمكن أن تتحقق من خلال التعليم التخصصي الموجه، والمسابقات الثقافية والتعليمية الهادفة، والجوائز المشجعة للمتميزين.. الخ.

ثالثا: نظرية السعادة Happiness

ولقد صاغها أيضا الاقتصادي الهندي "أمارتيا سن"، حيث يؤكد على أن من أهم أهداف التنمية البشرية ما يبعث على إحساس المرء بقيمته في المجتمع الذي يعيش فيه، وأوضح أن ذلك لن يتحقق أبدا إلا أن شعر المرء بقيمته الذاتية Personal Value ورضى عن حالته وكان واثقا بنفسه وبقدراته. وبكل تأكيد فلن تتحقق مشاعر الرضا والسعادة إلا

لو كان المرء متميزا ومتفوقا بل ومبدعا في مجال ما يجعله مقبولا في مجتمعه، ومطلوبا دائما في المعاملات المختلفة.

وما من شك في أن للتدريب دورا حيويا بالغ الأهمية في استكمال نواحي النقص والثغرات والضعف في شخصية المرء، وتحسين قدراته ومهاراته التي تتيح له فرض التميز الفعال والاندماج الصحي بين أقرانه وذويه بشكل يدعو إلى الافتخار والرضى عن النفس بل وعن الآخرين كذلك.

والتدريب في تلك الحالة يتميز بخصوصية توجهاته التي تقوم على نواحي مهنية وأخرى سلوكية ونفسية وروحانية كالتدريب على الانضباط الانفعالي، وممارسة رياضة الاسترخاء والتأمل والتدريب على التخاطب والخطابة وكيفية التعامل الصحيح مع الطبقات الأخرى أو مع الآخرين بوجه عام.. إلخ

2-7 عرض تعريفي بالمقصود بالتدريب، وبالريادة ومتعلقاتهما :

عرضنا في السابق نبذة عن بعض نظريات التنمية البشرية التي تهتم بالارتقاء بأحوال البشر وبنوع الحياة التي تلفهم بردائها أيا كانت أنسجته ومواد تكوينه.

وعرضنا -ضمنا- ما للتدريب من أهمية نسبية تكاد تعتبر ملحة وضرورية بل ومصيرية، حيث أنه يمكن اعتباره بمثابة الملاذ الذي يمكن أن يحتمي به المتضررون من التحول الرقمي التنافسي الشرس الذي لا يقبل في دنياه أي ضعيف، أو جاهل بدهاليزه وشفراته المتلاحقة.

لنحاول إذن أن نتحدث ببعض المزيد من التفاصيل عن ذلك المجال الحيوي، وذلك على النحو التالي.

1-2-7 التدريب Training

وله مرادف آخر هو التمرين Training فكلاهما يشير إلى آلية متشابهة في نقل خبرات ومهارات أو معارف بطريقة تطبيقية وعملية متخصصة، بالبدء بإرشاد وصفي توجيهي

نظري أو تعبيرى، ثم يتم التفعيل بالتطبيق التجريبي العملي، ويستدل على نجاح النشاط المعنى بتحقيق قيم مضافة جديدة ومتركمة للشخصية أو المجموعة المستهدفة، بعد مسيرة مستمرة محددة التوقيت، تقوم على اتباع "التجربة والخطأ".

غير أن التمرين عادة ما يركز أكثر على التطبيقات الحركية البدنية أو الذهنية الذاتية، أما التدريب فقد يختلف في بعض النواحي كاحتوائه في غالبية الأمور على عرض نظري متكامل كمرحلة تمهيدية للتطبيق العملي، كما يقوم على مايسمى بورش عمل Workshops جماعية تحيل العملية التدريبية إلى منظومة مجتمعية تمثل نماذج مشابهة لمحاكاة النماذج البشرية الموجودة على أرض الحياة الواقعية.

ولقد ازدادت الحاجة الملحة للتدريب في الآونة الأخيرة خاصة مع التحول الهيكلي وهيمنة القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث أصبح يتطلب مهارات وخبرات تختلف كثيرا عن المتاحة في القطاعات العامة والحكومية تقليدية التوجه، وأصبحت العمالة تتجه (اختيارا أو اضطرارا، أو إجبارا) للعمل في نطاق النشاط الخاص للذات أو للغير، مما استلزم ضرورة التدريب للتأهيل المهني الملائم لمتطلبات سوق العمل الخاص من ناحية، ولزيادة إمكانيات الثبات والاستقرار في المجال المهني لأكبر فترة ممكنة خاصة في ظل المجال المهني الذي تحكمه المنافسة الشرسية.

وبالإضافة لما سبق، فقد تنامي الاقتصاد المعرفي وارتبط ذلك بتنامي العروض والمطلوب من المهارات الالكترونية والمعلوماتية الدقيقة، وصاحب ذلك حدوث تغيرات جذرية في أساليب الحياة المعيشية المجتمعية والطموحات المهنية خاصة بين الشباب حيث أصبح الكثير منهم يركزون طلباتهم على الأعمال الأكثر عائدا ومنافع، بل وتستمر تطلعاتهم للعمل بالخارج استهدافا للجديد الأفضل من وجهة نظرهم.

كل ذلك وغيره أكد على أن التدريب أصبح مجالا ضروريا خاصة لشباب اليوم، بل للأطفال أيضا، من أجل اكتساب خبرات ومهارات جديدة، ودعم المطلوب المعيشي والمعرفي الأساسي منها، لضمان تحقق حياة فردية واجتماعية معاصرة آمنة وسعيدة.

لكن، التدريب إن كان يمثل شرطا ضروريا للثبات المعيشي التنافسي في مجتمع التحولات اللاهثة، فهو غير كاف لتحقيق الهدف المعني ما لم يتمتع بالتميز التنافسي الذي يمكنه بالاحتفاظ بدور ريادي بين سكان الأرض من ناحية، مع ضرورة التحسين والتطوير المستمر لذلك التميز التنافسي وإلا أصبح في ذيل الركب المعيشي، وضاعت منه مواضع التميز وأصبح نهبة للإهمال والانزواء واللفظ مثلما حدث في تجربة "نوكيا" التي تربعت على عرش الشهرة والتميز الإلكتروني لفترة طويلة من الزمن، ثم أطاح بها منافسون جدد نتيجة لثباتها على تلك الحالة التنافسية القديمة بدون بذل تطورات يقظة وفعلية، وحتى بعد عودتها إلى حلبة النشاط الاقتصادي، فما زالت تترنح في زوايا الإهمال لأن التطورات التي أضافتها على منتجها لم تكن بذات القوة الريادية التي ترجعها إلى سابق مكانتها الأكثر تميزا من غيرها.

ترى إذن، ماذا يقصد بالريادة؟!

2-2-7 الريادة أو ريادة الأعمال Entrepreneur Pioneership

ولهذا المصطلح مرادف لصيق هو القيادة Leadership. وكلا المصطلحين يتضمن معنى جوهريا موحد هو التواجد في الطليعة، والتربع على القمة، والزعامة التوجيهية والمرشدة التي يتم بها قيادة الآخرين وتوجيه سلوكياتهم بما يراه المتمتع بصفات تميز منفردة أو إضافية لا تتواجد عند غيره على الأقل في الوسط المعيشي المحيط.

غير أن كلمة "الريادة" يمكن أن تنصب أكثر في المجالات المدنية والفكرية والمعرفية والخبرات والمهارات المهنية والحرفية والسلوكية المتميزة، والتي يمكن أن تتكون أو أن تكتسب، أو أن تتحقق بين الأقران الذين يتساوون في المناصب أو المستويات التعليمية أو غيرها، بل قد تحدث الريادة للمتميزين (في موضع أو مجال ما) على غيرهم ممن يفوقهم علما أو منصبا أو خبرة في المجالات التقليدية العامة، فالعبرة هنا تكمن في التميز الموضوعي المرتبط عادة بمجال بعينه، في زمن بعينه، في مكان بعينه، في موضع بعينه.

ويلحق بذات المصطلح آخر لصيق لكن أكثر تحديدا وانحصارا في مجال استخدامه وهو "ريادة الأعمال" حيث يقتصر مفهومه على التميز الأعلى والانفراد النسبي في مهارات ترتبط بالأنشطة والمشروعات والأعمال الاقتصادية الهادفة للربح واستجلاب المنافع.

أما "القيادة"، فهي تنتمي عادة وبشكل أكثر شيوعا إلى المجالات المهنية والحرفية، والأنشطة التي يتم ممارستها على أرض الواقع العملي كالقيادة العسكرية وقيادة الفرق الكروية مثلا.

وبالتالي، فإن مصطلح الريادة هو الأقرب كمقصود ومتضمنات وهدف إلى مجال التدريب وأهدافه ومجالات وآليات عمله حيث يرتبط المصطلحان معا بمصطلح ثالث مشترك هو "الإبداع".

وبكلمات أخرى يمكن القول، بأن الريادة تعتبر شرط ضروري لتحقيق الإبداع، لكنها غير كافية لاكتساب منصب قيادي...

ومع هذا، فالريادة، يمكن أن تمثل شرطا ضروريا للاستقرار في حلبة المنافسة المحلية والدولية والتمتع بالأمن الاجتماعي، وبدونها يكون الإنسان في خطر الاستحالة إلى ريشة في مهب رياح التغيير اللاهث المستمر في أنشطة الحياة والمعاش.

ومما سبق نستخلص فرضية تتطلب المزيد من الأبحاث المتعمقة للتحقق من صحتها وهي "إن التدريب شرط ضروري للإعداد التنموي التنافسي البشري القادر على الاستمرار داخل سوق العمل والتكسب الأكثر ربحية ومنفعة".

وبكلمات أخرى، فقد أصبح التدريب، من الحاجات الأساسية الواجب إتاحتها لكل إنسان باعتباره أداة ضرورية لتحسين القدرات البشرية (التي اهتم بها "أمارتيا سن" بحيث يساهم التدريب بفعالية في الارتقاء بأدائها المعيشي والوظيفي، وفي تفريغ الكفاءات القادرة على التغيير والتطوير والإبداع المستمر.

وفيما يلي تصور لبعض آليات تفعيل العملية التدريبية بمكوناتها وبالقائمين عليها:

3-7 أهم المكونات والمراحل وخطوات التنفيذ للعملية التدريبية:

ليس كل تدريب نافع، وليس كل من نعت كمدرب، بمدرب !!!

ففي ظل المتغيرات المعاصرة، وزيادة الحاجة إلى التدريب الداعم أو التحسيني أو التكميلي، انتشرت دور وجهات التدريب شكل ضخم، اختلط فيه الحابل بالنابل، وأصبح كل من هب ودب يطلق على نفسه "مدرباً" و"خبيراً" في مجال التنمية البشرية، وأصبح كل من يستطيع أن يفتح لنفسه صفحة في شبكة التواصل الاجتماعي، أو يتعلم بعض أبجديات الرقميات الهزيلة يدعي بأنه خبير أو مبدع، وينصب من نفسه معلماً ومدرباً. وللأسف فقد أصبح التدريب مجالاً تكسبياً مضموناً لصاحبه، لكنه ليس مؤكداً المنافع للمتدربين الذين يتم استغلال جهلهم التام أو الكبير في مجال التدريب، فتقدم لهم "حزعلات" ما يمكن أن تبدو معارف، من خلال ممارسات تطبيقية هزيلة وعشوائية، بحيث يخرج الغالبية العظمى من المتدربين في حالة أسوأ مما كانوا عليه في البداية لإصابتهم بإحباطات عدم المقدرة على الفهم، وبتشككات في المقدرة الذاتية على المعرفة، وهم لا يدرون أن العيب، كل العيب يكمن في عدم إعداد البرنامج التدريبي بأطره الصحيحة اللازمة.

وقد أكدت الشواهد والتجارب أن العديد من المدربين كانوا طلاباً في المراحل الأولى من تعليمهم، بل وبعضهم رسب لسنوات عديدة، والمضحك المبكي، أن بعض خبراء التدريب الاسترخائي النفسي كانوا هم أنفسهم يعانون من الضغط العصبي المرضي، حتى وهو يلقون محاضراتهم ويقدمون توجيهاتهم التدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، فنتيجة لعدم التقنين الكافي لذلك المجال والاستهانة بأهميته الاستراتيجية الكبرى، فقد تلاشت التخصصات الدقيقة الملائمة لكل مجال تدريبي، فأصبح المهندس يدرّب على ممارسات سيكولوجية، ودارس اجتماع يدرّب على الممارسات الغذائية الملائمة، والاقتصادي يدرّب

على الطرق المحاسبية المعاصرة، وخريج آداب يدرّب على دراسات الجدوى الاقتصادية ووووسمك..لين..تمرهندي!!

وبناء على ما تقدم، نورد العرض التالي كمحاولة لتقديم دليل إرشادي توجيهي للأطر العامة الواجب التقيدها ومراعاتها من أجل تحسين صورة مهنة التدريب ليس فقط في الدول المتخلفة لكن أيضا في الدول المتقدمة ذاتها، خاصة فيما يتعلق بالخبراء الأجانب الذين يتم استخدامهم لدواعي التدريب في الدول النامية انبهارا بالأجنبي، مع أن غالبيتهم العظمى ثبت جهلهم بما يقدمونه، وعدم تخصصهم الصحيح في مجاله!

1-3-7 أهم التخصصات والمجالات المستهدف تغطيتها:

أولا: التخصص العلمي الدقيق كشرط ضروري

باعتبار أن التدريب بمثابة "تعليم موازٍ" للتعليم التقليدي، يمكن إذن أن تبدأ صلاحياته من إعداد دورات تعليمية تطبيقية عملية في ذات المجالات التخصصية في التعليم التقليدي لكن بأساليب تطبيقية ترتبط بسوق العمل وبمتطلباته.

لكن شرط تنفيذ تلك الجزئية أن يكون القائم على نفس الدرجة العلمية للقائم الأصلي على التعليم التقليدي وبذات خبراته الأساسية النظرية أو الرسمية، وذلك حفاظا على جوهر المواد محل التعليم والتدريب وتجنبنا لتشويه ركائزها.

ولا يقبل أبدا أن يكون القائم على التدريب في وضع أقل من هذا وإلا انطبق المبدأ الداعم للطاقات السلبية "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق"، وفسدت المخرجات المستهدفة، حيث أن "ما يبني على جهل، لن يثمر إلا جهلا".

إذن، فلكي تتم عملية تدريبية تجريبية وتطبيقية وتحسينية للأداء التعليمي، ولكي يتم التمكن من تدريب طلاب العلم في المراحل المختلفة على تحسين قدراتهم في مجال التعلم الذاتي والتعليم عن بعد، فهناك شرط ضروري لا بد من تحقيقه يتمثل في التأهل التعليمي

التخصصي الصحيح للقائم على العملية التدريبية المستهدفة، مع تمتعه أيضا بمهارات التدريب التي يكتسبها من خلال دورات توجيهية متخصصة من قبل.

ثانيا: بعض المجالات الهامة للتدريب.

هذا، وهناك العديد والعديد من المجالات الأخرى التي يوصى بالتوسع فيها من أجل تحسين القدرات وإيجاد مهارات إبداعية وقيم مضافة في مجال المعرفة والنشاط والتكسب، نذكر منها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

1- من أهم المجالات التنافسية المعاصرة، مايرتبط بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المرتبط بالخدمات العامة وبالحكومة الإلكترونية، ولهذا تحتاج أي دولة إلى تلبية احتياجات سوق العمل، وزيادة دخلها الحقيقي من تنامي هذا القطاع الحيوي إلى تفريخ مهارات بشرية لاتعمل على تحسين الخدمات المحلية في هذا المجال فقط، لكن أيضا إلى إنتاج خبرات بشرية تراكمية مؤهلة للتصدير إلى الخارج كمصادر بشرية لاستجلاب عملات وتحويلات أجنبية إلى الوطن.

وبكل تأكيد فإن التدريب في هذا المجال يتطلب مهارات دقيقة ومتخصصة وبل وإبداعية ورائدة أيضا بحيث تمثل في ذاتها قيمة مهارتية إبداعية مضافة إلى المجال المعني بتنميته.

2- تكوين بنية أساسية معلوماتية بشرية شاملة وموسوعية بحيث تصبح قاعدة لتنامي صناعة المهارات الإبداعية التطبيقية في مجالي البرمجة وتصنيع وتشغيل وصيانة الهاردوير أيضا في ذات الوقت..حيث أن تجزئة مثل تلك المهارات تتسبب في عرقلة التقدم الإبداعي في المجال المعني.

ويمكن للمراكز التدريبية الطموح الجادة في توجيهها الريادي أن تتولى المبادرة في إرساء أساسيات تلك البنية المستهدفة بشكل متكامل داخل أروقتها مهما كانت محدودة المساحة والقدرات.

3- في عصر العولمة، تنامت بشدة الاحتياجات المتزايدة للسفر إلى دول جديدة كاليابان والصين والهند وروسيا وإيطاليا وإسبانيا للتعليم والسياحة أو للبحث عن فرص عمل أو استثمار مستحدثة، وهو ما يدعو إلى إنشاء المزيد من مراكز التدريب اللغوية غير المألوفة التي تصقل المواهب اللغوية الأكثر تنوعا وخروجا عن نطاق اللغات التقليدية كالإنجليزية والفرنسية.

4- ومع تنامي قطاع التعليم الفني وزيادة أهميته في عصر التقدم التقني الإلكتروني المعاصر، يجب أيضا الاهتمام بتوسيع دائرة المراكز التدريبية الفنية التي تساعد على تفريخ ما يمكن وصفهم بـ "الفنيين الإلكترونيين" المعاصرين باعتبارهم مهارات فنية متنوعة قادرة على التعامل في مجال الإلكترونيات الذي أصبح بديلا حتميا لكل ماسبق من منتجات كهربائية أو غيرها.

ومن الأمثلة على ذلك أن ميكانيكي السيارات أصبح يحتاج إلى الحصول على دورات تدريبية لأن غالبيتها تعمل الكترونيا، والغالبية العظمى من الأجهزة المنزلية المعتادة أصبحت مصنعة رقميا، فأصبح الغالبية العظمى من البائعين لها يعانون مثلهم مثل أي عميل أو مستخدم بسيط من الأمية الرقمية، وقد يتسبب ذلك في أن يفقدون وظائفهم أو أن تركد تجارتهم وتفسد منتجاتهم، نتيجة لجهلهم هذا الذي يعني عدم مقدرتهم على تعريف العميل بطبيعة ما يبيعون من منتجات رقمية، ولا حتى يستطيعون أن يشرحوا لهم بكفاية منافع المعروض لديهم للبيع من إلكترونيات، وغالبا لا يستطيعون أيضا أن يعرفون العملاء حتى بطرق تشغيل تلك المبيعات الإلكترونية، مما يدفع العملاء للانصراف عن فكرة الشراء أصلا.

5- التدريب التأهيلي للمعاملات المهنية والدبلوماسية المهنية والرسمية.. أي للاتيكيت المهني والبروتوكولات الرسمية.

فلأسف أن الغالبية العظمى يفتقدون التعرف الكافي على مثل تلك الأمور الذي

يتسبب في الاضرار البالغ بسير المعاملات الرسمية على النحو المستهدف، بل وقد ينجم عن ذلك الجهل شخصيات تمثل قدوات سيئة سلبية لمن يقودوهم أو يوجهوهم، مثلما يحدث في مجالات التعليم بكل مراحلها.

6- التدريب على الخطابة والتعبير الشفهي والكتابي خاصة للباحثين والمعلمين والذين يعانون قصورا في تلك النواحي، حيث تتنامى تلك الظاهرة مع تنامي ظاهرة التوحد نتيجة تفضيل التعامل مع العالم الافتراضي الذي ذكر أحد العلماء أنه سيحل محل العالم الواقعي بالكامل تقريبا بحلول عام 2025.

7- التدريب التأهيلي في مجال الإعداد الأسرى الصحي بدءا بالمقبلين على الزواج، وامتدادا للتدريب على كيفية رعاية الأطفال وتنمية ملكات ابداعية متميزة لديهم.

8- تدريب ذوى الاعاقات ونواحي القصور المختلفة على السلوكيات والممارسات الصحيحة للتكيف الإيجابي الابداعي التنافسي المتميز.

وكلنا نشاهد ما حققه ذلك النوع من التدريب من نتائج مذهلة خاصة في مجالات الأنشطة والمسابقات الرياضية، حيث تفوق أصحاب تلك الفئات على قرنائهم ممن يسمون بكاملي أو بموفوري الصحة بحيازة العديد من الميداليات الذهبية وغيرها مما رفع رؤوس مجتمعاتهم، وأعلامهم الوطنية عاليا عاليا..

9- تدريب الراغبين في السفر على كيفية التعامل مع أحوال وصعوبات الاغتراب بطاقات إيجابية فعالة تضمن استمرار مهامهم المستهدفة بأفضل وسيلة ممكنة.

10- التدريب المرحلي على كيفية إعداد أبحاث علمية أو مؤلفات مختلفة باستخدام الضوابط الصحيحة.

مع التأكيد على عدم جواز، ولا قانونية ولا أخلاقية قيام بعض المراكز التدريبية بعمليات تكسبية من خلال إعداد المصنفات العلمية للباحثين والمؤلفين بدلا منهم، حيث يعتبر هذا من قبيل الغش والتدليس والتزوير المتعارض مع الدين والقانون

والأخلاق، كما أنه يدمر البراعم الابداعية التي تكمن في الكثير ممن يفضلون هذا التواكل القبيح على غيرهم لمجرد استعراضات سطحية لألقاب لفظية مخادعة لا تسمن ولا تغني من جوع.

11- تأهيل الإنسان الاقتصادي النموذجي من خلال التدريب على السلوك الاستهلاكي والانفاقي والتشغيلي والإنتاجي الكفؤ بما يتحقق معه تعظيم للمنافع مع تدنية للتكاليف والخسائر.

12- تأهيل وإعداد القائد النموذجي عبر مراحل عمرية مختلفة بدءاً من مرحلة الطفولة بحيث يصبح الإنسان قائداً وريادياً بالمكتسبات الفطرية تلقائية التحقق بسلاسة ويسر.

13- تأهيل وإعداد الأسرة المنتجة النموذجية من خلال مراكز تدريب لأعضاء الأسرة بالكامل لإعدادها كخلية إنتاجية وكمشروع إنتاجي خاص متكامل المهارات والمهام، وذلك على غرار تجربة حاضنات المشروعات الاستثمارية وحاضنات الأعمال مثلاً.

2-3-7 التدريب كخطّة وإعداد:

ينصح كل مركز تدريبي بالقيام بإعداد كتيب ودليل شامل للخطة الاستراتيجية لكل ما يتعلق بالنشاط المستهدف، مع تجديد النسخة سنوياً بما يشمل استعراض إضافي لكل ما تم إنجازه بالفعل من أنشطة وإنجازات مع إبراز مواضع التميز الذاتي (مقارناً بما سبق داخل المركز ذاته)، والتميز على الجهات المنافسة (مع مراعاة الحفاظ على بعض أسرار العمل التي يجب أن يحتفظ بها لأصحاب المركز ومديره الموثوق فيهم فقط، واتخاذ الاحتياطات الأمنية والوقائية ضد أية محاولات للتجسس المهني والاقتصادي عليه.

ويفضل أن يشمل الكتيب المذكور على الآتي:

أولاً: الهدف Target

الرئيسي والأهداف الفرعية والمتفرعة والثانوية من دورات المركز وأنشطته المخطط

للقيام بها، مع توضيح المنافع المتولدة للمتدرب من كل تلك الأهداف، منفصلة أو مجتمعة.

فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون الهدف الرئيسي: "إعداد شخصية اقتصادية ريادية مبدعة" في التخطيط الاقتصادي الذي يؤهل صاحبها لمناصب إدارية أو قيادية متميزة فيما بعد كاستشاري دراسات جدوى أو كمسئول وزاري متخصص، ويكون الهدف الفرعي توعية المتدربين بكيفية تعظيم منافعهم في حدود دخولهم وامكانياتهم، وأهداف متفرعة تتمثل في تعليم المتدرب لكيفية تنمية الإمكانيات المتاحة بطرق إبداعية تضمن الأمان المعيشي والتكسبي معا.

ومن الأهداف الأخرى مثلا، رفع مستوى الذكاء الاجتماعي بالتدريب على كيفية التكيف الصحيح مع الظروف الصعبة ومع التغييرات المتلاحقة في المجتمع، الذي يتطلب تحقيق أهداف أخرى فرعية كالتدريب على اتيكيت المعاملات وعلى كيفية مواجهة أنواع من المخاطر بطرق مستحدثة وملائمة.

ثانيا: الرسالة Mission

التي تبرز الجوانب القيمة والأخلاقية والمبادئ التي يتمتع بها المركز والأنشطة التقويمية التي يقدمها المركز التدريبي، مثل مراعاة التعاليم الدينية، والجوانب الأخلاقية والقانونية لمجال النشاط التدريبي المستهدف، أو المساهمة في تحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية للمجتمع باعداد المواطن الصالح الذي يخدم بلده ويكون سفيرا مشرفا لها أثناء تواجده خارج حدودها، أو المساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة بتحسين قدراتها الاستشارية المبدعة مما يساعد على تحسين إمكانيات الأسرة التي تساهم في إعالتها بالتالي، أو المساهمة في استزراع طاقات إيجابية في نفوس النشء بما يساعد على تقليل الانحرافات ومشاكل الإدمان.. الخ

ثالثا: الرؤية Vision

ويقصد بها التصور الذي يبني عليه المركز توجهاته وأنشطته، والمنظور الذي يتبناه من أجل تحقيق أهدافه المعلنة. وكمثال على ذلك أن يعلن أن الهدف الرئيسي من دوره هو اعدادات لريادات متميزه في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ففي تلك الحالة يمكن أن تتمثل الرؤية في إعداد دورات تركز على أولوية الدراسات الميدانية المتعددة والزيارات المتكررة للأسواق ولأماكن انتشار المؤسسات والأنشطة محل الاهتمام، حتى يتمكن المدرب أن يبني منظومة معرفية كافية من أرض الواقع، بحيث يمكنه بعدها أن يحصل على دورات تدريبية داخل المركز مع تطبيق أسلوب المحاكاة.

رابعا: إبراز مواضع التميز Distinction points للمركز مقارنة بغيره

فلدواعي الاستمرارية الريادية التنافسية، يجب على المركز التدريبي أن يبرز المواضع التي تميزه عن سواه بما يبررتفضيل المتدربين له دون سواه. وهناك الكثير مما يمكن أن يقال في هذا الصدد مثل تميز باقة المدربين أنفسهم بخصائص ريادية منفردة، أو بتخصصات نادرة، أو تميز المركز بالتواجد في منطقة سهلة الوصول إليها بالمواصلات العامة، أو سهولة وتيسر ركن السيارات الخاصة في منطقة تواجده، ومن مظاهر التميز الأخرى، الفندقية والأثاث والديكور والنظافة وحداثة الأجهزة ووسائل التدريب وملاءمتها وكفايتها التامة للعملية التدريبية.. الخ.

خامسا: التغيير المستمر المواكب للتطورات المتلاحقة

فعلينا أن لانسى أننا لانعيش فقط في عالم رقمي يقع على أرضنا المحروسة، إنما أصبحنا أيضا نعيش في عصر غزو الفضاء والسعي إلى العيش الدائم فيه، وكان من الأخبار الطريفة المعلنة في أحد البرامج الإخبارية في أوائل عام 2018 (الذي أصبح يحتضر)، أنه تم اختراع سيارة كهربائية لقيادتها في هذا الفضاء الفسيح، كما يتم إعداد فرق بشرية من متطوعين أعلنوا قبولهم للعيش الدائم في الفضاء الخارجي ومنهم عرب ومصريين.

وذلك يعني أن كل ما تحدثنا عنه من مواضع مقترحة للتميز هو أصلا حديثا تقليديا لا ينطوي على أي تميز تنافسي حقيقي، وبالتالي يجب أن ينطلق القائمون على التدريب من كوة المجالات التقليدية الشائع انتشارها في مصر وفي جميع الدول النامية إلى التخطيط لتفعيل مجالين يقومان على قاعدة أساسية موحدة هي تبني فئات المخترعين منذ الطفولة، ومتابعة رعايتهم حتى الكبر، مع وجود جهات راعية لهم تساعد على تمويل أحلامهم وتحويلها إلى حقيقة وتطبيق عملي وليس إلى منتهى أمل يتمثل في براءات اختراع دفيئة في أدراج البيروقراطية. ويجب أن يتم تفعيل القاعدة المقترحة من خلال قناتين تطبيقيتين متوازيتين:

- 1- التدريب على الاختراعات والابداعات في شتى مجالات الحياة وتطبيقها على المستوى المحلي الداخلي للبلد.
- 2- التدريب في ذات المجال لكن على الصعيد العالمي مع ربط الدورات التدريبية ببعثات إلى الخارج الرائد في المجالات محل الرعاية، أو استقطاب خبراء موثوق في تميزهم من موطن تواجدهم من أجل تعميم الخبرات على إعداد أكبر من عباقرة النشء، والمستقبل، والحاضر من باب أولى.

3-3-7 آليات التنفيذ: أهم المراحل وأهم الوسائل والأدوات:

تقوم تلك الخطوة على ثلاثة أركان رئيسية: الآليات المرحلية للتدريب، الأجهزة والأدوات ووسائل التدريب، المدربين وطاقم الإدارة والخدمات التكميلية اللازمة. وفيما يلي تفصيل لكل ركن.

أولا: الآليات المرحلية (أهم مراحل العملية التدريبية):

جرت العادة على التركيز على مرحلة أو عدة مراحل منفصلة للتدريب، بعيدا عن المجال الموجه له ثمار هذا التدريب، حتى لو كان تدريبيا تأهليا لتحسن الأداء الوظيفي ونتاجية العاملين أو إضافة مهارات وظيفية جديدة لديهم.. وحتى إن تم تواصل بين

مرحلتين، فعادة ما يركز على اثنتين فقط: قبل بداية العمل (للاعداد المهني والحرفي اللازم)، وأثناء العمل (للارشاد وتصويب الأخطاء التنفيذية).

لكن الواقع أن التدريب المرتبط خاصة بالمجالات المهنية والحرفية الجارية، يجب أن يتم -بدوره- على مراحل ثلاث تتبعها مرحلة رابعة تكميلية وداعمة:

- المرحلة الأولى: قبل البدء في العمل الوظيفي أو الحرفي (للتنسيق بين التأهيل التعليمي التقليدي، وبين الاحتياجات الخاصة لجهة العمل المعنية واستكمال المهارات والخبرات الأساسية الواجب توافرها في الفئات المستهدف تدريبها (مثل تدريب المصرفيين الجدد، وتدريب المعلمين الجدد أو المعلمين لمقررات مستحدثة خاصة أن ارتبطت بالمجالات الالكترونية).

- المرحلة الثانية: أثناء ممارسة العمل الوظيفي (لدواعي الإشراف والمتابعة والدعم الارشادي من قبل المدربين المختصين بتلك المرحلة بعينها، وفي تلك المرحلة يتم اتباع مبدأ "التجربة والخطأ".

- المرحلة الثالثة: بعد اكتساب الخبرات المرتبطة بالعمل المستهدف وإتقان ممارسته وتطبيقه، تأتي مرحلة التغيير والتطوير والتحسين بمجالات مضافة مستحدثة تمثل قيما مضافة تفيد في تراكم الخبرات والتألف مع العمل والصعود معا (المتدرب وعمله) إلى درجات إبداعية وتطورية أعلى وأكثر تميزا تضمن السلامة والأمن الوظيفي المستدام للعاملين وللمؤسسات الاقتصادية معا إزاء الجهات المنافسة التي يفترض أنها لن تتوقف أبدا عن التطور والانتقال إلى جديد يبدأ من حيث انتهى الآخرون.

- المرحلة الرابعة، مرحلة الاستشارات المتناثرة والمتبادلة: وهي مرحلة إضافية تكميلية للمراحل الثلاثة الأولى التي تمثل أعمدة وركائز لا غنى عنها،

أما عن المرحلة الحالية فهي تعتبر بمثابة فترات متقطعة تستمر من خلالها علاقات الارتباط المهني والانساني بين القائمين على التدريب من ناحية وبين الفئات التي تم

تدريبها من ناحية أخرى، حيث يخصص قسم للاستشارات حول مواضيع لها صلة بمجالات التدريب أو بمتعلقات لها تطراً ويجد تواجدتها حتى بعد انتهاء الدورات الأساسية، وقد لا تكون ذات ارتباط مباشر بمجالات الدورة، لكن التوجيه التعريفي بها يساعد على تحسين أداء كلا الفريقين، المدرب، والمتدرب، حيث يمكن للمتدرب أن يصحح بعض الأخطاء التي وقع فيها المدرب أثناء العملية التدريبية، أو أن يضيف من خبراته العملية التطبيقية في مجال عمله المتخصص ما يفيد المتدرب في تحسين أدائه التدريبي (الذي يعتبر بالنسبة له أداء وظيفياً أيضاً).

وعادة ما تقوم تلك المراحل التدريبية المختلفة على استخدام العرض النظري التعريفي في البداية، ثم تتبع بورش عمل وتطبيق أسلوب المحاكاة والدراما التدريبية مع فترات راحة متقطعة تنتهي باسترجاع كامل لكل يوم تدريب على حدة ضماناً لترسيخ المعلومة نظرياً وتطبيقياً.

ثانياً: الوسائل والأجهزة والأدوات الأساسية للتدريب

وتختلف تلك الوسائل والأجهزة والأدوات، بل والآليات التنفيذية من مجال تدريبي لآخر لكنها تشمل جميعها على مجموعات محددة لا بد من توافرها في جميع الحالات وبذات الحالة والنمط، ومن ذلك نذكر:

1- المكان: يفضل أن يكون متسعاً بما يكفي لاستقبال المتدربين مع تحرك العالمين فيه بطريقة سلسلة، وأن يكون في الطوابق الأرضية التي لا تتطلب مصاعد تهدد بالتوقف فجأة أو درجات سلم مرهقة في الصعود، خاصة لو شمل التدريب فئات ذوى إعاقات جسدية ما. ويجب أن يكون المكان نظيفاً، مرتباً يعتمد على الموارد الطبيعية من ضوء وتهوية وغيرهما. ويجب أيضاً أن يشمل على مرافق بالغة النظافة للاستخدامات الجانبية المعتادة.

2- الأثاث والديكور يجب أن يتلاءم وطبيعة المجال التدريبي، كما يجب أن يشمل على

قطع وأركان صالحة للاسترخاء والراحة المناسبة في الفترات المتخللة للدورات، وفي فترات التقديم وغيرها، وكما يجب مراعاة تطبيق سيكولوجية الألوان التي تساعد على الحفاظ على متدرب نشيط، وعلى استعداد مستمر لتلقي الدورات ولإجراء المطلوب منه من تطبيقات.

3- أجهزة وأدوات عرض وتطبيق وإرشاد تشمل أجهزة حديثة للكمبيوتر وشاشات عرض ومكملاتها، وكتيبات إرشادية ومذكرات وأدوات كتابية للتدوين والمتابعة، ووسائل إرشادية مجسمة، وكذلك بعض الجوائز الرمزية التي تستخدم كحوافز للتمتيزين.

4- منشورات عامة وأخرى متخصصة للتعريف بالمركز بوجه عام وللدورات التدريبية الموجهة على وجه الخصوص، وأخرى كدليل مرشد للمجتمع المحييك بمكان تواجد المركز وبأماكن التسويق الشهيرة وبأماكن الصيدليات والمستشفيات والمرافق والخدمات العامة المحيطة، فكلها تزيد من الأهمية النسبية للمركز وتعتبر بمثابة وسيلة جذب مؤكدة لجانب الطلب

ثالثا: الطاقم البشري القائم على التدريب

وبكل تأكيد، فعلى عكس الشائع الذي أصبح يقدر الآلة ويتجاهل الإنسان الذي صنعها، فإن الطاقم البشري المسئول عن تقديم الخدمات المختلفة المتصلة بعملية تدريبية ما، يمثل النواة الأكثر أهمية لإرساء معالم أية عملية تدريبية ناجحة وفعالة، يمكن أن تؤدي ثمارها المستهدفة بنضج مقبول.

وعادة ما ينقسم الطاقم البشري التدريبي المطلوب من الفئات التالي ذكرها:

1- فئة عليا تمثل الركيزة الأساسية للطاقم البشري المطلوب، وهي تنقسم بدورها إلى فئتين لا غنى عنهما:

أ - طاقم المدربين، بمختلف التخصصات والمهارات والخبرات ذات الصلة.

ب- وطاقم الإداريين، مثل المديرين التنفيذيين والإدارة الوسطى التي تعمل كوسيط موصل للقرارات من الجهات العليا إلى قاعدة العاملين التنفيذيين وكجهة إشرافية ورقابية مسؤولة عن المتابعة وتقديم تقارير التقييم، ومثل العاملين على الحسابات، والعلاقات العامة والاعلان، والتسجيل.. الخ،

2- ويزيد علي الفئتين السابق ذكرهما فئة ثالثة تتكون من عمالة خدمية مكاملة، وعمالة غير ثابتة أو مؤقتة أو عارضة مثل أولئك الذين يقومون بأعمال الفندق، والنظافة، وقيادة سيارات المركز، وعمالة في مجالات وأعمال أخرى استكمالية تتوقف على طبيعة المجال التدريبي مثل الاستشاريين والجهات الاعلامية والجهات العلمية الانتظامية أو الوافدة ذات الصلة.. الخ.

وبكل تأكيد، فإن ذلك الهرم الوظيفي للمركز الإداري، يتربع على قمته ملاك المركز وأعضاء مركز ادارته الذين يمثلون الجهة العليا للمركز والمسئولة عن التخطيط الاستراتيجي والتمويل واتخاذ القرارات العليا والنهائية.

رابعاً: أهم الخصائص الواجب توافرها في فئة المدربين

عودة للتأكيد على فئة المدربين للأهمية المنفردة لهم، نود التنبيه إلى أن فئة المدربين مازالت تمثل المحور الوظيفي الأساسي واجب التواجد كجانب لعرض الخدمات التدريبية لجانب الطلب المتمثل في المتدربين..لهذا، فقبل الانتهاء من البحث الحالي لابد أن نسرد بعض التنوجهات حول الخصائص الرئيسية والهامة الواجب توافرها في المدرب الجيد المقبول:

1- فاقد الشيء لايعطيه، فإن كان الهدف من التدريب هو تفريخ كفاءات رياضية تتمتع بمزايا لايملكها غيرها، فلا بد أن يكون المدرب ذاته من تلك الكفاءات نادرة التخصص وعالية التميز التنافسي، ليس فقط مقارنة بغيره من المدربين في ذات المجال، لكن أيضا مقارنة بالقائمين على ممارسة الأنشطة التنفيذية المستهدف العمل

- وتحسين الأداء الوظيفي فيها.. فلا يعقل مثلا أن يكون القائم على كيفية تشغيل الأجهزة الالكترونية عاجزا عن التعامل مع الأجهزة المتطورة، أو أن يكون عاجزا عن إصلاح المشاكل التي تواجهه في الأجهزة الالكترونية التي يقوم بالتدريب عليها.
- 2- التمتع بصفة القبول لدى الآخرين مع قوة الشخصية والثقة بالنفس وسرعة البديهة والفراصة، مع المقدرة على التعبير والخطابة التي يستطيع أن يقود بها فريق المتدربين على اختلاف طباعهم وفتاتهم العمرية ومناصبهم وأحوالهم، وبحيث يتمكن من الامساك بزمام الأمور.
- 3- أن يمارس عمله يصل إلى الشغف بما يجنبه السقوط في انحرافات التركيز على الماديات التي يمكن أن تفسد العلاقات وتهدر الكفاءات وتتسبب في عدم ديمومة العملية التدريبية على النحو النموذجي المتكامل المستهدف.
- 4- اتساع الأفق والمدارك بغزارة القراءة والاطلاع ليس فقط في مجال تخصصه، لكن أيضا في كل المجالات المعرفية الأخرى، مع المتابعة المستمرة للأحداث والمواقف الجارية اعلاميا، وعلى أرض الواقع الاجتماعي المعيشي، مما يساعد على دعم علاقاته مع الآخرين وعلى سرعة الرد على أية استفسارات بتلقائية وجدية وحكمة تزيد من ثقة الآخرين فيما يعلمه ويدرب عليه، وتزيد من جانب الطلب عليه خصيصا.
- 5- الإلمام الكافي بالاتيكيك المهني والبروتوكولات الواجبة بحيث يصبح دائما "قدوة، ونموذجا مجسما متحركا" للغير..حتى في الأمور المعيشية الاستكمالية التحسينية للكفاءات والقدرات ووالطاقات البشرية الايجابية.
- 6- الاتصاف بصفتي الصبر والحلم والهدوء مع الحزم بقدر المستطاع، حتى لا تنفلت منه زمام الأمور فتضيع هيئته وتتضمحل صورة القدوة المقدمة للتوجيهات العليا لمن يتطلع إلى أعلى لتعلم تلك الأمور التي يجهلها المتدرب.
- 7- كفايتهم بتقديم الحوافز الكافية الملائمة التي تضمن تفريخ أكبر عدد من المتدربين

الفاعلين الذين يجعل منهم ذاتهم امتدادا نموذجيا لمعارفه وموضع تميزه، بحيث ينتهي به الأمر ليكون مدرسة توجيهية إرشادية متحركة لا تنضب عطورها الفواحة بأريجها، ولنا في الدكتور إبراهيم الفقي مثلا وقدوة، والذي مازالت فعالياته الإرشادية تضخ حتى بعد وفاته.

أما المتدرب هزيل الإمكانيات، ومتواضع المنح والإمكانيات، فقد يتعامل مع المتدربين من موقف ضعف ورضوخ، يتسبب في فساد عملية التدريب التي يفترض أن يكون المدرب فيها هو القائد الأعلى المهيمن على كل أبعادها والممسك بزمام جميع خيوطها.

خامسا، وماذا عن المتدربين Trainees هل هناك شروط بشأنهم؟!

عادة ما يركز القائمون على دراسات التقييم والجدوى للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المختلفة على جانب العرض فقط باعتباره المقدم للمنتج أو للخدمة، والهادف للمنفعة كثمرة نهائية، والمترب للمقابل نتيجة لما يقدمه من خدمة أو قيم مضافة.

لكن إن كان الهدف من التدريب هو تفریح كفاءات تنافسية متميزة، إذن، فلا بد أيضا من انتقاء النخبة التي لا يصلح غيرها لتكون محلا للتدريب الموجه، بحيث تتوافر فيها شروطا مسبقا تجعل منهم نبات واعدة بالاستنابات التدريبية التوجيهية لمهاراتهم الموجودة بالفعل لكنها مازالت براعم كامنة في مخابىء مجهولة قد لا يدرك وجودها حتى المتدربين أنفسهم. ومن بعض الخصائص الهامة الواجب توافرها في المتدربين المعنيين نذكر التالي:

- 1- الحضور وطلب التدريب في مجال ما يعني وجود قصور معرفي أو تجريبي بدرجة أو بأخرى في مجال التدريب المطلوب، لهذا يفضل أن يشمل المركز التدريبي على مراحل متنوعة من المستويات تبدأ من الصفر لعديمي الخبرة، وتتدرج بتكامل زمني وتراكم تدريبي ليصل الفرد في نهاية الأمر إلى مدرب متخصص أو إلى خبير متميز لا يكفي أن يعرف فقط، لكن لا بد أن يكون قادرا أيضا على توصيل المهارة المكتسبة لغيره.. فالأخير يمثل شرط المتدرب الممثل للكفاءة التنافسية المتميزة المستهدف اعدادها.

- 2- لابد من قبول المتدربين بعد مرحلة اختبار سابقة، يعطي المتدرب خلالها كتيباً صغيراً يشمل على أساسيات المجال التدريبي ومبادئه، ثم يتم إجراء اختبار حول مدى إدراكه ووعيه وتفهمه لما قرأ وتعلم بنفسه.. فالمستوى الناتج في تلك الحالة يعتبر مؤشراً على درجة حب المتدرب وجدية اقباله على ما يطلب تعلمه، فحتى لو لم يكن فاهماً فحبه للمجال سيدفعه للاستعانة بغيره وبالمواقع المتخصصة للتعرف المبدئي على الأساسيات المكتوبة لديه.. هذا الحب والاقبال يعتبر من الخصائص الأساسية التي تميز الريادي والإبداعي عن غيره من تقليديين متواكفين.
- 3- يفترض ارتباط التخصص التعليمي بالتخصص التدريبي، وخلافاً لهذا، يفضل أن يكون للمتدرب مواهب فطرية أو متوارثة أو أعمال سابقة تؤكد على ايجابية استعداده للتدرب على المزيد والجديد مثل حالات التدرب على الأعمال الفنية المختلفة كالأشغال اليدوية.
- 4- المتدرب المبدع، يتسم عادة بشخصية مختلفة عن المؤلف، وبالسلوك المبالغ فيه قليلاً عن غيره (كالاطالة في الصمت، أو الحركة الأكثر نشاطاً)، وهذا يفيد في توجيه المدرب إلى ضرورة توجيه رعاية خاصة وأولوية اهتمام لمثل تلك الشخصيات لأنها تكون واعدة حقاً بثمرات ابداعية غير مألوفة.
- 5- المتدرب الواعد بعوائد ابداعية متميزة مثله مثل الباحث، يتسم بالفضول وبكثرة الأسئلة في الصميم، وبالنهج المعرفي الذي لا يهدأ "منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب مال".
- 6- المتدرب الواعد عادة ما يحرص على التنفيذ المستمر والفوري لكل ما تعلمه، ودائماً ما يكون لديه استعداد للمضي فيما هو لاحق، ودائماً ما يطلع على الجديد المعلن بشأن موضوع تدريبه بحيث يطمح دائماً إلى الوصول إلى أحدث حالة سمع عنها بالداخل أو الخارج.

7- وأفضل حالات الإبداع الفعال تكمن في المتدرب الذي يربط هدف التدريب بهدف عملي أو تطبيقي يختص بنشاط معيشي يسعى إلى ممارسته على أرض الواقع مثل إنشاء مشروع للتدريب أيضا في ذات المجال الذي طلب التدريب فيه، لكن كمشروع خاص تكسبي يطمح أن ينتقل بحدوده إلى خارج الوطن أيضا.

خاتمة وتوصيات

بعد العرض المسهب السابق لانريد إضافة الكثير من المزيد سوى التأكيد على أن التنمية البشرية هي عملية شاملة لإعداد الإنسان الإيجابي القدوة الذي يستطيع الثبات على أرض التنافسية الاقتصادية والاجتماعية الشرسة التي تتطلب بالضرورة ليس فقط اكتساب مهارات وخبرات معرفية وعملية تتلاءم وتطورات العصر الحديث، فذلك يمثل شرطا ضروريا وليس كافيا لامكانية التمتع بشخصية استقلالية مستقرة (بشكل مؤقت).

أما الشرط المكمل الذي يكفى معه أن يتمتع المرء بثبات في حالته بما يتلاءم مع التطورات المستمرة اللاهثة، فهو أن يطور قدراته وامكانياته ومعارفه ويحدثها أولا بأول، وأن يكون لنفسه مواضع تميز ينفرد بها عن غيره بحيث يضمن الاحتياج والتفاعل المجتمعي معه. وعلى المرء الذي يجد أو يكتشف في نفسه نباتات ومواهب متميزة أن يسعى إلى تنميتها بشتى الوسائل خاصة من خلال الحصول على دورات تدريبية تساعده على سد ما لديه من نواحي قصور، وتحسين ما يهدف من قدرات وإمكانيات ومواضع تميز.

وبالإضافة إلى ما تم إدراجه من توصيات ومقترحات سابقة داخل المتن، تحتتم الدراسة بتوصية أخيرة شاملة وذلك بإنشاء أكاديمية تعليمية تدريبية مهنية حرفية تجريبية شاملة تكون عربية ومتعددة الجنسيات والقوميات وذات هوية عربية موحدة يبرز من خلالها الكفاءات القادرة على التنافس الاقتصادي والإداري للأعمال على المستويات المحلية والخارجية، ويتم من خلالها تخريج كفاءات تتسم بخصائص معرفية ومهارات فنية معاصرة بحيث تصبح قابلة للتصدير ككفاءات بشرية قدوة على المستويات الأخلاقية والسلوكية أيضا.

ويمكن اعتبار الأكاديمية المقترحة بمثابة نواة لما يطلق عليه المؤسسات متعددة الجنسية لكن بنكهة عربية منفردة، حيث يقترح أن تشمل تلك الأكاديمية على فروع وسلاسل متنوعة ومتشعبة التواجد على الصعيد العالمي، ويتم من خلالها تقديم خدمات تعليمية وتدريبية وتجريبية معاصرة تقوم على أسس دينية وأخلاقية والتزامات سلوكية تميز الطابع العربي وتراثه، ويسترجع من خلال دوراتها وتطبيقاتها التراث الفكري لسلف كان له الفضل الأكبر في ريادة العالم في كل مجالات التحضر الفكري والعلمي الذي سلبه الاستعمار ثم نسبه إلى جنسه افتراء وكذبا.

وكم نتمنى العودة لحصر الرواد من علماء الإسلام عامة والعرب خاصة لاعداد باقة من القدوات الريادية الإسلامية العربية المستقلة المحفزة لمسلمي العصر الحديث الذين اعتادوا على التبعية للغير بتواكل سلبي.. ولنتذكر من هؤلاء الرواد الفارابي وجابر ابن حيان وابن سينا وابن خلدون والدمشقي وابن الدلجي وغيرهم الكثير ممن لم يكتفون بعرض نظري فقط، بل وقاموا بتجارب عملية أودت بحياتهم لكن أبقت مكانهم كذكرى ريادية لا تمحى مثلما حدث مع عباس بن فرناس الرائد في علم الطيران، و"ابن النفيس"، أول طبيب عربي مارس تجارب وعمليات التشريح للجثث الميتة شاملة جثث البشر.

وقبل التوقف، جدير بالذكر أن بعض الدول العربية تقوم بأنشطة تدريبية ريادية في مجالات بالغة التحضر والمعاصرة، لكن يعيها جميعا أنها ليست عربية النشأة ولا الإدارة، بل جميعها مازالت تعتمد في معارفها وإداراتها ومدربيهها على جهات أجنبية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الإمارات التدريبي لإعداد رواد الفضاء الذي يستعان لتنفيذه بمراكز تدريبية لرواد الفضاء في العالم توفر أنظمة محاكاة في مجال التدريب الفضائي لاكتساب المتدربين مهارات تمكنهم من السفر إلى فضاء في وقت لاحق. ومن الأمثلة الأخرى، تدريب الرواد العرب على كيفية التخفيف من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية عربية المنشأ والانتشار، لكنه يحدث أيضا بالاستعانة بمراكز تدريبية عربية مثل شركة

انتل Intel، وبدعم وتوجيه من منظمة الأمم المتحدة.

وأخيراً وليس بآخر أختتم بتساؤل الإجابة عليه حتى الآن:

متى يتوافر على أرض الواقع، رواد عرب متأصلين بذاتهم في مجال الأعمال والتدريب والتميز التنافسي العالمي؟

بعد عرضنا السابق حول الاقتصاد الإداري الإسلامي من خلال أبعاد ورؤى مختلفة، نعرض في الجزء التالي من هذا الكتاب رؤية مكتملة لباحثين واعدتين حول نفس المجال من خلال الخمس فصول التالية.

حيث قامت إسرائء أحمد سعد بإعداد الفصل الثامن حول الرقابة المالية في الإسلام، يتلوه أربعة فصول قامت إسرائء عاطف نجيب بإعدادها حول الإدارة الإسلامية وبعض الوظائف الأساسية لها.

مع ملاحظة أنه قد تم إجراء العديد من التعديلات اللازمة من جهتنا، حتى يصبح العرض قابلاً للاستخدام كمرجعية بحثية علمية صحيحة ومقبولة.

الفصل
الثامن

الرقابة المالية في الإسلام

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) الجزء الأول: مفهوم الإدارة الإسلامية.
- (2) الجزء الثاني: السياسة المالية الإسلامية.
- (3) الجزء الثالث: الرقابة المالية في الإسلام وأنواعها.

الفصل الثامن

الرقابة المالية في الإسلام

مقدمة

يعتبر القرآن الكريم الدستور والمنهج الشامل المرشد لكل المسلمين في جميع أمور حياتهم ومعاملاتهم، بينما تتضح تفاصيله ويتم شرحها بالتفاصيل القابلة للتطبيق من خلال سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام، ومأثورات خلفائه الراشدين وأئمة وخلفاء المسلمين في مختلف عصور الدولة الإسلامية القوية. ومما تضمنه ذلك الدستور المقدس وملحقاته، يمكن أن نقف على الكثير والكثير من سُموم الفكر الإداري الإسلامي الذي يعاني في وقتنا المعاصر من إهمال وقصور غير مقبول في الاستعانة به كمرجعية لازمة للتنقيح لكل شوائب التطبيق البشري المعرض للخطأ والانحراف، فالإنسان بطبيعته خطأ ويحتاج دائماً إلى من يرشده ويرجع به دائماً إلى جادة الصواب.

وفي ذلك يمكن أن نقول وبصدق بأن لنا في حياة الرسول ﷺ الأسوة الحسنة في كل نواحي الحياة على وجه الخصوص في قيادة الآخرين على أسس سليمة تقود الجميع إلى دنيا المثمرات الإيجابية النافعة للجميع، حيث تقوم تلك القيادة على ركيزة أساسية هي التعاون بين العامة والقائد في كل ما هو مفيد للمجتمع ككل، مع ضرورة التجنب لكل ما يضر

بالنفس أو بالآخرين، وذلك استرشاداً بقول الله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ".

هذا، ولقد رسخ الرسول الكريم ﷺ أسس ومبادئ الإدارة وفن قيادة الآخرين من خلال مواقفه مع أصحابه، فكل موقف كان يرسخ مبدأً جديداً في كيفية إنجاز الأعمال بنجاح وتميز دون إهدار لحقوق الغير، ودون التقليل من المهام الموكولة للآخرين، بل يصبح تقسيم العمل والتعاون والاستماع للآخرين من الصفات التي ينبغي أن نتحلى بها في تعاملنا نحن في أعمالنا. وقد كان لرسول الله ﷺ أكبر الأثر في توجيه صحابته وتحفيزهم على العمل بكفاءة.

وبالتأمل في الغاية التي خلق الله سبحانه وتعالى من أجلها الإنسان يمكن أن نستخلص أمرين اثنين:

- الأمر الأول يمثل في: العبادة؛ قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (٥٦) [الذاريات: 56]، والعبادة يأتي في المقدمة منها الفرائض التي يؤديها العبد؛ من صلاة وصيام وزكاة وحج وغير ذلك من شعائر العبادات.
- أما الأمر الثاني فهو: عمارة الأرض؛ حيث يقول الله تعالى: ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: 61]، فتعمير الأرض من الأمور التي كلفنا الله بها، وهو يشمل كل عمل مفيد يؤدي إلى التعمير، والاستجابة لمقتضيات التطور الحضاري، فسعي الإنسان في عمارة الأرض هو مطلوب حتمي من أجل تحقيق لمراد الله من خلقه بعد القيام بكلفة العبادة، والنبى ﷺ يوصينا بهذا حتى في أصعب اللحظات، فعنه ﷺ قال: «إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا» رواه أحمد، فهل هناك أصعب من قيام القيامة موقفاً وحالاً؟!!

ولا ينبغي للإنسان أن يعتقد أن الأمر بالعمل وتعمير الأرض يقف عند حد القيام

بعمل ما أيًا كانت صورته أو جدواه، فلا بد بالضرورة أن يكون العمل مُعَمَّرًا ومفيدًا وأن يكون مخطَّطًا له وأن يستوفي كل مقومات نجاحه وتحقيقه للفائدة، ومن هنا تأتي أهمية الإدارة.

وكما هو معتاد في تعامل الإسلام مع الأمور الاجتماعية، فإنه لم يحدد نمطًا معينًا للإدارة؛ لأنها تتفاوت من شخص إلى آخر، ومن جماعة لغيرها، ومن بيئة معينة لبيئة أخرى تمتاز عنها، ومن إدارة عمل ما إلى إدارة عمل يختلف عنه، لكنه أعطى توجيهات عامة تشير إلى عدد من القيم التي يجب أن تتوافر في الإدارة، بحيث يترك أمر التطبيق للملائم لكل مجتمع ووقت وزمان بما يتلاءم معه.

ومن القيم التي يوليها الإسلام اهتماما كبيرا في مجال الإدارة ويؤكد عليها نذكر مايلي:

1- الأمانة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»، قال: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: «إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» رواه البخاري.

2- حفظ الحقوق، والذي يعد من مقومات الإدارة الناجحة في الإسلام، سواء كانت حفظًا لحقوق المتعاملين أو حقوق العمال؛ ففي الحديث القدسي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ» رواه البخاري، ومن حقوق العمال أيضًا عدم تكليفهم بما لا يطيقون؛ فلقد بين الله سبحانه وتعالى أنه لا يفعل ذلك مع عباده عندما قال عز من قائل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، فكيف يتسنى لمخلوق أن يكلف غيره بما لا يطيق استغلالًا لحاجته وضعفه؟

3- المشاورة وعدم الانفراد بالرأي؛ قال الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

[آل عمران: 159]، واختار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نقباء يمثلون بطون المدينة المنورة قبل الهجرة ليكونوا عوناً له صلى الله عليه وآله وسلم يستشيرهم وينظر معهم في إدارة شؤون المجتمع، وعن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "الرأي الفرد كالخيط السَّحِيل، والرأيان كالخيطين المبرمين، والثلاثة مرار لا يكاد ينتقض"، فكلمة كَثُرَت المشاورة وأخذ الرأي من الخبراء المختصين كلما كان العمل أقرب إلى الصواب وأبعد عن الخطأ، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة من بعده قدوة في الاستشارة وعدم الانفراد بالرأي والاستبداد به، والقدوة الحسنة في الإدارة عامل مهم من عوامل نجاحها وفعاليتها.

4- التأكيد على أهمية الرقابة والمتابعة، بدءاً بالرقابة الذاتية أي برقابة المسلم من نفسه على عمله؛ لأن عمله يُعرض على الله عز وجل وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك على المؤمنين، وسيُحاسبُ الإنسان على كل ما اقترفت يده في الآخرة؛ قال تعالى: ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ عَمَلِكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَالِيْنَ وَالشَّهَادَةُ فَيُنْتَشَرُ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: 105]، ولا مانع بعد ذلك من وضع نظم للمراقبة والمتابعة من الإنسان لأخيه الإنسان، فليس كل الناس على درجة واحدة من مراقبة الله عز وجل، فهناك الضعفاء الذين يتحتم في حقهم الرقابة الإنسانية، والمؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف.

ومن النقطة الأخيرة، يلاحظ الاختلاف الجذري بين المنظور الوضعي الذي يركز على أهمية الرقابة والمتابعة لكن فقط على المستوى المتعلق بالمنظمة أو بالمجتمع ككل، متجاهلاً أمراً أكثر أهمية وهو البدء بالرقابة الذاتية على النفس، فذلك يقلل كثيراً من مخاطر الانحراف والفساد التي تتراكم من خلال الأفراد المنحرفين لتتحول إلى أمراض انحرافية مجتمعية صعبة المراس.

وما سبق برزت أهمية التفكير في كتابة المبحث الحالي الذي يركز على توضيح بعض

ما يميز الإدارة من المنظور الإسلامي، مع عرض جزئية تطبيقية تتمثل في مجال الرقابة المالية، حيث تمثل بدورها مجالا بالغ الخطورة والأهمية من حيث العواقب والآثار.

وبناء عليه يقوم المبحث الجاري من خلال أجزاء ثلاثة نبدأ في أولها بالتعرف على المقصود بالإدارة الإسلامية، ثم نتقل منها للتعرف على السياسات المالية في الإسلام، منتقلين بعد ذلك للوقوف على حالة الرقابة الإسلامية وأهم الأنواع التي تركز عليها.

1-8 مفهوم الإدارة الإسلامية

قبل التعرف على المقصود بالإدارة في المنظور الإسلامي النموذجي، ، وجب البدء أولا بعرض تعريفها الدارج كما ورد بالدراسات المتخصصة الوضعية، باعتبارها المرجعية الأكثر تداولاً وشيوعاً في مجال الفكر الإداري المعاصر.

1-1-8 المفهوم العام للإدارة من المنظور الوضعي:

حظى مفهوم الإدارة بتعريفات كثيرة ومتعددة، نذكر منها ما يلي على سبيل المثال:

أولاً، تعريف فريدريك تايلور وهنري فايول،

فالإدارة هي: فن قيادة الناس من أجل تحقيق الأهداف بأقل التكاليف وأقصر الطرق، ووفق أفضل معايير الكفاءة والفاعلية.

ثانياً، تعريف أكثر شمولية للعناصر التي تركز عليها،

فالإدارة هي: العملية التي تشمل على وظائف التخطيط، والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة.

ثالثاً، تعريف يقوم على الهدف من الإدارة،

فالإدارة تتمثل في العملية التي ترتقي بالعمل، وتزيد الإنتاج، وتختصر الوقت والجهد في سبيل تحقيق الأهداف العامة للدول والمؤسسات.

وبعد، ترى، كيف توصف الإدارة من المنظور الإسلامي، وما الذي يميز متضمناتها عما أشيع من متضمنات في الفكر الإداري المعاصر؟! هذا ماسوف يتضح بمزيد من الشرح والتفصيل في الجزء التالي.

2-1-8 تعريف الإدارة في الإسلام:

يقوم مفهوم الإدارة في الإسلام بشكل أساسي على مدلولات ارتبطت بمنهج الإسلام الأخلاقي وخصائصه الربانية، . ولكن قبل أن نعرض المفهوم الإسلامي للإدارة، نود ببدء أن نلقى الضوء على نشأة ذلك المفهوم استرشادا بما ورد في القرآن الكريم.

1-2-1-8 نشأة الإدارة كمفهوم مشتق من بعض آيات القرآن الكريم:

أولا، الإدارة كنظام وآلية لتقسيم العمل والتخصص:

ويتضح ذلك المعنى استلهاما من قوله تعالى: ﴿ تَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف:32]. فمعنى هذه الآية الكريمة يتضمن وظيفة التنظيم المهني الطبقي التي تكلم عليها علماء الإدارة كجزء من وظائف الإدارة، فعندما يكون المجتمع مكوناً من رئيس ومرؤوس فذلك يمكن الناس من تسخير بعضهم لبعض من أجل تسيير عملية الإنتاج، والعمل من أجل تحقيق الأهداف العامة. وبدون هذا التنظيم لا يتصور تعاون الناس مع بعضهم البعض.

ثانيا، عملية التوزيع الإداري للمنافع وآلية توزيعها:

وعلى جانب آخر، واستطرادا بالتأمل في آية رقم 32 من سورة الزخرف السابق الإشارة إليها عليه، فانه يتضح أن تقسيم الرزق يقوم على آليات تنظيمية ترتبط بالبدء بتحديد المهام والمسؤوليات وتخصيصها، كل بما يتلاءم مع مهاراته وقدراته، ثم يتم بعد ذلك الربط ما بين تلك التوزيعات التكليفية للبشر من ناحية، وبين ما يمنح لهم من مقابلات وأنواع رزق ملائمة ومتكافئة لتنمية تلك المهارات والقدرات، وللحفاظ على

عمليات وخطوات سيرهم في تكليفاتهم المطلوبة منهم بشكل صحيح. فهناك من الناس من تؤهله قدراته لأن يتخصّص في أسلوب معيشة معيّن يختلف فيها عن غيره، وبتنوّع تلك المهام تتكامل أدوار المجتمع لتحقيق المصلحة والنفع العام.

2-2-1-8 تعريف الإدارة كما ورد في بعض الدراسات إسلامية التوجه:

بمتابعة الدراسات المتخصصة في مجال الإدارة بوجه عام، لوحظ غياب التناول للمفهوم المعني من أي منظور يرتبط بالنصوص الإسلامية أو بالمعاني المشتقة منها، وذلك ما يدعو لضرورة إجراء دراسات جادة وأكثر تعمقا لمتابعة ذلك المفهوم ومنحه الصفة الإسلامية التي تميزه عن نظائره كما ورد بالدراسات الوضعية تقليدية التناول والعرض والتعريف.

وبالتتبع العام لتلك الجزئية، يمكن القول بأن بعض المفكرين المسلمين حاولوا وضع تصوّر لمفهوم الإدارة في الإسلام، وبحثوا في القرآن الكريم عن لفظ الإدارة فوجدوها مرتبطة بالتجارة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾، كما ورد أيضا لفظ التدبير كمعنى آخر يستكمل به مدلول اضافي لمعنى كلمة الإدارة. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

أولا، من الدراسات الهامة التي تحدثت في هذا الصدد، ما قام بها الدكتور "حزام المطيري"، حيث أشار إلى أنّ لفظ إدارة مشتق من الفعل (أدار)، وذكر أنه قد جاء في موضع واحد في القرآن الكريم؛ حيث قال - تعالى -: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 282]، وأضاف الدكتور المذكور بأن اللفظ الذي استخدمه المسلمون للدلالة على معنى الإدارة هو لفظ "التدبير"، وذكر أن ذلك اللفظ ورد بشكل أكبر في آيات كثيرة، منها: ﴿يُدَبِّرُ الْأُمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: 5]. كما يرى أنّ لفظ "تدبير" أكثر شمولاً وعمقاً، لأنه يشتمل على ضرورة التمعن والتفكير في الأمور والحرص على اختيار أفضل الطرق

لتأدية الأعمال. وبما أنّ لفظة إدارة لفظة محدودة الاستعمال، وتعني التنفيذ؛ لذا كان المؤلف يطالب باستخدام لفظ "تدبير"، كمصطلح إسلامي للإدارة الإسلامية، ولو أنه لم يمانع في استخدام لفظ "إدارة" الدارج في الأوساط الأدبية المتخصصة.

ويرى الدكتور حزام المطيري أن الإدارة الإسلامية، هي ذلك النوع من الإدارة الذي يتّصف فيه القادة والأتباع بمقومات العلم والإيمان التي تمكّنهم من أداء وظائفهم مهما اختلفت مستوياتهم ومسؤولياتهم المناطة بهم.

ثانياً، وقد عرّف الدكتور النحوي الإدارة الإسلامية بأنّها: "أي نوع من الإدارة يقوم على الاستعانة والاستفادة بكلّ الأسس الإسلامية والقواعد الشرعية، والتّوجيهات الأخلاقية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج، في أقل وقتٍ ممكن، وعلى أعلى مستوى من الإتقان ليكون كلّ عمل الإنسان عبادة لوجه الله تعالى.

وبالتالي، فقد ذكر الدكتور النحوي أن الإدارة الإسلامية تتمثل في مجموعة من الأفراد يقودهم ويوجههم وينظمهم قائد منهم يقودهم ويخطو بهم نحو غاية مشتركة، تقوم على العمل المتقن والشورى والتقوى بحيث يعملون معاً بروح الفريق ويتقنون الأعمال ويتعاونون معاً لبلوغ الغايات.

ثالثاً، وفي دراسة ثالثة، تم تعريف للإدارة العامة في الإسلام بأنها عبارة عن نشاط جماعي مشروع يقوم به الراعي مع موظفيه العاملين في جميع الأجهزة الحكومية من خلال تقديم خدمة أو سلعة مباحة إلى الرعية أي الجمهور بلا تمييز، شعوراً منهم بأمانة الأداء أثناء ممارستهم الإدارية، وفقاً لأنظمة وتعليمات مصدرها الشريعة الإسلامية مستغلين في ذلك كافة الإمكانيات المتاحة، سعياً لتحقيق أهداف عامة مشروعة.

3-2-1-8 خصائص الإدارة الإسلامية:

تسمو الإدارة الإسلامية بالكثير من الخصائص التي تميزها عن نظائرها التقليدية، ومن أهم ما يميزها نذكر الآتي:

الخاصية الأولى:

إن الإدارة الإسلامية تمارس نشاطات يميزها الشرع، وغالبا ما تجاز من قبل القوانين الوضعية أيضا بمعيار العدالة الموضوعية في التقييم، وهي تقوم على أهداف مشروعة ونظيفة، وتتفق مع روح المصلحة العامة وفي الإطار العام الذي رسمه الشارع إذ لا يمكن التهاون مطلقا في هذا الجانب المهم، فالغاية لا تبرر الوسيلة بأي حال من الأحوال ولا بد لهما معاً - الوسيلة والغاية - أن يكونا مقبولين شرعا من أجل أن يكون العمل صالحا.

كما قال تعالى: ﴿ وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ۝٣ ﴾ [العصر: 1-3] فلا إيمان بدون عمل صالح، وإسداء نصيح، والتحلي بالصبر.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٠٧ ﴾ [الكهف: 107].

الخاصية الثانية:

إن الإدارة الإسلامية من خلال نشاطاتها المتمثلة في تقديم خدمة أو سلعة مباحة تسعى إلى تحقيق أهداف مشروعة تنضوي تحت مفهوم عبادة الله عز وجل امثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾ [الذاريات: 56].

وهذه الأهداف في أبعادها ومضامينها لا بد وأن تتفق ومقاصد الشرع الحنيف الخمسة المرتبة فقها وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

الخاصية الثالثة:

إن الإدارة الإسلامية تمارس أعمالها من خلال تقديم خدمة أو سلعة مشروعة إلى جميع الناس بلا تمييز لعرق أو لون أو لسان أو منزلة اجتماعية أو حتى لمعتقد ديني وخاصة

في الحقوق العامة لقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: 13].

الخاصية الرابعة:

إن القائمين على شؤون الإدارة الإسلامية يقومون بواجباتهم رؤساء ومرؤوسين على مستوى عالٍ من المسؤولية شعوراً منهم بثقل الأمانة على كواهلهم فتصبح كل تصرفاتهم تحت سيطرة شعورهم الداخلي بأن الله تبارك وتعالى عالم بهم، بصير بأعمالهم وهذا ما يسمى بـ (الرقابة الذاتية) فيؤمن الموظف تماماً بأنه إذا ما هم بسوء وتفغن في ضروب الغش والاحتيال على رئيسه أو أحد من الجمهور، فإن ذلك لا يخفى على الله عز وجل، وإذا لم يحاسبه مسؤول في الدنيا فإن الله السميع البصير سائله يوم العرض عليه ومحاسبه أمام الأَشْهَاد. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾﴾ [المؤمنون: 8].

الخاصية الخامسة:

إن الإدارة الإسلامية تقوم بمهامها وفقاً لقواعد وأحكام قانونية واضحة مصدرها الشريعة الإسلامية تنظم مختلف عملياتها. وبمعنى آخر إن جميع النشاطات التي تمارسها الإدارة الإسلامية في شتى المؤسسات وجميع منسوبيها رؤساء ومرؤوسين تحكمها أنظمة في أصولها وفروعها منبثقة من الشريعة الإسلامية الغراء بمصادرها المتعددة سواء أكانت الأساسية المقررة مثل القرآن والسنة النبوية المطهرة، أم اجتهادية ثابتة كالعرف والإجماع، أو اجتهادية متغيرة كالقياس وسد الذرائع والاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة ونحوها.

الخاصية السادسة:

إن الإدارة الإسلامية بأصولها وأحكامها الأساسية المقررة والاجتهادية الثابتة والمتغيرة وبنشاطاتها المباحة وأهدافها المشروعة وتعاملها مع الجمهور بالعدل والمساواة سعت إلى

إشباع الحاجات المادية والروحية والنفسية والفكرية للإنسان بشكل معتدل أبعدت عنه الشعور بملل الماديات وجفافها وكذلك شبح الروحانيات ورهبانيتها فأحدثت التوازن المطلوب بكل المعايير لهذه الحياة.. والمولى جل شأنه يقول: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [٧٧] [القصص: 77].

وبعد الانتهاء من توضيح المقصود بالإدارة الإسلامية، وعرض أهم ما يميزها عن الإدارة التقليدية من خصائص، يتم الانتقال الآن إلى التركيز على جزئية هامة ترتبط بها وتمثل موضعاً من المحاور الجوهرية لآليات تنفيذها، وهي السياسات المالية الإسلامية. ذلك، ما سوف يتم تناوله في الفصل التالي توا.

2-8 السياسة المالية الإسلامية

بعد أن تم التعرف على المقصود بالإدارة الإسلامية وبالخصائص التي تميزها عن غيرها، وذلك من منظور عام، نبدأ في الفصل الحالي بالتعرف على إحدى جزئياتها الأساسية التي تربط بين فرعي الإدارة والاقتصاد معاً، وهي السياسات المالية كما تضمنتها التعاليم والأحكام الإسلامية، بدءاً بالتعرف على المقصود بالسياسات المالية الإسلامية، ثم استعراض الركائز الأساسية لها من المنظور الإسلامي، ومحاولة القاء ضوء أكبر على القوانين التشريعية المصنفة والمنظمة لها، ثم يتم استعراض أهم الأهداف التي تتضمنها السياسات المالية الإسلامية والتي يجب على كل مسلم ومقتد أن يلتزم بأطرها السامية.

1-2-8 ماهية السياسة المالية الإسلامية:

ترتبط السياسة المالية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاقتصادية، باعتبار المال العام قواماً للحياة، وذلك ما يؤكد على جوب الحرص عليه وحسن تدبيره (أو إدارته) من خلال إيجاد فرص صحيحة وفعالة للعمل والتكسب تتيح لكل عملية التقصي والتتبع الصحيحة لمنابع

الثروات الطبيعية وتحرم - في نفس الوقت - التكبس الخبيث المحرم شرعا وقانونا. وفي ذات الوقت تسمح بالتقريب بين الطبقات الاجتماعية بما يقضي على الثراء الفاحش والفقر المدقع. وبالمتابعة، لوحظ أن هذه القواعد لها أساس متين في القرآن والسنة وكذلك في عمل وتطبيقات الخلفاء الراشدين والتابعين وتابعيهم من بعدهم.

فالنظم المالية منذ العصور الوسطى لم تكن تميز بين مالية الحاكم ومالية الدولة بحيث كانت إرادة الحاكم هي الإرادة المطلقة في كل الشؤون والمسائل المالية وهي التي تسن النصوص القانونية وتفرض الضرائب وتحدد مقاديرها وتتسلم حصيلتها وتنفقها كيف تشاء دون تمييز بين نفقات الحاكم الخاصة ونفقات الدولة العامة

لكن الإسلام وضع قواعد مالية تقوم على أساس فصل مالية الحاكم عن مالية الدولة، وخضوع الإيرادات والنفقات لقواعد لا يمكن تجاوزها حتى من طرف الحاكم، وكرس مبادئ جديدة منبثقة من مصادر التشريع الإسلامي وأهمها القرآن والسنة.

وفيما يلي بعض المبادئ الهامة التي تقوم عليها السياسات المالية في الإسلام.

1-2-8 بعض الضوابط والقواعد التي تقوم عليها السياسات المالية في الإسلام:

تتميز السياسات المالية الإسلامية الطابع بأنها تتقيد بالكثير من الضوابط والقواعد المستنبطة من الأحكام والتوجيهات الشرعية وذلك على نحو ما سوف يتم توضيحه في الجزئين التاليين على التتابع.

1-1-2-8 ضوابط التعامل مع المال من المنظور الإسلامي

كقاعدة عامة، يعتبر المال مال الله والإنسان أمين عليه ينفقه حيث أمره الله، ومن ثم، فإن ملكية الإنسان للمال تعتبر ملكية مقيدة، فقد قال الله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد: 7] كما قال سبحانه: ﴿ وَعَاثُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [النور: 33]. ويترتب على ذلك أن تكون إدارة الإنسان ذاتها مقيدة بالضوابط الشرعية

الموجهة، بدءاً بالتعامل مع المال بصفة الوكالة والإنابة والاستخلاف، وليس بصفة الملكية المطلقة المباح التحكم فيها بشكل مطلق.

وبناء عليه، فإن كل الأموال بمختلف أشكالها وأنواعها، وكل ما في الأرض وما عليها من ثروة ومنتعة، وكل ما في السماء من طيور ونجوم وشموس وأقمار، هو ملك لله وحده لا ينازعه فيه منازع، وفي ذلك جاءت آيات بينات منها: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ و ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ومنها ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾، لكن الله سبحانه سخر الكثير من تلك النعم لتحسين معيشة الإنسان وتمكينه من انجاز رسالة الاستخلاف على الأرض، فميزه بذلك على جميع المخلوقات الأخرى حيث يتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: 70].

- فإن كان الحال كذلك، فلا بد للإنسان الالتزام باتباع تعاليم وأوامر ربه التي تتمثل - هنا- في القواعد الضابطة لسلوكياته في التعامل مع المال، وفي كيفية إدارته ونذكر منها:
- 1- النظر إلى المال كنعمة من الله يجب المحافظة عليها وعدم تبذيره.
 - 2- حتمية تحري الكسب الحلال.
 - 3- تحريم الكسب الحرام والخبيث.
 - 4- تجنب وكراهة، بل وتحريم السؤال والاستجداء لغير ضرورة ملحة، وذلك مصداقاً لقول النبي ﷺ: "لئن يحتطب أحدكم خيراً له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه".
 - 5- حتى إن كان هناك تفاوتاً في توزيع الأرزاق والمكاسب، فلا يفترض أن يكون التفاوت مبالغاً فيه تجنباً للمشاعر المدمرة للعلاقات بين أفراد المجتمع الواحد، ومن هنا تتبين لنا الحكمة الإلهية في فرض وتشريع الوسائل التي من شأنها المحافظة التلقائية على التوازن الطبقي والتقريب الانساني التكافلي بين الناس، وذلك من خلال العديد من الوسائل التي تساعد على إعادة توزيع الدخل مثل فرض الزكاة والكفارات والحث على الصدقات والأوقاف وأعمال الخير بشتى الأنواع صعبة التحديد والحصص.

وذلك ما جعل السياسة المالية الإسلامية تتصدر المعاملات المالية، بعد ثبوت فعاليتها، لخلوها من الربا، حيث تبنت تطبيقها عدة مؤسسات تمويلية حتى في الدول غير الإسلامية، والأوروبية المتقدمة، حيث أنشئت العديد من المؤسسات المالية التي تعمل بدون فوائد ربوية.

وفيا يلي بعض الركائز أو القواعد الهامة التي تقوم عليها السياسات المالية في الإسلام.

2-2-2-8 بعض القواعد التي تقوم عليها السياسات المالية في الإسلام

- 1- للناس الحق في التصرف في أموالهم بحيث يديرونها كيفما شاءوا بشرط الالتزام بالقواعد الشرعية في المعاملات؛ مثل الالتزام بقاعدة "لا ضرر ولا ضرار".
- 2- أفضل صورة لممارسة الحق السابق الإشارة إليه، أن يقوم هذا الترابط بين التملك والتصرف والإدارة بحيث لا يعود الاستثمار بالخير على صاحبه فقط بل يتعداه إلى المجتمع برمته. وبذلك يجمع الإنسان بين المنفعة الشخصية والمنفعة العامة، فيعم الخير على الجميع.
- 3- إجازة استثمار الأموال المملوكة للمرء بهدف التربح والاستزادة من المكاسب، لكن ذلك بشرط أن يكون من خلال استثمار يحتمل المكسب والخسارة، وليس من خلال ادخار بفوائد ثابتة يتم الحصول عليها في جميع الأحوال، فهي في تلك الحالة لا تعتبر أرباحاً، إنما ربويات وعد الله بمحققها.
- 4- بالإضافة إلى الاستثمار والأرباح المتحققة، فهناك أيضاً موارد أخرى يمكن الاستعانة بها للتمويل والتكسب وتحسين المعاش، ومنها نذكر المصارف التالية:

- الزكاة بأنواعها المختلفة، وتعتبر من أهم موارد بيت المال المسلمين بشرط توفر النصاب ومرور الحول (السنة) للمزكي وبشرط أن يكون الحاصل على الزكاة من المستحقين لها وهو من المصارف الثمانية التي يتم ذكرها في القرآن الكريم بشكل

مباشر وذلك كما ورد بالآية رقم (60) في سورة النور. فالزكاة ليست منحة أو إحساناً من الفرد بل ضريبة يجب على الفرد أدائها. وتتوفر فيها أركان الضريبة الجيدة وتعتبر من الإيرادات السيادية التي للدولة حق جبايتها وحق إنفاق حصيلتها بمعرفتها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: 103].

- المصدر الثاني هو الفيء، وهو عبارة عن الضرائب الأخرى غير ضريبة الزكاة، ويشمل الخراج والجزية والعشور (تقابل الرسوم الجمركية في الوقت الحالي).
- أما المصدر الثالث فهو الخمس، وهو نسبة 20٪ التي يستحقها بيت مال المسلمين (الدولة) من الغنائم التي يستولي عليها المسلمون من الغزوات والحروب، ويستحق أيضاً نفس النسبة (20٪) من الثروة المعدنية المستخرجة من الأرض، و20٪ من الأسماك والجواهر المستخرجة من مياه البحر والأنهار، وأخيراً ما أخذ من تركة الميت.
- وهناك مصدراً رابعاً بالغ الأهمية ويتمثل في القرض الحسن عظيم الإثابة والأجر.
- هذا، ويجب أن تصرف موارد الدولية المالية في أبوابها، لأن قانون الخزينة العامة في النظام الإسلامي له مميزاته الخاصة وأهدافه وقواعده، لتحقيق استمرارية الدولة والتجانس والتكافل الاجتماعي لتصبح مهمة بيت المال المسلمين رعاية المال العام وحسن إدارته وإنفاقه.

3-2-2-8 بعض القوانين الإسلامية التشريعية في مجال السياسة المالية:

حيث أن هناك مجموعة من القوانين الدقيقة التي يتضمن كل منها بنوداً وشروطاً وضوابط خاصة وتختلف كل منها عن الأخرى، بحيث يمكن أن توجه السياسة المالية كتوجه تطبيقي إسلامي، ونذكر منها كمفاهيم اصطلاحية مفتاحية تتطلب المزيد من التوضيحات الفرعية التفصيلية:

- قانون الزكاة.
- قانون الخزينة العامة.
- قانون الكفاية.
- قانون النفقات.
- قانون الوقف.
- قانون الوصية.
- قانون الغنائم.
- قانون الركاز.
- قانون النذور.
- قانون الكفارات.
- قانون الأضاحي.
- قانون صدقات الفطر (وعددتها اثنا عشر قانوناً).

وهذه القوانين المالية تعتبر جزءاً من السياسة الاقتصادية وجزءاً مكملًا - في نفس الوقت - لقوانين التكافل الاجتماعي.

وقد قرر التشريع الإسلامي هذه القوانين لتكون مناسبة لقواعد وأصول الإنفاق (نظرية الإنفاق العام) والمتمثلة - بدورها - في القواعد التالية:

قاعدة ترشيد الإنفاق (عدم الإسراف فيه أو التقدير فيه) لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: 67].

• قاعدة إحكام الإنفاق العام (إنفاق أموال الزكاة وتقسيم الغنائم وتقسيم الفيء) لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَافَةَ فُلُوهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

﴿٦٠﴾ [التوبة: 60] لتشمل مصارف الزكاة الثمانية النواحي الاجتماعية والنواحي الإدارية والنواحي السياسية والنواحي الاقتصادية ومصارف الدولة العامة.

• قاعدة الإنفاق في السراء والضراء، مصداقا لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكُظُمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: 134].

• قاعدة التفريق بين الربا والزكاة، وتحريم الربا وفرض الزكاة. لقوله تعالى: "وما أوتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون" (سورة الروم).

• قواعد الإنفاق العام، وتتمثل في بعض القواعد الأخرى الأساسية كقاعدة المنفعة العامة، وقاعدة الاقتصاد في الإنفاق، وقاعدة سبق الترخيص بالنفقة العامة.

ويتبين مما سبق أن قوانين السياسة المالية والقواعد التي يعتمدها النظام الإسلامي والتي تستهدف تحقيق التكافل الاجتماعي لم تترك إنسانا في المجتمع دون أن يتمتع بحق التكافل المعيشي اللائق ودون أن ينال من عناية المجتمع ما يطمئن به إلى حاضره ومستقبله ومستقبل عائلته وأولاده. ورأينا أنه وضع من هذه القوانين اثنا عشر قانونا لتمويل التكافل المعاشي بحيث تضمن تنفيذ قوانينه تنفيذا دقيقا شاملا لا نعهد له مثيلا في الشرائع والقوانين الوضعية الأخرى.

4-2-2-8 أهداف السياسة المالية:

تستهدف السياسة المالية في النظام الإسلامي إلى العديد مما من شأنه النهوض بحالي الإنسان والمجتمع في وقت واحد. ومن تلك الأهداف نذكر:

- 1- إيجاد وتحسين فرص التكافل الاجتماعي.
- 2- تطوير المنظومة الاقتصادية.

- 3- خلق فرص الاستثمار وتنمية المال.
- 4- تحسين مناخ وبيئة وأداء العمل باعتباره الوسيلة المثلى للنهضة الاقتصادية.
- 5- التغلب على كل الأزمات مهما كانت طبيعتها.

وبكلمات أخرى أكثر اختصاراً وتركيزاً، يمكن القول بأن هناك أهدافاً ثلاثة رئيسية للسياسات المالية التي تتحقق من المنظور الإسلامي، وهي:

- 1- تحقيق الاستقلال النقدي.
- 2- تحقيق الاستقرار النقدي.
- 3- توفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي.

وذلك باعتبار أن الاستقرار النقدي لقيمة النقود يعتبر في حد ذاته هدفاً جوهرياً خاصة في ظل نظام المشاركة، لأن الاقتصاد الإسلامي يقوم بالأساس على العدل والأمانة في جميع المعاملات الإنسانية عامة والاقتصادية خاصة.

3-8 الرقابة المالية في الإسلام وأنواعها.

تعتبر الرقابة من أهم الآليات التي يتم تطبيقها في علم الإدارة من أجل تحقيق الأهداف وضمان توجهها وفقاً للأهداف المخطط لها. وإذا ما كنا نتحدث عن مجال إسلامي التوجه، فما من شك أن الرقابة تأخذ حيزاً أكبر وأكثر دقة وانضباطاً بمعايير لا تقبل الجدل ولا المواربة، من أجل هذا أفردنا ذلك الجزء للتعرف على المفهوم المعني بشكل كاف، وللوقوف على بعض الأبعاد والمعالم التي توضح أهميته المطلقة مقارنة بالمفهوم المناظر في الفكر الإداري والاقتصادي الوضعي.

1-3-8 مفهوم الرقابة المالية في الإسلام:

تمثل الرقابة المالية منهجاً علمياً شاملاً يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية بهدف التأكد من المحافظة على الأموال العامة

ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المتوقعة على أن يتولى القيام بتلك المهمة جهاز مستقل ينوب عن الدولة.⁽¹⁾

1-1-3-8 الريادة الإسلامية في مجال الرقابة المالية:

ما تجدر الإشارة إليه، أن النبي ﷺ كان يعتبر الرائد القدوة في القيام بدور المحتسب القائم بعملية الرقابة الشاملة لجميع النواحي الاقتصادية والمحاسبية والإدارية فكان يطوف بنفسه الأسواق ليطلع على أحوالها ويتأكد من سير الأمور وفقاً لما أمر به الله عز وجل، ولما تتحقق معه مصالح الجميع، أفراداً وجماعات بدون أية تجاوزات أو انحرافات يمكن أن تفسد المعاملات وتذهب بها إلى هاوية الفشل المنذر بانهايار المجتمع.

كما كان ﷺ، يقوم بنفسه باستيفاء عملية المحاسبة للعمال المحصلين فيما حصلوه من إيرادات، وما تم من إنفاق كلي عمليات جبايتها، وكان يتأكد من إيداع صافي القيمة المحصلة في بيت المال لتوزيعها على المستحقين.

وعلى ذات الدرب، سار الخلفاء الراشدون وباقي الخلفاء المسلمين من بعده، فإذا اشتغلوا بأمور الجيش وإدارة شؤون الرعية أسندوا المهمة إلى من يثقون فيهم من المسلمين، ليقوموا بذات الأدوار الرقابية والإشرافية على الوجه الشرعي الصحيح.

2-1-3-8 بعض المهام والواجبات الأساسية والتكميلية للمحتسب:

أولاً، كانت الرقابة المالية وعملياتها تتم من خلال جهاز مستقل يعمل بنظام الحسبة، تحت قيادة وإشراف المحتسب الذي الحاكم يقوم بتكليفه لأداء تلك المهمة وكانت الأمور تسير اتباعاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التزاماً بقول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ

(1) علي كاظم حسين، "الرقابة المالية في الإسلام"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2/2009، ص: 249.

أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ [آل عمران: 104].

ثانياً، بالإضافة إلى المهام السابق عرضها فيما سبق، تجدر الإشارة إلى أن المحتسب كان يقوم أيضاً بمهام إضافية تكميلية لدوره الرقابي المركزي، حيث كان يقوم بإدلاء شهادته في المواضيع المحاسبية.

ثالثاً، ومن واجبات المحتسب أو المراجع التكميلية أيضاً، أن يقوم بإخطار الحاكم أو الوالي بما يجده من أية بيانات تشوبها شبهة الغش والتدليس، بحيث يتم التحري عن صحتها، فإن تحقق ذلك، يتعرض الممول إلى عقوبات شديدة منها الضرب والحبس والإخراج من السوق والمنع من الممارسة التجارية، حسب خطورة التصرف أو المخالفة المقترفة.

2-3-8 أنواع الرقابة المالية في الإسلام:

الرقابة المالية في الإسلام يمكن تقسيمها إلى المجموعات الرئيسية الثلاث الآتية:

- أولاً: الرقابة من حيث التوقيت.
- ثانياً: الرقابة المالية من حيث الجهة التي تتولاها.
- ثالثاً: الرقابة المالية من حيث طبيعتها.

أولاً: الرقابة من حيث التوقيت

وهي تقسم إلى: رقابة مالية سابقة ورقابة مالية لاحقة كما يلي:

1- الرقابة المالية السابقة:

وهي تلك الرقابة التي تسبق عملية الصرف، الهدف منها هو منع تلافي وقوع حالات الخطأ والغش، ولذلك يطلق عليها البعض "الرقابة المانعة"، وكما يستلزم هذا النوع من الرقابة حصول الجهة الإدارية مسبقاً على الأذن بالصرف من قبل الجهة الرقابية الأعلى التي تباشر الرقابة وفق الصلاحيات التي تخول لها.

ويلاحظ أن هذا النوع من الرقابة كان موجوداً ومعمولاً به في زمن الدولة الإسلامية حيث كان الرسول ﷺ ومن بعده الخلفاء المسلمين وأولى أمرهم يحاولون توضيح الكثير من الأمور - ومنها المالية - في سبيل تلافي الوقوع في الخطأ، وكذلك من خلال التحذير من شدة الحساب الذي سوف يتعرض له المخطئ، وعلى هذا الأساس فقد كان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوجه الناس ويعلمهم ومن ثم يأتي أهله فيقول لهم: قد سمعتم ما نهيت عنه وأني لا أعرف أن أحداً يأتي بشيء مما نهيت عنه إلا ضاعفت له العذاب ضعفين.

2- الرقابة المالية اللاحقة:

وهي الرقابة التي تلي عمليات الصرف أو الإيراد، وذلك بهدف تحقيق الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف أو الإيراد وطرق التصرف في الأموال العامة إضافة إلى كشف الأخطاء والاختلاسات التي يمكن أن تحدث، ويلاحظ أن الرقابة المالية اللاحقة تختلف عن المالية السابقة من حيث أن الرقابة المالية السابقة تركز على الرقابة على المصروفات فقط بينما تمتد الرقابة المالية اللاحقة إلى الرقابة على المصروفات والإيرادات معاً.

ويعد هذا النوع من الرقابة من الأنواع الشائعة الاستخدام في الدولة الإسلامية عبر عصورها المختلفة، ولعل من الشواهد على ذلك ما قام به الخليفة عمر بن عبد العزيز عندما وجد أن بعض واردات بيت المال التي جمعها عامله عدي بن أرطاة قد تضمنت ضريبة العشور، على الخمر، وهو ما يعد مخالفة لأحكام الشر، فطلب رد المبالغ إلى أصحابها.

ثانياً: الرقابة المالية من حيث الجهة التي تتولاها⁽¹⁾:

وهي تقسم إلى: رقابة مالية خارجية ورقابة مالية داخلية، كما يلي:

1- الرقابة المالية الخارجية:

وهي الرقابة التي تتم من قبل جهات خارجية تقع خارج الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية بحيث تتمتع بصلاحيه الرقابة من الجهات العليا في الدولة. ويلاحظ أن أجهزة الرقاب المالية الخارجية في الإسلام كانت تتمثل في الآتي:

أ- السلطات التشريعية التي يحق لها الرقابة على أعمال السلطات التنفيذية المختلفة، وتتمثل السلطات التشريعية في الإسلام بكل من: الرسول ﷺ وخلفاء المسلمين من بعده وكذلك مجالس الشورى.

ب- الدواوين الرسمية المختصة، باعتبارها من أجهزة الرقابة التابعة للدولة، مثل ديوان الحسبة وديوان الأئمة (الزمام).

2- الرقابة المالية الداخلية:

يمارس هذا النوع من الرقابة من قبل وحدة مستقلة تابعة للوحدة الاقتصادية تتولى التحقق من صحة العمليات الاقتصادية للوحدة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع والسرقة. وفي عصور الدولة الإسلامية المختلفة نجد أن بيت مال المسلمين كان يتضمن العديد من الوظائف منها وظيفة " المستوفي " التي تمثل وظيفة التدقيق الداخلي في الوقت الحاضر، إذ كان يتولى القائم بهذه الوظيفة مراجعة الحسابات وكتابة التقارير عن نتيجة فحصه لإلغات النظر إلى غير الموافق منها للقوانين.

(1) محمود المرسي لاشين، التنظيم المحاسبي للأموال العامة في الدولة الإسلامية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1977، ص 89.

ثالثاً: الرقابة المالية من حيث طبيعتها:

وهي تقسم إلى: رقابة محاسبية ورقابة إدارية، كما يلي:

1- الرقابة المحاسبية:

وهي تهدف إلى التحقق من سلامة عمليات تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات وفقاً للاستحقاقات المنصوص عليها وفي مجال الأغراض المخصصة لها وبالتالي التأكد من الرصيد الصافي المتبقي.

ويلاحظ أن هذا النوع من الرقابة كان معمولاً به عصور الدولة الإسلامية المختلفة من خلال وظيفة "مباشر بيت المال (خازن بيت المال)" حيث كان يتم تدقيق المستندات المؤيدة التي تمت من تحصيل للإيرادات ومن ثم مجالات إنفاقها وفق ما هو منصوص عليه شرعاً ومن ثم التأكد من الرصيد الصافي المتبقي في بيت المال.

2- الرقابة الإدارية:

وهي تهدف إلى قيام الجهات الإدارية بمراجعة أعمالها ذاتياً لتصحيح ما قد يشوبها من أخطاء تتعلق بمخالفة المشروعية أو بعدم الملاءمة، ومن خلال سحبها أو إلغائها أو تعديلها أو استبدالها بأخرى تكون سليمة، فهي تستهدف في المقام الأول على احترام مقتضيات مبدأ الشرعية وتحقيق الصالح العام، وتستهدف المحافظة على حسن سير المرافق العامة وضمان نزاهة وكفاءة العمال، فضلاً عن حماية حقوق وحرية الأفراد من تجاوزات العمال للاختصاصات المنوط بهم أو إسائتهم استعمالها.

هذا، ويلاحظ أنه في عصور الدولة الإسلامية المختلفة كان هناك مجموعة من الدواوين المختصة بمهام الرقابة الإدارية مثل: ديوان الحسبة، ديوان النظر، ديوان الأمانة، ديوان الاستيفاء.

وبالإضافة لما تقدم، وإلى جانب الأنواع الرقابية السابقة، فإن أجهزة الرقابة المالية في

الإسلام كانت تعتمد على أنواع أخرى من الرقابة غير المباشرة في المحافظة على أموال المسلمين وسلامة التصرف فيها والتي لا تعتمد بشكل كبير في الأنظمة الرقابية المالية الحديثة خاصة في الدول غير الإسلامية، وتشمل هذه الأنواع كلاً من:

الرقابة الإلهية، المتمثلة برقابة الله (عز وجل) لأفعال عباده وتصرفاتهم فيما استخلفهم عليه، استناداً إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

الرقابة الذاتية، المتمثلة برقابة الفرد لأفعاله وتصرفات الشخصية ومدى انسجامها مع تعاليم الديانة الإسلامية انطلاقاً من قوله تعالى ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ وما روي عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال: "حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم".

3-3-8 مبادئ الرقابة المالية في الإسلام:

حتى يتسنى لنا الحكم على ما مدى فاعلية ونجاح الرقابة المالية في النظام الإسلامي مقارنة مع أنظمة الرقابة في الوقت الحاضر، لا بد من التطرق إلى المبادئ والمعايير التي تحكم هذا الجانب. وتتمثل مبادئ الرقابة المالية في مجموعة القواعد والإجراءات الرقابية التي تلقى قبولا من جمهور المراقبين والتي حققت الأهداف المتعلقة بنظام الرقابة وفقاً للنظام الإسلامي، حيث يتضح أن هناك خمسة مبادئ تقوم عليها الرقابة المالية في الإسلام هي:

- مبدأ الخطة التنظيمية.
- مبدأ الاتصال.
- مبدأ قياس تقييم الأداء.
- مبدأ التغذية العكسية.
- المبدأ السلوكي.

أولاً: مبدأ الخطة التنظيمية:

تعتبر الخطة التنظيمية من أهم المبادئ للرقابة المالية، حيث أنها تمثل الأساس الذي يحدد خطوط السلطة والمسؤولية وخطوط الاتصال والتنسيق بين مختلف المستويات الإدارية المحددة وفقها. وقد عني الإسلام بالصلاحيات والمسؤوليات عناية بالغة بهدف وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الإسلام يؤكد على القدرات الشخصية للإنسان وتكامل العناصر الكافية التي تؤهل الشخص للقيام بالعمل المنوط به، إضافة إلى ما يلم به كل شخص من علم ومعرفة بالأمر الذي يتم تكليفه به بحيث يكون صالحاً لأدائه من كافة الجوانب الشخصية والعلمية حيث يؤكد الرسول ﷺ ذلك بقوله "من ولي أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه للمسلمين فقد خان الله ورسوله"، وعلى هذا الأساس فقد استخدم الرسول ﷺ اثنين وأربعين كاتباً وقسم الأعمال بينهم وحدد اختصاصات لكل منهم، فهناك كتاب الوحي، وكتاب العهود، وكتاب الأموال (المحاسبين).

ويعتبر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أوائل الذين عرفوا مبدأ تقسيم العمل وطبقوه وذلك قبل أن تنادي به مدرسة الإدارة العلمية الحديثة، ويتبين اهتمامه بهذا المبدأ في الخطبة التي وجهها للمسلمين حيث قال: من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت أبي بن كعب، ومن أراد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل، ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني، فإن العرب لا تعظيم لعرقهم أو جنسهم ولكن لمقدرتهم على فهم أصول الشريعة وتعاليمها، فإن عليهم أن يقيموا بالناس الصلاة ويقضوا بينهم بالحق، ويقسموا بنهم الأموال والغنائم والعشور.

وكذلك أكد الامام علي رضي الله عنه عندما أبلغ الاشر النخعي حين عينه والياً على مصر حيث قال له " انظر في أمور عمالك الذين تستعملهم فليكن استعمالك إياهم اختباراً ولا يمكن محاباة وأثره، فليست تصلح أمور الناس ولا أمور الولاة إلا بإصلاح من يستعينون به على أمورهم ويختارونه لكفاية ما غاب عنهم.

إضافة إلى ما تقدم فقد كان هناك اهتماماً بالتقسيمات الإدارية للشؤون المالية في الدولة الإسلامية، حيث كانت مالية الدولة الإسلامية مقسمة إلى ثلاثة أقسام لكل قسم أبواب للدخل وأخرى للصرف ولا يجوز الجمع بين قسم وآخر، ولا ينبغي أن يجمع مال الخراج إلى مال الصدقات والعشور، كما لا يجوز أن يصرف إيراد أحد الأقسام في مصارف الأخر. ومن أهم الوظائف العامة التي كانت لها علاقة بالأموال ما يلي: وكيل الإمام عن الشؤون المالية، صاحب السوق (المحتسب)، الوزن، الكيال صاحب الجزية، صاحب الأعشار، مستوفي خراج الأرضين، صاحب المساحة (خاص بالأراضي الزراعية)، العامل على الزكاة، العامل على الصدقات، الخارص (مقدر المال بين طرفين)، صاحب الموارث (ورث من لا وارث له)، المستوفي (قابض المال لنقله إلى بين المال)، المشرف (مراجع حسابات المال)، صاحب بيت المال (خازن النقدية)، صاحب بيت المال (خازن الانعام)، صاحب بيت المال (خازن الثمار)، صاحب دور الفقراء (عائل من ليس لهم أهل - في عهد الرسول ﷺ)، صاحب دور المارستان (دور علاج المرضى - من عهد الوليد بن عبد الملك)، صاحب لزوايا والتكيا (نشأت من دور الفقراء).

ثانياً: مبدأ الاتصال:

يمثل الاتصال عاملاً مهماً من عوامل نجاح أي نظام رقابي في تحقيق الأهداف المطلوبة منه، ويتم الاتصال عن طريق التقارير الدورية التي يمكن أن تعد بهدف إيصال المعلومات اللازمة إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في سبيل التعرف على درجة تأدية الأعمال ومراقبتها وبالتالي الحكم عليها ضمن فترة زمنية معينة.

وفي جميع المراحل التاريخية للدولة الإسلامية كان هناك اهتماماً كبيراً بضرورة إعداد التقارير المكتوبة وإيصالها إلى أولي الأمر ضمن الفترة الزمنية المعينة، سواء كانت تلك الفترة قصيرة أم طويلة، حيث يعتمد ذلك على نوع تلك التقارير ومناسبتها، فعلا عندما قام المسلمون بفتح بلاد فارس، ولأهمية الأحداث خلال الحرب، أرسل الخليفة عمر بن

الخطاب رضي الله عنه إلى سعد بن أبي وقاص قائلاً له: أكتب إلى في كل يوم، بينما كان التقرير النقدي لبيت المال يعد شهرياً والمركز المالي للدولة سنوياً وهكذا، وكانت التقارير الدورية في الإسلام تأخذ طابعاً موحداً حسب نوع النشاط، وكان محاسب بيت المال يقوم بحساب الإيرادات في فترات دورية حسب نوع الإيراد، كما كان يقوم بإعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية التي تعرض على المسؤولين في فترات دورية باعتبار أن المحاسبة هي أداة الإدارة الأولى التي تساعد في الرقابة على النشاط الاقتصادي، وجميع هذه التقارير تبدأ بالبسملة ثم المقدمة يليها تفصيل العمل وفي الختام تظهر الجملة والنتيجة.

ومن الأمثلة على التقارير التي كان يقدمها محاسبوا بيت المال في الدواوين المختلفة، الآتي:

- 1- الختمة (تقرير مركز النقدية): وهو تقرير شهري يوضح الإيرادات النقدية والمصروفات النقدية والرصيد المتبقي في نهاية كل شهر.
- 2- التوالي (تقرير كمية الغلال): وهو يعد للمواسم الزراعية، ويبين الوارد والصادر من الغلال حسب أنواعها وذلك عن كل فترة زراعية.
- 3- عمل المبيع (تقرير المبيعات): وهو يبين كمية وسعر وقيمة المبيعات والرصيد بالكمية والقيمة في نهاية كل فترة محددة.
- 4- عمل المتاع (تقرير المشتريات): وهو يبين كمية وسعر وقيمة المشتريات والمصروفات الخاصة بها في نهاية كل مدة معينة.
- 5- الارتفاع (الميزانية العمومية): وهي قائمة المركز المالي عن سنة هجرية من أو المحرم إلى نهاية ذي الحجة، ويبين بهذا الأصول والخصوم والفرق بين الإيرادات والمصروفات. وتعد بأرقام تقديرية عن السنة المقبلة، ثم يظهر في القسم الثاني منها النتائج الفعلية بعد انتهاء السنة وتفسير الفروق في الحسابات الختامية. ثالثاً: مبدأ قياس وتقييم الأداء:

ولكي يمكن الحكم على كفاءة وفاعلية أي نظام للرقابة المالية لا بد من وجود معايير ومؤشرات سليمة لتقييم الأداء يتم من خلالها على أداء الأشخاص أو الأجهزة الحكومية كل حسب اختصاصه ومسؤوليته الموضحة في الهيكل التنظيمي وتقسيات العمل المختلفة. وقد كانت معايير ومؤشرات قياس وتقييم الأداء في الدولة الإسلامية تعتمد بالدرجة الأساس على مدى الالتزام بما ورد في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة فيما يتعلق بكافة المعاملات المالية.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد بعض المعايير والمؤشرات التي كان يعتمد عليه في تقييم أداء القائمين على أمور المسلمين بما يتعلق بالنواحي المالية بالآتي:

- 1- ضرورة تحصيل الأموال العامة وإنفاقها وفقاً لما منصوص عليه شرعاً. حيث أن هناك الكثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي يتحدد وفقها كيفية تحصيل الأموال اللازمة ومن ثم إنفاقها على مستحقيها، ومن أمثلتها ما يتعلق بالزكاة، الخراج، الجزية، الغنيمة، الفداء، العشور... الخ.
- 2- ضرورة استثمار الموارد المتاحة خلال الفترة الزمنية المعينة. ومن أمثلة ذلك ما أوجبه الإسلام بضرورة استغلال الأراضي الزراعية من قبل مالكيها، بحيث إذا لم يتم استغلالها خلال ثلاث سنوات فيجب مصادرتها إلى بيت مال المسلمين وإعطائها إلى من يمكنه استغلالها وبشكل سليم.
- 3- عدم إلحاق الضرر بالمجتمع نتيجة ممارسة النشاطات الاقتصادية والمالية. وهو ما يؤكد الحديث الشريف " لا ضرر ولا ضرار" فإن كان هناك ضرراً للمجتمع ناتجاً عن استغلال الموارد، فيجب على الوالي معالجة وتوجيهه بما يمكن أن يحقق المنفعة للمجتمع والبيئة.
- 4- ضرورة ترشيد النفقات والتحقق من عدم استخدام أموال المسلمين في غير الأوجه المنصوص عليها شرعاً دون محاباة أو طاعة لولي فيها من قبل القائمين عليها.

ومما يروى في هذا الصدد، أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه كان قد طلب من خازن بيت المال مبلغاً ليمنحه لزوج ابنته بمناسبة زواجه، لكن خازن بيت المال اعترض على ذلك فغضب عثمان وقال له: إنك خازن، فرد عليه الخازن: إنني خازن بيت المال لا خازنك الخاص.

وكذلك ما روي عن الخليفة عمر بن عبد العزيز أنه كان يضيء شمعة في بيت مال المسلمين لينظر على ضوئها في شؤون المسلمين، وبينما هو يسأل محدثه عن أحوال المسلمين، إذ بمحدثه يسأله عن حاله، فيقوم عمر ليطفئ الشمعة ويضيء غيرها، فسأله عن السبب، فقال له: كنت أضيء شمعة من مال المسلمين وأنا أنظر في مصالحهم أما وأنت تريد أن تسأل عن أحوالي فقد أضأت شمعة من مال المسلمين الخاص.

إضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار نظام المقاسمة الذي أوجده الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أهم التطبيقات العملية في سبيل تقييم أداء عماله ومحاسبتهم على أساسه، وهو ما أصطلح عليه حديثاً بمبدأ "من أين لك هذا" فقد كان يحاسب عماله محاسبة دقيقة ويقاسمهم أموالهم التي جمعوها، إذا تبين أن رواتبهم لا تسمح بتوفيرها، ويجعلها في بيت المال، وقد روي انه قاسم أموال ولاته وعماله: سعد بن ابي وقاص، معاوية بن أبي سفيان، عمرو بن العاص وخالد بن الوليد، وغيرهم، وقد اختط عدة وسائل وإجراءات تستهدف الحاسب مع ولاته وعماله، فكان إذا استعمل عاملاً أحصى ماله عند تعيينه، كما كان يأمر عماله وولاته عند القدوم على المدينة بأن يدخلوا نهاراً ولا يدخلوا ليلاً كي لا يجبوا شيئاً عن الأموال.

إضافة إلى ذلك فإن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يؤكد على ضرورة تقييم أداء عامله ويراقب عملهم وفق التعبير المعايير التي جاء بها الإسلام، وقد روي عنه أنه قال في هذا الشأن: حتى أنظر في عمله بما أمرته أم لا؟ وعلى هذا الاساس كان يستقدم عماله من فترة لأخرى للمحاسبة وتقييم الأداء.

وكذلك كان الخلفاء الآخرون يكتبون إلى عمالهم بضرورة تفقد أعمال ولاياتهم وتقييم أدائهم من فترة إلى أخرى، فكان هارون الرشيد على سبيل المثال يكتب إلى أحد عماله يقول له ما معناه: أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا في البلاد وكيف جابوا الخراج على ما أمروا به وإذا صح أن عاملاً عندك قد خبث طمعه أو ساءت سيرته، فحرام عليك استعماله والاستعانة به أو أن تقلده شيئاً من أمور رعيتك أو تشركه في شيء من أمرك، بل عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره.

رابعاً: مبدأ التغذيةية العكسية:

إن دور التغذيةية العكسية في أي نظام يعتبر دوراً مهماً ومكماً للمراحل التي يمر بها ذلك النظام، حيث أنها تعمل على تزويد المستفيدين من النظام بالمعلومات اللازمة في الحكم على مدى مساهمة هذا النظام بكافة عناصره في تحقيق الأهداف المرغوبة وكذلك تحديد الانحرافات وتحليلها وتفسيرها لا يعني شيئاً دون وضع الخطوات التصحيحية للانحرافات بهدف معالجتها وإجراء اللازم بشأنها وهو ما يمثل مرحلة في مراحل أي نظام وخاصة في النظم الرقابية المالية.

ومن خلال استعراض المبادئ السابقة للرقابة المالية في الإسلام، اتضح لنا أن الإسلام ركز على ضرورة إيصال المعلومات من كافة المستويات الإدارية إلى المسؤوليات الأعلى المسؤولية عنها نظراً لأهمية تلك المعلومات في قياس وتقييم الأداء، كذلك فإن أهمية المعلومات يمكن أن تساعد على تعريف وتوعية المسؤولين بما يقومون به بأنفسهم من عمل مكلفين بأدائه أو ما يقوم به عمالهم القائمين على أمور المسلمين في كافة أنحاء الدولة الإسلامية.

وقد أكد الرسول ﷺ على ضرورة تصحيح الانحرافات أو التصرفات الخاطئة والمنافية لتعاليم الدين الإسلامي بشكل فوري ومباشر وهو كما يؤكد الحديث الشريف

"من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"، كما أكد الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه على ضرورة تصحيح وتقويم الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الوالي إذا ما تم اكتشاف تلك الأخطاء والانحرافات من قبل الناس الذين يتولى أمرهم، حيث أكد ذلك عندما تولى الخلافة بقوله: "أيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني"، والتقويم هنا: محاولة تصحيح الأخطاء والانحرافات مباشرة دون مرور الوقت عليها، وهو ما نلاحظه في تأكيده على ضرورة عزل العمال القائمين على أمور المسلمين إذا ما تبين منهم ظلماً، حتى وإن كان العزل يحدث كل يوم حيث قال: "خير لي اعزل كل يوم من أن ابقي ظالماً ساعة من نهار".

خامساً: المبدأ العكسي:

يعد المبدأ العكسي من المبادئ العلمية التي أخذت تهتم بها الدراسات الحديثة والمتعلقة بمجالات الرقابة المالية. إذ أن الاستخدام الخاطئ للسلطات الرقابية على الوحدات الاقتصادية قد ينجم عنه العديد من المشاكل السلوكية لدى الأفراد الخاضعين لأجهزة الرقابة المالية، على افتراض أن عملية الرقابة في حد ذاتها تنصب في حقيقة الأمر على مراقبة تصرفات وسلوك الأفراد العاملين في تلك الوحدات وليس على الأموال بحد ذاتها.

وبما أن ظهور الإسلام قد أدى إلى إحداث انقلاب جذري في حياة العرب والعالم أجمع بحيث استطاع تغيير كافة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية التي كانت سائدة قبل ذلك. فانه يمكن القول أن ذلك كله ما كان ليتم لولا أن توفر الأساس الروحي العميق الذي بنى ركائز الشخصية الإسلامية أو تم بموجبها التعامل في كافة المجالات المختلفة للحياة.

وكما هو معروف فإن الرقابة في حقيقتها هي فكرة سلوكية مجردة يرجع أصلها إلى

علم النفس الاجتماعي، لذلك نجد أن المسلم آنذاك عمل على تهذيب نفسه وتطهير قلبه وتغذية عقله بالمبادئ السامية كالمحبة والبر والتقوى، وعلى أساس هذه المبادئ كان ينظم حياته المالية والاقتصادية.

وإذا ما تمعنا في الفكر الإسلامي وما كانت عليه أساليب الرقابة المالية في الإسلام، نجد أنه قد تم اعتماد المبدأ السلوكي كأساس مهم في زيادة فاعلية أنظمة الرقابة المالية في الدولة الإسلامية من خلال الاعتماد، وبشكل كبير، على الآتي:

1- تدعيم فكرة الرقابة الإلهية المستمرة لأفعال العباد لدى الأفراد والقائمة على أساس العقاب والثواب، استناداً لقوله تعالى ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾، وعلى ضرورة خشية الأفراد العاملين من الله قبل خشيتهم من رقابة الناس والأجهزة الرقابية الرسمية.

2- ما يمتلكه الأفراد من قوة إيمانية داخلية رسختها العقيدة الإسلامية في نفوس أفراد المجتمع الإسلامي بحيث تم الاعتماد على تقييم التصرفات الشخصية لكل فرد انطلاقاً من رقابة الذات ومدى حبها للخير وتوجهها نحوه مع الابتعاد عما هو خلاف ذلك.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن اعتماد الدولة الإسلامية على المبدأ السلوكي في الرقابة المالية على أموال المسلمين يمكن اعتباره من أهم المبررات التي توضح أسباب رقي وتطور الرقابة المالية في الدولة الإسلامية عما هو موجود الآن من أنظمة رقابية في غالبية بلدان العالم المختلفة.

وبعد الانتهاء من سرد بعض الجوانب الهامة التي يتميز بها نظام الرقابة المالية في الإسلام، يتم الانتقال إلى فصول أربعة متتالية تستكمل من خلالها صورة الإدارة في إطارها الإسلامي المنضبط، وذلك من خلال تتبع نقاط البدايات التاريخية لظهور ملامح ذلك الإطار النموذجي، ثم استعراض بعض العناصر والوظائف التي يركز عليها وهي التخطيط، والتنظيم، والرقابة الإدارية بشكل عام.

الفصل
التاسع

الإدارة في
شبه الجزيرة العربية
قبل وبعد الإسلام

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) الجزء الأول، الإدارة قبل الإسلام.
- (2) الجزء الثاني: الإدارة بعد الإسلام.

الفصل التاسع

الإدارة في شبه الجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام

مقدمة

كثيرا ما ينكر البعض خاصة من الفرق العلمانية أن هناك إدارة إسلامية الطابع والتأسيس والقواعد الضابطة، وينظرون إلى ذلك باعتباره مجرد حالات تعبدية ترتبط فقط بطقوس وشعائر تتصل بالصلات الفردية بين كل شخص وخالقه!! لكن بعض الدراسات فطنت إلى أن الإدارة كعلم وكمبادئ ونظريات ونماذج قد نشأ بالفعل منذ قديم الزمان، ولو سلطنا الضوء على فترة ظهور الإسلام وما حولها لتأكد لنا أن الإدارة قد تم تطبيقها وفقا لضوابط وقواعد قد تبدو تلقائية لأنها لم يتم تدوينها أو الإشارة إليها بصفتها نقاط علمية متخصصة، إلا أن المتأمل في أبعاد تطبيقاتها سوف يكتشف وجود نماذج إدارية ذات قيم إرشادية وتطبيقية عليا، وإلا ما قامت الدولة الإسلامية، وما اتسعت، وما كانت لتستمر طيلة تلك الفترة الطويلة وهي متربعة على عرش القمم العالمية كما يشهد التاريخ على ذلك.

وفي ذلك الفصل، حرصنا على التقاط نظرة تاريخية لكيفية نشوء غرس معالم الإدارة

الإسلامية منذ ظهور الإسلام كرسالة محمدية، وذلك حتى ثبت للعالم كله، وللمتخصصين العلمانيين أو الرافضين لحقيقة "إسلامية" النموذج المثالي للإدارة، أن هناك بالفعل إدارة إسلامية يمكن أن تستمر إلى الآن وإلى أن تقوم الساعة، شأنها في ذلك شأن كلام الله وسنة رسوله ﷺ، وذلك باعتبار الإدارة الإسلامية ممثلة لإحدى المشتقات من هاتين المرجعيتين القائمتين على ثوابت من تعاليم إلهية المصدر والتوجيه.

وطالما أن الإسلام قد بدأ في بزوغه من منطقة شبه الجزيرة العربية، فكان من المنطقي أن نبدأ نقطة بحثنا من ذات المنطقة. وحتى نتعرف على الصورة بشكل متكامل متسلسل التابع، فكان من الأفضل أن يتم العرض من خلال تقديم صورة مقارنة لحالة الإدارة بالمنطقة المعنية، قبل، وبعده، ظهور الإسلام كرسالة محمدية خاتمة لجميع الديانات السماوية المقدسة.

الجزء الأول: الإدارة قبل الإسلام.

وبناء على ما سبق، فسوف يتم تسليط الضوء على الكيفية التي كانت تدار بها منطقة شبه الجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام وذلك في أكبر مدينتين تمثلان تلك المنطقة وهما "مكة"، و"يثرب" التي استبدلت اسمها بعد ظهور الإسلام وأطلق عليها اسم "المدينة المنورة" كرمز ودلالة على طبيعة العهد الجديد بعد ظهور الرسالة المحمدية الشريفة.

هذا، وسوف يتم توضيح الطريقة المتبعة في إدارة كل من مكة والمدينة، كلا على حدة، حيث كانتا قبل ظهور الإسلام مدينتين مستقلتين عن بعضهما، ولو أن الحال قد تبدل بعد ظهور الإسلام وهجرة الرسول ﷺ إلى يثرب وتحويلها إلى المدينة المنورة كنواة للأمة الإسلامية المستهدفة، حيث تم اتحاد مكة والمدينة معا وأصبحت تتم ادارتهما ككتاهما بذات النمط الإداري الموحد تحت قيادة النبي محمد ﷺ، باتباع تعاليم الإسلام كثوابت دقيقة لا تقبل التحريف.

وانطلاقاً مما تقدم، ففي الجزء الجاري، سيتم تناول أهم ملامح النظام الإداري المتبع في مكة وفي يثرب باعتبارهما أهم مراكز مدنية تميز منطقة شبه الجزيرة العربية آنذاك، ولأن الأولى كانت موطن المولد والنشأة للرسول الهادي ﷺ، بينما تعتبر الثانية موطن انطلاق الإسلام كشرارة فعالة تم انتشارها بسرعة مذهلة بعدها.

1-9 الإدارة في مكة قبل الإسلام:

بداءة، تجب ملاحظة أن المعلومات المتوافرة عن الأحوال الإدارية في هذه المنطقة محدودة جداً، وأغلبها مستمد من الأوضاع التاريخية التي كانت سائدة في مكة ويثرب قبل الإسلام. وبوجه عام، فقد ذكر أن مكة كان فيها بعض التنظيمات القائمة لسدّ الحاجات المعيشية، ومن أجل تأمين الدفاع عن مكة وتنظيم شؤون العبادة فيها.

وفي العرض التالي، نقدم ست أنواع من الإدارات التي تميزت بها الإدارة العامة لمنطقة مكة قبل ظهور الإسلام، وهي الإدارة المدنية، والإدارة الدينية، والإدارة المالية، والإدارة العسكرية، والإدارة الدبلوماسية، والإدارة القضائية. وفيما يلي فكرة مختصرة حول ما تميزت به كل من تلك الإدارات الست.

أولاً: الإدارة المدنية.

1- رواد الإدارة التطبيقية للإدارة المدنية:

في ذلك الوقت كانت هناك شخصيتان بارزتان بدورهما المتميز في تكوين النظام الإداري لمكة وهما: "قصي بن كلاب"، و"هاشم بن عبد مناف".

2- تعظيم مكانة مكة لوجود الكعبة فيها:

فقبل ظهور الإسلام، استطاع "قصي" أن يجمع قبائل قريش من الشعاب، ورؤوس الجبال، وقسم مكة أرباعاً بين قومه، فبنوا المساكن، وكانوا يتجنبون إقامة أية أنشطة للبناء بمكة تعظيماً للبيت، وكانوا أيضاً لا يدخلون مكة نهراً، فإذا جاء الليل خرجوا إلى منطقة

الحل (المسموح بارتياحها)، وبدأوا في ممارسة أنشطتهم المجازة لهم. فلما جمع قصي قومه أذن لهم ببناء البيوت، فنزل بنو بغيض بن عامر وبنو تيم، وبنو محارب بن فهر بطواهر مكة، فسموا «قريش الطواهر» وسميت سائر البطون ب «قريش البطاح» وبذلك سمي قصي مجمعا.

3- مكة كمركز للحكم، ودار الندوة كمقر للحاكم والطاقم الإداري:

وقد استطاع قصي بهذا الفعل أن يكسب ود قومه، فنصّبوه رئيسا عليهم، وكان أول رجل من ولد كعب بن لؤي يترأس عليهم. وقد أنشأ قصي لقومه دار الندوة كمركز للحكم والإدارة في مكة، ومن هذه الدار كانت تنطلق قوافل قريش للتجارة، وفي فنائها تحط القوافل إذا رجعت، فكانت تشكل مركز مكة الرئيسي في معاملاتها الخاصة والعامة.

4- فناء الكعبة،

نادى وتجمع للقوم: فقد كان أهل مكة يجتمعون في فناء الكعبة، وكان يسمى وقتها «بنادي القوم» أما دار الندوة فلا يدخلها إلا سادات القوم ووجههم، وأولوا الرأي والشورى فيهم، وكان هؤلاء يمثلون عادة العشائر والقبائل المختلفة.

5- رجال الإدارة يسمون بـ "الملاء":

وكان هؤلاء الذين يدخلون دار الندوة يسمون (الملاء) وهم رجال الإدارة في مكة ينظمون شؤونها العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون الخضوع لقانون مكتوب أو دستور منظم، حيث يذكر أن مواد هذا القانون وعناصره هي التي تضمنتها الإشارة القرآنية في قوله تعالى ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 23].

6- الإقرار الجماعي لأهل مكة خاصة من كبار العشائر والأسر شرط لتنفيذ القرارات الإدارية:

فقرارات رجال الإدارة أو "الملاء" المشار إليهم عاليه، كانت تشمل معالجة ما يعرض من مشكلات، وقضايا مختلفة، وإجراءات تنفيذية لم تكن ملزمة لأهل مكة إلا بعد حدوث إجماع عليها، ويشير إلى ذلك الفاسي (ت 832هـ) بقوله: «لم يكن أحد من هؤلاء

متملكا على بقية قريش، إنما ذلك بتراضي قريش عليه». وربما قام وجوه العشائر والأسر بدور أكثر فاعلية من دور «الملا»، ولا سيما في الأمور التي لم تكن تخص مكة بشكل عام.

7- حكم قائم على الشورى الجماعية من خلال مجالس متخصصة، ولا يقرأ مبدأ التوارث في الحكم أو تولى السلطات:

فلم يكن أهل مكة يخضعون لحكم ملكي أو وراثي، ولم يكن هناك ملك متوج، ولا رئيس واحد يحكمها، وإن كان هناك شخص بارز في «الملا» هو بمثابة رئيس الملا إلا أنه لا يستطيع أن يقرر أمرا بعيدا عن استشارة وموافقة مجلس «الملا»، وهكذا يلاحظ أن هناك تشابها كبيرا بين مجلس «الملا» في مكة، وبين مجلس «شيوخ أثينا» - في القديم - الذين كانوا يجتمعون في المجلس أو التيكيا (EKiesia) للنظر في الأمور.

ولقد تطورت الممارسات الإدارية في مكة لتصبح «المشورة» وظيفة خاصة يقوم بها أناس من ذوي الرأي والعقل والحنكة، وكان بنو أسد هم أصحاب هذه الوظيفة، فكان أهل مكة إذا أرادوا أمرا ذهبوا إلى «يزيد بن زمعة» (ت 8هـ) من بني أسد، فيعرضونه عليه «فإذا وافقهم والاهم عليه، وإلا تخير وكانوا له أعوانا».

8- عاقبة من حاول اختراق نظام الإدارة في مكة والتطلع إلى سلطة اجبارية:

وهناك قصة طريفة لا يفوتنا أن نعرضها للتعرف على كيفية التعامل مع خائن من أهل مكة طمع في كرسي السلطة الفردية، واستعان لتحقيق هدفه بجهات أجنبية. فقد حاول بعضهم أن يخترق النظام الإداري لمكة ويعلن نفسه ملكا عليها، ومن هؤلاء «عثمان بن الحويرث» الذي ذهب إلى قيصر الروم، وطلب منه أن يملكه على قريش، مقابل أن يدخل قريشا في طاعة روما، وبطبيعة الحال فقد لاقت تلك الصفقة استحسانا كبيرا من قبل الحكام البيزنطيين، ورأوا في عثمان الشخصية التي يمكنهم استغلالها وتوجيهها لأهدافهم الطامعة الموجهة إلى منطقة الجزيرة العربية، فدعموه في مسعاه، لكن أهل مكة رفضوا أن يتملك عليهم عثمان، وانتهى الأمر باغتياله في بيت أحد أقربائه في مكة.

ثانيا: الإدارة الدينية.

على الرغم من عدم ظهور الإسلام في مكة في ذلك الوقت، ومن انتشار الكفر والإلحاد وعبادة التماثيل الصماء، إلا أن وجود الكعبة المشرفة أعطت للمكان دورا بارزا يتسم بلمحات دينية متأصلة في النفوس بالفطرة، حتى أن مكة شهدت في ذلك الوقت نوعا من الإدارة الدينية لكن بملامح تختلف كثيرا بطبيعة الحال عما نقصده بشأن الإدارة الإسلامية إلهية المرجعيات والمصادر والتوجيهات.

ومن النقاط الهامة التي يمكن ذكرها في هذا المقام ما يلي:

1- وظائف إدارية بشأن مناسك ورحلات الحج إلى الكعبة.

كان في مكة إدارة دينية، تشمل أعلى الوظائف الخاصة بالكعبة ومناسك الحج، وقد قسمت هذه الوظائف بعد وفاة قصي بين بطون مكة وأفخاذها.

2- الإمداد الغذائي للحجاج "الرفادة" كوسيلة لتشجيع السياحة وتنشيط المعاملات:

وكانت أهم هذه الوظائف المشار إليها تواء، ووظيفة «الرفادة»، حيث فرض "قصي" على قريش خرجا تخرجه من أموالها، وتدفعه إليه، فيصنع به طعاما يقدمه للحجاج في أيام عرفات ومنى، على اعتبار أن الحجاج هم ضيوف الله.، فقال لهم -كما يروي ابن إسحاق (ت 151هـ) -: «يا معشر قريش، إنكم جيران الله، وأهل بيته، وأهل الحرم، وإن الحجاج ضيف الله، وزوّار بيته، وهم أحق الضيف بالكرامة، فاجعلوا لهم طعاما وشرابا أيام الحج، يصدروا عنكم، ففعلوا". التساؤل يبرز هنا عن هوية الله الذي كانوا يقصدونه آذاك.

وعلى أية حال، فإن هذا العمل كان يدل على حكمة "قصي" آنذاك؛ لأن إمداد الحجاج بالطعام يدعوهم إلى القدوم إلى مكة، ويكسب سكان الحرم وأهله احتراماً وتقديراً لدى القبائل الضاربة في أعمال البوادي، والنازلة على خطوط القوافل وطرقها.

وعلى جانب آخر، فقد كان يشهد لهاشم بأدائه لوظيفة الرفادة بكرم واسع، ويبدو أن الذي كان يتولى الرفادة من بني هاشم هم الأغنياء؛ لأن تلك الرفادة كانت تتطلب

بالضرورة مالا وفيرا وثروة، ومن ثم، فقد تولى أمرها "المطلب بن هاشم"، ثم تحمل عبد المطلب، مسئولية الرفاة من بعده، فأقامها للناس، وشرف في قومه، واستمرت هذه الوظيفة في نسله، فوليها العباس بن عبد المطلب «ت 32هـ»، وظهر الإسلام وهو على ذلك، فأقره رسول الله ﷺ.

3- حفر الآبار والسقاية لتلبية الاحتياجات المائية في ظل شح المنابع المتاحة:

ونظرا لشح الماء في مكة، واضطرار الناس إلى جلبه من أماكن بعيدة، فقد قام "هاشم" وحفر بئرا، كما فعل "قصي" من قبل، فيسر بذلك إتاحة الماء لتلبية احتياجات سكان مكة، وتكمن أهمية السقاية من كون مكة بلدا شحيحا في مياهه، حارًا في مناخه.، وبالتالي، فقد كانت وظيفة "السقاية" بالغة الخطورة، خاصة بعد أن طمرت بئر زمزم، وكانت عملية السقاية تتم عن طريق جمع الماء في حياض من آدم، كانت على عهد قصي توضع بفناء الكعبة، وينقل إليها الماء العذب من الآبار على الإبل في المزاد والقرب، وربما قذف فيها التمر والزبيب لكسر ملوحتها.

هذا، وقد استمر هاشم في تولي مهمة سقيا الحجاج؛ طوال حياته، ثم استقرت هذه الوظيفة في عقبه، حيث تشير الروايات إلى أن عبد المطلب جهز الحجاج بالماء العذب ثم أعاد حفر بئر زمزم، فكان يقدم الماء ويمزجه بالزبيب.

4- سقاية الحليب والعسل كمكمل لمهمة سقاية الماء.

ويبدو أن موضوع السقاية لم يقتصر على الماء، بل تعدى ذلك إلى أن يقدم عبد المطلب للحجاج "الحليب مع العسل"، وقام بوظيفة السقاية بعده ابنه العباس (ت 32هـ). وهناك روايات تبين التنافس الشديد بين أشرف مكة في توفير ماء الشرب، وتقديم الحليب مع العسل أيضا للحجاج، فقيل: إن سويد بن هرمي، كان أول من أعطى الحجاج الحليب ليشربوا، كما أعطى أبو أمية بن المغيرة «زاد الراكب» وأبو وداعة السهمي الحجاج عسلا. هذا، وقد أصبحت هذه الوظيفة من مفاخر قريش الكبرى، وقد يكون ذلك ما تمت

الإشارة إليه في قول الله تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 19]. وهكذا يتأكد لنا أن السقاية لم تكن وظيفة فردية بقدر ما كانت ذات صفة أو سلطة إدارية رسمية.

5- رعاية البيت "السدانة" أو "الحجابه"

وأما السدانة «الحجابه» وهي رعاية البيت، والقيام على خدمة الزائرين، فكانت من الوظائف المهمة، ولا سيما أن الكعبة تعدّ من أقدس مقدسات العرب، فكانت ولايتها قد تم إسنادها إلى بني عثمان من عبد الدار، ثم وليها عبد العزى بن عثمان ثم أبو طلحة (عبد الله بن عبد العزى)، ثم وليها ولده، حتى كان فتح مكة فأبقاها النبي ﷺ مع عثمان بن طلحة «ت 42هـ».

ويلاحظ أن هذه الوظيفة بقيت في نسل عثمان إلى يومنا هذا، ذلك بأن النبي ﷺ قال: «خذوها يا آل عثمان خالدة تالدة، لا ينزعها منكم إلا ظالم». وكذلك فإن «العمارة» كانت من مفاخر قريش؛ إذ أشار القرآن الكريم إلى ذلك بقوله: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 19] وكان يقوم بها العباس (ت 32هـ) وشيبة بن عثمان، وكانت هذه الوظيفة تعني أن يمنع من يتكلم بالسوء في البيت الحرام.

6- الإفاضة:

وكانت هناك وظائف إدارية دينية أخرى، ولكنها أقل شأنًا من سابقتها، فالإفاضة من مزدلفة كانت في «عدوان»، حيث لا يفيض الناس حتى يفيض من يتولى هذه المهمة من عدوان، يتوارثون ذلك أبا عن جد.

7- إدارة أموال الألهة الحجرية "الأموال المحجرة"

وأما الأموال التي تسمى أو يتم تخصيصها للألهة، وهي «الأموال المحجرة»، فكانت

وظيفة للحارث ابن قيس من بطن سهم. وكان صفوان بن أمية (ت 41هـ) من جمع، يتولى عملية "الأيار" إذ كانت الأزلام تضرب عند هبل. ويمكن القول إن هذه الوظيفة كانت ذات هدف اقتصادي؛ إذ تجمع الأموال باسم الالهة، وقد أبطلها الإسلام، وأشارت الآية إلى ذلك: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: 90].

8- النسيء:

وكانت هناك وظيفة أخرى تتم ممارستها لكنها كانت غريبة، وقد تم رفض الإسلام لها في آيات صريحة فيما بعد وهي «النسيء» فكانت تلي ذلك كنانة، فكانوا ينسئون الشهور، يلي ذلك منهم بنو ثعلبة بن الحارث بن مالك، وكانوا يسمون «القلامسة» فكان يقوم «القلمس» أيام التشريق، فيسألونه أن يؤخر المحرم، فيؤخر «المحرم».

وقد أشارت الآية إلى هذه الوظيفة وجعلتها نوعاً من الكفر: ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِقُونَ عَامًا وَيُحْكِرُونَ عَامًا ﴾ [التوبة: 37].

ثالثاً: الإدارة المالية.

أما إدارة مكة المالية فلها أهمية خاصة، ويمكن القول: إن الوظائف الدينية في كثير من جوانبها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة مكة الناجحة لشؤون تجارتها وأموالها، أي أنه كان هناك ارتباط وثيق بين الإدارة الدينية، والإدارة المالية في آنذاك.

ومما يمكن أن يقال بشأن معالم الإدارة المالية في مكة قبل ظهور الإسلام، نذكر مايلي:

1- التجارة كنشاط اقتصادي رئيسي:

حيث كانت مكة تقع في واد غير ذي زرع، لذلك كان عماد حياة أهلها التجارة، وهناك إشارة تبين أن قريشا كانوا تجاراً، ولم تكن تجارتهم تتجاوز مكة، فكان التجار يحملون تجارتهم إلى مكة يبيعون بضائعهم لأهلها، وبقيت تجارتهم كذلك حتى ذهب هاشم إلى الشام، وأظهر من الكرم وحسن المعاملة ما جعل قيصر يسمع به ويقربه، وطلب

من قيصر أن يكتب له كتابا يؤمن به تجارة مكة، وكذلك فعل هاشم مع سادات القبائل وأشرفهم، وبحسب روايات المصادر المختلفة، يكون هاشم أول من أخذ الإيلاف، ثم أخذه من بعده المطلب من اليمن، وعبد شمس من الحبشة، ونوفل - أصغرهم - من العراق، وبذلك استطاع أهل مكة أن يديروا تجارة دولية واسعة شملت هذه الدول جميعا. ويلاحظ أن هاشما قد جعل للقبائل جزءاً من أرباحه، وأشركهم في تجارة مكة، يقول الجاحظ (ت 255هـ): «وشرك في تجارته رؤساء القبائل من العرب، وجعل لهم ربحاً»، وقال: «فكان المقيم رابحاً، والمسافر محظوظاً».

2- إدارة التجارة المتعشة على النطاقين الداخلى والخارجى:

أما على المستوى الداخلى، فقد استطاع هاشم أن يشرك الفقراء الذين لا يملكون إلا مبالغ صغيرة مع الأغنياء في التجارة، وصارت القوافل مشروعاً مشتركاً، يساهم فيها أهل مكة جميعاً.

وقد أدت الإدارة الجيدة من هاشم للمعاملات التجارية الداخلية في قريش إلى اتساع نطاق تجارة قريش، وامتدادها إلى قبائل عربية أخرى، ثم امتدت إلى معاملات خارجية خارج المناطق العربية كلها. حتى انتعشت المعاملات التجارية خاصة بين قوم قريش وغيرهم بشكل بالغ التميز، وأصبحت هناك رحلات تجارية سنوية تتحرك بصفة دورية مرتين في كل عام: أثناء الشتاء البارد، وأثناء الصيف القاطظ، وهو ما أشير إليه في قول الله تعالى:

﴿لَا يَلْفُ قَرِيْشٍ ۙ (١) إِِلْفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۙ (٢) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۙ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ۙ (٤)﴾ [قريش: 1-4].

وقيل في كتب التفسير المختلفة في الجزء المعني بقوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قَرِيْشٍ﴾ أنه يقصد به (نعمتي على قريش)، وقيل أيضاً إنه تبارك وتعالى عجب نبيه ﷺ فقال: اعجب يا محمد لنعمة الله على قريش، في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف. ثم قال: فلا يتشاغلوا بذلك عن الإيمان واتباعك حيث يستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾.

وكان بعض أهل التأويل يوجّه تأويل قوله: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ﴾ إلى ألفة بعضهم بعضاً.

وقال ابن زيد، في قول الله: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ﴾ فقراً: أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ إلى آخر السورة، قال: هذا لإيلاف قريش، صنعتُ هذا بهم لألفة قريش، لئلا أفرق ألفتهم وجماعتهم، وإنما جاء صاحب الفيل ليستبيح حريمهم، فصنع الله ذلك. وقال أحد المفسرين أيضاً أن الله نها أهل قريش عن الرحلة، وأمرهم أن يعبدوا رب هذا البيت، وكفاهم المؤنة، وكانت رحلتهم في الشتاء والصيف، فلم يكن لهم راحة في شتاء ولا صيف، فأطعمهم بعد ذلك من جوع، وآمنهم من خوف، وألفوا الرحلة، فكانوا إذا شاءوا ارتحلوا، وإذا شاءوا أقاموا، فكان ذلك من نعمة الله عليهم.

3- مكة كمركز وملتقى تجارى متميز:

وبحكم موقع مكة ودورها التجاري وتوسطها القبائل العربية، أصبحت مكة سوقاً للتبادل التجاري، تحصل القبائل العربية منها على حاجاتها.

4- حلف الفضول كمعاهدات قانونية منظمة للمعاملات:

واستطاعت مكة أن تحافظ على مركزها التجاري القوي باتباع إجراءات فعالة لتضمن تحقق ذلك الهدف واستمراريته، فكان من ذلك أن حرّمت الظلم في أسواقها، ومن أجل هذه الغاية كان حلف الفضول، حيث تعاقدت خمسة بطون (قبائل) قرشية ألا تدع مظلوماً إلا نصرته، ويظهر أن هذا الحلف جاء بعد حصول نوع من التجاوزات في الأسواق المكية.

5- تعيين إدارة تنظيمية للأسواق والمعاملات فيها (الامن التسويقي):

فقد كانت الأسواق في مكة تدار بطريقة دقيقة، فكان لكل سوق قوم ينظمون شؤونه، ويحافظون على الأمن والنظام فيه، وكان هناك من يحمل السلاح في الأسواق لردّ المظالم وتؤكد الروايات على دقة الإجراءات والتنظيمات الإدارية لهذه الأسواق، حيث كان

لكل سوق تاريخ معين يفترض ألا تتجاوزه، فيسمى لها تاريخ معين تبدأ فيه، ويسمى لها تاريخ تنتهي فيه، وقد ذكر هذه التواريخ مفصلة ابن حبيب (ت 245هـ) في المحبر، واليعقوبي (ت 292هـ) في التاريخ، والقلقشندي (ت 821هـ) في صبح الأعشى.

6- نظام الخمس:

فقد ظهر في مكة نظام «الخمس» وهو ذو دلالة اقتصادية، وكانت مكة تطبقه على غير القرشيين، والواقع أن هناك صلة بين نظام «الإيلاف» ونظام «الخمس»، فالإيلاف امتازت به مكة عند القبائل العربية والدول المجاورة خارج مكة، أما «الخمس»، فقد امتازت به مكة عند القبائل داخل مكة أيام الموسم.

7- الأسواق المالية وإدارتها:

وتشير الأدلة التاريخية إلى أن مكة أصبحت سوقاً مالية، فقد لعب الصيارفة دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية، فكان هؤلاء يديرون عملية تبادل السلع والعملات، ويقرضون التجار، وأحياناً كان يلجأ الصيرفي إلى التجار في حالة الإفلاس، وهذا يدل على أن الصيارفة كانوا يتاجرون بالأموال، فهم مركز مصرفي أخذوا وعطاء.

6- إدارة وتنظيم الضرائب:

- فقد اصطلحت قريش أن تأخذ ممن كان ينزل عليها في الجاهلية حقاً دعت «حق قريش»، فكانوا يأخذون من الغريب القادم إليهم عن هذا الحق بعض ثيابه أو بعض بدننه التي ينحر.

- ونجد مثلاً على ذلك (أن ظويلم - مانع الحریم - خرج يريد الحج فنزل على المغيرة بن عبد الله المخزومي، فأراد المغيرة أن يأخذ منه ما كانت قريش تأخذ فامتنع عليه ظويلم).

- وكانت هناك ضريبة «العشر» مقررة في كل سوق، يستوفونها عشرون ممن يبيع ويشترى المشرف على السوق ومن في أرضه يقام. ومن هنا، فقد تنافس هؤلاء الأشراف

على رياسة السوق؛ لأنهم كانوا يأخذون «المكس» (الضرائب بلغة اليوم) أيام السوق، فكان نصيب منها يذهب للإنفاق على الحجابة والرفادة، وتحمل الأشناق ونفقات الدفاع عن المدينة. ولنا أن نتصور كيف يمكن أن يكون هناك نظاماً معيناً متناسقاً معين لحفظ السجلات، تحفظ بمقتضاه معاهدات التحالف والاتفاقيات التجارية.

رابعاً: الإدارة العسكرية.

1- أهم الفرق الأمنية (الظواهر، المناسر، قريش البطاح)

كانت الإدارة العسكرية في مكة، تحظى باهتمام كبير من أجل حماية الأمن الداخلي، والدفاع عن مكة وتجارها. وتذكر الروايات أن الذين كانوا يدافعون عن الحرم هم قريش «الظواهر» إذ كانوا أصحاب بأس وشدة فسموا «المناسر»، أما «قريش البطاح» فكانوا أهل غنى وجاه وسيادة فسموا «الضب» للزومها الحرم واستقرارها في ربوعه.

2- فرق المتطوعين (الأحابيش)، حلف الأحابيش.

حظت الناحية الأمنية على اهتمام كبير من غالبية أهل قريش، حتى إنه كانت هناك جماعة متطوعة للدفاع عن مكة وهم «الأحابيش» فتحالفوا هم وأهل مكة. ويظهر أن أهل مكة رأوا في الأحابيش قوة يمكن استغلالها في الدفاع عن الحرم فعدوا معهم حلفاء، وقد وصف شاعر الأحابيش هذا الحلف بقوله:

إنَّ عمرا وإنَّ عبد مناف.. جعلنا الحلف بيننا أسبابا. ويصف اليعقوبي (ت 212هـ) هذا الحلف بقوله: «وكان تحالف الأحابيش على الركن، يقوم رجل من قريش والآخر من الأحابيش، فيضعان أيديهما على الركن فيحلفان بالله وحرمة البيت والمقام والركن والشهر الحرام على النصر على الخلق جميعا حتى يرث الله الأرض ومن عليها.. فسمي حلف الأحابيش».

3- المتبرعين بالمال والعتاد

في حالة النفير كان الأغنياء يشاركون في تمويل الأفراد وتسليحهم، فهذا عبد الله بن

جدعان كان في حرب الفجار على قومه «بني تيم» وأمدهم بالسلاح والمال، فأعطى مائة رجل سلاحا كاملا، وذلك «يوم شعطة»، غير ما ألبس من بني قومه والأحايش، وحمل مائة رجل على مائة بعير، قيل: ألف رجل على بعير وذلك يوم شرب. ولا شك في أن الأغنياء كانوا يشاركون بالنفقة على السلاح والتجهيز للحرب في حالة تعرض مكة للخطر.

4- إجراءات أمنية وقائية وقت السلم.

وكان من ضمن استعداد مكة للحرب أنها أوجدت بعض الوظائف في السلم عهدت إلى أصحابها القيام، منها: «القبة والأعنة وكانت هذه الوظيفة تنتسب إلى قوم مخزوم فوليها منهم خالد بن الوليد (ت 21هـ)، وكان هناك من تخزن مكة عنده سلاحها وهو «عبد الله بن جدعان» فإذا احتاجوا إليه وزعه بينهم. ومن الوظائف التي كان لها علاقة بالإدارة العسكرية «القيادة» و«اللواء»، وكانت لبني أمية حيث تولاهما منهم أبو سفيان بن حرب «ت 22هـ»، وبقي يقوم بها حتى جاء الإسلام.

5- الراية الممثلة لمكة، والقيادة.

وكانت راية مكة تسمى «العقاب». ويبدو أن التنظيم العسكري كان يقتضي أن يتولى سادات مكة وكبرائها قيادة أحيائهم، فيقود كل سيد شعب أبناء قومه، ويوجههم حيث يرى في المعركة التي يتولى مهام معينة بشأنها. وكان ذلك يتطلب بالضرورة عمليات تنسيق بين القيادات المختلفة وبين الخطط القتالية التي يتم وضعها داخل كل فريق على حدة، وبالتالي كانت هناك قيادة مركزية موحدة لقوات قريش، وتلك القيادة هي المسئولة عن إدارة المعركة ككل، وعن توجيه قيادات القبائل، لتنفيذ الخطة العامة.

خامسا: الإدارة الدبلوماسية.

1- السفارة.

أما الإدارة الدبلوماسية لمكة، فتشمل بعض الوظائف البسيطة التي تنظم علاقاتها الخارجية، وقد عرفت «السفارة» آنذاك باعتبارها وظيفة إدارية «لبنى عدي» فكان أهل مكة إذا أرادوا أن يبعثوا سفيرا بعثوا عمر بن الخطاب (ت 23) وقبلوا سفارته في حالة السلم أو الحرب، وكانت هذه المهمة تحتاج إلى فطنة خاصة، ومعرفة بالقبائل وأوضاعها وأنسابها فكانوا «يبعثونه منافرا أو مفاخرا ورضوا به»

2- توسيع العلاقات والمعاهدات بين اهل مكة والجهات الخارجية:

أتقن المكيون بناء العلاقات وعقد المعاهدات مع جميع الأطراف، ولعل في الإيلاف مصداقا لذلك. واستطاعت مكة أن تلعب لعبة التوازن بإتقان بين الشرق والغرب في ذلك الحين، وحافظوا على سياسة الحياد في تعاملهم مع الروم والفرس، فكان لديهم المرونة والقدرة على التحرك واستثمار العلاقة العدائية بين الفرس والروم. ولقد حاول الروم أكثر من مرة احتواء مكة والسيطرة عليها، ولكنهم باؤوا بالفشل. واستطاع المكيون أن يحافظوا على معاهدتهم الخارجية المتمثلة بالإيلاف «وأن يحافظوا على تقاليد الحكم في المجتمع المكي المتمثلة بقيادة الملاء».

سادسا: الإدارة القضائية.

1- تكوين فرق قضائية للفصل بين الناس.

ومن الإدارات التي يشار إليها في مكة «الإدارة القضائية» حيث كان هناك قضاة يحكمون بين الناس، فكان عامر بن الظرب يجلس في الأسواق والمواسم فيأتيه الناس من شتى القبائل فيحكم بينهم. ويلاحظ أن القضاة بعد عامر كانوا من بني تميم، وقد افتخر الشعراء التميميون في قصائدهم بالواجبات التي قامت بها تميم ومنها القضاء بين الناس، ويشير ابن حبيب (ت 245هـ) إلى أسماء قضاة تميم، ويذكر أن آخرهم كان سفيان بن

مجامع، حيث كان هو آخر من اجتمع له الموسم والقضاء في عكاظ حتى جاء الإسلام وبدأ في الانتشار.

2- وظيفة الأشناق.

وقد كانت هناك وظيفة أخرى لها علاقة بالقضاء وهي الأشناق وكانت لأبي بكر (ت 13هـ)، وهي من بني ابن تيم، فكان إذا احتمل منها شيئاً أعطته قريش بدل ما تحمل من المغارم.

ويبدو أن هذه الوظيفة كانت مخصصة بالتحديد لأبي بكر. فإن قام بها غيره لم يعط شيئاً منها. وهذا يدل على أن تقدير الأشناق لصاحبه فقط وإن كان يقوم به غيره أحياناً.

ومما سبق، يتأكد لنا أن مكة قبل ظهور الإسلام، كانت تطبق نموذجاً للتنظيم الإداري الذي يقوم على النمط السلوكي القبلي، ولكنه كان يتطور بحسب مقتضيات المصالح المكية، وبقيت مكة تحافظ على هذا التنظيم بوظائفه المختلفة حتى قام الإسلام، فألغاه النبي ﷺ باستثناء السدانة والسقاية والرفادة؛ حيث أجازت شرعاً باعتبارها خدمات عامة نافعة وضرورية، إلا أن أهميتها قد خفت فيما بعد، لا سيما أن هذه الوظائف كانت ترتبط بشكل كبير بموسم الحج، وهو موسم وقتي محدود.

2-9 الإدارة في يثرب قبل الإسلام:

تختلف الروايات التي تصور لنا أول من سكن يثرب، إذ تذكر بعض الروايات أن أول من سكن يثرب هم العماليق ثم تغلب عليهم اليهود، وبعد سيل العرم في اليمن قدم العرب «الأوس والخزرج» ونزلوا يثرب إلى جانب اليهود.

والواقع، إن المعلومات عن إدارة يثرب قليلة ومضطربة، وهي عبارة عن إشارات قليلة بعكس المعلومات عن إدارة مكة، ومن هنا، فإننا لا نعرف عن يثرب إلا النذر القليل. ولعلنا من خلاله نعطي صورة أولية عن إدارة يثرب قبل الإسلام.

أولاً: الإدارة المدنية.

1- الريادة اليهودية.

فقد كانت الإدارة المدنية بيد اليهود ابتداءً؛ إذ كان اليهود قد نزلوا في شعاب المدينة فأقاموا فيها المزارع والبساتين، وكان اليهود يخضعون في حكمهم للأحبار الذين يرجع إليهم اليهود في كل قضاياهم السياسية والإدارية والقضائية. وقد أشارت الآية القرآنية إلى ذلك فقال تعالى: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ [التوبة: 31].

2- إرهاب العامة بالمطالبات المالية.

ويبدو أن هؤلاء الأحبار كانوا يرهقون الناس بأخذهم الأموال مقابل المعاملات التي يقومون بها من زواج وطلاق وقضاء وغيرها، فقال الله تعالى يأخذ عليهم ذلك: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا مَمَالِكَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ [التوبة: 34]. ولعلنا لا نبتعد عن الحقيقة إن قلنا: إن الإدارة عند اليهود كانت إدارة دينية بحتة يقوم بها الأحبار ورجال الدين اليهودي.

3- مشاركة عربية زراعية النشاط.

فقد شارك العرب اليهود في الإدارة المدنية، خاصة من خلال القبائل القوية خاصة قبيلتي الأوس والخزرج، وقد قامت تلك القبائل العربية بتقسيم يثرب إلى دوائر زراعية، كل دائرة تابعة لبطن من البطون، وكل بطن من البطون الكبيرة يضم طائفة من البطون الصغيرة، يشرف عليها شيخ كل بطن من البطون، كما أشار إلى ذلك السمهودي (ت 1011هـ) في كتابه. وكانت النخيل تمثل أهم المنتجات والممتلكات الزراعية للعرب آنذاك.

4- عدم استقرار القيادة الإدارية بالمنطقة نتيجة للصراعات الداخلية الدائرة.

ومع الوقت أصبح هناك شبه توازن في نظام الحكم بين بطون يثرب الكبيرة، فكانت كل البطون تثور إذا أراد بطن كبير أن يستأثر بالنفوذ، إذ إن إقامة نوع من الحكم يهيمن على

الشؤون العامة لم يكن ممكنا، فلم تذكر الروايات أن أهل يثرب قد خضعوا لرئيس واحد، ويبدو أن الحروب التي قامت بين الأوس والخزرج كانت نتيجة لهذا التنافس القبلي على الرياسة، واحتلال مركز الصدارة في يثرب. ولعل اليهود كان لهم الدور الأكبر في إثارة هذه النزاعات.

5- تناوب الحكم والإدارة بين قبيلتي الأوس والخزرج.

ويلاحظ أنه في أواخر عهد يثرب بالجاهلية، حاول أهلها أن يصلوا إلى صيغة مشتركة من أجل حكمها وإدارتها، وذلك بأن يحكم يثرب أحد زعماء الأوس عاما، وأحد زعماء الخزرج عاما آخر؛ أي أن يكون الحكم بالتناوب. فاصطلحوا ابتداءً أن يكون عبد الله بن أبي بن سلول (ت 9هـ) ملكا عليهم، ولم نجد في الروايات ما يشير إلى وجود «ملا» ليثرب، أو مكان للاجتماع «كدار الندوة»، ولكن بعض الإشارات تفيد أن وجهاء كل بطن كان لهم مكان يجتمعون فيه يسمى «السقيفة».

ثانيا: الإدارة المالية.

1- إدارة الآبار ومزارع النخيل الشاسعة كمصادر للتكسب وتلبية الحاجات.

فتمثل في أن اليهود قد استوطنوا هذه المنطقة لخصوبتها، فأقاموا الحوائط وحفروا الآبار للشرب والسقي؛ ولذلك فقد عرفت يثرب وما حولها بكثرة نخيلها، ويلاحظ أن اليهود والعرب قد أداروا هذه الزراعة بنجاح كبير، فزرعوا النخل على شكل صفوف في بساتين منظمة، حتى إن البطون والقبائل نزلت ونظمت نفسها في شعاب، وفي الشعاب بساتين، وفي البساتين قنوات وآبار. ساعدت خصوبة التربة مع وجود الماء في يثرب على زراعة أنواع مختلفة من المزروعات، ولعل أشهرها جميعا «النخيل»، وعليه كان يعتمد أهل يثرب في طعامهم وتجارتهم. فقد افتخر أهل يثرب بإتقانهم زراعة النخيل، حتى إننا نجد كعب بن مالك (ت 50هـ) افتخر على مكة يوم الخندق (5هـ) بأن قومه غرسوا النخيل حدائق تسقى بالنضح من آبار حفرت على زمن عاد، وأن لهم الزرع الذي يتباهى بسنبله

الجميل. وكانت إدارة هذه المزارع والآبار عن طريق أصحابها فيحفرون الآبار. ليستفيدوا من مياهها، وقد يكرونها لغيرهم مقابل أجره معينة.

2- إبداعات في أساليب الزراعة.

وكان لليهود دور كبير في زراعة يثرب، فأدخلوا أنواعا من الأشجار، وطرقا جديدة للحراثة والزراعة.

3- الصناعات الزراعية

أما الصناعة فقد اشتهر بها اليهود، فكان يهود بني قينقاع يشتهرون بصناعة «الصباغة»، وكان هناك كثير من الصناعات المعتمدة على الزراعة، وكذلك أعمال الحدادة والتجارة والخواصة كانت نشيطة في المدينة.

4- صناعة الأسلحة والنسيج والبناء.

وكانت صناعة الأسلحة قد احترف بها اليهود والعرب. وكذلك صناعة النسيج التي تقوم بها النساء، كما كانت الخياطة والدباغة من الصناعات التي يديرها الناس بإتقان. أضف إلى ذلك وجود البنائين الذين يبنون المنازل ويصنعون الطوب، وصناع يصنعون آنية المنازل وأدواتها مما يستعمل الناس في حياتهم اليومية.

5- وظيفة الساقطة.

لم يشتهر أهل يثرب بالتجارة كأهل مكة، ومع ذلك فقد خرجوا في قوافل تجارية إلى الشام والهند. وكان اليهود قد استولوا على السوق التجارية في يثرب، فكانوا يجلبون إلى سوقها من البضائع ما يحتاج إليه أهلها، كما كانت «الساقطة» تنزل يثرب ومعها البر والشعير والزيت والتين والقماش.

6- الصيرفة والمعاملات الربوية اليهودية الابتداع.

كما اشتغل اليهود أيضا بالصيرفة والربا، وكان الأعراب يحفظون عندهم ودائعهم،

وأشارت آيات القرآن الكريم إلى ذلك، فكان العرب يقترضون من اليهود المال والطعام مقابل ربا فاحشا يفرضونه عليهم، ويلاحظ أن أهل يثرب قد تعاملوا مع أهل البادية. وكذلك كان لهم تعامل مع القوافل المكية التي تمر بهم. وذلك مع أن أسواق يثرب كانت بيد اليهود وكانوا يسيطرون بشكل كبير على الحياة الاقتصادية فيها.

7- أسواق عكاظ العربية.

اشتهرت الأسواق العربية في عكاظ ومجنة وذوي المجاز. وكان أهل يثرب يرحلون إليها بصفة منتظمة من أجل الحصول على احتياجاتهم من الزيت والنبيد والعطور والمسك وغيره.

ثالثا: الإدارة العسكرية.

1- بناء الحصون والآطام الحجرية.

كانت يثرب (مثلما كانت مكة) مدينة بلا أسوار ولا حوائط ولا أية حواجز تحيط بها وتحميها، وتعويضا عن ذلك، فقد ابتنى اليهود والعرب الحصون والآطام من الحجارة القوية. فكان اليهود يخزنون فيها أموالهم وثأرهم وكل غال عندهم، فيدخلون إليها في الليل ولا يخرجون منها إلا صباحا. وتشير كتب السير إلى مجموعة من حصون اليهود، وأشهرها حصن كعب بن الأشرف (قتل سنة 3هـ)، وحصون بني قريظة وغيرها.

وكان للعرب مجموعة من الحصون، ويلاحظ أن الحرب بين الأوس والخزرج جعلتهم يحافظون على هذه الحصون ويحصنونها، فكانوا يتحاربون على تلك الحصون والآطام حتى صاروا يؤرخون «عام الآطام»، واشتهر أيضا أطم «الصناجي» وغيره، وقد أشارت كتب السيرة إلى مجموعة من هذه الحصون الشهيرة.

2- القوة العسكرية القتالية المتميزة لأهل يثرب.

لقد كان اليثريون أهل قوة وجلد وصبر على الحروب، ولا سيما أن الحروب التي وقعت بينهم قد أكسبتهم مهارة عسكرية فائقة، جعلتهم يقولون للنبي في بدر: «وما نكره أن تلقى بنا عدونا، إنا لصبر في الحرب، صدق عند اللقاء»

وكان لديهم من الأسلحة ما يستطيعون به الوقوف أمام القبائل الطامعة في خيرات يثرب.

3- صناعة الأسلحة المتنوعة.

وجدير بالذكر أن يثرب كانت موطنًا من مواطني صناعة الأسلحة، وبخاصة صناعة الدروع، وقد اشتهر بصناعتها اليهود، وكذلك صناعة السهام وهي تعدّ من أجود السهام. وتشير الروايات إلى أن زعماء البطون هم الذين كانوا يقومون على تعبئة الناس وقيادتهم في الحروب، كما يظهر من دراسة الحروب التي خاضوها قبل الإسلام، وكانت آخرها حرب «بعث» ثم جاء الإسلام.

إجمالاً، فإنه يمكن القول بأن يثرب، عانت من الصراعات العنصرية والقبلية بين أهلها من اليهود والقبائل العربية المتناحرة، وبالتالي فقد حرمت من وجود غاية واحدة مشتركة يجتمع عليها أهلها بالمقارنة مع ما كان يحدث بين أهل مكة، ولم يكن لها من التنظيم الإداري كما كان لمكة، وكان المجتمع اليثربي مجتمعاً قبلياً، كل قبيلة لها نظامها وقيادتها التي تقوم بإدارتها على أساس قبلي بحت، وبذلك ظلت الحياة القبلية تفرض نفسها في يثرب، ويمكن القول: إننا لم نلمح فرقاً كبيراً بينها وبين حياة القبائل في أنحاء الجزيرة إلا بالاستقرار الذي فرضته الحياة الزراعية على أهلها.

الجزء الثاني: الإدارة بعد الإسلام.

ترجع الأسس العامة لإدارة البلدان إلى ما بعد فتح مكة (سنة 8هـ)؛ إذ امتدت دولة الإسلام تدريجياً إلى المناطق المجاورة إلى أن شملت مكة ثم بلاد الحجاز والجزيرة العربية كافة.. وبالتالي، لن نتحدث في ذلك الجزء عن الإدارة بشكل منفصل في كل من مكة والمدينة، فقد أصبحت كل المدن والمناطق الإسلامية تحت سيطرة وتوجيه إدارة إسلامية موحدة بقيادة النبي ﷺ.

وفيا يلي بعض الملامح الرئيسية للإدارة في منطقة الجزيرة العربية جميعها بعد ظهور الإسلام كرسالة محمدية:

1- القيادة الإدارية العامة:

كان للرسول ﷺ الرئاسة العامة العليا في أمور الدين والدنيا، وقد امتدت سلطاته الإدارية لتشمل الدولة كلها فيما يتعلق بتحديد الأهداف ورسم السياسات العامة وتقسيم المهام أيضاً.

2- الفريق الإداري المعاون:

شارك الرسول ﷺ في إدارة الدولة مجموعة من خيرة الصحابة الذين يشهد لهم بالعقل والفضل والبصيرة، واختير هؤلاء الرجال من أولئك السابقين إلى الإسلام والذين لهم نفوذ وقوة وكلمة مؤثرة في أقوامهم، وجاء في مقدمة هؤلاء العاملين في الميدان الإداري سبعة من المهاجرين وسبعة من الأنصار.

3- مجلس النقباء.

كان يتكون من المهاجرين والأنصار الأربعة عشر المشار إليهم عاليه، وقد أطلق على تلك المجموعة لقب "النقباء"، وذكر أن تجمعهم كان يسمى بـ "مجلس النقباء"، وقيل في روايات أخرى "مجلس الشورى" كدلالة على طبيعة عمله وقيل أنه لم يكن انعقاد دورى أو ثابت للمجلس، ولم تكن هناك قواعد أو مواعيد محددة يرتبط بها.

4- تطبيق مبدأ الشورى حتى مع الجمهور:

وقيل بأن النبي ﷺ كان يستشير الواحد بالرأي فيراه صواباً فيأخذ به، وإن كان يخالف رأيه كما حصل مع حباب بن المنذر (ت 20هـ) في اختيار موقع القتال في بدر (2هـ) وكما أشار سلمان الفارسي (ت 35هـ) على رسول الله ﷺ بحفر الخندق حول المدينة، فأخذ برأيه وأمر بالحفر (5هـ).

وقيل أيضا بأن النبي ﷺ كان يستشير الاثنين والثلاثة، وغالبا ما كان يستشير أبا بكر، وعمر بن الخطاب، وفي غزوة الأحزاب استشار سعد بن معاذ، كما استشار سعد بن عباد واستشار أسامة بن زيد، وعلي بن أبي طالب في فراق أهله. وكذلك كان النبي ﷺ يستشير الحاضرين، فيروي ابن إسحاق (ت 151هـ) أن النبي ﷺ قال لجيشه يوم بدر (2هـ): «أشيروا علي أيها الناس..».

وذكرت المصادر أن النبي ﷺ استشار جمهور الناس عن طريق ممثلين عنهم كما حدث بعد غزوة "حنين" (سنة 8هـ)، إذ قدم وفد هوازن إلى النبي ﷺ مسلما فطلب النبي ﷺ من الناس أن يعطوا رأيهم في رد المغنم التي غنموها فاختلف الناس، فقال النبي ﷺ لهم: «إنا لا ندرى من أذن منكم ممن لم يأذن، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم» فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذنوا. ويتضح مما سبق من روايات وأمثلة أن "الشورى" كان سمثل القاعدة والركيزة الرئيسية لحكم وإدارة النبي ﷺ، وذلك كما تؤكد عليه الآيات الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]، وقوله: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38].

5- الوزراء والوزارة كطبيعة عمل وليس كمصطلح:

وقد أطلقت بعض المصادر على أولئك الذين استشارهم النبي ﷺ بشكل مكثف اسم «الوزراء»، فقال الحاكم (ت 405هـ): «كان أبو بكر الصديق من النبي ﷺ مكان الوزير فكان يشاوره في جميع أموره» ونجد رواية أخرى عند الترمذي (ت 279هـ). تقول: قال رسول الله ﷺ: «ما من نبي إلا له وزيران من أهل السماء ووزيران من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل، وأما وزيراي من أهل الأرض فأبو بكر وعمر،

وقد يتبادر إلى الذهن أن الوزارة كوظيفة إدارية كانت معروفة في زمن الرسول ﷺ،

ولكن يبدو أن ما ورد من روايات في ذلك لم تعد كونها معاني عامة لكلمة وزير المعروفة قديماً، والتي وردت على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلِ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ (٣١) هَرُونَ أَخِي (٣٠) [طه: 29، 30].

أما الوزارة كوظيفة إدارية ثابتة فنشأت فيما بعد، وتبلورت في زمن العباسيين، ولذا قال الحاكم (ت 405هـ) عبارته الدقيقة: «كان أبو بكر.. مكان الوزير». فهو يعمل عمل الوزير دون أن يسمى وزيراً.

6- التفويض لآخرين في بعض شؤون الدولة:

وقال ابن خلدون (ت 808هـ) أن محمداً عليه السلام كان يشاور أصحابه، ويفاوضهم في مهماته العامة والخاصة، ويخص أبا بكر بخصوصيات أخرى، وبهذا المعنى كان أبو بكر يفوض عن النبي عليه السلام في بعض القضايا، فقد روى البخاري (ت 256هـ) أن امرأة أتت النبي عليه السلام وطلبت أن تعود، فقال لها النبي عليه السلام "إن لم تجدني فأتي أبا بكر". ويفيد النص أن أبا بكر كان يفوض من قبل النبي عليه السلام في تصريف شؤون الدولة وتلبية حاجات المواطنين.

7- وظيفة "الحجاجة":

فكان بعض المسلمين يعمل "حاجباً" لرسول الله فكان يقوم هؤلاء بالإذن عليه في بعض الأوقات. ولكن يلاحظ أن «الحجاجة» هذه لم تكن لها مراسيم وأعراف أو أنظمة معقدة. بل كان العاملون بها يتطوعون في الإذن على رسول الله في الأوقات التي كان يجب أن يخلو فيها بنفسه في المسجد أو في حجرة من حجرات أزواجه.

8- أمانة السر:

وقد وجدت هناك وظيفة «أمين السر»، وارتبطت بشكل كبير بالإدارة العليا للدولة ممثلة برسول الله عليه السلام، وتشير روايات المصادر أن هذه الوظيفة كانت طيلة فترة الرسالة

لحذيفة بن اليمان (ت 36هـ) فيروي الترمذي (ت 279هـ): «أن حذيفة بن اليمان كان صاحب سر رسول الله ﷺ لقربه منه وثقته به وعلو منزلته عنده»، ومن هنا فقد انفرد حذيفة في معرفة كثير من الأسرار التي لم يعلمها غيره خاصة معرفة أسماء المنافقين وأخبارهم، ومعرفة أخبار الفتن التي تقع بين المسلمين.

9- الإعلام ومؤثراته بواسطة الشعر والخطابة:

فقد كانت هناك وظائف إدارية ذات طبيعة إعلامية وهي وظيفة «الشعراء والخطباء»: فكان هؤلاء يذودون عن رسول الله ﷺ بألسنتهم، ويعيرون على قريش عبادتهم للأصنام، ويردون على شعراء المشركين وخطبائهم، وبذلك كانوا يمثلون بشعرهم حربا إعلامية شديدة التأثير في بيئة قبلية احتل الشعراء والبلغاء فيها مكانة خاصة.

وكان من أشهر هؤلاء حسان بن ثابت (ت 54هـ) وكان النبي ﷺ يشجعه لما يشعر به من أهمية دوره في إبراز محاسن الإسلام، والذود عن حرمانه، فيروي البخاري (ت 256هـ) أن النبي ﷺ قال لحسان: «أهجوهم وروح القدس معك» وفي رواية لمسلم (ت 261هـ): «يا حسان أجب عن رسول الله، اللهم أيده بروح القدس»، وكان لشعر عبد الله بن رواحة (ت 8هـ) وكعب بن مالك (ت 50هـ) دور كبير في المعارك المختلفة، فكانت مهمتهم أن يرضوا المجاهدين على القتال، وأن يتصدوا للمشركين وشعرائهم.

وكان ثابت بن قيس الخزرجي (ت 12هـ) يقوم بمهمة «الخطابة»، فيرد على خطباء الوفود، يروي ابن إسحاق (ت 151هـ) أن وفد بني تميم جاء إلى النبي ﷺ، (9هـ)، فقام شاعرهم وخطيبهم، فقالوا شعرا ونثرا، فأمر النبي ﷺ حسان بن ثابت (ت 54هـ)، وثابت بن قيس (ت 12هـ) بإجابتها ففعلا، وهكذا فقد كان النبي ﷺ يختار من أصحابه أهل الكفاءة لمكافحة متطلبات الوظيفة وحاجاتها.

10- قاعدة القيادة لكل جماعة:

فقد كان الرسول ﷺ يوصي بالرئاسة أو القيادة الفردية لشخص واحد ثقة لأي عمل جماعي يتشارك فيه عدد من الأفراد، وذلك يظهر من قوله: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم»، وكانت هذه قاعدة عامة يطبقها النبي ﷺ في كل أحواله، فكان يدير الدولة بنفسه، ويشرف على شؤون الأقاليم البعيدة عن طريق استعمال عدد كبير ممن يجد فيهم الكفاءة من أصحابه.

ففي المدينة «عاصمة الدولة» أشرف النبي ﷺ على إدارتها إشرافا مباشرا، وكانت المناطق القريبة من المدينة تابعة إداريًا للرسول. وتشير المصادر إلى أن النبي ﷺ كان يعين نائبا له على إدارة المدينة في حال خروجه للجهاد أو الحج، فيصلي بالناس، ويشرف على تنفيذ متطلبات الناس المتبقين في المدينة.

11- محددات تعيينات ذوى الظروف الخاصة بما يتلاءم مع قدراتهم:

كان أول من استعمل على المدينة "ابن أم مكتوم" الذي لم يكن مبصرا، (ت 15هـ)، لكن استعمله كان من أجل الصلاة بالناس، وذكر كما ذكر خليفة بن خياط (ت 240هـ) (وقد تم استعمله لأداء تلك المهمة ثلاث عشرة مرة لكنه لم يستعمل أبدا في أداء مهام إدارية أو قضائية أو ما شابه لكونه ضريرا، وقد اتضح هذا من قول الحلبي: "إن استخلاف ابن أم مكتوم إنما كان على الصلاة بالمدينة دون القضايا والأحكام، فإن الضرير لا يجوز أن يحكم بين الناس؛ لأنه لا يدرك الأشخاص، ولا يدري لمن يحكم ولا على من يحكم".

12- الانابة المؤقتة في الإدارة والحكم:

وذكرت المصادر عددا ممن أنابهم الرسول ﷺ على إدارة المدينة في حالة خروجه إلى الغزاة، ويلاحظ أن الرسول ﷺ لم يقتصر على اختيار أشخاص بعينهم لذاتهم ولكن بقي الإسلام والكفاءة والأمانة هي أسس ومعايير الاختيار والتولية التي تمت في عهده.

13- تزويد المسؤولين بالتعاليم والتوجيهات الإدارية:

فقد كان النبي ﷺ يرسل مكاتباته للولاة والمسؤولين عن إدارة الوحدات الإدارية المختلفة، يعلمهم فيها بالقواعد العامة التي يجب عليهم الالتزام بها في عملهم، فكان يؤكد على اتباع قواعد بعينها، ويترك شئون أخرى لهم يتصرفون فيها وفقما تقتضى الأمور الدنيوية وتتطلب.

ومثال على ذلك، ما أشار إليه ابن إسحاق (ت 151هـ) حيث زود النبي ﷺ عثماننا بتعليقات إدارية أولية فقال له: «يا عثمان تجاوز في الصلاة، واقدر الناس بأضعفهم فإن فيهم الكبير والصغير والضعيف وذا الحاجة» ويفيد هذا النص أن المهمة الإدارية الأولى لعثمان كانت إقامة الصلاة، فكان لا بد من تحديد كيفية التعامل تجاه المصلين، لأنهم حديثو عهد بالإسلام.

أما بقية الأمور الإدارية، فقد تركت لعثمان يقوم بها حسب معرفته بطبيعة الطائف وعلى أساس النظم السائدة فيها، ونتيجة لنجاحه في إدارته، فقد بقي عثمان على إدارتها في حياة النبي ﷺ وخلافة أبي بكر وجزءاً من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

14- الاستجابة لمطالب العموم:

وكان النبي ﷺ يستجيب لشكاوى العموم من ولائهم فيعزلهم ان ثبتت صحة ادعاءاتهم عليهم. ومن الأمثلة على ذلك أن أهل البحرين شكوا إلى رسول الله وليهم "العلاء"، فلما تحقق من صحة شكواهم قام بعزله وولى "أبان بن سعيد بن العاص" (ت 15هـ).

15- الحكم الذاتي للنظام البدوي لانفراده بعادات وتقاليده المختلفة:

فنتيجة للاختلاف الكبير لطبيعة النظام البدوي والأوضاع السائدة في الجزيرة، قرر الرسول ﷺ أن يتعامل مع القبائل بمرونة تتلاءم مع طبيعتها المختلفة فمنحها حق الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها، فلم يعين النبي ﷺ على هذه القبائل ولاة من قبله، بل

أقر زعماء هذه القبائل على ما هم عليه وطالبهم بالمحافظة على الأركان الأساسية في الإسلام- إن كانوا مسلمين- أو الالتزام بشروط المسلمين إن كانوا غير مسلمين، وترك لهم إدارة شؤونهم المحلية حسب ما لديهم من تقاليد وأعراف وبذلك اتسعت الدولة، وأصبح حكمها يعتمد اللامركزية (الإدارة غير المباشرة) واكتفت بخضوع القبائل لسلطتها والموالاة لها.

16- بعض السمات الأساسية المشترط توافرها في الولاية:

كان الرسول ﷺ يتخير أمراءه من الصحابة الذين اشتهروا بالعلم والكفاية والكفاءة والجاه والسلطان ولديهم المقدرة على بعث الإيثار في قلوب من يرسلون إليهم ، لأن مهمة هؤلاء لم تكن إدارية فقط، بل كانت مهمة دعوية تعليمية تربوية، فهم يعلمون الناس الإسلام ويؤمنونهم في الصلاة، ويوجهونهم إلى السلوك القويم وكان ﷺ يغلب اعتبارات الكفاءة على اعتبارات السن أو الغنى أو غير ذلك. ولم يكن يولى الضعفاء، ومن الأدلة على ذلك قصة أبي ذر الغفاري (ت 24هـ) حين سأله قائلاً: يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: فضرب بيده على منكبي، ثم قال: «يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها». وفي رواية لمسلم (ت 261هـ) في الصحيح قال: «إني أراك ضعيفاً، وإني أحب لك ما أحب لنفسي لا تأمرن على اثنين، ولا تليّن مال يتيم»، فرغم سبق أبي ذر في الإسلام ومكانته العظيمة التي عبر عنها النبي ﷺ بقوله: «ما أقلت الغبراء وما أظلت الخضراء رجلاً أصدق لهجة من أبي ذر إلا أنه مع ذلك رفض طلبه في توليته أمراً إدارياً لا يتناسب مع صفات أبي ذر، فعبر له عن ذلك مبدياً له ضعفه دون حرج.

17- الرقابة والمحاسبة:

وكانت الرقابة الإدارية للنبي ﷺ مباشرة. فقد حاسب النبي ﷺ أحد عماله يسمى "ابن اللتبية" عندما بعثه على عمل فجاء، فقال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، فغضب النبي

وقال قولته المشهورة التي تبين أن الوظيفة العامة تكليف ومسؤولية وليست مغنما ومكسبا وتشريعاً: «ألا جلس في بيت أمه، فينظر أيهدى إليه أم لا؟».

ويلاحظ أيضاً أن الرقابة كانت تتركز في الأمور المالية وعلى عمل الولاية تجاه الرعية خاصة.

18- حق الولي على الرعية، الالتزام بطاعة ولي الأمر:

لأن الإسلام دائماً منصفاً ويراعي حقوق الجميع، فلم يكن التركيز فقط على حقوق الرعية على وليهم، لكنه أيضاً راعى حقوق الولاية على رعيته من أجل أن تستقيم الأمور، وتسير المخططات الصحيحة في قنواتها الطبيعية.

لهذا، فقد كان للولاية حق الطاعة من رعاياهم في المعروف، وهو ما يتضح من قول النبي ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني»، وبذلك، فقد تم الربط لطاعة الولاية بطاعة الله ورسوله؛ وقد تم التأكيد على ذلك الأمر خاصة في ظل البيئة العربية القبلية التي لا تعرف الطاعة، (كما قال ابن حجر «ت 852هـ»): «قيل: كانت قريش، ومن يليها من العرب، لا يعرفون الإمارة، فكانوا يمتنعون على الأمراء، فقال النبي ﷺ هذا القول».

19- الحقوق المادية لولاية الأمر والعاملين في المجال الإداري:

فقد ضمنت الدولة لهؤلاء الولاية حقوقاً مادية، فكان يعين لكل منهم راتباً يكفيه، وتشير الروايات إلى أن أول راتب محدد كان لعتاب بن أسيد (ت 13هـ) والي مكة، فقد رزقه النبي ﷺ درهمين عن كل يوم (راتب يومي) نظير إدارته، فقال لأهل مكة: «أصبت في عملي الذي استعملني رسول الله ﷺ بردين معقدين كسوتها غلامي كيسان، فلا يقولن أحدكم: أخذ مني عتاب كذا، فقد رزقني رسول الله ﷺ كل يوم درهمين فلا أشبع الله بطننا لا يشبعه كل يوم درهمان».

وكان هناك بعض الولاة يأخذون رواتبهم «عينية» وليست نقدية، فراتب عتاب كان يتضمن بالإضافة إلى النقود شيئاً عينياً «بردين معقدين» وقد يكون الراتب عينياً، إذا استعمل النبي ﷺ قيس بن مالك الهمذاني على قومه، وخصص له قطعة من الأرض يأخذ نتاجها، وكتب له النبي ﷺ كتاباً جاء فيه «فأقطعته النبي من ذرة يسار مائتي صاع، ومن زبيب خيوان مائتي صاع جار ذلك لك ولعقبك من بعدك أبداً أبداً».

ويفيد النص أيضاً أن النبي ﷺ فرض راتباً لورثة الموظف بعد موته وهذه إشارة إلى وجود نوع من الضمان الاجتماعي في هذه الفترة المبكرة من تاريخ الإسلام. وعند تحديد الرواتب كانت تراعى حالة الموظف العائلية، فكان الشخص «المتزوج» يعطى حظين، و«الأعزب» يعطى حظاً واحداً، وهذا يشير بشكل واضح إلى وجود بعض العلاوات في الراتب في حالة وجود الزوجة والأولاد في هذه الفترة المبكرة من تاريخ الإسلام.

وأخذت الدولة على عاتقها توفير الضروريات الحياتية للموظف، ويشير إلى ذلك الإمام أحمد (ت 241هـ) في مسنده فذكر حديث الرسول ﷺ إذ يقول: «من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً، أو ليس له زوجة فليتزوج، أو ليس له دابة فليتخذ دابة» فكانت هذه الحوافر كافية لتوفير حالة الاستقرار النفسي للموظف كي يقوم بعمله على أكمل وجه ومنها نستنبط الحاجات الأساسية للعامل التي يمكن أن تتمثل في ثلاث: المسكن، الزوجة، والسيارة فكلها تضمن الاستقرار النفسي والتيسير المهني الحركي.

20- حق الرعاية في تقديم النصح والإرشاد للحكام:

حيث أتيح للرعية الحق في أن تقدم النصح إن لزم لأمرائها. ويشير إلى ذلك البخاري (ت 256هـ)، ومسلم (ت 561هـ) في رواية لهما عن النبي ﷺ حيث يقول: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

ونخرج مما سبق، أن الجزيرة العربية قد تمتعت بتطبيقات لتنظيمات إدارية لها ملامح

تخصها، وبمسميات ومفاهيم تمثل في ذاتها قواعد وبروتوكولات تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى. وينطبق ماقلناه على الحال قبل ظهور الإسلام.

أما بعد ظهور الإسلام وانتشاره وتوسع المناطق الإسلامية في عهد النبي ﷺ إلى مناطق أخرى كالبحرين واليمن، فقد تبدل الحال كثيرا، حيث اتسعت نطاقات القواعد والقوانين والأشكال التي تأسست عليها الإدارة الإسلامية آنذاك، واتصفت جميعها بالمبادئ الأخلاقية السامية التي تقوم على العدالة والتكافؤ ومراعاة المصالح العامة مع عدم اغفال المصالح الفردية والخاصة، وقامت المنظومة كلها على آليات الشورى والمشاركة بين القائد والمرءوس والرعية أيضا.

وعلى الرغم من التجاهل الشديد للمتخصصين في العلوم الوضعية المختلفة للركائز الإسلامية التي تميز أي أنواع من المعارف أو المعلومات عن غيرها، وعلى الرغم من الندرة الشديدة لما ورد بشأن الإدارة الإسلامية بصفتها أحد المفاتيح الارتكازية النموذجية الواجب التعرف عليها، في جميع الدراسات الإدارية المتخصصة، إلا أننا في عرضنا الحالي سوف نقدم عرضا يثبت للجميع ما تتضمنه النماذج التطبيقية للإدارة الإسلامية من درر معرفية متميزة، تستحق من كل متخصص المزيد من الاستقراء والاهتمام، والمشاركة بالمزيد من المساهمات التعريفية والتحليلية والتطبيقية أيضا لما تم البدء به في تلك المبادرة الحالية كمحاولة نزعم أنها رائدة في هذا المجال الحيوي بالغ التميز.

الفصل

العاشر

التخطيط

كأحد الوظائف الأساسية للإدارة

والتطبيقات الإسلامية له

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) التعريف بماهية التخطيط.
- (2) أهمية التخطيط.
- (3) أنواع التخطيط.
- (4) بعض صور وأشكال التخطيط في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- (5) التخطيط في عصر الصحابة والتابعين.

الفصل العاشر

التخطيط كأحد الوظائف الأساسية للإدارة والتطبيقات الإسلامية له

مقدمة

يعتبر التخطيط من أهم الوظائف الإدارية بالمقارنة مع بقية الوظائف الأخرى كالتنظيم والتوجيه والرقابة. وعادة، فإن التخطيط يسبق أي عمل تنفيذي آخر، فمن خلال التخطيط نستطيع أن ننفذ بقية الوظائف الإدارية الأخرى.

لذا تعد عملية التخطيط من أهم وظائف المدير في أي منظمة، حيث يتم من خلاله تحديد أهداف المنظمة ورسالتها عن طريق إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم مجموعة من الخطط والبرامج لتحقيق نتائج معينة باستخدام إمكانيات وموارد محددة في ظل ظروف بيئية قائمة.

ويعتبر التخطيط عمل فكري حيث يعتمد المخطط على خبراته ومهارته في دراسة الوضع الراهن للمنشأة ومحاولة معرفة الظروف المحيطة بالمنشأة سواء كانت هذه الظروف خارجية أو داخلية لبلورة الحقائق والمعلومات المتاحة ليتمكن من وضع الخطة التي تتناسب مع الأنشطة المراد تحقيقها.

وسوف نتناول التخطيط باعتباره أول وظائف الإدارة الإسلامية في عدة نقاط.

- 1- التعريف بماهية التخطيط.
- 2- أهمية التخطيط.
- 3- أنواع التخطيط.
- 4- بعض صور التخطيط في القرآن والسنة.
- 5- أهم ملامح التخطيط في الإسلام.
- 6- أمثلة للتخطيط في عهد الصحابة والتابعين.

1-10 التعريف بماهية التخطيط:

وسوف يتم تناوله من أكثر من منظور على النحو التالي.

1-1-10 التخطيط في الإدارة المعاصرة:

في اللغة، تعتبر كلمة "التخطيط"، مشتقة من "خط"، وخط القلم أي كتب، ومن ثم، فإن التخطيط يعني التسطير وأيضا فمعناه التدبير للشئ قبل التنفيذ، واستحضار مكوناته حتى يكون العمل على أساس ما خطط أيسر من العمل الذي لم يخطط فيصبح أكثر كفاية ودقة ومصداقية.

وفي مصدر آخر لتعريف التخطيط، يقول "ابن منظور": الخط هو الطريقة المستطيلة في الأرض، وخط بالقلم يعني: كتب؛ وبالتالي، فيقصد بالتخطيط: التسطير.

أما الخِطَّة - بكسر الخاء فيقصد بها - في ذلك التعريف - الأرض، والدار يخططها الرجل أي يخططها ويبني فيها. بينما يقصد الخِطَّة - بالضم: شبه القصة والأمر.

وفي حديث الحديبية: "لا يسألوني خِطَّة يعظمون فيها حرمان الله إلا أعطيتهم إياها" وفي حديثها آخر أيضا،: "إنه قد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها".

ويمكن القول بأن التخطيط كمفهوم اصطلاحى متخصص يقصد به "منهج إنساني للعمل يستهدف اتخاذ إجراءات في الحاضر ليحضر ثمارها في المستقبل".

أما التخطيط في علم الإدارة الوضعي فهو يمثل الخطوة الأولى في العملية الإدارية حيث تحدد فيه الإدارة ما تريد أن تعمل وماذا يجب عمله، وأين، وكيف، وما هي الموارد التي تحتاج إليها لإتمام العمل، وذلك عن طريق تحديد الأهداف ووضع السياسات المرغوب تحقيقها في المستقبل وتصميم البرامج وتفصيل الخطوات والإجراءات والقواعد اللازمة في إطار زمني محدد وبياني محسن في ضوء التوقعات للمستقبل والعوامل المؤثرة المحتمل وقوعها.

2-1-10 تعريف التخطيط في الإدارة الإسلامية:

تعتبر الخطه بمثابة أسلوب توقعي بالنظر إلى المستقبل استرشادا بالأحداث المعلومة في الماضي. وفي الإسلام، فإن الماضي والمستقبل كلاهما يعتبران من علوم الغيب التي لا يملك مفاتيحها إلا الخالق عز وجل، وهو وحده سبحانه الذي يتيح للإنسان ما يشاء من معلومات ويلهمه السلوك التخطيطي الرشيد لما يساهم في تحقيق مهمة الاستخلاف على الأرض..

وبناء عليه، فإن التخطيط الإسلامي يمكن أن يكون: أسلوب عمل جماعي يأخذ بالأسباب لمواجهة توقعات مستقبله مسترشداً بالتجارب الماضية المعروفة، معتمداً على منهج فكري عقدي يؤمن بالقدر حيث يتوكل على الله ويسعى لتحقيق هدف شرعي وهو عبادة الله حتى إن كان بتحقيق هدف دنيوي يتمثل في تعمير الأرض.

وهو أيضاً أسلوب توجيهي جماعي، حيث يلاحظ أن التعليقات والأوامر والتوجيهات الإلهية الخاصة بالعمل العام والسلوكيات المجتمعية دائماً ماتوجه إلى الجماعة وليس إلى الأفراد وفقها نجد في الكثير من الآيات التوجيهية التي تتضمن عبارة "يا أيها الذين آمنوا" أو "يا أيها الناس".

والتخطيط في الإسلام يشمل التخطيط للعمل اليومي التعبدي بالإضافة إلى العمل المعيشي والتكسيبي وذلك الذي يتعلق بالمعاملات مع الآخرين.

فعلى سبيل المثال يتم استلهاهم إحدى قواعد التخطيط لكيفية البدء بالنشاط اليومي من بعد صلاة الفجر وذلك على ضوء قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (البقرة: 187).

2-10 أهمية التخطيط:

ما من شك، في أن العمل بدون خطة يصبح ضرباً من العبث وضياع الوقت سدى، إذ تعم الفوضى والارتجالية ويصبح الوصول إلى الهدف بعيد المنال. ومن هنا تبرز أهمية التخطيط في توقعاته التحليلية المدروسة للمستقبل وما قد يحدث من مفاجآت وتقلبات يمكن أن تكون محفوفة بالمخاطر والتهديدات، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التخطيط يمكن أن يتضمن إيجابيات أخرى ذات أهمية والحاح، نذكر منها مايلي كأثلة يصعب حصرها:

- 1- التحديد الدقيق المنضبط للأهداف الرئيسية والفرعية والمتفرعة، التي تضبط مسار الأعمال الفردية والجماعية.
- 2- تلك الأهداف عادة ما يتم إعدادها واستهداف تحقيقها على آجال مختلفة: فورية، وقصيرة، ومتوسطة، وطويلة. وذلك يتطلب بناء منظومة من الافتراضات والفرضيات واتباع مناهج تحليلية تقوم على بيانات ومعلومات حالية دقيقة، مع التحلي برؤى متعمقة رشيدة، وبرسائل مقنعة ترضى جميع الأطراف المتعاملة، مع تحديد خطوات تنفيذية قابلة للتطبيق وفقاً للقدرات والامكانيات والمهارات المتاحة. وكل ذلك لابد أن يتم بناء على عملية "تخطيط" منظم يقوم على قواعد ومعايير ومؤشرات قياسية واضحة.
- 3- التخطيط يعتبر الركيزة الأساسية للوصول إلى قرارات صائبة، وإعداد سياسات

موجهة رشيدة، حيث ما بني على صواب فهو صواب، وما يبني على "عشوائية" فلا يلو من إلا نفسه.

4- يساعد على تخفيض المخاطر وذلك بما يضعه من تنبؤات بالظروف المتوقعه، وما يعده من خطط بديلة لمواجهة هذه التوقعات.

5- يسهل التخطيط عملية القيادة، وذلك لأن توضيح أساليب العمل وإجراءاته يجعل الأفراد يعرفون ما هو مطلوب منهم وما يجب عليهم إنجازه.

6- يسهل التخطيط عملية الاتصالات، حيث تناسب المعلومات عن الأهداف والخطط والمعايير. في كافة قنوات الاتصال، وفي كافة الاتجاهات.

7- يسهل التخطيط عملية الرقابة ويرفع كفاءتها، وذلك لأنه يحدد سلفا المعايير التي تقاس بها النتائج بعد تحديدها.

8- يعطي التخطيط كلا من المديرين والموظفين نوعا من الثقة، إذ يشعر هؤلاء بأنهم يسيرون على برنامج مدروس ، وحسب خطوات محده، فيتفرغون إلى مهامهم بنشاط أكثر فاعلية.

3-10 أنواع التخطيط.

يمكن التمييز بين عدد من أنواع التخطيط. وذلك بناء على عدة أسس منها الأساس الزمني والنطاق الذي تشمله الخطة، وطبيعة النشاط، وكذلك حسب مجال الاستعمال.

وجدير بالملاحظة أن بعض الأنواع المذكورة من هذه الخطط تم تطبيقها في عصر الصحابه والتابعين والبعض لم تجد الباحثه ما يثبت أنه قد تم تطبيقها، وذلك ماسوف يتضح تباعا من خلال العرض التالي:

أولاً: أنواع التخطيط حسب المدى الزمني:

وفقاً للمدى الزمني يمكن التمييز بين ثلاث أنواع ثلاث رئيسية من الخطط، وهي الخطط الطويلة والقصيرة ومتوسطة الأجل، وسوف يتم تعريف كلا منهم.

أ- الخطة طويلة الأجل:

والخطة طويلة الأجل هي تلك الخطة التي توضع لتطبق خلال فترة زمنية طويلة وفي نهايتها يتم الوصول إلى الهدف المنشود. وفي مجال الإدارة العامة تزيد عن 10 سنوات والبعض يعتبر الخطة التي تزيد عن السنة هي الخطة طويلة الأجل.

ولقد استخدم هنري فايول هذا النوع من التخطيط في شركة التعدين عندما أصبح مديراً لهذه الشركة وقام بوضع خطة عمل لسير المؤسسة وقسم تلك الخطة إلى عدة خطط سنوية وخطط خاصة وخطط لمدة أكثر من 10 سنوات بمعنى أنه قام بوضع خطة طويلة الأجل معتمدة على مجموعة من الخطط قصيرة الأجل.

ب- الخطة متوسطة الأجل:

وفي العادة الخطة متوسطة الأجل في مجال إدارة الأعمال تتراوح ما بين 3-5 سنوات

ج- الخطة قصيرة الأجل:

وهي تلك الخطط التي تتعلق بأعمال ينبغي إنجازها في الأجل القريب وتكون مدتها لا تتجاوز السنة.

ولا يمكن أن يظهر التخطيط طويل الأجل إلى حيز الوجود ولا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا كان معتمداً على الخطط قصيرة الأجل، وفي العادة تنقسم الأهداف العامة للمشروع إلى أهداف صغيرة تقوم الأقسام المتعددة داخل المشروع بتحقيقها ومن ثم نضع الإدارة بناءً على تلك الأهداف الخطة طويلة الأجل التي تريد الإدارة تحقيقها.

ثانيا: التخطيط وفقا للنطاق الذي تشمله الخطة.

ووفقا للنطاق الذي تشمله الخطة يمكن التفرقة بين نوعين من الخطط وهما، الخطط الشاملة ، الخطط الجزئية. وهما على النحو التالي:

أ- الخطة الشمولية أو الشاملة:

يكون التخطيط وفقا لهذا النوع من الخطط متعلقا بكافة النشاطات في وقت واحد بمعنى أن هذا النوع من الخطط يهتم بالأمر والنواحي الرئيسية تاركا التفاصيل للمستويات الأخرى وتختلف هنا النواحي الهامة من مشروع إلى آخر، بمعنى ما قد يكون مهما لمشروع ما قد يكون غير هام لمشروع آخر. وتتجلى أهمية الخطط الشاملة في قدرتها على تحقيق التنسيق بين نشاطات المشروع بمعنى حتى تضمن نجاح المشروع لا بد أن تكون هناك خطة تمس كافة أجزاء المشروع ومن اجل نجاح هذه الخطة لا بد أن يكون هناك تنسيق مسبق بين كافة الأنشطة داخل المشروع وإلا سنجد أن هناك إسرافا وهدرنا وضياعا لموارد المشروع والإمكانات المتاحة.

ب- الخطط الجزئية:

تقوم الخطة الجزئية على تناول نشاط معين محدد داخل المشروع ولكن يجب أن نعلم بأنه لا يمكن أن نضع هذا النوع من الخطط لكل نشاط داخل المشروع دون أن يكون هناك علاقة بين هذه الخطة والخطط الأخرى أي أن الخطة الجزئية لا تخرج من الخطة الشاملة للمشروع لأن الخطة الشاملة تعتمد في الأساس عند أعدادها على الخطط الجزئية خطط الإنتاج-المشتريات- التسويق... الخ.

ثالثا: التخطيط حسب طبيعة النشاط.

فإذا أخذنا طبيعة النشاط في الحسبان فنجد أن هناك خططا للإنتاج، وخطط التوظيف، وخططا مالية، وخططا للشراء والصيانة. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك النوع التخطيطي الهام.

أ) التخطيط الإنتاجي:

فقد اهتم الإسلام بالغا بالعمل وبالإنتاج، وركز على وضع الخطط الإنتاجية التي تعتمد بالدرجة الأولى على عنصر العمل، خاصة البشري وعلى وجه أخص باليدوي ويتضح ذلك من قول الرسول ﷺ «ما أكل أحد طعاماً قطُّ خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده». ولقد أثر ذلك على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حيث كان يرى الرجل فيعجبه فيسئل: "أله حرفه فإن قالوا "لا"، سقط من عينه".

كما روي عن النبي ﷺ بأنه قال «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الْحُطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفَى اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ». (رواه البخاري).

ب) التخطيط المالي:

فقد كانت موارد بيت المال تتمثل في ذلك الوقت في الموارد الأساسية الآتية:

- الزكاة، وتؤخذ من المسلمين، على عروض التجارة، والغنم والإبل والبقر، ومحاصيل الأراضي الزراعية.. الخ.
- الخراج، يؤخذ على الأراضي التي أخذت عنوة كأرض خيبر وفدك.
- الجزية، تفرض على غير المسلمين يدفعها كل فرد من القادرين.
- الفيء، وهو خمس الغنائم.
- القرض الحسن.

مع ملاحظة أن الزكاة كان يتم توزيعها بالتحديد على المصارف الثمانية التي نص عليها القرآن، وكان الخراج والجزية ينفقها الخليفة على مصالح المسلمين ومرافقهم. وكان الفيء يوزع متساويا وقد كان ذلك نصف دينار لكل إنسان لأن تدفق الأموال بكثرة لم يحدث إلا في عصر عمر وعصر عثمان رضي الله عنهم.

رابعاً، التخطيط حسب مجال الاستعمال:

وينقسم إلى قسمين وهم (خطط متعددة الاستعمال، خطط فريدة الاستعمال).

1- الخطط متعددة الاستعمال:

وسميت هذه الخطط بمتعددة الاستعمال لأن المسؤولين يستخدمونها أكثر من مرة أي أنه كلما واجهوا موقفاً معيناً وتكرر هذا الموقف فإنهم يستخدمون نفس الخطط ولذلك تسمى أيضاً بالخطط الدائمة.

ويقوم التخطيط على مرتكزات وعناصر جوهرية متعددة من أهمها:

- أ - الاستراتيجيات: لقد تم استخدام كلمة استراتيجية من قبل العسكريين وكانت تعني كيفية وضع القوات المسلحة في أرض المعركة من أجل ضمان التغلب على الأعداء، بمعنى استغلال الموارد المتاحة ضد العدو لتحقيق الأهداف الموضوعية من قبل الدولة. ولقد عرفها الفرد شاندر بأنها "تحديد الأهداف الرئيسة طويلة الأجل للمنشأة وتبني طريق العمل وتوزيع الموارد الضرورية لتنفيذ هذه الأهداف"
- ب - السياسات: يمكن تعريف السياسات بأنها دليل عام للتفكير يقود إلى عمل فعال. فالسياسات تكون عادة عامة في تطبيقها والغرض منها أن تكون أداة للتوجيه والتي تحدد مجال النشاطات الضرورية لتحقيق الأهداف المطلوبة. وتوضع السياسات من قبل المدراء في المستويات الإدارية العليا لتوجيه وضبط الفكر والعمل في المستويات الأقل، والسياسات قد تكون صريحة أو ضمنية وتحدد السياسات المجال الذي سيتخذ القرار داخله وتضمن أن القرار سيكون متمشياً مع الأهداف ومساهماً في تطبيقها. فمثلاً قد يقوم مجلس الإدارة في المشروع بوضع السياسة العليا واختيار الصناعة التي سيعمل ضمنها المشروع مثل الإنتاج بأعلى جودة فهنا يترتب على كل الأقسام والدوائر داخل المشروع العمل وفقاً لذلك لإدارة المشتريات عليها أن تشتري أفضل المواد الخام وإدارة الموظفين عليها اختيار أكفأ الأيدي العاملة... وهكذا.

ج- الإجراءات: تعتبر الإجراءات أكثر دقة وفعالية من السياسات من حيث أنها تحدد التسلسل الزمني للخطوات التي يجب القيام بها من أجل تحقيق هدف معين. وتتعلق الإجراءات بالعلاقات الداخلية في القسم وعلاقته بالأقسام الأخرى وتعتبر الإجراءات خطة أكثر تحديدا من السياسات ولذلك فهي تعمل على إزالة الفوضى بين نشاطات المشروع المختلفة من خلال توجيهها نحو تحقيق هدف موحد، وكما قلنا أن السياسات دليل للتفكير فإن الإجراءات تعتبر دليل للتنفيذ كما أنها تعمل على وضع تعاقب للأحداث الفعلية المحددة.

د- الطرق والأساليب: تعتبر الطرق من الخطط المستخدمة في المشروع وتتميز عن الإجراءات بأنها أكثر تحديداً في مجالات تطبيقها لذلك فهي لا تتعدى في مفعولها المباشر الوحدة العاملة ولذلك تستطيع القول بأنها خطة تفصيلية. وكما أن الإجراءات توضح الخطوات التي يجب اتباعها تقوم الطريقة بتحديد الأسلوب الذي يجب اتباعه لإنجاز خطوة من الخطوات ولذلك بإمكاننا تعريف وتحديد مفهوم الطريقة بالقول بأنها "الأسلوب المعتمد للتأثير على سلوك الفرد.."

هـ- القواعد: القاعدة تعتبر خطه محده للرقابة على السلوك الإنساني في المنظمة من أجل تحقيق الأمان وتعتبر القواعد من أبسط أنواع الخطط وتعتبر القاعدة مرشداً في اتخاذ القرارات وتكون أمره أو ناهية ومثال ذلك "ممنوع التدخين"، "عدم الأكل في المكاتب"، "ممنوع التجاوز".... الخ، وتختلف القاعدة عن كل من السياسة والإجراء والطريقة، فالسياسة قلنا بأنها دليل للتفكير بينما القاعدة دليل للتنفيذ كما أنها لا تفسح المجال بحرية الاختيار، ولكنها تتشابه مع الإجراءات بأنها دليل للعمل والتنفيذ وتختلف معها بأنها لا يوجد بها تعاقب زمني للأحداث أي لا يوجد تسلسل في العمل.

2- الخطط فريدة الاستعمال:

وتختلف هذه الخطط عن العديدة الاستعمال بأنها توضع من أجل مواجهة حالة معينة عند حدوثها وعند الانتهاء من هذه الحادثة ينتهي مفعول الخطة ولا يتم استخدامها مرة أخرى ويمكن تقسيم هذا النوع من الخطط إلى عدة أشكال وهي:

أ - البرامج: البرنامج يعتبر مجموعة من الخطط المتداخلة توضع خصيصا لمهمة معينة من أجل تحقيق هدف رئيسي من أهداف المشروع ويتضمن عادة البرنامج مجموعة من السياسات والإجراءات والطرق والقواعد، وكما قلنا يستخدم البرنامج لتحقيق هدف معين وبمجرد الانتهاء منه لا يعاد استخدام الخطة مرة أخرى ومثال ذلك برنامج بناء مستشفى، مدارس.. الخ، فهنا يتم وضع سياسات وإجراءات معينة وبعد الانتهاء منه لا يستخدم ثانية.

ب- المشاريع: ويعتبر المشروع جزء من البرنامج بمعنى أن البرنامج يحتوي على عدة مشاريع داخلية مثال برنامج المحافظة على البيئة فقد يكون هناك عدة مشاريع منها المحافظة على التربة، مشروع المحافظة على الهواء، مشروع المحافظة على المياه... الخ، ويمكن تخطيط المشروع وتنفيذه كوحدة مستقلة وفور تحقيق الهدف من وراء المشروع ينتهي العمل بهذه الخطة المتعلقة بذلك المشروع.

ج- الميزانية التقديرية: تعتبر الميزانية التقديرية من الخطط فريدة الاستعمال ويمكن تعريفها بأنها خطة يتم الرمز فيها إلى النتائج المتوقعة بالأرقام وهي عبارة عن بيان رقمي يتعلق بالنتائج المتوقعة معبرا عنها بقيم عددية. ويمكن التعبير عنها بساعات عمل، وحدات إنتاجية، ساعات... الخ. وتستخدم الموازنة كأداة للرقابة حيث يتم المقارنة بين الأرقام التقديرية والأرقام الفعلية، هذا بالإضافة إلى أنها تعتبر أداة تخطيط وتقع في صلب عمل المدير. وحقيقة تعتبر ضرورية للرقابة ولكن لا يمكنها أن تستخدم كمعيار سليم للرقابة إلا إذا عكست خططا معينة.

4-10 بعض صور وأشكال التخطيط في القرآن الكريم والسنة النبوية :

أولاً: التخطيط في القرآن.

ومن الأنواع المستلهمة للتخطيط من آيات الله عز وجل نذكر على سبيل المثال:

1- التخطيط العسكري:

حيث يتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَابِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال:60] ، وباستطاعتنا أن نستنبط منها عناصر التخطيط كاملة، فالهدف واضح وهو إرهاب العدو، باستعراض الإمكانيات المتاحة بشرية أو مادية بحسب توافرها.

2- التخطيط الاقتصادي للموارد:

وهو يعتبر من أروع أمثلة التخطيط الاقتصادي المرشد للبشر للتعامل مع الكوارث الطبيعية، حيث يتمثل في خطة يوسف عليه السلام في مواجهة المجاعة القادمة على مصر، يقول الله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ﴾ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَا كُنَّ مَأْكُومٌ لَمْ تَكُنْ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِشُونَ (٤٩)﴾ [يوسف: 47-49]. وذلك عندما رأى ملك مصر الرؤيا في المنام، أراد تفسيراً لها، فأتجهوا إلى يوسف عليه السلام ، فقد فسّر لهم الرؤيا وقال لهم سيأتي سبع سنوات وفيرة، ستحقق المملكة فيها إنتاجاً زراعياً كبيراً، وبعدها سيأتي سبع سنين أخرى عصبية وشديدة، يُعم فيها القحط والجفاف، وبعدها سيأتي عام خير وبركة على الناس، بعد سنين القحط والجفاف. وقد دلّهم على كيفية التصرف في مثل هذه الظروف الصعبة، بخطته الحكيمة التي وضعها، فقال: أما السبع سنوات المخصبة، فتزرعون فيها دأباً أي بالعمل الدؤوب، يعني بالجد والاجتهاد، وطلب أن تُخزّن المحاصيل في أماكن أمينه، حتى إذا جاءت السنوات العجاف، أخذ يُعطي كل إنسان حسب حاجته فقط، ولا

زيادة على ذلك، فأنقضت السنين السبع، وخرجوا من هذا المأزق بإذن الله ثم بحسن تخطيط وتدبير يوسف عليه السلام. وقد أنبأهم بأنه سيأتي عليهم عام طيب، فيه يغاث الناس بالخيرات والرحمات والبركات، حيث تكثر المحاصيل لدرجة أنهم يبدأون بعصر الثمرات، بعدما كانوا بالكاد يأكلونها.

فمن هذه الآيات السابقة، نجد بأن الهدف كان واضحاً ومحددًا، وهو الاستعداد مقدماً لمواجهة المجاعة، وذلك باستخدام الإمكانيات المتاحة أفضل استخدام، عن طريق ادخار فائض إنتاج سنوات الرخاء السبع لمواجهة سنوات الشدة السبع الأخرى، انتظاراً وترقباً لعام الرخاء الذي فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ويشربون.

3- التخطيط الدعوى:

وذلك اقتداء بالتوجيه الإلهي للنبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُرْآنًا نَّذِيرًا ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَيُنَادِكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ [المدثر: 1-4] حيث يأمر الله تعالى نبيه الكريم بتبليغ الدعوة وترك عبادة الأصنام، مع ضرورة ارتداء الثياب الطاهرة والاهتمام بالمظهر الخارجي الملائم الذي يساعد على رفع معنويات الداعية وإكسابه ثقة ذاتية تتلاءم والهدف المخطط لتحقيقه وهو تفعيل الدعوة، كما أن ذلك المظهر يجعل المدعو أكثر قبولاً لما يقوله الداعية له حيث يؤثر حسن المظهر وملاءمته للمناسبة تأثيراً كبيراً على الفئات المستهدفة.

ثانياً التخطيط في السنة النبوية الشريفة:

ويمكن استلهام بعض عناصره وأنواعه من خلال استقراء السيرة النبوية وسنته العطرة على النحو التالي:

1- البحث عن قاعدة مكانية ملائمة لانطلاق الدعوة.

فعندما رأى صلى الله عليه وسلم أن الوضع في مكة لم يسعف في انتشار الدعوة، كان يفكر في قاعدة جديدة تنطلق منها حركته الدعوية، فقال لأصحابه: لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإن بها

ملكا لا يظلم عنده أحد وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه. لم تكن هذه الخطوة مجرد الفرار من المشاكل بقدر ما تمثل خطوة استراتيجية لإنقاذ سلامة الدعوة. وتوطئتها في مكان آمن، لذلك هاجر من المسلمين أصحاب الوجاهة والقوة والمنعة أمثال جعفر بن أبي طالب، عثمان بن عفان، أبي سلمة المخزومي.

كما لم يكتف رسول الله ﷺ بتلك القاعدة النائية في الحبشة، التي تنعزل عن مراكز التأثير، وتبعد عن البيئة العربية التي أريد أن تكون منطلق دعوة القرآن العربي والنبوي العربي ﷺ. فكان ﷺ يطوف بين القبائل يعرض دعوة الله عليها ويبحث عن قوم ذوي منعة وقوة يحمون الدعوة وينشرون الرسالة.

عن جابر رضي الله عنه قال: مكث رسول الله ﷺ بمكة عشر سنين يتبع الناس في منازلهم بعكاظ ومجنة وفي المواسم بمنى، يقول: "من يؤويني، من ينصرني، حتى أبلغ رسالة ربي وله الجنة؟"

2- جمع المعلومات واستطلاع الأخبار (العملية الاستخباراتية):

وقد كان من هديه ﷺ أن يستطلع الأخبار لتكون خطواته مبنية على معلومات دقيقة. ومن أوضح الأمثلة على ذلك. ما قام به في غزوة الأحزاب. وكان في هذه الحرب أن الله قد أخبر مسبقا أنه سيفتح عليه الشام وفارس واليمن وبالتالي كان انتصاره على الأحزاب العربية أمرا مؤكدا بدون شك. إلا أنه مع ذلك حرص على أن يرسل من يستطلع أحوال أعدائه زيادة على معلومات مجملية عن الانتصار العام. لأن امتلاك المعلومات من أهم عوامل التفوق ومن أقوى أسباب الانتصار والغلبة.

وعن جابر يقول: قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب: "من يأتينا بخبر القوم فقال الزبير أنا ثم قال من يأتينا بخبر القوم فقال الزبير أنا ثم قال من يأتينا بخبر القوم فقال الزبير أنا ثم قال: إن لكل نبي حواريا وإن حواريا الزبير". رواه البخاري.

ومن الحديث السابق يمكن أن نتبين أهمية الجهاز الاستخباراتي للقوات العسكرية، بدليل حرص النبي ﷺ على تجنيد بعض الأفراد ذوي مهارات واستعدادات خاصة من أجل التعرف على أخبار العدو وجمع معلومات كافية عنه بما يمكن النبي ﷺ من رسم وتنفيذ خطة هجوم صحيحة تقوم على معلومات صحيحة عن الخصم.

وفي رواية أخرى ترتبط بذات الواقعة السابق الإشارة إليها قيل الآتي: "كُنَّا عِنْدَ حُدَيْفَةَ فَقَالَ رَجُلٌ لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتَلْتُ مَعَهُ وَأَبْلَيْتُ فَقَالَ حُدَيْفَةُ أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ وَأَخَذْنَا رِيحٌ شَدِيدَةٌ وَقُرَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَيْرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ ثُمَّ قَالَ إِلَّا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَيْرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ ثُمَّ قَالَ إِلَّا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَيْرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَسَكَنَّا فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ فَقَالَ قُمْ يَا حُدَيْفَةُ فَأْتِنَا بِخَيْرِ الْقَوْمِ فَلَمْ أَجِدْ بُدًّا إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي أَنْ أَقُومَ قَالَ أَذْهَبَ فَأْتِنِي بِخَيْرِ الْقَوْمِ وَلَا تَدْعَرْهُمْ عَلَيَّ فَلَمَّا وَكَيْتُ مِنْ عِنْدِهِ جَعَلْتُ كَأَنِّي أَمْسِي فِي حَمَامٍ حَتَّى أَتَيْتُهُمْ فَرَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصِلِي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَيْدِ الْقَوْسِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَدْعَرْهُمْ عَلَيَّ وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ فَرَجَعْتُ وَأَنَا أَمْسِي فِي مِثْلِ الْحَمَامِ فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِخَيْرِ الْقَوْمِ وَفَرَعْتُ قُرْرْتُ فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَضْلِ عِبَاءَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ قُمْ يَا نَوْمَانُ (صحيح مسلم).

3- مراعاة عنصر الديمومة وصالح الأجيال القادمة بالإضافة إلى الأجيال الحالية:

فقد كان من وحي الله سبحانه إلى رسوله الله ﷺ أن شرع في سنته تشريعات ذات طابع مستقبلي بعيد. فقد اتخذ تدابير تحدد مسيرة الأمة بعد وفاته ﷺ، ولم يفارق الدنيا حتى وجه لأصحابه ماذا عليهم أن يفعلوه بعد مماته. فكان يبرز بعض الشخصيات التي

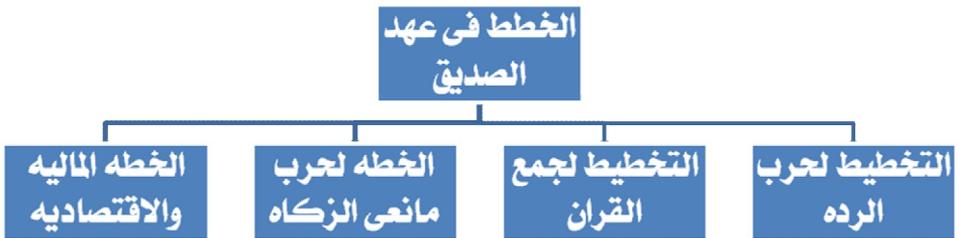
يجب أن يعتمد عليها بعده، ﷺ. وفي ذلك، روى الشيخان أن امرأة أتت النبي ﷺ فكلمتها في شيء، فأمرها أن ترجع إليه. قالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ كأنها تريد الموت. قال: “إن لم تجدني فأني أبا بكر وكان كذلك يخبر أصحابه بدور أبي بكر وعمر بعد وفاته

5-10 التخطيط في عصر الصحابة والتابعين:

أولاً، التخطيط في عهد أبي بكر الصديق:

خطط الصديق في عصره للأعمال سواء أكانت اقتصادية أو حربية أو حفظ الوثائق، فخطط لبيت المال، وللزكاة وكيفية جمعها وإدارتها وتوزيعها وخطط للأسواق، كما خطط للحروب كحرب الردة والزكاة، وخطط لجمع القرآن الذي يمثل الوثيقة الهامة للإسلام التي تحتوي على المعجزة والمنهج:

ويوضح الشكل (5) التالي نماذج تصويرية لبعض أشكال الخطط في عهد الصديق والتي سوف نتحدث عن بعض منها.



شكل (5): بعض أشكال الخطط في عهد الصديق

المصدر (إعداد الباحثة)

أولا عند وضع أي خطة فلا بد في البداية من تحديد الهدف منها ثم يأتي بعد ذلك التنفيذ الدقيق لتحقيق هذا الهدف. وهذا ما فعله الصديق عند جمع القرآن الكريم وكذلك عند قيامه للتخطيط في كثير من الشؤون التي تهم الدولة أو الأمة. وفيما يلي بعض الملامح الهامة لآليات وصور التخطيط في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

1- التخطيط لجمع القرآن الكريم:

البدء بتحديد الهدف: فكان الهدف من جمع القرآن هو حفظ كتاب الله من الضياع أو التحريف، ثم تأتي مرحلة وضع الخطة وتحديد المهام والإجراءات التنفيذية:

وقد قامت خطة الصديق على اختياره لمن يتم تكليفه بتنفيذ الخطة، فاختار زيد بن ثابت الذي كان من الشباب لتحمل المهمة الأكبر في جمع القرآن، حتى يمكنه تحمل العبء الشديد المطلوب لتحقيق ذلك، ولم يتركه لتحمل المهمة وحده، فقد أمر الصديق المسلمين الذين لديهم بعض السور والآيات أن يعينوا زيدا، وكل من يحفظ آية أو سورة أن يقرأها عليه، مما يسر المهمة بعض الشيء على زيد آنذاك. ومن أجل التأكد من أداء الامانة الملقاة عليه، أمر الصديق زيد ألا يكتب آية إلا إذا شهد عليه إثنان، وأقرأ بصحة ما يتم تدوينه في عرضه النهائي.

- وفي ذلك قال زيد عندما كلفه الصديق بجمع القرآن "والذي نفسي بيده لو كلفني بحمل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به في جمع القرآن، فقامت ففتبت القرآن أجمعه من الرقاعة، الأكتاف، العشب والأقتاب، واللخاف وصدور الرجال".

- ومع كل تلك المشقة، إلا أنه يحسب لأبي بكر الصديق ريادته في عملية جمع وتدوين القرآن وحفظه، كما أنه كفائد إداري قد أحسن الاختيار للشخص المناسب لأداء تلك المهمة التي تستمر نفعاتها بالضحخ بالمنافع إلى قيام الساعه تحقيقا ومصداقا لوعده الله تعالى عن كتابه الكريم الذي يمثل المنهاج والدستور والشريعة لكل المسلمين والمؤمنين

وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ﴿١﴾ ... فكانت تلك الخطوة من أهم ما لمسنا من وسائل حفظ كتاب الله الكريم.

2- الخطة الموضوعية والتنفيذية في شن الحرب على مانعي الزكاة:

فبالنسبة للهدف منها فقد كان يتمثل في: حماية المدينة من محاكاة واتباع القبائل التي امتنعت عن أداء الزكاة مع تتبعهم حتى يتفرقوا، فيسهل اقتناصهم والإمساك بهم واحداً تلو الآخر.

وبالنسبة للخطة التنفيذية فقد بدأت بالتوجه للمسلمين استرشاداً بآيات القرآن الكريم الموجهة لمثل تلك الحالة، قائلاً لهم: " استعدوا وأعدوا".

ثم دخل الاستعداد إلى حيز التنفيذ من خلال اتباع الآتي:

أ - استشارة الخليفة أبي بكر للصحابة والثقات في محاربة الممتنعين عن دفع الزكاة المفروضة التي تعتبر أحد أركان الإسلام الخمس، ثم اتخاذ القرار النهائي بعد استفتاء القلب والتأكد من مشروعية التنفيذ بعد المشورة، وكان القرار بطبيعة الحال هو شن الحرب على بؤر الفساد التي تهدد بزعزعة أحد أعمدة الإسلام وثالث ركن من أركانه الخمس.

ب- جعل الصديق "العسعس" (الذين يمثلون عيوننا استخباراتية موثوق فيها) على مدخل المدينة يترقبون حركة العدو، ويوصلون المعلومات إلى مجموعة مكلفة بالقيام بدور الوسيط بينهم وبين الخليفة وهم على بن أبي طالب والزبير وطلحة وعبد الله بن مسعود، حيث تبدأ مهمة هؤلاء بتوصيل المعلومة إلى الخليفة حتى يدرس الأمر ويصدر قرار الهجوم في الوقت المناسب.

اختار الخليفة أبو بكر الصديق توقيتاً استراتيجياً مدروساً على ضوء ما ورد إليه من معلومات، وما توصل إليه بعد عملية تحليلها وتنفيذها، فقرر أن يكون الثلث الأخير من

الليل هو وقت البدء بالقتال (على عكس ما كان العرب معتادون عليه) ، لذا فقد فاجئوا العدو، فالتحموا بدون أن يستعد العدو للقاء، فانتصر عليهم.

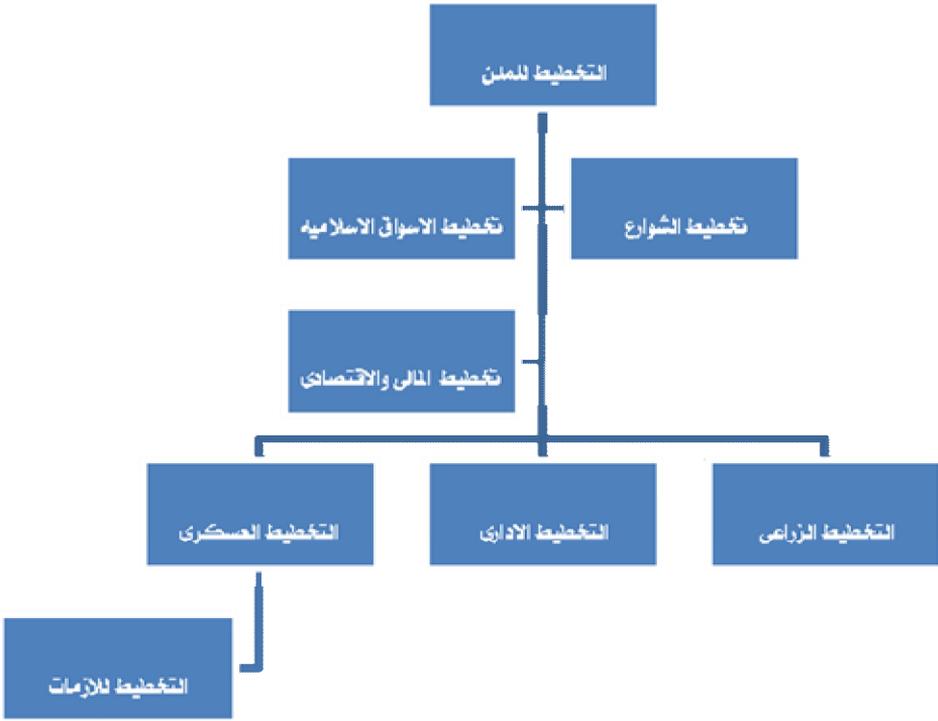
ومن هنا يلاحظ أن عنصر "المباغمة وعدم التوقع" يعتبر مفتاح النصر العسكري أو التنافسي في أي مجال يعاني من شراسة المعاملات وقسوة التربصات، وجدية محاولات التدمير من كل جهة للأخرى.

هذا، وقد لوحظ أن تلك الحرب قد توافر فيها عوامل أخرى إضافية ساعدت على تحقيق الأهداف المرجوة، ومنها حسن التخطيط وتحديد الهدف والشورى، كما كانت الطاعة من أتباعه وأنصاره تمثل عاملا هاما من عوامل النصر وتحقيق الهدف الأساسي من تلك النتيجة.

ثانيا، التخطيط في عهد الفاروق عمر بن الخطاب:

حرص الخليفة عمر بن الخطاب على التخطيط الشامل للحياة المدنية بجانب تخطيطه للمعارك العسكرية، وذلك من خلال خطة مشتركة موحدة، ذلك لأن الحياة في الواقع لا تستقيم إلا بهما معا، فقد اتسعت في عصره الفتوحات، وكانت "المعلومات" هي المفتاح الرئيسي والنواة الأساسية لإرساء أسس الأمة الإسلامية المستقرة بمعالمها التنافسية المتميزة عن نظائرها في العالم الخارجي آنذاك. وبالتالي، فقد كان الخليفة عمر بن الخطاب يطلب من الولاة والقضاة إمداده بالمعلومات الدقيقة حتى يستطيع إصدار القرارات ووضع الخطط بين البدائل المختلفة.

والشكل (6) التالي يوضح نماذج التخطيط في عهد الفاروق عمر.



الشكل (6): نماذج للتخطيط في عهد الفاروق

المصدر (تم إعداده بواسطة الباحثة)

سوف نتحدث عن بعض هذه الخطط ولن نستطيع حصرها:

1- التخطيط للمدن:

أمر عمر أهل الأمصار ألا يتناولوا في البنيان، باعتبار ذلك من مظاهر الإسراف والتبذير الذي نهي عنه في الإسلام، وحذر من دلالاته وعواقب تحققه، فقد ورد في صحيح مسلم عن النبي ﷺ في حديث طويل بعض من علامات قرب قيام الساعة: عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ "سلوني فها بوه أن يسألوه. فجاء رجل فجلس عند ركبتيه. فقال: يا رسول الله! ما الإسلام؟ قال "لا تشرك بالله شيئاً. وتقيم الصلاة. وتؤتي

الزكاة. وتصوم رمضان" قال: صدقت. قال: يا رسول الله! ما الإيمان؟ قال "أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتابه، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث، وتؤمن بالقدر كله" قال: صدقت. قال: يا رسول الله! ما لإحسان؟ قال "أن تحشى الله كأنك تراه. فإنك إن لم تكن تراه فإنه يراك" قال صدقت. قال: يا رسول الله! متى تقوم الساعة؟ قال "ما المسئول عنها بأعلم من السائل. وسأحدثك عن أشراطها. إذا رأيت المرأة تلد ربها فذاك من أشراطها وإذا رأيت الحفاة العراة الصم البكم ملوك الأرض فذاك من أشراطها. وإذا رأيت رعاء البهم يتناولون في البنيان فذاك من أشراطها. في خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله. ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: 34].

وكذلك، فقد قام بإعداد معايير تخطيطية موضوعية في مجال التقسيم الإداري والتنظيمي للفتوحات الإسلامية المنضمة للدولة الإسلامية الممتدة. ففي مخططاته بشأن تنظيمه للتقسيم الإداري لمصر بعد فتحها، أمر الخليفة عمر بن الخطاب "عمر عمرو بن العاص" ألا يتخذ الإسكندرية عاصمة لمصر حتى لا تبعد العاصمة الولاية عن عاصمة الدولة، وحتى لا يفصل بينهما ماء، لذلك اتخذ الفسطاط شرق النيل عاصمة مصر.

2- التخطيط للأسواق الإسلامية:

- اهتم عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالسوق وبالتجار، وعين على كل سوق نائبا له عليها، من أجل إعانته على استكمال إدارة شؤون البلاد بشكلها المتكامل، إذا اشتغل عنها بأمور الدولة الأخرى، فقد كان يذهب إلى الأسواق بنفسه وكان يأمر برفع ما يعرقل السير في الأسواق، وحتى لا تتعطل مصالح المستهلكين.
- رفض العطايا شخصية التوجه، وكان يركز كبديل على ماينفع المسلمين والعموم، فقد أوضحت إحدى الروايات أن عمرو بن العاص أرسل إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب مرسالا يقول له فيه: إنا قد خططنا لك داراً عند المسجد (مسجده الذي أنشأه

في مصر).. فرد عليه عمر بكتاب يقول فيه مستنكرا هذا العرض: "أنى لرجل في الحجاز أن تكون له دار بمصر !!!"، وأمره أن يجعلها سوقاً للمسلمين لتعميم الانتفاع بها.

- ويمكننا أن نستنبط من ذلك اهتمام عمر بتخطيط السوق للمسلمين في كل عصر فهي قوام لحياتهم، وفيها أقواتهم، وملبسهم، ومركبهم وغيرها من الحاجات.
- امتداد الاهتمام بإنشاء الطرق التمهيدية للربط بين المناطق المختلفة من أجل تيسير المعاملات التبادلية وتوصيل الإمدادات التموينية بطرق أكثر تيسيرا وسلاسة، ومما يدل على ذلك أن الخليفة عمر بن الخطاب أمر بحفر خليج بين النيل والبحر الأحمر حتى يستطيع أن يرسل الطعام إلى المدينة في ثلاث أيام وخصوصا في أيام الأزمات.
- الحرص على تطبيق معيار الجمع بين المكانين الأساسيين للإمداد بالغذاء الروحي والجسدي معا في مكان مشترك، بحيث يتحقق في ظل ذلك المناخ المزدوج الموحد بناء الإنسان المسلم المتوازن الذي لا يعاني من خلل في أحد الجانبين، ومبالغة في الآخر. فقد لوحظ أن السوق الإسلامي الذي يعتبر القلب النابض للحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية كانت تقع - مكانيا - بالقرب من المسجد الجامع، ويبدو أن ذلك كان نتيجة لاهتمام المسلمين بالتجارة التي تعتبر قواما للحياة المادية، وذلك بالإضافة إلى اهتمامهم بالمسجد الجامع الذي يمثل قوام الحياة الروحية، وبذلك يكون التجاور بين السوق والجامع محققا لهدف مزدوج في إشباع الناحيتين: المادية، والروحية معا.

3- التخطيط الإداري:

- اتبع الخليفة "عمر بن الخطاب" نظاما تخطيطيا متميزا في عصره للدولة الإسلامية التي تولى الخلافة عليها.
- فقد قسم الخليفة "عمر" الدولة الإسلامية إلى عدة ولايات وعيّن على كل منها واليا.
 - ثم قسم كل ولاية إلى عدة أقاليم.

- ثم قسم كل إقليم إلى عدة كور حتى يسهل العملية الإدارية، مع تيسير عملية الاتصال أيضا.
- كما أنشأ الدواوين التي كانت بمثابة الإدارة الحكومية.
- وقام بتقسيم تلك الدواوين إلى عدة أنواع لتيسير عمليات الإشراف والرقابة والمساءلة، منها ما يختص بالجند ومنها ما يختص بكتابة الرسائل، ومنها ما يختص بالبريد، ومنها للخراج وغيرها، وذلك حتى يمكنه تخطيط وتنظيم الأعمال والرقابة عليها.

ثالثا: التخطيط في عهد عمر بن عبدالعزيز

1- بعض الخصائص التي تميز بها التخطيط في ذلك العهد:

- بدءا، يمكن أن يقال بأن عمر بن عبد العزيز لم يكن يقوم بأي خطوة أو أمر إلا بعد تخطيط وتوخ لعواقب الأمور ، وأخذها بعين الاعتبار، حيث كان دائما مايركز على نعمة العقل وضرورة الحرص على حسن استغلالها تجنبنا لغضب الله بحرمان المرء المهمل منه.
- وكان عمر بن عبدالعزيز يعتمد على الله في بداية كل عمل أولا، ثم يحرص على جمع المعلومات، ثم على حسن استقرائها واستشراف التوقعات المستقبلية بناء على تحليله لها ثم على اتخاذ القرارات التنفيذية الأخيرة بناء على ماسبق، بما يضمن تحقيق الأهداف المطلوبة والتي يتم وضعها في مراحل سابقة لكل هذا.
- وفي ذلك المقام، يقول عمر " من عمل على غير علم كان يفسد أكثر مما يصلح".
- وقد كان عمر بن عبدالعزيز في مخططاته يضع الأهداف ويحدد السياسات، ويحدد الإجراءات ويبلور العمل في الخطة، ففي إطار بلورة الأهداف كان هناك هدف رئيسي يسعى عمر لتحقيقه ألا وهو الإصلاح والتجديد الرشيد المبني على الدستور القرآني وكذلك على مناهج النبوة والخلافة المهديّة الرشيدة.
- وقد حرص الخليفة الخامس المهدي على القيام بكل مقومات هذا المشروع الإصلاحية.

من إقامة العدل والحق وإزالة كل أنواع ومسيبات الظلم، وإعادة الانسجام بين الإنسان والكون والحياة وخالقهم في إطار الفهم الشمولي للإسلام.

- وفيما يتعلق بتحديد الإطار التنظيمي الإداري للسياسة العامة للدولة، حرص الخليفة على الاكتفاء بالقرآن الكريم والسنة النبوية كمرجعيات مرشدة له، وأعلن رفضه التام والحاسم لقبول أي جدال يمكن أن يمس بسوء أو بانتقاص أو بتشويه لتعاليم الشرع والدين، واعتبر نفسه حاكما مستخلفا من أجل التنفيذ والتطبيق لأوامر الله حرفياً، وأعلن أنه يبدأ دائماً بتنفيذ تعاليم الشرع على نفسه وأهله أولاً قبل أن يطالب بتطبيقه على رعيته، حتى يكون نموذجا صحيحا للاقتداء والطاعة.
- وباعتبار الإجراءات التنفيذية كأحد مقومات التخطيط أيضا، فقد بدأ الخليفة في رسم الخطوط العريضة لتنفيذ تلك السياسات العامة في اللقاء الأول له مع الأمة والرعية، وبعدها تم تكوين مجلسا للشورى يتكون من أهل الذكر ومن الفقهاء ذوي الاختصاص.
- وفي مرحلة التنفيذ للخطة، كان عمر بن العزيز - كما ذكر من قبل - منفذا متبعاً، لتعاليم الله بكل دقة، وليس مبتدعا لأي مخرجات تشذ عن تلك التعاليم، وبكلمات أخرى، فقد كان الخليفة المهدي الخامس حريصا كل الحرص على الاسترشاد بتعاليم الدين وبتوجيهاته وبمبادئه ومن ذلك تطبيقه للقواعد التنظيمية الآتية: الطاعة لمن أطاع الله، والعدل أساس العمل، والإصلاح والإحسان بدلا من الظلم والفجور والعدوان.
- وقد مارس عمر التخطيط بتطبيق قاعدة الشمول، حيث شمل تخطيطه كافة المجالات، ولم يطرق مجالا إلا وطرق بابه، في أمور السياسة والحكم، والقضاء والاقتصاد والتربية والتعليم والنواحي الاجتماعية، فضلا عن التخطيط في النواحي العامة.

2- بعض المجالات الهامة للتخطيط في العهد المعنى:

• التخطيط التعليمي في عهد عمر بن عبد العزيز:

فقد اهتم بالنشاط العلمي وإنشاء المدارس عن طريق الاستعانة بالعلماء والقضاة والدعاة المؤثرين لنشر العلم في مكة والمدينة والبصرة والكوفة ومصر والشام وغيرها، واستطاعت تلك المدارس أن تخرج كوادر علمية وفقهية ودعوية متميزة، واستطاعت إنشاء جيل من العارفين بالدين الإسلامي من كافة الأقطار، وتعليم كثير من الأعاجم لغة الإسلام، وأن تخرج منها الكثير من العلماء الذين أعانوا عمر بن عبد العزيز على مشروعه الإصلاحية الجديد الرشيد المنضبط بالمنهاج القرآني المشترك مع منهاج النبوة في بوتقة إلهية المصدر ونموذجية الثوابت.

• التخطيط الزراعي في عهد عمر بن عبد العزيز:

فقد اتبع عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه خطوات ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي للأمة وفيما يلي بعض التفصيل لتلك الخطوات:

أ - العناية بالمزارعين وتخفيف الضرائب عنهم (الإصلاح الضريبي):

فقد اعتاد أغلب الخلفاء الأمويين السابقين لحكم عمر بن عبد العزيز على إرهاب المزارعين بالضرائب الباهظة المجحفة، فكثرت الضرائب وتنوعت، وتضخمت القيم المطالب بها منها، واشتد الأمر على أهل الأراضي فتركوها وهجروها بالكامل مما تسبب في خرابها، ذلك الذي عاد بسلبياته على السلطة الحاكمة حيث تسبب ذلك في الإضرار بمالية الدولة وبتجفيف منابعها.

وفي ذلك العهد البائد كان المسئولون يلجأون إلى اتباع أساليب التعذيب القاسية في عمليات الجباية، فاضطر المزارعون إلى بيع مواشيهم أو حتى لكسوتهم لشدة المفروض الإعجازي عليهم.

وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الخلافة كانت من أوائل مساعيه الإصلاحية "الإصلاح الضريبي" فبدأ باتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لإلغاء جميع الضرائب المخالفة للشريعة، وإلغاء كافة ما يرهق المزارعين ويضرهم، ثم قام بإعادة استقطابهم من أجل تنشيط وتنمية الإنتاج الزراعي من خلال تقديم كافة المساعدات والقروض التي يطلبها المزارعون.

ب- الإصلاحات والإعمار وإحياء الأرض الموات:

وفي خضم اهتمام الخليفة الرشيد بتنشيط التنمية الزراعية لتحقيق الأمن التشغيلي والغذائي بل والتصنيعي في البلاد، اهتم عمر بن عبد العزيز أيضا بالتوجه إلى الأراضي الصحراوية والجدباء، وحث على استزراعها، واعداد كل من يساهم في إحياء أرض جدباء ويساهم بفعالية في استعادة إدارتها الدائم بالمحصول أن تصبح ملكية صافية له، تطبيقا للقواعد الفقهية الصحيحة بشأن إحياء الأرض الموات.

ومن الأقوال التي ذكرت عن عمر بن عبد العزيز في هذا الصدد، أنه قال: "من غلب الماء على شئ فهم له"،

وقوله أيضا: "من أحيا أرضا ميتة ببنيان أو حرث، مالم تكون من أموال قوم ابتاعوها من أموالهم، أو أحيو بعضاً وتركوا بعضاً، فأجز للقوم إحيائهم الذي أحيو ببنيان أو حرث".

وروي في ذلك أيضا، أن جيشا من الشام مر على حرث رجل فأفسده فأخبر الرجل عمر بذلك فعوضه بعشرة آلاف درهم.

ج- منع بيع الأرض الإخراجية:

فكان مذهب عمر بن عبد العزيز في الأرض أنه كان يراها فيئا، ولهذا كان يمنع أهلها من بيعها، وفي ذلك، كتب عمر بن العزيز إلى ميمون بن مهران كتابا يقول له فيه: أما بعد، فحل بين أهل الأرض وبني بيعة ما في أيديهم، فإنهم إنما يبيعون فيء المسلمين.

د - عمر والحمى:

منع عمر الحمى الخاص، وأباح هذه الأراضي للمسلمين جميعاً، لا تختص بها طائفة دوناً عن أخرى، وفي ذلك يقول "إنما هو كالغيث ينزله الله تعالى لعباده جميعاً" حيث يعتبره بذلك من الممتلكات العامة التي يجب أن يتشارك في الانتفاع بإدراتها كافة الناس.

هـ - توفير مشاريع البنية التحتية:

فقد قام بحفر الآبار في المدينة، ومنها بئر الحفير والتي كانت طيبة الماء، كما عمل فوارة ماء، وأجرى ماءها وبنى الطرق والقنوات، ووسع المسجد النبوي ورفع منارته وجوف محاربهه، وأنشأ الفنادق ودار الضيافة للحجاج والمسافرين.

• التخطيط التجاري في عهد عمر بن عبد العزيز.

فقد أحدثت السياسة الرشيدة التي اتبعتها عمر بن عبد العزيز رواجاً في التجارة وذلك من خلال تنظيمه للسياسات المنظمة لها بسن وفرض اتباع القواعد التنظيمية التالية:

أ - إلغاء الضرائب على القطاع التجاري:

فقد كان لها تأثير عظيم على التجارة، كما شجع على مزاولة التجارة، وزاد من أرباح التجارة وانتعاش المعاملات من خلالها مما أدى بدوره إلى زيادة حجم التبادل التجاري الداخلي والخارجي أيضاً.

ب- إلغاء أسلوب العنف في تحصيل مستحقات الدولة المالية:

فقد تم بحسم، إلغاء أسلوب العنف في تحصيل مستحقات الدولة المالية على التجار وغيرهم، مما أدى إلى تشجيع التوسع في التجارة وتنميتها.

ج- عمل استراحات على طريق التجارة مع بلاد الشرق:

فقد طلب الخليفة من الولاة على البلاد التي توجد بها الاستراحات أن يقدموا

واجبات الضيافة والترحيب اللازمين للمسافرين يوماً وليلة، وأن يتعاهدوا دوابهم على حساب الدولة، مع مضاعفة فترة الضيافة المذكورة لمن يشكو من المسافرين والوافدين إلى البلاد من علة، وما من شك في أن تلك التسهيلات والامتيازات كان لها تأثيرات فعالة ضخمة في تنمية المبادلات التجارية ونشجيع التجار على ممارسة أنشطتهم وتنميتها وتحسين مستويات أدائها باستمرار.

د- قضاء ديون كل معثر في غير سفه أو إسراف:

وقد أدى هذا الإقرار إلى إقالة عشرة كثير من التجار الذين أفلسوا، ومكنهم من العودة إلى مزاولة التجارة.

هـ - الحرص على ضبط معايير ومكاييل الموازين:

وذلك في شتى أنحاء الدولة، وجعل ذلك من القانون الأساسي في الدولة.

و - منع الأمراء والولاة من الاشتغال بالتجارة:

حتى لا يكون في دخولهم السوق إفساد للمنافسة الشريفة بين التجار، أو تأثير على الأسعار لصالحهم، وكان هذا الإجراء الحكيم عاملاً بالغ الأهمية في تجنب الفساد الإداري وإصابة الأسواق بأية مؤثرات إحتكارية أو غير طبيعية يمكن أن تؤثر بالسلب والإجحاف والاستغلال على عملية تحديد السعر.

ح- منع الاحتكار:

فقد قام بإعادة دكاكين كانت في يد مجموعة مستغلة من أهل السوق إلى أهلها وأهل الاستحقاق الصحيح لامتلاكها، ومنها دكاكين كان الخليفة السابق "الوليد بن عبد الملك" قد استولى عليها، وحوّلها إلى ملكية خاصة له، مستغلاً في ذلك قوة منصبه واكتمال هيمنته بالحكم على البلاد والعباد، فقام الخليفة عمر بن عبد العزيز بإبطال تلك الملكية الفاسدة، وأعادها إلى أصحابها الأصليين.

ولاشك أن وجود مثل هذا التخطيط الرشيد إلهي التأسيس والتوجيه، واتباع مثل تلك الإجراءات الإصلاحية الفعالة إنسانية وأخلاقية التوجه، قد ساهمت في ازدهار قطاع الاقتصاد في عهد عمر بن عبد العزيز، وانتشار مظاهر الرخاء التي يعرفها الجميع، وكان من الثمار النافعة لمثل ذلك التخطيط التنظيمي الفعال أن زادت الإيرادات وتوافرت موارد جديدة أتاحت للدولة بحيث استطاع عمر أن ينفقها على الصالح العام مما زاد من حالة الرفاهية والرخاء طوال فترة حكمه التي لم تتعد عامين ونصف فقط.

ونذكر قرائنا الأعزاء، إلى أننا قد بدأنا الفصل التاسع بالتعريف بالإدارة بوجه عام، واختصنا بعرضها وبالتعرف على أهم خصائصها من المنظور الإسلامي النظري والتطبيقي، حيث تأكد لنا ندرة الكتابات التي اهتمت بذلك المنظور المقدس النموذجي الذي كان يستحق من العلماء والمتخصصين خاصة المسلمين منهم أولوية التركيز والاهتمام والتدقيق التحليلي بل والتطبيقي أيضا. لكن على الرغم من ذلك، فقد تأكد من عرضنا المحدود بطبيعته، ما للإدارة الإسلامية من درر مفتاحية عميقة الجذور والتأصيل التنظيري والتطبيقي الناجح بنماذج تطبيقية أكدتها دولة إسلامية ساشعة الأطراف، استمرت بهيمتها الشاملة الخلق على العالم لفترات طويلة حقا.

وننتقل بعد ذلك العرض الموجز للتعرف على أحد الأعمدة الأخرى للإدارة وحالتها كما يقرها المنظور الإسلامي النموذجي وهو ذلك الذي يتمثل في "التنظيم".

الفصل
الحادي عشر

التنظيم كأحد
وظائف الإدارة
وبعض التطبيقات الإسلامية له

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) تعريف التنظيم في المنظورين الوضعي والاسلامي لعلم الإدارة.
- (2) المفاهيم الأساسية ضمن وظيفة التنظيم.
- (3) خصائص التنظيم الإسلامي.
- (4) مبادئ وظيفة التنظيم.
- (5) شكل الهيكل التنظيمي في الدول الإسلامية.

الفصل الحادي عشر

التنظيم كأحد وظائف الإدارة وبعض التطبيقات الإسلامية له

المقدمة

يمثل التنظيم الإطار الذي تتحرك بداخله أي مجموعة بشرية نحو هدف محدد فهو يعبر عن نمط التعاون البشري القائم من أجل تحقيق هدف مشترك ويعني أيضا التجميع المنظم والمتناسق للأجزاء المرتبطة والمماثلة من أجل تكوين كيان موحد قادر على أن يمارس الأعمال ويقوم بالواجبات والمتطلبات ويفرض والسلطات بأفضل سلوك وأداء تنفيذي ملائم لتحقيق الهدف المنشود بكل تفرعاته وملحقاته.

وللتنظيم أهمية بالغة في نجاح المنظمة وتحقيق خططها وأهدافها وأدائها للعمل بقدرة عالية. فهما الهيكل والأداء اللذان بواسطتهما، يقام جهد منظم بناء على خطة مرسومة، وتوجيه المراحل المختلفة للجهود المرسومة والإشراف عليها من أجل تحقيق الهدف المنشود.

أما الغرض من التنظيم فهو يتمثل عادة في تحديد أوجه النشاط اللازمة لتحقيق هدف معين أو خطة مرسومة، وهذا يتطلب - بدوره - توافر مجموعة من العناصر تتمثل

عادة في وحدة هدف معين متفق عليه ، مع وجود مجموعة من الأفراد بينهم علاقة تعاونية وانسجامية محسوسة، بحيث يتيسر اشتراك الأفراد في تحقيق الهدف.

وبناء على ما تقدم يجب أن يتميز التنظيم بواقعيته وحيويته وفاعليته في تحقيق الأهداف بأفضل الأساليب وأكثرها منفعة، وكذلك بأقل التكاليف والخسائر والمهدرات، وذلك من خلال تعاون مشترك بين مجموعة من الأفراد يكون بينهم تنسيق في جهودهم وعملهم.

وبعد أن تناولنا بالشرح والتحليل لأول وظائف تقوم عليها الإدارة (وهو التخطيط)، سوف نتناول في ذلك الفصل ثاني وظائف الإدارة التي تتمثل في التنظيم وذلك في عدة نقاط تتمثل في التالي:

- 1- التعريف بوظيفة التنظيم.
- 2- المفاهيم الأساسية المرتبطة بوظيفة التنظيم.
- 3- خصائص التنظيم الإسلامي.
- 4- أهم المبادئ التي تقوم عليها وظيفة التنظيم.
- 5- أشكال الهيكل التنظيمي في عهد الرسول والخلفاء الراشدين.

1-11 تعريف التنظيم في المنظورين الوضعي والاسلامي لعلم الإدارة:

إذا ما هممنا بالحديث عن مفهوم التنظيم، فمن المتوقع أن يتبادر إلى ذهننا تساؤل مشروع ومنطقي هو: هل التنظيم المذكور كمصطلح علمي متخصص في علم الإدارة الوضعي أو التقليدي يتماثل مع ذات المعنى والمقصود في التفسير الإسلامي له؟! وهل يشترك المنظوران في ذات الخصائص المثلة لذلك العنصر الممثل لإحدى الوظائف الجوهرية لعلم الإدارة!؟

ذلك ما سوف نحاول التعرف عليه من خلال العرض الموجز التالي:

1-1-11 تعريف التنظيم في علم الإدارة:

- مثل كل التعاريف والمفاهيم اللغوية والاصطلاحية، لم يوجد تعريف موحد أو مشترك للمفهوم المعني. وفيما يلي بعض التعريفات الهامة الشائعة بشأنه:
- 1- فقد عرفه "كونتز ودونيل" بأنه: "تجميع لأوجه النشاط اللازمة لتحقيق الأهداف والخطط، وإسناد هذه النشاطات إلى إدارات تنهض بها، وتفويض السلطة والمسئولية بين الجهود البشرية المختلفة".
 - 2- كما عرفه "براون" بأنه: "العملية التي تحدد الجزء الذي يهدف إلى تحقيقه كل عضو في المنظمة، وكذلك العلاقات بين الأعضاء، وذلك بغرض تحقيق انسجام بين جهودهم، لتصبح أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف".
 - 3- أما "مصطفى عفيفى" فيعرفه بأنه: "عملية توزيع للوظائف بين مختلف الأقسام، والوحدات والعاملين فيها مقررًا فيها بما سيتبعه من تقسيم للسلطة اللازمة لأدائها والمسئولية المقترنة بها للنتائج المستهدفة تحقيقها".
 - 4- كما يعرفه "ليندال ايرويك" بأنه: "تحديد لأوجه النشاط اللازمة لتحقيق أي هدف، وترتيبها إلى مجموعات بحيث يمكن إسنادها إلى أشخاص".
 - 5- بينما يعرفه "شيستر برنارد" بأنه: "مجموعة من النشاطات المتناسقة التي يقوم بها - عن قصد ووعي - شخص أو أكثر، حيث يتطلب ذلك حلقات تواصل بين هذه النشاطات وهنا يبرز دور الفرد في المساهمة الفعلية في ذلك العمل محل التنظيم".
 - 6- كما يعرفه آخرون بأنه عبارة عن منظومة من الأنماط السلوكية والسياسية الهادفة لتفعيل العقل الإنساني المنظم.

2-1-11 تعريف التنظيم في الإسلام

- 1- أما مفهوم التنظيم الإداري في الإسلام فيعرفه "فرناس" على أنه "البناء التنظيمي المطلق في الدولة الإسلامية، والقائم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ - والذي يهدف إلى تحقيق هدف يرمى في ظل ظروف إنسانية"

لكن يُعاب على هذا التعريف أنه قصر التنظيم الإداري الإسلامي في البناء المطبق في الدولة الإسلامية باعتباره نظاماً سياسياً بحتاً، في الوقت الذي يتسع فيه الفكر الإداري الإسلامي ليشتمل كل أمر لا يتعارض مع الإسلام حتى ولو لم يطبق في عصور الإسلام الأولى، وعليه فإنه يمكن تعريف التنظيم الإداري في الإسلام بمفهومه العام بأنه "وظيفة إدارية تهدف إلى تحقيق أغراض شرعية وتعمل على تنسيق الأنشطة والجهود وتحديد العلاقة بين أعضاء المنظمة في إطار ما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة."

- 2- كما يعرفه "فهد صالح السلطان" بأنه "وظيفة إدارية تهدف إلى تحقيق أهداف شرعية، وتعمل على تنسيق النشاطات والجهود، وتحديد العلاقة بين أهداف المنظمة في إطار ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة"
- 3- وهناك أيضاً تعريف أحمد المزاجي بأنه "وظيفة إدارية تسعى إلى تحقيق كل النشاطات المباحة في المؤسسة وتحديد أوجهها، ثم تقسيمها إلى مجموعات من الأعمال، بحيث يمكن إسناد كلا منها إلى الشخص الذي تتوفر فيه مواصفات وشروط معينة، مع توضيح كل الشروط والالتزامات، وكذلك العلاقات الداخلة بين الأفراد أو المؤسسات في ضوء أحكام وتعليمات مصدرها الشريعة الإسلامية، وذلك من أجل تحقيق أهداف مشروعة".

2-11 المفاهيم الأساسية ضمن وظيفة التنظيم.

1- التصميم التنظيمي: ويعرفه (جيسون) بأنه "العملية التي بواسطتها يقوم المدراء بإنشاء هيكل للواجبات والصلاحيات وتحديد علاقات ثابتة نسبيا بين مختلف الوظائف الموجودة في المنظمة".

2- وترى الباحثة أن مفهوم التصميم التنظيمي ليس بالمفهوم الجديد حيث نجد أن النبي ﷺ كان عندما يولي أحدا من الصحابة أمرا كان يحدد له نطاق الواجبات والصلاحيات الممنوحة له والدليل على ذلك قول النبي ﷺ عندما أرسل معاذ بن جبل إلى اليمن ففي رواية لجَبَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَكَرِيَاءَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: " إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ طَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ " (ولو أنه ثبت أنه حديث مرفوع رقم 4025).

واسترشادا بالمعنى المشار إليه في الحديث المرفوع السابق ذكره تواء، يمكن أن نستدل على أن رسول الله ﷺ قد حدد لمعاذ بن جبل ما يجب عليه فعله، كما وضح له الصلاحيات الممنوحة له، وبين له بعض الأمور التي يجب عليه أن يتجنبها وهي كلها أمور واردة لأن النبي ﷺ لم يكن عشوائيا لا فيما يقوم به، ولا فيما يقوم بتكليف الغير بشأنه.

3- الوصف التنظيمي: أي تقسيم المهام العامة للمنظمة إلى وظائف محددة (تقسيم الهدف العام والأهداف الفرعية وذات الصلة، وتوزيع مهام تحقيقها بين أفراد المنظمة).

- 4- الوحدات الإدارية (تشكيل الإدارات): تنتج عن تجميع الوظائف الإدارية في المنظمة إلى مجموعات معينة ومخصصة على أسس محددة مثل العملاء أو المنطقة أو السلعة.
 - 5- نطاق الإشراف: أي تحديد عدد الأفراد الذين يشرف عليهم مدير واحد أو بمعنى آخر تحديد حجم المجموعة التي ترفع تقاريرها إلى رئيس واحد.
 - 6- تفويض السلطة: ويتمثل في توزيع الصلاحيات على الوظائف سواء بشكل مركزي أو لا مركزي.
 - 7- التنظيم الرسمي: أي ترتيب الواجبات والمهام بطريقة تحقق الأهداف بفاعلية في إطار الأنظمة واللوائح التي تحكم عمل المنظمة. ويكون هذا التنظيم غير وصفي ويتم تحديده عن طريق (الوصف التنظيمي وخرائط التنظيم)، ويظهر التنظيم الرسمي من خلال هيكل التنظيم.
 - 8- التنظيم الغير رسمي: ينشأ عن التنظيم الرسمي وعن الحاجات والمتطلبات قد تتفق أو لا تتفق مع أهداف المنظمة ويوفر التنظيم الغير رسمي الدعم لأفراده، وتنشأ العلاقات الغير رسمية نتيجة عمل الأشخاص معا وقد تؤدي إلى أداء أفضل للعمل التنافسي مقابل التنظيم الرسمي، كما قد تؤدي إلى وضع قواعد قد لا يقرها التنظيم الرسمي خاصة إن تعارضت المصالح وحدثت أضرار له بسبب التنظيم غير الرسمي، مثلما في حالة مزاحمة البائعين المتجولين للمحلات التجارية المسجلة في السجلات الرسمية والتي تضطر للبيع بأسعار أكثر ارتفاعا لتعويض ما تدفعه من رسوم وضرائب حكومية إجبارية، لا يكلف بها التنظيم غير الرسمي لاختفاء هويته.
- المصدر (رسالة علاء الدين، التنظيم الإداري وسبل تطويره ، 2012، دار رسلان).

3-11 خصائص التنظيم الإسلامي.

1- مشروعية الأهداف ومشروعية الوسائل.

لا يقتصر مفهوم التنظيم الإداري في الإسلام على تحديد الهدف، بل يشترط أن يكون الهدف مشروعاً ولا يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي من خلق الإنسان وهو عبادة الله وحده، فإن هناك أهدافاً أخرى بالغة الأهمية مثل تعمير الأرض والخلافة فيها وحفظ الدين والنفس والمال والعقل، وكل ما يتماشى مع مقاصد الشرع في جلب المنافع ودفع المضار، ويشترط الإسلام استخدام الوسائل الشرعية التي تؤدي للوصول إلى أي من تلك الأهداف الفرعية أيضاً.

2- التنظيم الإداري الإسلامي ذو أصول شرعية

بمعنى أن جميع مبادئ التنظيم الإداري في الإسلام تقوم كلها على ما ورد في القرآن والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين مثل مبدأ الأمر بالمعروف، ومبدأ تحديد المسؤولية.. إلخ.

3- مرونة التنظيم.

فالإسلام ترك للمسلمين حرية التنظيم لما يتناسب وظروف المجتمع في كل زمان ومكان على أن يكون في إطار الشرع الحكيم، وفي هذا الصدد يشير الأستاذ محمد جاهين إلى أن التنظيم الإداري الإسلامي يقوم على مبادئ كلية وعامة شأنه شأن النظام الإسلامي الذي يتفرع عنه ويدخل فيه، وهو لذلك يكتسب خاصية المرونة والقابلية للتطبيق العادل الذي يراعي التنوع والاختلاف في القدرات والمهارات والتكليف بالمستطاع والملائم لكل وفقاً لما يتمتع به منها ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

4- الاهتمام بالموارد البشرية.

فقد اهتم التنظيم الإسلامي في عصر الرسول ﷺ وفي عصر الصحابة بالموارد البشرية أكثر من التركيز على الموارد المادية. وذلك لأن إرساء الأحكام الشرعية والعمل بها

وانضباط السلوك كان يمثل محور اهتمام التنظيم في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى الاهتمام بالموارد البشرية فقد اهتم التنظيم أيضاً برضا الفرد عن التنظيم فوفرت الشريعة مناخاً مناسباً من حيث المعاملة والعلاقة الطيبة بين أفراد التنظيم والقيادة عليهم، ووفرت للفرد أيضاً الأجر المناسب على قدر الكفاية مما يسد حاجاتهم المتزايدة وفقاً للضروريات ثم للتحسينات.

5- العلاقة الحسنة بين الرئيس والمرؤوس.

فقد اهتم الإسلام بالعلاقة الحسنة بين المدير ومرؤوسيه، وبين المستويات الإدارية وقد ضاعف الاتصال المستمر من أثر العلاقات الطيبة في الإسلام فكل فرد في التنظيم يستطيع الاتصال بالقائد الأعلى عن طريق المشورة.

6- بث الثقة بين أفراد التنظيم.

اهتم التنظيم ببث الثقة بين أفراد من طريق تنمية العلاقات بخالقهم وتنمية الرقابة الذاتية، بجانب المراقبة الفوقية، وتنمية الضمير الإنساني وتهذيبه من خلال بعض الفرائض مثل فريضة الصوم الذي يمتنع فيه الإنسان عما حله الله، فيتعلم بالتبعية كيفية الامتناع عما حرم.

4-11 مبادئ وظيفية التنظيم:

غالباً ما تتماثل مبادئ التنظيم الإداري في علم الإدارة الوضعي مع مبادئ التنظيم الإسلامي إلا أن التنظيم الإسلامي يتميز عليها بالعديد من المبادئ الأخرى ذات الطابع الأخلاقي والعقائدي وسوف يتم عرض كلا منهم في الجزئية التالية:

1-4-11 مبادئ التنظيم من المنظورين الإسلامي والوضعي:

وفي الجدول التالي رقم (2)، يمكن أن يتضح للقارئ أهم مبادئ التنظيم من خلال عرض مقارنة يفصل الإسلامي منها عن تلك الموضوعية بواسطة البشر بشكل مطلق.

جدول (2): بعض مبادئ التنظيم من المنظورين الإسلامي والوضعي

المبدأ	التنظيم الإسلامي	التنظيم الوضعي
1- مبدأ وحدة الهدف	وتتمثل وحده الهدف في الإسلام في: عبادة الله واحد أ- رسول واحد ب- التوجه إلى قبله واحدة ج- شريعة واحدة تتمثل في الكتاب والسنة	إن المنظمة وحدة متكاملة تتكون من مجموعة أجزاء (الأنشطة) وأن كل جزء فيها (نشاط) يسعى إلى تحقيق الهدف العام والكلي للمنظمة.
2- مبدأ وحدة مصدر الأمر	يقصد به ألا يتلقى المرؤوس أو امره إلا من رئيس واحد فقط. وهو الله عز وجل . لقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 22]	ويقصد به تلقي المرؤوسين الأوامر من شخص واحد وهو المدير. لأن ذلك يضمن التنسيق وتحديد المسؤولية ويوحد الجهود. لكن في تلك الحالة توجد عدة مستويات من الجهات الأمرة داخل الهرم التنظيمي الواحد.
3- مبدأ التخصص	يقصد به أن ينفرد الفرد بعمل معين دون الآخرين نتيجة خبرة علمية. لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].	يجب أن يؤدي كل فرد العمل الذي يتقنه وذلك حتى نحصل منه على أحسن النتائج. فهو ينصرف إلى هذا العمل بالذات ويركز مجهوداته ويوجه جميع اهتماماته إليه، ويعتبر هذا المبدأ من أقدم مبادئ التنظيم.

تابع جدول (2): بعض مبادئ التنظيم من المنظورين الإسلامي والوضعي

المبدأ	التنظيم الإسلامي	التنظيم الوضعي
4- مبدأ تسلسل الرئاسة	<p>وهو يعني أن لكل وظيفة مجموعة من الواجبات والمسئوليات ولقد تحدد مفهوم (مبدأ) تسلسل الرئاسة في الإدارة الإسلامية بما قاله الرسول الكريم ﷺ (لا يجلس ثلاثة يكونون في الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم). وقوله تعالى:</p> <p>﴿مَنْ قَسَمْنَا لَبَنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَيْكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32]</p>	<p>يوضح تدرج خطوط السلطة من أعلى التنظيم إلى أدناه، فيعرف كل شخص أو كل وحدة الوحدة التي تليها أو التي تتقدم عليها. وتقسم السلسلة إلى ثلاث أنواع من الإدارة وهي (إدارة عليا، ومتوسطة، ودنيا). إن هذا المبدأ مستمد من الإدارة الإسلامية ومطبق هنا أيضاً.</p>
5- مبدأ تكافؤ السلطة والمسئولية.	<p>والذي ينطلق من قاعدة شرعية عريضة مؤداها أن يكون التكليف على قدر الوسع، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وذلك بالألا يتم تحميل أحد الأفراد مسؤولية دون منحه سلطة مكافئة تمكنه من أدائها.</p>	<p>ويقصد بالسلطة الصلاحيات التي تمنح للفرد وتتضمن له الحق في إعطاء الأمر. بينما المسئولية فيقصد بها: الالتزام من جانب شاغل الوظيفة بأن يقوم بأدائها وتحمل أعبائهم وتحقيق أهدافهم. وعليه يجب أن يكون هناك توازن بين السلطة والمسئولية حتى تؤدي الوظيفة بالفاعلية المطلوبة، فمن الخطورة أن تكون هناك سلطات واسعة ومسئوليات محدودة. ومن الإجحاف أن تكون هناك مسئوليات كبيرة وصلاحيات أقل. وبالتالي من المهم وجود التوازن بينهم.</p>

تابع جدول (2): بعض مبادئ التنظيم من المنظورين الإسلامي والوضعي

المبدأ	التنظيم الإسلامي	التنظيم الوضعي
6- مبدأ المركزية واللامركزية	لقد كان أسلوب العمل الإداري في الدولة الإسلامية يقوم على فكرة لا مركزية التنفيذ مع تحديد مهمة وواجبات واختصاصات الوالي مع تفويضه السلطات المناسبة. مما يعني اتباع الإدارة الإسلامية لأسلوب اللامركزية بشكل أساسي.	يتخذ التنظيم الإداري في الدولة الحديثة صورتين هما المركزية واللامركزية، وهما مظهران يعكسان طبيعة النظم السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من تعارضهما النظري فإنهما متكاملان، ولا يمكن تصور قيام اللامركزية إلا في كنف المركزية.
7 مبدأ تفويض السلطة	ومؤداه بإيجاز: أن السلطة تفوض والمسئولية لا تفوض. ومنه تنشأ سلسلة مستمرة ومتدرجة من تفويض السلطة دون أن يفقد أي مستوى، قام بالتفويض مسئوليته أمام المستوى الأعلى الذي قام بتفويضه، ولعل حديث الرسول ﷺ يحدد في إيجاز بليغ جوهر هذه المبادئ حينما يقرر "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" ثم عدد أنواعاً متنوعة من المسئوليات التي لا تتم إلا بناء على تفويض السلطة.	تعني المركزية: أسلوب إداري يؤدي إلى تجميع السلطات بيد عدد محدود من الأفراد في المنظمة) وتعني اللامركزية توزيع السلطات على أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل التنظيم
	يقصد به تفويض السلطة بشكل مؤقت من شخص في مستوى تنظيمي معين إلى شكل في مستوى تنظيمي أدنى. وعندما يقبل الأخير هذا التفويض فإنه يلتزم بأداء جميع المسئوليات التي فوضت إليه، ويصبح مسئولاً أمام رئيسه عن أداء هذه المهام.	

تابع جدول (2): بعض مبادئ التنظيم من المنظورين الإسلامي والوضعي

المبدأ	التنظيم الإسلامي	التنظيم الوضعي
8- مبدأ نطاق الإشراف أو الرقابة	تعني الرقابة في الإدارة الإسلامية الإشراف والمتابعة من سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم وفقاً للخطة الموضوعية، وكل ذلك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ونجد في كتاب الله وسنة رسوله ما يوجب الرقابة، فالقرآن الكريم يقول: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٥١) الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١٥٢﴾ [الشعراء: 151-152].	يعبر عن عدد المرؤوسين الذين يمكن لمدير واحد الرقابة عليهم، ويجدد هذا النطاق في كثير من الكتابات من خمسة إلى سبعة عشر. وكان الهدف من هذا نطاق الإشراف القليل، هو أن قدره الرئيس على الإشراف محدودة، وبالتالي يجب أن يقل عدد المرؤوسين لتحقيق الكفاءة.

المصدر (تم إعداده بواسطة الباحثة من خلال القراءة والمتابعة من مصادر متعددة).

2-4-11 مبادئ التنظيم التي يتميز بها التنظيم الإسلامي على التنظيم الوضعي:

وتتمثل هذه المبادئ في:

أولاً: مبدأ تبادل المشورة

لقد حظيت الشورى بمكانة عظيمة في التشريع الإسلامي، وأصبحت من المبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية في مختلف العصور. ومما يؤكد ذلك أن الله سبحانه وتعالى أوجب الرجوع إلى الأمة أو الجماعة عند اتخاذ القرارات الهامة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا

الْقَلْبِ لَا نَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ [آل عمران: 159].

وقد أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين أثناء ممارستهم لكل شئون الحياة الدنيا بتبادل المشورة في أمورهم، فيقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورى: 38].

هذا، كما يجب أن يتمتع المستشار بمجموعة من الصفات كما وردت على لسان المرادي في كتابه "الإشارة إلى أدب الإدارة" وهي:

- 1- العقل والفتنة وفي هذا الصدد يقول المرادي: "إن الأحمق الجاهل إذا استشرته زادك في لبسك، وأدخل عليك التخليط في رأيك".
- 2- المحبة الخالصة والقوية والنقية، وفي هذا يقول المرادي: "إذا كان المستشار محبا أمنت من غشه، واجتهد لك في نصحه، ونظرك في أمرك بجميع أجزاء قلبه".
- 3- الحفظ للأسرار والمعلومات.

ثانيا: مبدأ المساواة والتكافؤ

لقد جاء الإسلام بمبدأ المساواة القائمة أو المقترنة بالتكافؤ مع القدرات والتكليفات، وكان بذلك أسبق - في هذا المقام - مما هو معروف من التشريعات في العصر الحديث.

وفي الآيات القرآنية التي تدعو إلى المساواة قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: 10].

وقوله سبحانه: ﴿ يَتَأَيَّمُوا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ إِذْ أَنْتُمْ مِنْكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: 13].

وقوله ﷺ: «المُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(وهو حديث صحيح لغيره فقد روي من وجه مرسلا عند أحمد ولكن له طرق أخرى).

كما يقول ﷺ: «كلكم بنو آدم وآدم خلق من تراب ولينتهين قوم يفتخرون بأبائهم أو ليكونن أهون على الله من الجعلان» (رواه البزار).

وفي خطبة لرسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق قال: " يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى، أبلغت قالوا بلغ رسول الله ﷺ ثم قال: أي يوم هذا قالوا يوم حرام ثم قال أي شهر هذا قالوا شهر حرام قال ثم قال أي بلد هذا قالوا بلد حرام قال: فإن الله قد حرم بينكم دماءكم وأموالكم قال: ولا أدري قال: أو أعراضكم أم لا كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا أبلغت قالوا: بلغ رسول الله ﷺ قال ليبلغ الشاهد الغائب "

ثالثاً: مبدأ العدالة

تقوم الإدارة في الإسلام على مبدأ ضرورة تحقيق العدالة بين الجميع دون مراعاة للفروق الاقتصادية أو اللونية أو الجنسية، والتميز يقوم على أساس التقوى، والعلم، والعمل الصالح، وأداء الواجب الشرعي وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ﴾ [الحجرات: 13].

والواقع أن الآيات القرآنية التي وردت في الحث على العدالة كثيرة ومن تلك الآيات

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: 58].

كما تتمثل العدالة في الإسلام في إسناد الأعمال والمهام المناسبة لقدرات الفرد واستعداداته وعدم تكليفه فوق طاقته، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: 286].

رابعاً: مبدأ الجدارة.

لقد طبقت الإدارة في الإسلام مبدأ الكفاءة والجدارة والأمانة والقدرة على الأداء في العمل وتولية الوظائف العامة قبل أن تأخذ به النظم الإدارية الحديثة، ومعنى ذلك أن الإدارة الإسلامية ربطت بين السلوك التنظيمي وبين الإنتاج في العمل.

وقد التزمت الإدارة الإسلامية بما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مثل ضرورة تولية الإدارة لمن يتصف بالقوة والأمانة، وضرورة إعطاء كل عامل أجره بما يتلاءم وما ينجزه من أعمال وأنشطة وما يبذله من مجهودات وما يضح به من منافع، وذلك ما يجب التعاقد بشأنه مقدماً لتوخي العدالة وتجنب النزاعات والمشاحنات المهنية. ويمكن أن نستلهم تلك المعاني من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ [القصص: 26].

خامساً: مبدأ الأجر على قدر الكفاءة.

يعطى الإنسان للعمل لسد حاجاته وقد ميز الله البعض بقدرات أعلى من غيرهم، والعمل فرع القدرة، ولذلك فإن أعمال الأفراد متنوعة، والمال فرع العمل، لذلك فإن الأجور متفاضلة ويجب أن تتباين تبعاً لتفاوت القدرات البدنية والذهنية. ولا يعقل أن تتساوى، وذلك استرشاداً بقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ [النحل: 71].

والتفاضل ليس في الأجور والمكافآت في الحياة الدنيا فقط، لكن أيضا وبالدرجة الأكثر أهمية مطلقة، فيحدث ذلك في الآخرة أيضا، حيث يتمايز الأفراد كل حسب عمله لقوله تعالى: ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: 21].

هذا ومن القواعد الواجب اتباعها في تحديد الأجور، أن يتم إعداد قائمة بمستويات مختلفة للأجور بحيث تقوم على معايير ومؤشرات موضوعية، تتلاءم ليس فقط مع القدرات والمهارات ومعدلات الإنتاجية، لكن أيضا مع درجة الحب، بل والشغف بما يتم إنجازه، وبدرجة مصداقية ما يقدم من عمل. وفي ذلك نسترشد بقوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: 132].

كما يجب عند تحديد الأجور أن يؤخذ في الاعتبار معيار الإبداع والمقدرة على جذب الآخرين للاقتداء بالشخص المبدع المتميز، حيث يحث ذلك على انتشار القدوة الحسنة، وسمو الأعمال التي تنشر بيئة مهنية راقية، ومثل هؤلاء المستحقين لأعلى الأجور في مهنتهم، مثل المؤمنين الذين يعملون الصالحات فيحققون بذلك التوازن في أداء مسؤولياتهم الدنيوية والأخروية أيضا، وذلك كما أرشدنا الخالق عز وجل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: 30]، وكما ورد بالحدث الشريف «أن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف».

سادسا: مبدأ الطاعة.

وتجدر الإشارة إلى أن الطاعة هنا، هي امتثال لأوامر أولي الأمر والرؤساء بما يتوافق وشرع الله مع اجتناب المنهي عنه، فلكي يتمكن أي تنظيم من إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف (التي تم إعدادها من منظور كلي)، فلا بد أن تنشأ علاقات بين الرئيس والمرؤوس بنمط مهني يقوم على ضوابط معينة، منها طاعة المرؤوس لرؤسائه طالما كانت

الأوامر تتم في حدود التعاقدات المبرمة والتعهدات المعلنة مقدما، وطالما كانت كلها في حدود الإقرار الشرعي المؤكد.

ولقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالطاعة كأحد مقومات السلوكيات البشرية السامية، بحيث تبدأ تلك الطاعة أولا لله ولرسوله الذي لا ينطق إلا بوحي يوحى إليه من الله عز وجل، ثم طاعة أولى الأمر إذا أمروا بأوامر تتمشى مع الشريعة وكانت لا تخرج عن حدودها، وإلا اعتبروا هم أنفسهم عاصين لربهم، فكيف تكون الطاعة للإنسي يعصى الخالق الأولى بالطاعة البشرية كلها له سبحانه؟!

وفي ذلك نسترشد بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59] كما تتأكد أولوية الطاعة المنفردة لله ولرسوله من قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80]، حيث أن كل ما يقوله الرسول لنا ويأمرنا به، ما هو إلا امتداد مباشر تفصيلي ومكمل لذات أوامر الله تعالى بدليل قوله تعالى: ﴿مَا صَلَ صَاحِبِكُمْ وَمَا عَوَى﴾ ٢ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ ٣ ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ ٤ ﴿عَلَّمَهُ سَدِيدُ الْقُوَى﴾ ٥ ﴿[النجم: 2-5].

سابعا: مبدأ تماسك الجماعة.

يدعو الإسلام إلى الترابط والتآخي حيث يقول الله عز وجل: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرُّوْا﴾ [آل عمران: 103]، كما يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2].

ويحذرنا الله من عواقب المشاحنات والمنازعات والخلافات والجدالات التي تؤدي دائما إلى الفشل بكل ما تتضمنه من سلبيات ومخاطر وتهديدات، حيث يقول عز وجل ﴿وَلَا تَنزَعُوا فَنفَشَلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: 46]. فالنزاع يسبب الفشل وتدهور

مواضع القوة والتميز وغياب السلوك العقلاني الرشيد، وذلك مثلما حدث للكثير من الأمم السابقة، كما يتأكد في عز وجل: ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحشر: 14]. فمن عدم التعقل الاختلاف الذي يسبب تفتيت القوى وإهدار الكفاءات.

ومن دواعي ضمان الوحدة المجتمعية، والترابط المجتمعي الفاعل، أن يتم تجنب السلوكيات التي تضخ بطاقات سلبية تتسبب في تدمير العلاقات وانتشار الإحباطات مما ينتهي بانخفاض معدلات الإنتاجية، وتدهور الأحوال الاقتصادية للمجتمع بأكمله، وهو ما يتطلب منظومة إدارية واعية بمثل تلك الأمور السلبية وجاهزة بمخططات قادرة على تجنبها من خلال تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، والجزاء والمكافأة. ولنا في الآيات التالية خير نماذج لتلك المهدرات للطاقات الإيجابية والجالبة لطاقات سلبية يمكن أن تتسبب في التدمير الذاتي للجماعة، وللمجتمع. ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نُسَاءُ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُم الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾ [الحجرات: 11] ووفقا لتلك الآيات التربوية النموذجية، فقد نهى الله سبحانه وتعالى المؤمنين عن سلوكيات قبيحة تضر بالمعاملات المجتمعية مثل السخرية من الآخرين والتنازع بالألقاب غير المقبولة، فهي ومثلها تسبب الضغينة والفرقة بين المؤمنين الذين يمثلون الطبقة الأعلى من حيث الالتزام الديني وابتغاء طاعة الله عز وجل.. لكن بطبيعة الحال فإن ما يطلب من المؤمنين، مطلوب بالتبعية من غيرهم، خاصة أننا لا نستطيع أن نعرف بالتحديد من هم المؤمنون، فذلك من أمور الغيبات التي لا يعلم بحقائقها إلا الخالق عز وجل.

ثامنا: مبدأ توحيد الاتجاهات.

ويعني ذلك المبدأ بعملية تنظيم متناسق من المفاهيم والمعتقدات والعادات والدوافع المختصة بشيء أو بأمر محدد.

ويمكن القول بأن الاتجاهات كمفهوم إداري تتكون من عدة عناصر منها:

- 1- المكون الفكري، ويقصد بها العقيدة التي ينبغي للأفراد الإمام بها وإدراكها وتصديقها حتى لو لم تكن المعرفة بها كاملة.
- 2- المكون العاطفي، حيث تتكون للفرد مشاعر متراكمة من خلال خبراته وتجاربه، بحيث يمكن أن تكون مشاعر إيجابية أو سلبية.
- 3- المكون السلوكي، حيث تؤثر العقيدة والعاطفة على توجيه سلوك الفرد نحو توجه معين يظل مؤثرا على الشخص في سلوكياته مع نفسه ومع الآخرين..

وبالرجوع إلى أمة الإسلام في بادئ عهدها، نلاحظ أن الإسلام قد نزل بين العرب كأمة متفرقة لا يجمعها دين ولا عقيدة بل ولا توجه موحد، فقد كان لكل قبيلة أصنامها التي تعبدها من دون الله، وكانت هناك صراعات قبلية ومعايش بدوية بالغة الاختلاف عن أحوال من يعيشون بالمدن الكبرى مثل مكة ويثرب. وعلى جانب آخر كان هناك أقباط، وكان هناك يهود مسيطرين على اقتصاديات المنطقة، ولو أن بعضهم كان محتفظا بإقامة الشعائر بمصداقية، بدليل أن أول من تنبأ بنبوته النبي ﷺ كان من أحبار اليهود.

وعندما هاجر الرسول إلى المدينة كان الهدف هو توحيد اتجاهات أهل المدينة من المسلمين من الجنسيات المختلفة فوحد المكي (المهاجر) مع المدني (الأنصاري) مع الحبشي (بلال) مع الفارسي (سلمان) مع الرومي (صهيب)، مع القبطي (سالم)، مع اليميني (أبو هريرة)، فكلهم آنئذ كانوا يؤمنون بدين واحد، لكن توحيد اتجاهاتهم وتوجهاتهم كان شرطا ضروريا حتى يمكن تنمية سلوك أعضاء التنظيم من أجل تيسير وضمان اتباع أوامر القرآن والسنة، التي تمثل مصدرا واحدا للتشريع هو المسئول عن أن يجمع ويوجه وينمط السلوك.

وكانت "المعاملة الحسنة حتى للمسيء وللهجومى وللمتربص" تمثل إحدى القواعد الإدارية التربوية الموجهة لسلوكيات البشر آنذاك، بحيث يتحقق هدف توحيد تلك التوجهات المتباينة والمتنافرة في عاداتها وتقاليدها وجذور سلوكياتها، وذلك مصداقا لقوله

تعالى: ﴿أَدْفَعْ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: 34].

ومن القصص القرآنية التي تمدنا بمثل تلك النماذج في كيفية تغيير التوجهات، ما ورد في قصة موسى عليه السلام مع قوم فرعون، حيث استخدمت وسيلة أخرى لتغيير توجه القوم التابعين لفرعون آنذاك بطريقة تتلاءم مع طبيعة ما كان القوم المستهدف تغيير توجهاتهم يتميزون به وهو "المقدرة الفائقة في مجال السحر". فقد تغيرت اتجاهات سحرة فرعون العدائية لموسى عندما رأوا مشهد تحول العصا إلى حية، فأمنوا بالله على الفور، وذلك كما يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَأَلْقَى السِّحْرَ سَاحِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأعراف: 120-122].

تاسعا: مبدأ التكامل

خلق الله سبحانه وتعالى الكون بما فيه على أساس الاختلاف والتكامل، فكلما زاد الاختلاف زاد التكامل، لأن الاختلاف يعنى وجود ثغرات لدى كل فرد، يجب أن يتم سدها من خلال ما يتوافر من تعويض لدى الآخر، ومن ثم فاختلفت القدرات عند الأفراد تعني زيادة احتمالات تحقق تكامل الأعمال وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف والمصالح. وذلك ما يمكن أن يفسر الحكمة الإلهية في اللامساواة في توزيع الأرزاق بين البشر، حتى يظل الجميع كل محتاجا إلى الآخر لاستكمال ما لديه من نقص ومواضع عجز، وبالتالي يسخر بعضهم بعضا، ويضمن استمرارية عمار الكون وامتداد التواصل البشري على الأقل بدافع المصالح الدنيوية المصيرية المشتركة. وفي ذلك نسترشد بقوله تعالى: ﴿أَهْمَرَّ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزخرف: 32-33].

ويلاحظ أن الآيات الكريمة قد ضمت حتى الملحدين والعاصين، وذلك في إشارة واضحة إلى أن الله تقتضي مشيئته أن يتواجد العالم بتوجهاته المختلفة، لتتم منظومة التكامل الإيماري البشري للكون الذي يشترك في العيش فيه جميع البشر بكل مللهم وتوجهاتهم. وتأكيدا على قبول الله تعالى لجميع مخلوقاته على أرضه الدنيا (بما فيهم العاصين والمنحرفين والملحدين)، أنه - سبحانه - ضمن الرزق حتى للعاصين والملحدين منهم، وذلك يتجلى من قوله تعالى: ﴿ كَلَّا تُمَدُّ هَتُوْلَاءُ وَهَتُوْلَاءُ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ [الإسراء: 20]. فبكل تأكيد أن لهم دورا استخلافيا أو إيماريا على الأرض الدنيا لن ينتهي أجلهم إلا بعد أن يستوفوه بالكامل، ثم بعد هذا يلاقوا ربهم في الآخرة حيث يبدأ الحساب الإلهي العادل، بلا عمل، ولا رجعة.

ونعود إلى أهمية الاختلاف في الأرزاق، فنذكر أن ذلك يساعد أيضا على التعاون في إنشاء المشروعات التجارية والاستثمارية متكاملة الأنشطة، ففي المضاربة مثلا يحدث تكامل في الأموال مع العلم والخبرة، فأرباب المال يمتلكون المال ولا يمتلكون الخبرة الإدارية أو المقدررة على ممارستها، والمضارب يمتلك الخبرة الإدارية، مع الافتقار النسبي إلى التمويل الكافي لاستثمار تلك الخبرة، وكل من الطرفين، يهدف إلى تحقيق مكاسب ترفع مستواه الاقتصادي إلى أعلى، وبالتالي يتم التعاون بينهم في مظلة الهدف المشترك الذي يشجع على الجمع بينهما، وهو ما يفيد في النهاية في تنفيذ مشروع يمكن أن يوضح بمنافعه وبمخرجاته لتستفيد به فئات أخرى من العملاء الذين يمثلون جانب الطلب..

وفي ذلك الصدد، يقول النبي ﷺ: " مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة بين زاوية فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة، وقال فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين".

فوفقا للحديث السابق، يمكن أن يعتبر كل فرد بمثابة لبنة في البناء الاجتماعي للمشروع، بحيث يكمل عمله عمل الآخرين أفقيا ورأسيا، وتكامل الأعمال تتفق المصالح

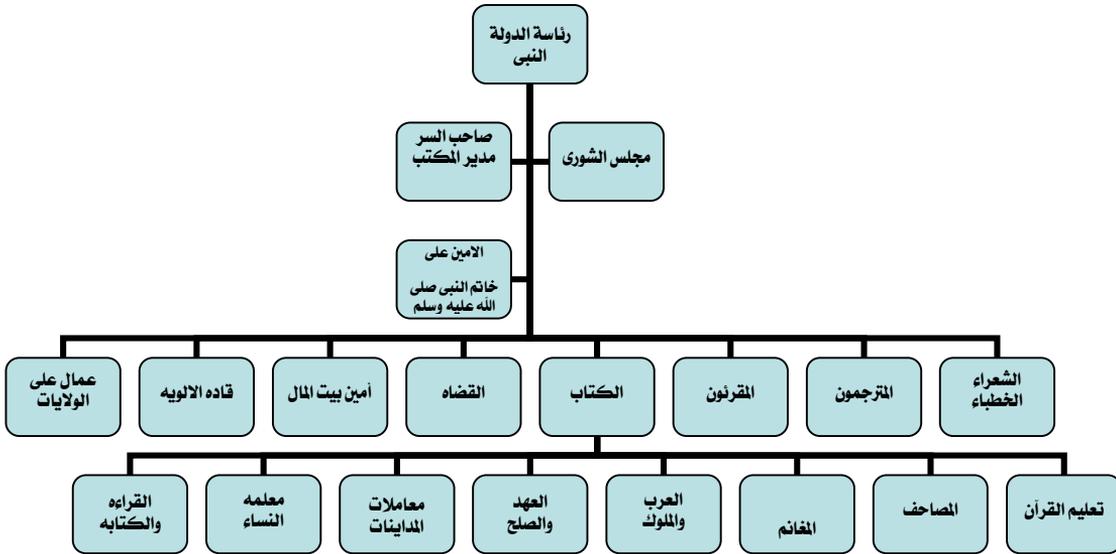
وتتحقق الأهداف، لذلك تبني المنظمات على التكامل وليس التكرار، حتى لا يكون التنافس بين الأفراد سببا يؤدي إلى التنافر فلا تتحقق الأهداف بالكفاية المطلوبة.

5-11 شكل الهيكل التنظيمي في الدول الإسلامية:

الهيكل التنظيمي في عهد الرسول ﷺ:

في فصل سابق حول الإدارة في شبه الجزيرة العربية بعد ظهور الإسلام، تم الحديث عن كيف كان النبي ﷺ يدير مكة والمدينة.

أما الآن فسوف نقوم بتوضيح الهيكل التنظيمي كيف كان يتم بوجه عام للدولة المتنامية في عهد الرسول ﷺ وذلك ما يمكن أن يتضح بالإطلاع على الشكل التخطيطي رقم (7).



الشكل (7): الهيكل التنظيمي في عهد النبي

المصدر: د. محمد فتحي، موسوعة القيادة في الإسلام، ط 1، 1429هـ، 2008م، دار العالمية للطباعة والتوزيع.

الهيكل التنظيمي في عهد أبي بكر الصديق:

لقد تعدل الوضع في عهد أبي بكر الصديق وفقا لما تقتضيه الظروف والأوضاع آنذاك. ومن أهم ما فعله أبو بكر في ذلك الصدد هو:

- تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، وإسناد العمل المناسب للرجل المناسب، وعليه، فقد فقام أبو بكر بإسناد مهمة القضاء لعمر بن الخطاب المعروف بعدله ودقة أحكامه، وأسند مهمة الإشراف على أسرى الحروب لعلي بن أبي طالب، وأسند أمانة بيت المال لأبي عبيدة بن الجراح.
- وقام بالتقسيم والخصيص الجغرافي للمناطق التابعة للدولة الإسلامية آنذاك، حيث تم تقسيم ولايات الحجاز إلى ثلاث: مكة، المدينة، والطائف. ثم قام بتقسيم اليمن إلى ثمان ولايات.
- ولصفته التابعة الكاملة لرسول الله في كل أفعاله وإنجازاته، فقد أبقى أبو بكر مجلس الشورى على ذات الحال الذي كان عليه في عهد النبي ﷺ.

ولمزيد من الإيضاح، يمكن الرجوع إلى الشكل السابق رقم (5) صفحة 376.

الهيكل التنظيمي في عهد الفاروق:

- لقد عدل الفاروق شكل الهيكل التنظيمي، خاصة مع زيادة رقعة الدولة الإسلامية في عهده واتساعها لمساحات شاسعة. ومن بعض تلك التعديلات:
- الإبقاء على مجلس الشورى كما هو.
 - الاحتفاظ بإدارة بيت المال لنفسه، ضمانا لدقة التوزيع وصحيح توزيعه.
 - إضافة مؤسسات جديدة، مع توزيع وتخصيص المهام الإشرافية عليها، والمديرة لها على الصحابي. وفي ذلك ورد عنه أنه قال: " من أراد أن يسأل عن الفرائض (الميراث) فليأت "زيد بن ثابت"، ومن أراد أن يسأل عن الفقه، فليأت "معاذ بن جبل"، ومن

أراد أن يسأل عن المال فليأتني فإن الله قد جعلني خازنا وقاسما.

- إعداد الدواوين الخاصة بالخراج والإنشاء والأموال والجند.
- فصل القضاء عن إدارة الولايات.

ويمكن أن تتضح الصورة الإجمالية بشكل أكبر وذلك بالرجوع للإطلاع على الشكل

السابق رقم (6) صفحة 380.

الفصل
الثاني عشر

الرقابة الإدارية
كإحدى وظائف الإدارة
وبعض التطبيقات الإسلامية لها

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- (1) تعريف الرقابة في المنظورين الوضعي والإسلامي.
- (2) التوجيهات التي تكفل الرقابة على الأداء.
- (3) أمثلة للرقابة في الدولة الإسلامية
- (4) أنواع الرقابة في الإسلام.
- (5) بعض الخصائص والاعتبارات اللازم توافرها في المهام الرقابية والقائمين عليها.

الفصل الثاني عشر

الرقابة الإدارية كإحدى وظائف الإدارة وبعض التطبيقات الإسلامية لها

مقدمة

من أسس الإيمان لدى كل مسلم أن يعلم كل مسلم أن الله تعالى معه، ويراقبه ويعلم أدق تفاصيل ما يقوم به، وهو ما يتأكد من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَأْثُورًا بِدِينِهِ نَفْسُهُ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: 16]. كما قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: 18]. وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]، وفي حديث نبوي صحيح، يقول النبي ﷺ «لا تزولُ قَدَمًا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ عَنْ عُمُرِهِ فِيهَا أَفْنَاهُ وَعَنْ جَسَدِهِ فِيهَا أَبْلَاهُ وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ أَخَذَهُ وَفِيهَا أَنْفَقَهُ وَعَنْ عِلْمِهِ مَاذَا عَمَلَ بِهِ». ولو استشعر كل مسلم ما تتضمنه تلك النصوص وغيرها من مدلولات بالغة العمق والخطورة، فعمل لها، لصلح حاله، ومن ثم يرتقي المجتمع الإسلامي إلى ما نطمح إليه من تطور ورقي بين أمم الأرض.

هذا، ويعتبر الإحسان من أعظم الحالات الواقية ضد الفساد. ولقد حدد النبي ﷺ كيفية الوصول إلى تلك الحالة المثالية، حين سأله جبريل ﷺ: ما الإحسان؟ فقال ﷺ: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك». ومن ثم، فإن الإحسان في تلك الحالة يتمثل في الرقابة على الذات التي تعلق على أي نوع من أنواع الرقابة الأخرى من الغير على تلك الذات.

ومما سبق نجد أن عملية الرقابة أمر مهم للتأكد من مدى تنفيذ المهام لتحقيق الأهداف المطلوبة في أي مخطط إداري تنظيمي شخصي أو رسمي أو حتى إن كان غير رسمي. وذلك ما يوضح أهمية ما يتم عرضه في ذلك الفصل، حيث يتم تناول النقاط التالية:

- 1- التعريف بهامية الرقابة.
- 2- التوجيهات التي تكفل صحة وجدية وفعالية الرقابة على الأداء.
- 3- أمثلة للرقابة وأشكالها وتطبيقاتها في الدولة الإسلامية.
- 4- أنواع الرقابة في الإسلام.
- 5- الصفات اللازمة في القائمين بمهام الرقابة.

1-12 تعريف الرقابة في المنظورين الوضعي والإسلامي:

أولاً، تعريف الرقابة في علم الإدارة الوضعي:

كالمعتاد، وجدت تعريفات مختلفة للرقابة ومنها نذكر التالي:

- هي عملية التأكد من أن كل المنوط لهم بمسؤوليات معينة يقوم بدوره المرسوم له والموجه إليه وفق الخطط الموضوعة والمبادئ التي يجب الالتزام بها، وذلك من أجل التعرف على المعوقات وتصحيحها، والكشف عن مواضع الانحرافات وتوقيع العقوبات الرادعة لها.
- هي اتباع وسائل ومنهجيات معينة في ملاحظة الأداء الفعلي ومقارنة ما يتحقق بالمستهدف في الخطط واتخاذ الإجراءات التصحيحية وعادة ما تستخدم خرائط التحكم

لتقصي حالات الانحرافات والمخالفات والتأكد من انتهائها في الوقت المناسب قبل استفحال الأمور.

- ويعرفها د. عبدالرحمن الضحيان بأنها: "متابعة تنفيذ العمليات الإدارية والمنفذين لها، وتقويم عملهم أولاً بأول، للوصول إلى الهدف المرسوم على أكمل وجه، وفي أقصر وقت ممكن، وبأكبر دقة ممكنة، وأقل خطأ وتكلفة".
- ويعرفها الدكتور سعود النمر وآخرون "أنها وظيفة إدارية، وأنها مثل باقي الوظائف الإدارية" عملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التأكد من أن الأداء يتم على النحو الذي حدده الأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك بقياس درجة نجاح الإدارة الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح"
- كما عرفها هنري فايول "بأن الرقابة تنطوي على التحقق عما إذا كان كل شيء يحدث طبقاً للخطة الموضوعية، والتعليقات الصادرة، والمبادئ المحددة، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بغرض معالجتها، ومنع تكرار حدوثها، وهي تطبق مع كل شيء"

ثانياً، تعريف الرقابة من المنظور الإسلامي:

أما الرقابة في الإسلام فيعرفها الدكتور حزام المطيري بأنها "الرقابة الشاملة، سواء كانت علوية، أم ذاتية، أم إدارية (رئاسية)، أم خارجية، والغرض منها هو التأكد من أن الأهداف المرسومة والأعمال المراد تنفيذها، فقد تمت فعلاً وفقاً للمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية".

وبوجه عام، فإن الرقابة في المنظور الإسلامي لا تختلف في طبيعتها عن الرقابة المعروفة في المنظور الوضعي في حالة أن يكون الهدف منها هو تقصي الانحرافات والتعرف عليها بهدف القضاء عليها أولاً بأول، مما يضمن عدم انتشار الفساد بكل أنواعه.

لكن الاختلاف يمكن أن يكمن في موضع الرقابة وطبيعة الأهداف الأصلية من

تحققها، فلو كانت الرقابة مثلاً بهدف التجسس الاقتصادي والإضرار بالغير فذلك مجرم في الإسلام، وإن كان الهدف هو التلصص على خصوصيات الغير وكشف عوراتهم، فقد تقره بعض الإداريات الوضعية الهادفة إلى تحقيق أهداف غير مشروعة لكنها قانونية ومقبولة لديهم كالحال بالنسبة للمواقع الإلكترونية وتجسس الدول بعضها على بعض لأهداف عسكرية، أو التجسس بين القيادات والجهات التنافسية من أجل التقاط نقاط ضعف يتم استغلالها في عمليات ابتزاز تكسبية رخيصة.

فكل ما سبق سرده من تلك الأمثلة المؤخرة، لاتدخل أبداً في الحسبان عندما تعرف الرقابة الإسلامية، لأنها دائماً وأبداً تقوم على مبادئ وقواعد أخلاقية سامية وعلى قواعد فقهية عادلة مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، والضرورات تقدر بقدرها.

12-2 التوجيهات التي تكفل الرقابة على الأداء.

حرص الإسلام منذ البداية على وضع التوجيهات التي تكفل الرقابة على الأداء والمتابعة الواعية على السلوك البشري، وذلك حتى يكون هناك حفاظ على سلامة الكيان والمجتمع الإسلامي بما يضمن استمراره دون معوقات. وكانت أفضل الوسائل هي:

- 1- الرقابة الذاتية.
- 2- متابعة الإنجاز.
- 3- الضوابط والمعايير.

1- الرقابة الذاتية:

لقد وضع الإسلام مجموعة من الضوابط التي تنظم لنا أمور الدين والدنيا، ولقد حرص الإسلام على التزام المسلمين بتلك الضوابط من خلال نوع من الرقابة الذاتية، قوامها التناصح فيما بينهم عن طريق الاتِّهم بالمعروف. والتناهي عن المنكر وبذلك يحققون مجتمعاً فاضلاً، ويكونون بالتالي خير أمة أخرجت للناس.

وتؤكد آيات القرآن الكريم هذه المعاني السامية فيقول من جل قائل: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٤). وقوله تعالى أيضا ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 110].

ويبين لنا الرسول أهمية النصيحة كأساس تقوم عليه هذه الرقابة الذاتية، فيقول: "الدين النصيحة"، قلنا (أي قال الصحابة له): لمن يا رسول الله؟ قال: "لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم".

ويحذر الله سبحانه وتعالى من سوء عاقبة حدوث الانتشار للمفاسد وللانحرافات دون النهي عنها، حيث يتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) ﴿لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٧٩) [المائدة: 78-79].

كما وضع النبي أساليب النهي عن المنكر، والتوجيه للتوقف عن المفاسد واستنكار الانحرافات، مراعيًا في ذلك اختلاف الطباع والقدرات فيقول عليه أفضل الصلاة والسلام "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيذان".

وهكذا فإن الأخذ بهذا النوع من الرقابة على مستوى المنظمة يحقق الإصلاح الإداري المنشود تلقائيا، كما يحقق الأخذ بها على مستوى الدولة ما تهدف إلى تحقيقه على جميع المستويات.

2- متابعة الانجاز.

يقرر الإسلام مبدأ مسؤولية الشخص عن أعماله في الحياة الدنيا، وهذا المبدأ يمكن أن

نجد أساسه العقائدي في الإيمان باليوم الآخر، يوم يحاسب الله البشر عن أعمالهم ويجازيهم عنها إما بالفوز بالجنة أو بالعقاب بعذاب جهنم - عيادا بالله - فهو سبحانه المحيط والبصر والخبير بأعمال البشر والرقيب عليهم وهو ماتوكد العديده من آيات الذكر الحكيم. منها قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء: 108] ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: 35].

وفي ضوء هذه المتابعة والرقابة الإلهية لسائر أعمال البشر يوجهنا الله سبحانه وتعالى إلى أن نقتدى به سبحانه بالقيام بمتابعة إنجازات أمور الدنيا بمعرفتنا وهو ما يرد بشكل مباشر وواضح في الآية الكريمة: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: 105]. كما يشير الله تعالى إلى ذلك ضمنا في قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [سورة النجم: 39-40].

وعليه، فطالما أن عمل الإنسان هو المعيار لتقييمه، وهو يمثل كذلك مناط مسؤوليته فإنه يتعين مراقبة ذلك العمل بواسطة الآخرين المؤهلين للقيام بتلك المهمة، مع اتباع وسائل مختلفة مشروعة وقانونية ومسموح بها، وذلك سواء عن طريق الإشراف المباشر أو تقييم الإنجاز بموجب تقارير نشاط دورية. وممارسة التفتيش والرقابة على اختلاف أنواعها وأجهزتها. فلا بد من وجود أساليب متابعة للأنشطة التي تتقصى، وتحصى على العامل نشاطه وتتابع سعيه ومعدلات أدائه من أجل تقييمه المعيشي والمهني الدنيوي أولا بأول.

3- الضوابط والمعايير.

يدعو الإسلام إلى التزام الفكر والسلوك القويم السوي. الذي لا يعرف إسرافا أو تفریطا أو تطرفا أو انحرافا بما يفيد في تنظيم وتقنين النشاطات البشرية. وفق ضوابط معينة

ومعايير محددة معلومة يلتزمها الأفراد ويجرى مساءلتهم على مقتضاها. ولذا يتعين وضع ضوابط ومعايير إنجاز توازن الأعمال.

ولنا في توجيهات القرآن الكريم خير مرشد في هذا الصدد. فالله خلق الكون وأبدع صنعه وأحكم تسييره وفق ضوابط دقيقة. حيث يقول الله عز وجل ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: 49]، ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: 2]، ﴿ فَدَجَعَلِ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق: 3]، ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِالْقَدَرِ مَعْلُومٍ ﴾ [الحجر: 21].

وبالتالي، فالله سبحانه وتعالى يرشدنا في الآيات السابقة أنه جرى في خلقه للكون وتسييره له وفق معايير محددة وضوابط معينة قدرها وقررها ومن ثم كان علينا أن نستفيد بهذا التوجيه الإلهي وأن نسير في فكرنا وسلوكنا على ذات المنهاج الإلهي، على نحو رشيد وفقا لضوابط رشيدة يهdy إليها العقل السليم.

كما يضع الله عز وجل المقاييس الحق والموازن القسط على أعمال الناس يحاسبهم عليها يوم القيامة. وفي هذا يقول جلت قدرته ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَسِيبِينَ ﴾ [الأنباء: 47].

وعلى ضوء هذا الهدى القرآني يتم وضع قوائم مدروسة بعناية للمعايير التقييمية لاعتبارها موازين للأداء ومعايير قياسية لأداء العمل في الحياة الدنيا وبعد تطبيق تلك المعايير يجب أن يتم المحاسبة عليها والمساءلة عليها بموضوعية دقيقة. وأحكام جادة وصحيحة مقترنة بالرقابة الصارمة، وبدوافع تحقيق المصالح العامة بما لا يتحقق معه ضرر (للنفس)، ولا إضرار (بالغير).

لهذا، ينبغي أن تخصy الأعمال أولا بأول فيتم تدوينها في تقارير وصحائف دورية، متتابعة ومنشورة بشفافية كاملة تجعلنا نحاسب أنفسنا قبل أن يأتي يوم الحساب الأكبر،

حيث يقول الله عز وجل ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلِبَتَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشْورًا ﴾ (١٣) أَقْرَأُ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ [الإسراء: 14-13].

12-3 أمثلة للرقابة في الدولة الإسلامية.

مارس النبي ﷺ الرقابة على عماله بنفسه، ففي صحيح البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل رسول الله رجلا على صدقات بني سليم يدعى بن اللتبية فلما جاء حاسبه قال: هذا مالكم وهذا هدية فقال رسول الله: " فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا".

ومثال آخر على مراقبة النبي ﷺ لأعمال وأنشطة ولاتيه، وذلك حين اشتكى وفد عبد القيس لعلاء بن الحضرمي واليا عليهم وبعد أن استمع النبي ﷺ لهم وتأكد من صحة الشكوى من خلال تحرياتهم ومتابعته للأمر، قام بعزل "العلاء" وولى عليهم "أبان بن سعيد" وزوده بوصيته قائلا: "استوص بعبد القيس خيرا وأكرم سراتهم".

وكان أبو بكر يمارس الدور الرقابي بنفسه على عماله، فعندما جاءه معاذ بن جبل من اليمن قال له أبو بكر: ارفع لنا حسابك، وذكر الطبري أنه كان يراقب ولاتيه مراقبة شديدة، فكان لا يخفى عليه شيء من عملهم".

وأما عمر فقد طور آلية الرقابة الإدارية، إذ كان مهتما بهذا الأمر أشد الاهتمام، فقد قال يوما لجلسائه: "أرءيتم إذا استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته فعدل، أكنت قضيت ما علي؟ قالوا: نعم، قال: لا حتى أنظر في عمله، أعمل بما أمرته أم لا". فقد كان الخليفة عمر بن الخطاب يرى أن الرقابة هي مسؤولية من واجبات الإمام، وحرص الخليفة على أن تكون ديمومة عملية بدون أي تقطع أو تقصير، وذلك حرصا على بتر مواضع الفساد والانحرافات أولا بأول، وعلى رد المظالم وضمان تلبية الحقوق في وقتها،

وقد ساعد ذلك النظام الرقابي العمري كثيرا على تفعيل الأداء الإداري والمهني وتحسين العلاقات بين الولاة والرعايا التابعين لهم.

ومن الروايات التي حكيت بشأن أحد النماذج المطبقة للرقابة العمرية الصارمة، أن عمر بن الخطاب كان يرسل المفتش العام "محمد بن مسلمة" للرقابة على الولاة وتفحص شكاوى الرعية والتحقق منها وممارسة التحقيق مع الولاة.

ومن أشهر ما روى حول نتائج الرقابة الفاعلة من تحقيقات مع الولاة وذوي المناصب الرفيعة، تحقيقه في شكوى بعض أهل العراق ضد واليهم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وكذا تحقيقه في شكوى بعض أهل دمشق ضد واليهم سعيد بن عامر رضي الله عنه.

ومن الإجراءات الرقابية العمرية التي كان يتبعها عمر بن الخطاب أنه كان ينظر في مال الوالي قبل الولاية، ويسجله في سجل، ثم ينظر ما زاد منه أثناء فترة ممارسة شؤون الولاية، فكان يأخذ نصف تلك الزيادة المتحققة ويضيفها إلى بيت المال ويترك النصف الآخر من الزيادة المتحققة ليمتلكها الوالي، وكان يفعل ذلك حتى إن ثبت أن كسب الوالي للمال كان بطريق حلال، وعلل ذلك بأن الناس يجابون الوالي لأجل ولايته، فجعلهم كأنهم مشاركون لبيت المال، ويعتبر هذا من فقهه العمري الإبداعي حقا.

وقد اشتهرت طريقته الرقابية، وشاع الإعجاب به بين الناس، حتى إنه ألهم الشعراء بالتعبير عن ذلك في أشعارهم المختلفة.

وكان لعمر رغبة في عمل جولة تفتيشية في جميع البلاد التي تحت سلطته، ففي الكامل أن عمر قال: قال عمر: لئن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية حولاً فإني أعلم أن للناس حوائج تقطع دوني أما عمالهم فلا يرفعونها إلي، وأما هم فلا يصلون إلي، فأسير إلى الشام فأقيم شهرين، وبالجزيرة شهرين، وبمصر شهرين، وبالبحرين شهرين، وبالكوفة شهرين، وبالبصرة شهرين، والله لنعم الحول هذا.

كما كان عمر رضي الله عنه يراقب سلوك عماله، ويحاسبهم إذا رأى ما يقدح في عدالتهم، فقد بلغه أن أحد عماله يتمثل بأبيات فيها مدح للخمر، فعزله.

وبكل تأكيد، فجميعنا يعرف بالعبارة الشهيرة التي تميز النظام الرقابى العمرى خاصة في مجال التكسب المهني والتي تتمثل في حروف وكلمات مفتاحية ما أبلغها وهي: "من أين لك هذا؟".

وعندما تكلم دعاة الفتنة في ولاية عثمان سعيًا للتمرد عليه، اجتمع أصحاب رسول الله إلى عثمان رضي الله عنه فقالوا يا أمير المؤمنين أيا تيك عن الناس الذي آتانا قال: لا والله ما جاءني إلا السلامة قالوا: فإننا قد آتانا وأخبروه بالذي أسقطوا إليهم قال: فأنتم شركائي وشهود المؤمنين فأشيروا علي قالوا: نشير عليك أن تبعث رجالا ممن تثق بهم من الناس إلى الأمصار حتى يرجعوا إليك بأخبارهم فدعا محمد بن مسلمة فأرسله إلى الكوفة وأرسل أسامة بن زيد إلى البصرة وأرسل عمار بن ياسر إلى مصر وأرسل عبد الله بن عمر إلى الشام وفرق رجالا سواهم فرجعوا جميعا قبل عمار فقالوا أيها الناس والله ما أنكرنا شيئًا ولا أنكره أعلام المسلمين ولا عوامهم وقالوا جميعا الأمر أمر المسلمين إلا أن أمراءهم يقسطون بينهم ويقومون عليهم.

وأما علي فقد كتب للأشتر النخعي حين ولاه على مصر، وأمره بالاهتمام بالرقابة على العمل (الموظفين)، ففي كتابه له: "ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأموارهم جدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرية".

وكتب عمر بن عبدالعزيز لعدي بن أرطاة أن ابعث إلي بفضل الأموال التي قبلك من أين دخلت"

وكانت هذه نماذج لأمثلة لا تعد ولا تحصى للطرق المختلفة في مراقبة الأداء

الحكومي في العهود الإسلامية الأولى، والتي يمكن أن تعتبر نماذج قدوة أحق أن يحتذى بها في جميع الدول الإسلامية كانت أو غير إسلامية، حيث أنها جميعها كانت تقوم على قواعد ثابتة منصفة للجميع من تحرى المعلومات الدقيقة حول المهنيين، وتعيين رقباء في أشكال سلاسل بشرية متداخلة، وتوقيع الجزاء والعقاب دون التمييز بين الأجناس والألوان والملل.

4-12 أنواع الرقابة في الإسلام.

في الإدارة الإسلامية يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الرقابة وهي:

1- الرقابة الربانية.

2- الرقابة الذاتية.

3- الرقابة الرئاسية.

4- رقابة الحسبة.

1- الرقابة الربانية:

ويطلق عليها بعض الكتاب (الرقابة العلوية) وهي رقابة الله - عز وجل - لعباده ومخلوقاته، فالله - سبحانه وتعالى - رقيب على جميع الخلق، يعلم سرهم وعلايتهم، ظاهرهم وباطنهم، وما تخفيه صدورهم من خير أو شر، فالإنسان المؤمن كلما زاد إيمانه بالله - عز وجل - زاد إيمانه بأهمية رقابة الله - عز وجل - مما يدفعه إلى مخافة الله؛ طمعاً في ثوابه، وخوفاً من عقابه يقول - تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾. [الأحزاب: 52].

وفي آية أخرى يقول عز وجل: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّوكَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: 105].

لهذا فالرقابة الربانية تعتبر أساساً ثابتاً للرقابة في الإدارة الإسلامية، وهي رقابة أزلية، وذلك على عكس الرقابة الوضعية، التي هي من صنع البشر وفي ذلك نسترشد بقول النبي

ﷺ "الإحسان أن تعبد الله كأنه يراك فإن لم تكن تراه فإنه يراك"، وذلك على نحو ما بينا بمزيد من التفاصيل في جزء سابق من ذلك الفصل.

2- الرقابة الرئاسية:

وهذا النوع من الرقابة يتم حسب التدرج الرئاسي القائم على مبدأ رفع الدرجات المهنية، اقتداء بقول الله تعالى ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف: 32].

وتتضح الرقابة الرئاسية المتدرجة أيضا في قول الرسول ﷺ: كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالإمام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتهما والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته".

وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الرسول عليه الصلوة والسلام كان يراقب ولاته وعماله، رغم أن صحابته كانوا من المشهود لهم بالرقابة الذاتية الصارمة والقاسية، فقد كانوا يخافون الله حقا في السر والعلانية، إلا أن طبيعة الإنسان كمخلوق ضعيف، ليس معصوماً من الخطأ تقتضى وجود مثل تلك الرقابة الرئاسية الرادعة .

ومن الأمثلة على الرقابة بطبيعتها الرئاسية في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين المهديين من بعده،

1- حين استعمل النبي ﷺ على الصدقة رجلاً من الأزد، يقال له ابن اللثية، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي إلي، فقال النبي ﷺ: «ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فنظر أيهدى إليه أم لا؟! والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يده وقال "اللهم هل بلغت" ثلاثة».

2- أما الخليفة أبو بكر الصديق، فكان يقوم بزيارات تفقدية في المدن الإسلامية، ذهب إلى مكة بعد ما تمت مبايعته في المدينة وبعد أن طاف بالبيت قعد بالقرب من دار الندوة فقال: "هل من أحد يشكى ظلامه أو يطلب حقاً"، فما أتاه أحد، وبهذا اطمأن على الرعية، وتأكد بعدم شكواهم م أنهم بخير وراضون عن واليهم.

أما الخليفة عمر بن الخطاب، فيتجلى أسلوبه الرقابي الرئاسي في الأعمال التالية:

1- محاسبة الولاة والعمال عند انتهاء عملهم أو خدمتهم ومن الصحابة الذين حاسبهم رضى الله عنه (أبو هريرة الذي كان واليا على البحرين وعمر بن العاص الذي كان واليا على مصر وأبو موسى الأشعري الذي كان واليا على البصرة).

2- اتباع أسلوب التفتيش وتقصى الحقائق في بعض القضايا، منها شكوى أهل حمص واليهم سعد بن عامر حيث ذكروا عنه أنه لا يخرج للناس حتى يرتفع النهار، ولا يُجيب أحداً ليل، وله في الشهر يوم لا يخرج فيه، وقد أثبت التحقيق فيما بعد إخلاصه ونزاهته، كذلك إرساله لمحمد بن مسلمة إلى الكوفة للتحقيق في القصر الذي بناه سعد بن أبي وقاص؛ حيث أصبح يسمى قصر سعد، وأمره بأن يحرق بابه، ففعل ذلك، ثم أرسله مرة أخرى نتيجة شكوى جاءته بأن سعد بن أبي وقاص لا يقسم بالعدل والسوية، فلما حقق محمد بن مسلمة في الموضوع وجد أن الناس راضون عنه.

3- الزيارات التفقدية إلى الشام للتعرف على أحوال ولايتها، وتنظيم أموالها بعد طاعون عمواس، الذي فتك بالمسلمين، ويقال إنه استقبل بطريقة فيها شيء من الأبهة، فغضب منهم ورماهم بالحجارة، إلا أن معاوية برّر ذلك بتبرير قبله الخليفة، وعندما وجد عمر أن هذه الزيارة مفيدة مثمرة، عقد العزم على القيام بزيارة جميع الولايات الإسلامية.

3- الرقابة الذاتية:

ويعرفها عبدالرحمن الضحيان بأنها: "رقابة الموظف على نفسه مؤمناً ومستشعراً رقابة الله - تعالى - و أن ما يقوله وما يعمله مسجّل له أو عليه؛ لذا فهو يُراجع أقواله وأعماله، ويزنّها بميزان الشرع الإسلامي".

والرقابة الذاتية من الصفات الفريدة التي تتميز بها الإدارة الإسلامية، ويرجع فهد السلطان هذه الصفة التي تتميز بها الإدارة الإسلامية إلى مبدأ عظيم يشمل الأعمال الإدارية وغيرها من الأعمال الفردية والجماعية، وهذا المبدأ هو أن وجود الإنسان في هذه الحياة أساساً هو من أجل عبادة الله عزّ وجل - ومن ثمّ فإن كلّ أعماله وأفعاله - بما فيها الأعمال الإدارية - عبارة عن ابتلاء واختبار من الله - عزّ وجل ومن ثمّ تتم محاسبته على أعماله من قبل خالقه خالق هذا الكون لمعرفة مدى طاعته لأوامره واجتنابه لنواهيه.

4- رقابة الحسبة:

وقد أطلق عليها بعض الكتّاب: الرقابة الشعبية، والحسبة تعني: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وهناك في الإسلام نوعان من المحتسبين:

الأول: المحتسب الرسمي الذي تعينه الدولة الإسلامية للقيام بالمهام الموكلة إليه.

الثاني: المحتسب المتطوع، وهو من يرى أن قول كلمة الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - واجب في غياب المحتسب الرسمي؛ حيث قال الله - سبحانه وتعالى - في كتابه الكريم بمتهمي الوضوح وبما لا يحتمل تأويل المعاني والمقصودات: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104].

كما قال النبي ﷺ: «الدين النصيحة» قلنا (أي قال الصحابة) لمن يارسول الله. قال: «لله ولرسوله وللمسلمين ولأمة المسلمين وعامتهم» كما قال الرسول ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيوان». ولقد عرف الماوردي الحسبة بأنها "أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله".

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الشأن: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أذى أنزل به كتبه وأرسل به رسوله وهو الدين فإن رسالة الله إخبار وإنشاء فالإخبار عن نفسه أو عن خلقه مثل التوجيه والقصص الذي يندرج فيه الوعد والوعيد والإنشاء: الأمر والنهي والإباحة".

ومن المفاهيم المعاصرة للمُحتسب ما ذكره محمد الأغيش: "فالحسبة كنظام رقابي في الدولة الإسلامية تستهدف الحفاظ على الشرعية الإسلامية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ تقويًا لسلوك الأفراد، سواء كانوا موظفين أم مواطنين عاديّين، وهو ما يقابل دَوْرَ المدعي العام في الدول الاشتراكية".

5-12 بعض الخصائص والاعتبارات اللازم توافرها في المهام الرقابية والقائمين عليها:

1- التعددية والدوريات المتعاقبة للجهات الرقابية، والانتشار، والتشعب المكاني، مع اتباع عنصر المباغتة:

وذلك حتى تكون الجولات التفتيشية فعالة في تحقيق النتائج المستهدفة. ومثل تلك الاعتبارات يمكن العثور عليها في وصايا وكتب الخلفاء الراشدين التي تضمنت بعض الإشارات إلى المهارات المطلوبة في الجولات التفتيشية. فقد كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلى يزيد بن أبي سفيان رضي الله عنه في مسيرة بالجيش لقتال الروم قال: "وأكثر حرسك وبددهم في عسكريك، وأكثر مفاجأتهم في محارستهم بغير علم منهم بك، فمن وجدته غفل عن محرسه

فأدبه وعاقبه في غير إفراط، وأعقب بينهم بالليل واجعل النوبة الأولى أطول من الأخيرة فإنها أيسرهما لقربها من النهار".

2- الاستقلالية، والمصداقية والحزم والنزاهة في كتابة التقارير الصحيحة وفى اتخاذ القرارات التقييمية للمواقف المختلفة:

وفى ذلك المقام، يذكر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرسل محمد بن مسلمة في مهمة إلى العراق لأداء مهمة رقابية معينة، وأثناء رحلة العودة فني زاده قبل أن يصل إلى المدينة ومع هذا لم يقبل من أحد أي زاد تجنباً لشبهات الرشوة والتأثير التوجيهي الخاطيء على عمله، فأخذ يأكل من لحاء الأشجار حتى تغير وجهه وجسمه فلما علم عمر بذلك قال له: "هلا قبلت من سعد- أي ابن أبي وقاص؟" قال: لو أردت ذلك كنت له به أو أذنت له فيه، فقال عمر: "إن أكمل الرجال رأياً من إذا لم يكن عنده عهد من صاحبه، عمل بالحزم أو قال به ولم ينكل"، يشير إلى خطأ أن ينتظر القائم بالأعمال الرقابية التوجيه ممن فوقه في كل الأمور.

3- كيفية التعامل الصحيح مع التوافه من المخالفات اليسيرة جداً:

ففي تلك الحالة يثور جدل كبير بين المتخصصين، فمنهم من يرى أن من القواعد الرقابية الهامة، أن يتم التغافل عن بعض الأشياء التي يعتبر التركيز عليها مضيعة للوقت وإهدارا للطاقات، خاصة وأن الإنسان خطأ بطبعه، لهذا يجب عدم الوقوف على مثل تلك الصغائر من أخطاء لا تتسبب في أي أذى أو ضرر يذكر.

وفى ذلك، قال بعضهم: أكره المكاره في السيد الغباوة وأحب أن يكون عاقلاً متغافلاً وإن كان الكمال في الموظف أن يحافظ على ممتلكات الدولة، ولا يستخدمها لمصلحته الخاصة ولو في الشيء اليسير.

ولكن بالرجوع إلى التعاليم الإسلامية، نلاحظ الأمر التوجيهي الإلهي بعدم تحقير الذنوب أبداً، بدليل أن الحساب سيكون على كل ذرة يفعلها الإنسان، فقد قال الله تعالى:

"فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ون يعمل مثقال ذرة شرا يره". كما حذر النبي ﷺ من تجاهل توافه الذنوب والمعاصي في حديثه الصحيح: «يَا عَائِشَةُ إِيَّاكِ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ فَإِنَّ لَهَا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ طَالِبًا». رواه الإمام أحمد (24651) وصححه ابن حبان (5568).

وبناء على الآية الكريمة، وعلى الحديث الشريف، فإن الله يحاسب العبد على هذه الصغائر المصرّ عليها وهذا معنى قول النبي ﷺ «إِنَّ لَهَا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ طَالِبًا»، وقد يكون في ارتكاب إحدى تلك الذنوب المستهان بها إحداث ضرر ضخم على آخرين، وكم شاهدنا من قصص حقيقية، تغيرت فيها حياة بشر ومصائرهم نتيجة لمجرد كلمات بسيطة قيلت لهم، فدفعت البعض إلى الانتحار، وارتفعت بمعنويات آخرين ليرتقوا إلى درجات الشهرة والمجد.

ويتوافق مع رؤيتنا ماورد في قصة حماد بن زيد كمثال يبين ضرورة الاهتمام بالأشياء اليسيرة فقد مر حماد بن زيد عندما كان صغيرا هو وأبوه على جدار فيه تبن فأخذ حماد عود تبن، فنهره أبوه وقال: لماذا؟ فقال حماد: يا أبتاه إنه عود تبن، فقال الأب: لو أخذ كل مارٌّ عود تبن هل يبقى في الجدار شيء؟

وقد كان أبو بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز يمارسون عمليات رقابية شاملة ودقيقة،

ومن الأمثلة على الرقابة الحازمة للخليفة عمر بن عبد العزيز حتى على نفسه وعلى معاونيه المقربين، مؤاخذته لأحد معاونيه باستخدام أدوات كتابية في أمور شخصية لاعلاقة لها بشئون العامة، وذلك حين قال لميمون - وهو معاون له-: ما هذه الطوامير التي تكتب فيها بالقلم الجليل، وتمد فيها وهي من بيت مال المسلمين؟ (يقصد الصحائف التي يكتب فيها الأوامر والتوجيهات)، فكانت كتبه شبرا أو نحوها من ذلك.

ومن النماذج الأخرى كذلك، رفض الخليفة لاستخدام إضاءة شمعة من أملاك

الدولة في إضاءة لأمر شخصية، ويتضح ذلك عندما كتب له أبو بكر بن محمد بن حزم والي المدينة يطلب شمعا للإضاءة، رد عليه فقال: "لعمري لقد عهدتكم يا ابن حزم وأنت تخرج من بيتك في الليلة الشاتية المظلمة بغير مصباح، ولعمري لأنك يومئذ خير منك اليوم، ولقد كان في فتائل أهلك ما".

4- السرية طريق النجاح:

كما ينبغي أن تتم جميع العمليات الرقابية بسرية تامة وبتكتم شديد، وأن يكون المراقب من الثقات المشهود لهم بالأمانة والعقل، فقد ورد في الحديث: «استعينوا على نجاح حوائجكم بالكتمان»، وقال أشهب - وهو من كبار أصحاب مالك بن أنس رحم الله الجميع -: "ينبغي للحاكم أن يتخذ من يستكشف له أحوال الناس في السر، وليكن ثقة مأمونا عاقلا".

5- الحكمة في العملية الرقابية:

وأيضا لا بد أن يكون القائم بالعملية الرقابية والمهام التفتيشية حكيما في تصرفاته، وأن يتمتع بحسن التبصر وبالمرونة الرشيدة، فيعالج المشاكل بالأيسر فالأيسر ويستعمل معهم سياسة " شعرة معاوية "، تأسيا بما قاله معاوية رضي الله عنه: لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي ولا سوطي حيث يكفيني لساني ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، قالوا: وكيف ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال: كنت إذا أرخوها مددتها وإذا مدوها جررتها "

6- الرقابة على الحسنات قبل المخالفات:

فمن دواعي العدالة وعدم التحيز عدم التربص المسبق والتوجه المركز على التفتيش فقط عن نواحي خلل يتم توقيع العقوبات عليها، بل يجب اعتبار الرقابة بمثابة عملية متابعة وتحري دقيق للنظر في كيفية سير العمل، وكيفية مطابقته للتوجه الصحيح المرسوم له. فإن وجد المراقب موظفا أو عاملا يستحق التقدير فلا يغفل ذلك، ويجب كتابة تقرير

يستدعي مكافأة ذلك الموظف الكفو، وعليه أو على ولي الأمر أن يعجل مكافأة المحسن. فإن ركز المراقب مهمته فقط على تتبع واقتناص الأخطاء، فسيكون قدوم المراقب أمرا ثقيلًا على جميع العاملين، وسوف يتسبب ذلك في انتشار مهارات التلاعب والتخفي بل وإسقاط المظالم على الضعفاء.

وفي ذلك يقول بعض الحكماء: لا تغفل مكافأة من يعتقد لك الوفاء ويناضل عنك الأعداء فمن حرمة مكافأة مثله زهد في معاودة فعله.

وذكر في أحد كتب التراث عن أحد ملوك الفرس الحكماء وهو "أردشير" أنه قال: على الملك أن يأخذ نفسه بثلاث:

- 1- تعجيل مكافأة المحسن على إحسانه فإن في ذلك شحذ الضمائر على الطاعة.
 - 2- وتأجيل عقوبة العاصي على عصيانه، فإن في ذلك إمكان العفو والإقالة ومراجعة التوبة والندامة.
 - 3- والأناة عند طوارق الدهر وحدثانه، فإن في ذلك انفساح مذهب الرأي والسياسة وإيضاح غوامض السداد والإصابة.
- وتأجيل عقوبة العاصي بأن لا يعاقب إلا بعد التوجيه الشفهي ثم الإنذار الكتابي، ثم العقوبة. وبعض الأخطاء الكبيرة أو الحساسة تستلزم أن يعاقب المتسبب فيها دون إنذار، والمسألة تقديرية.

والحقيقة أن الشرح في تلك الأمور يطول، وقد ودنا الاستفاضة في الحديث حول نقاط أخرى تتعلق بالمواضيع السابق عرضها، كما ودنا التطرق إلى نقاط أخرى إضافية قمنا فيها أيضا بمحاولات جادة لإبراز أهمية الإدارة في الإسلام، وذلك مثل الحديث عن القيادة في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين والدولة الإسلامية القوية، والاستفاضة في مناقشة السياسات الإدارية التي تم تخطيطها وتطبيقها في تلك العصور

المزدهرة، لكن.. لكل شيء حدود ونهايات توافق مع طبيعة النمط المعيشي والقانون الطبيعي الذي يحكمنا كبشر.

وعلى أية حال، فكل ما نأمل، أن يساعد العرض السابق في الفصول الأربعة السابقة في تصحيح النظرة الفكرية البشرية المتخصصة للأبعاد التوجيهية الإسلامية التي يجب أن تمثل الركائز الأساسية لعلم الإدارة الوضعي بكل فروع، حيث يجب أن يبدأ المنطلق الأول في أية دراسة أو تحليل أو تفكير بالاستعانة بالثوابت الشرعية إلهية المصدر، فالله الخالق لكل شيء هو بكل تأكيد الأكثر دراية ممن خلق... بكل شيء...

خاتمة، وتذكرة، ورجاء

يعتبر الكتاب الحالي من وجهة نظرنا، كتابا ذا خصوصية وتميز قد يكون منفردا في مجال العلوم المشتركة، حيث جمع في مشاركة نادرة التواجد بعرضها التحليلي الحالي، بين علوم ثلاثة في الكثير من الأوجه المتميزة لكل من تلك العلوم وهي: علم الاقتصاد، وعلم الإدارة، وكذلك العلم الديني التشريعي باعتباره الراعي والمتمم للصورة النموذجية للعلمين السابقين.

ولولادة ذلك الكتاب قصة يجب أن لاتغفل! فمنذ أعوام وأنا أفكر جديا في إعداد كتاب عن "الاقتصاد الإداري" بطريقة تغطي الثغرات الكثيرة التي لاحظتها فيما كتب في ذلك المجال سواء كان في الكتب العربية أو المؤلفات الأجنبية، وقد كان من أسوأ تلك الثغرات عدم وضوح الهوية المستقلة له كعلم مشترك وسيط ومحيد، فدائما ما يقام بتحيز يتواءم وطبيعة تخصص المؤلف، أما إلى الاقتصاد، أو إلى الإدارة، ومن ثم كانت تنتفي العبرة من عرضه بذلك المسمى الاصطلاحي المختلف. لكنى دائما كنت أنشغل بمواضيع أخرى أكثر إلحاحا، فانصرف إليها، وأنسى ماعداها.

وقبل رمضان بأيام قلائل، رأيت رؤية لزميلة فاضلة معروف عنها عملها الدعوي الجميل، وجاءتني تسلمني كتابا كبيرا كهديّة، ولما قرأت العنوان أبصرت العبارة وفي ذات الوقت كأن هاتفا في المنام كان ينطق بها أيضا وهي: "في نور القرآن الكريم". واستيقظت

على الفور وأنا في حالة استبشار عجيب. وانتظرت أن أرى الزميلة أو أعرف عنها أية أخبارا فلم أراها أبدا، ودفعني هذا للشعور بأن ذلك هو كتاب سوف أتولى أنا كتابته.

وقبل تلك الرؤية، كنت أتحدث مع بعض الباحثات المتميزات في قسم إدارة الأعمال من قمت بالتدريس هن مادة "اقتصاديات إدارة الأعمال" عن فكرة إعداد كتاب عن الاقتصاد الإداري الإسلامي، وتشجيعا هن عرضت عليهن فكرة أن تقوم كل منهن بكتابة جزئية حول الإدارة في الإسلام، بحيث أضمها إلى صفحات الكتاب بأسمائهن، وكان ذلك بهدف تشجيع الجيل الشبابي الطموح وإكسابه مزيدا الثقة بالنفس، ومزيدا من الحب للبحث العلمي، مع اكتساب خبرات تطبيقية تصقل المواهب الواعدة في ذلك المجال الحيوي.

وشغلتنى ظروف الحياة، حتى فوجئت باثنتين من الباحثات الواعدات يقدمن لي بالفعل أعمالا بذلن مجهودا كبيرا في إنجازها حول بعض ما يتعلق بالإدارة الإسلامية وبعض متعلقاتها وتطبيقاتها. وهما الأستاذة إسراء عاطف نجيب، والأستاذة إسراء أحمد سعد.

وهنا شعرت بمسئوليتي الكبرى في الوفاء بالوعد، وتذكرت الرؤية، فزادني ذلك عزيمة، فبدأت أكتب الجزء الخاص بي رويدا رويدا، وتفرغت بالكامل للكتابة، وكنت أستحث نفسي على الانتهاء، لأن هناك مهمة أخرى خاصة باستقراء كتابة عزيزاتي الباحثات وتنقيح ما كتبن ليصبح صالحا للانضمام إلى الكتاب العلمي المتخصص. ولكن! بينما كنت أقرب من نهايات الفصل السادس بكتابي، إذا بفيروس يدمر لي كل شيء!

والعجيب أن ذلك التدمير حدث وقت اللحظة الحاسمة التي بدأت أكتب فيها عن النموذج النبوي الشريف، وتأكد لي أن للشيطان الرجيم يدا فيما حدث. وتوقعت على نفسي مكسورة ومحبطة أشعر بالانهزامية والحيرة لفترة، ثم جمعت أجزائي الطموحة المبعثرة، وقررت البدء من جديد، قائلة لنفسي: "إن العمل تدمر، لكن من أنجزت العمل

ما زالت حية تسعى، والله الذي يلهمها ويمنحها من علمه، والذي تعمل لوجهه هو على الدوام موجود". وتذكرت أيضا عبارة رائعة للمتنبى كانت بمثابة دافع معنوي قوي مخفز لي وهي "على قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ، ، وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ" ..

وبدأت من جديد، واستمرت همزات الشياطين ولمزاتهم بمضايقات أخرى، لم تنل من عزيمة وإصراري شيئا، وأنعم الله تعالى علي باستكمال الجزء الخاص بي والمكون من سبعة فصول، في كل فصل يتم تناول موضوع مختلف من خلال مناظير ثلاثية الأبعاد الاقتصادية، والإدارية، والإسلامية. وتم البدء بالحديث التعريفي عن الاقتصاد الإداري وأهم الوظائف التي يقوم بها، مع استعراض بعض المجالات ذات الصلة، ثم تم الانتقال إلى عرض موجز حول الاقتصاد الإسلامي كنشأة سابقة لجميع العلوم الأخرى في المطلق، وتلا ذلك فصل ثالث يوضح العلم والعمل في حياة الأنبياء كرواد في هذين المجالين الحيويين، وفي الفصل الرابع قمنا بعرض كيفية الموازنة بين المواضيع المدرجة في الاقتصاد والنظائر الملائمة في علم الإدارة، وكيفية إجراء عملية نظير وتنقيح إسلامي للثنتين.

وباعتبار أن التنمية البشرية من أحدث التوجهات التي تستحوذ على اهتمامات جميع المختصين، فقد أفردنا الفصل الخامس للتعرف عليها وعلى أبعادها، ولأن الاقتصاد الرقمي أو الافتراضي أصبح هو الاقتصاد الجديد المهيمن على حياة هؤلاء البشر الذين نستهدف تنميتهم، فكان لزاما علينا أن نلقي أضواء كافية للتعرف عليه وعلى أهم ما يجب معرفته بشأن مميزاته وسلبياته.

وطالما تحدثنا عن الاقتصاد الرقمي المقترن بالثورة الصناعية الرابعة المذهلة بتوجهاتها وآلياتها فكان من الطبيعي أن نتحدث عن كيفية تفرخ الأجيال الطموحة الإبداعية القادرة على التعايش معه، والصمود أمام تنافسية شرسة، ليس فقط بين البشر بعضهم أمام بعض، لكن بالدرجة الأولى بين البشر من ناحية، والعالم الافتراضي خيالي الطبع، والروبوتات الاصطناعية التي بالغ الإنسان في تقديسها ومنحها مفاتيح الهيمنة عليه من ناحية أخرى.

وابتداء من الفصل الثامن حتى آخر الكتاب في الفصل الثاني عشر، جاء دور باحثاتنا الواعداً ليعرضوا فكرهن من خلال عملية عصف ذهني مشترك بيننا ثلاثتنا، ولكن بأعمال مستقلة كل على حدة.

ونتيجة لحداثة خبرتهن في مجال الكتابة العلمية، فقد قمت بإعادة الصياغة والتنقيح والتصنيف بالكامل لما قدمته كل منهن، وذلك احتراماً للقارئ المحترم الذي يجب أن تصله مخرجات الكتاب في شكلها العلمي المنضبط الصالح للاستخدام كمرجعية موثقة صحيحة، لكنني مع هذا كنت حريصة أشد الحرص على عدم إهدار ما تعبن في تحصيله وعرضه، فبذلت مجهوداً مضمياً للإبقاء على الملامح العلمية المميزة لكل من الباحثتين الواعدتين اللتان بذلتا في الواقع مجهوداً ضخماً في تحصيل المادة العلمية وفي عرضها وفقاً لما يتمتعن به من قدرات غضة خصبة واعدة حقاً.

وعليه، فقد قدمت الباحثة إسرائ أحمد سعد بحثاً تم عرضه كفصل ثامن للكتاب يدور حول الرقابة المالية في الإسلام، بينما قدمت الباحثة إسرائ عاطف نجيب أربعة فصول شملت على نقاط ومواضيع بالغة الأهمية وغير شائعة التواجد في الكتابات العامة، وتم عرضها عبر الفصول الختامية للكتاب، حيث عرضت في الفصل التاسع تفصيلاً عن الإدارة في شبه الجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام، وانتقلت في الفصول الثلاثة التالية لتوضيح تعريفى لوظائف ثلاثة تمثل ركائز أساسية في علم الإدارة وهى التخطيط (في الفصل العاشر)، والتنظيم (في الفصل الحادى عشر)، والرقابة الإدارية (في الفصل الثانى عشر).

وبعد الخاتمة السابقة، نود أن نذكر قرائنا الأعزاء بأهم ما تم التوصل إليه في الكتاب الحالي، وهو أن مراعاة الثوابت الدينية ليست ترفاً ولا رفاهية ولا أمراً اختيارياً، ولا هي أيضاً انصرافاً أو انفصلاً أو تحولاً كاملاً عن العلوم الوضعية - وما يعيننا هنا علمي الاقتصاد والإدارة - إلى علوم شرعية أو فقهية، إنما تتجلى أهميتها في أنها ثوابت إلهية

المصدر بحيث تمثل ارتكازات صحيحة إن بنينا عليها ما يتعلق بشئون ديانا فسوف نضمن أن يكون صحيحا.. أو على الأقل أن يكون أقل عشوائية وخطأ ومدعاة للجداول العقيمة المهذرة للكفاءات والإبداعات المتصارعة في دنيا البشر..

وخلافا للإدعاءات العقيمة بأن الدين للتعبد فقط وأنه يجب فصله التام عن الدنيويات لأنه يعرقل عمليات التغيير والإبداع، فعلى العكس تماما، فالدين وسطي ومعتدل، يعطي للبشر مساحة عريضة من الحريات الفكرية والتنفيذية، لكنه فقط يهذب توجهاتها بما يضمن البقاء على الأرض الدنيا للجميع وليس للأقوى فقط.

أما الرجاء، فنوجهه إلى كل قارئ للكتاب، أن يقرأ ويستقرأ كل جزئية فيه بذات الجدوية التي قام عليها فريق العمل بالكتاب في تقديم عملهم، وإن قاموا بالتقييم للكتاب، فليكون ذلك بذات الحيادية والإخلاص والمصداقية التي تم من خلالها عرض مكوناته...

ولدينا جميعا أمل ورجاء في أن يكون الكتاب الحالي باكورة ونواة للدمج التفاعلي بين العلوم ذات الطبائع المتجانسة، انتظارا للمزيد ممن يسرون على ذات الدرب ويدعمون مسيرتنا الرائدة التي ابتغينا بها مرضاة الله عز وجل، وترك بصمات علم ندعو الله أن يكون نافعا لكتابه ولناشريه ولقرائه، وأن يكون عملا جاريا مقبولا يحتسب لنا جميعا في آخرتنا..

اللهم تقبل، واغفر لنا ما قد يرد بالكتاب من أخطاء أو زلات، واجعل الكتاب ثمرة نافعة للجميع، وجاز خير الجزاء كل من ساهم في وضعه وإخراجه وطباعته ونشره وقراءته وتداول ما فيه، ونسعى إلى محاكاته وتطبيق أي جزئية فيه وتحويلها إلى آليات فاعلة متحركة في دنيا الفكر الارتقائي التطبيقي.

المراجع

المراجع

المراجع العربية

- Edward J. Anderson، 2018، إدارة مخاطر الأعمال - النماذج والتحليلات، ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- إبراهيم الفقى، 2006، البرمجة العصبية وفن الاتصال اللامحدود، المركز الكندي للبرمجة اللغوية العصبية، كندا، الطبعة العربية، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- أحمد بن على الدلجى، 1322هـ، الفلاكة والمفلوكون، مطبعة الشعب، القاهرة.
- أحمد عبد الله الضباب، 1413هـ، أصول الإدارة الحديثة، الطبعة الرابعة، المملكة العربية السعودية.
- أحمد ماهر، 1996، اقتصاديات الإدارة، الدارالجامعية، الإبراهيمية، الإسكندرية.
- أسود قادر أحمد، 2012، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري، دار الكتب القانونية، مصر، الإمارات.
- الإمام الحافظ ابن كثير، تحقيق عصام الدين الصبايطى، ، 1980، قصص الأنبياء، دار الفجر للتراث، القاهرة.
- أيمن أبو الروس، 2002، كيف عاش قدماء المصريين، دار الطلائع للنشر والتوزيع، والتصدير، المملكة العربية السعودية.

- جون هارتلى، مايو 2007، " الصناعات الإبداعية "، ترجمة بدر السيد سليمان الرفاعي، عالم المعرفة، الجزء الثاني، عدد رقم 339.
- حافظ أحمد عجاج كرمى 1482-2007 الإدارة في عهد الرسول، الطبعة الثانية دار السلام للطباعة والنشر.
- خالد سعد الجضى، 1427هـ، الإدارة: النظريات والوظائف، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية.
- راشد محمد عطية أبو صولوين، 2005، تنمية مهارات التواصل الشفوي للتحديث والاستماع، دراسة تطبيقية، أيتراك للطباعة والنشر، القاهرة.
- رسلان علاء الدين 2012، التنظيم الإداري وسبل تطويره، دار رسلان رمزي حلبي، (بدون تاريخ)، القيادة الاقتصادية، دار آسيا للطباعة والنشر.
- زهير عبد الكريم الكايد، 2003، الحكمانية Governance، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- زينب صالح الأشوح، 2003، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- _____ 2004، اقتصاديات الوقت، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.
- _____، 2016، الفكر الاقتصادي الوضعي، مقارنا بالفكر الاقتصادي الإسلامي، القاهرة.
- _____، 2016، التسويق الشبكي بين الإجازة والتحرير من المنظورين الوضعي والإسلامي باستخدام التحليل الخماسي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.
- _____، 2016، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

زينب صالح الأشوح، 2017، مفاهيم ونظريات وتطبيقات اقتصادية معاصرة (منظور شامل)، القاهرة.

_____، 2018، الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

سيد محمد جاد الرب، 2018، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، القاهرة.

عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت.

عبد العزيز بن سعد الدغثير، الرقابة الإدارية، الرياض.

على محمد الصلابي، 2005، عمر بن الخطاب، شخصيته وعصره، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والطباعة، الجيزة.

فليح حسن خلف، 2007، اقتصاد المعرفة، جدار للكتاب العالمي، عمان الأردن.

المؤتمر العربي السابع للإدارة البيئية، 2009، " المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية"، في مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 5.

محمد بهاء الدين فايز، "الارتقاء التكنولوجي في الصناعة المصرية ودور مؤسسة البحث والتطوير"، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد رقم 243، القاهرة.

محمد صادق، 2014، تخطيط التدريب ودوره في تحقيق أهداف المنظمات العامة والخاصة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

محمد على جعلوك، 1999، القادة هل يولدون؟ أم يصنعون؟، دليل رجال الأعمال، موسوعة العلوم الإدارية، دار الراتب الجامعية، سوفتير، بيروت، لبنان.

محمد فتحى 1429 هـ - 2008م، موسوعة القيادة في الإسلام، الدار العالمية للطباعة والتوزيع.

_____ موسوعة القيادة في الإسلام 1429 هـ - 2008م موسوعة القيادة في الإسلام، الطبعة الأولى، الدار العالمية للطباعة والتوزيع.

- محمد فريد الصحن، د مصطفى محمود أبو بكر، بدون تاريخ، بحوث التسويق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- محمد ناصر الدين الألباني، 1408 هـ - 1988 م، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الفتح الكبير، طبعة مجددة ومزيدة ومنقحة (مجلدين)، المكتب الإسلامي، بيروت.
- _____، (1405 هـ - 1985)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الطبعة الثانية.
- مدحت محمد أبو النصر، 2017، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- معهد التخطيط القومي، أكتوبر 2009، "نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 217، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- محمد بن علي شيبان العامري " الخصائص الثلاث الأولى " التنظيم الإداري في الإسلام. (الثلاث الخصال الباقية هي من استنتاج الباحثة من القراءات)
- منتدى من النت محاضرة بعنوان مفهوم الإدارة في الإسلام.
- نبيل على، د.نادية حجازي، أغسطس 2005، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، العدد 318 المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت.
- نجلاء علام، 2009، "تنافسية تجارة الخدمات في مصر بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"، مذكرة خارجية رقم 1638، معهد التخطيط القومي.
- هاشم فوزي العباد، مبادئ الإدارة من منظور الإمام علي، كلية التجارة والاقتصاد/جامعة الكوفة.
- وليد حسان عبد البارئ الأشوح، 2017، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة سطور للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة.

- Robert Sobebe, 1978, American Business Tradition, **Entrepreneurs: Explorations Within the American Business** Tradition, U.S.A.
- John Wiley & Sons, **Business Risk Management -Model analysis** LTd. United Kingdom.
- Edward J. Anderson, 2014, **Concept of Management in Islam** - An Alternative Approach to Management Studies of Contemporary Times.
- Habib sahhaf, Dictionary of Humain Resources Management, 2003, library du Liban publishers, Beirut.
- Heba A. Handoussa, 1986, "The South Korean Success, Comparison And Contrasts With Egypt, **L, Egypt Contemoraire**, LXXV11eme Annee, Janvier 1986, No., 403 .
- Jay Courad Levinson, 2007, **Guerilla Marketing**, 4th edition Haughton Mifflin.
- M00rhead Griffin& Ricky Griffing, 2012, **Managing Organization Behavior** 2009, 10th ed., Cen Gage learning
- Mahmoud Haddara and Faiza Enanny, **Leadership: An Islamic Perspective** , February 2009.
- Farid Ahammad Sobhani & Syed Mohammad Ather 2006, Managerial Leadership: An Islamic Perspective, Published in April 2008, p9 :p10.
- William Boys 2014, **Managerial Economics** Markets and Firms International edition, 2nd ed., South Western, U.k. , Japan, Australia, Spain, Korea, Brazil, Singapore .
- Zeinab Saleh ElAshwah, 2015, **What Should You Know About Islamic Economics?**, Cairo.

السيرة الذاتية

الاسم الكامل: زينب صالح مصطفى الأشوح.

مكان العمل: قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر - بنات - ش
يوسف عباس، مدينة نصر.

التخصص العام: اقتصاد

التخصص الدقيق: الاقتصاد الإسلامي - اقتصاديات التنمية الشاملة - مناهج البحث
العلمي - المجالات العلمية المشتركة ودراسات جدوى (مثال:
اقتصاد هندسي - اقتصاد صحي - اقتصاد اجتماعي - اقتصاد بيئي).

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس تجارة - دورة يونيو 1973 - بتقدير (جيد جدا) - كلية البنات الإسلامية - جامعة الأزهر، القاهرة.
- ماجستير اقتصاد، 1980 / 8 / 26، كلية التجارة، جامعة الأزهر، بنات، القاهرة.
- دكتوراه اقتصاد 1990 / 7 / 20، جامعة ويلز، بريطانيا.

التدرج الوظيفي

- معيدة اقتصاد من 1973 / 12 / 24 حتى 1980 / 12 / 23، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر (بنات)، القاهرة.
- مدرس مساعد اقتصاد من 1980 / 12 / 24 حتى 1990 / 12 / 4، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، (بنات)، القاهرة.

- مدرس اقتصاد من 1990/12/5 حتى 1996/12/6، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، (بنات)، القاهرة.
- أستاذ مساعد اقتصاد من 1996/2/7 حتى 2002/6/30، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، (بنات)، القاهرة.
- أستاذ اقتصاد من 2002/7/1، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، (بنات)، القاهرة.
- رئيس قسم الاقتصاد من 2004/4/7 حتى 2007/4/7، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر، (بنات)، القاهرة.
- عضو في لجان المحكمين بجامعة الأزهر لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين منذ نوفمبر 2007 حتى آخر 2016، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر (بنات)، القاهرة.
- خبيرة اقتصاد ودراسات جدوى هيئة التخطيط العمراني بوزارة الإسكان، القاهرة.
- أستاذ متفرغ 2009م حتى حينه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر (بنات)، القاهرة.
- عضو في اللجان الدائمة لترقيات الأساتذة المساعدين والأساتذة منذ 2017 حتى حينه.

موضوع رسالة الماجستير

- دور الفوائض البترولية العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر (باللغة العربية) 1980م، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر (بنات)، القاهرة.

موضوع رسالة الدكتوراه

- أثر الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأمهات على الحالة الغذائية للأطفال دون سن الدراسة في مصر (باللغة الإنجليزية) 1990م، جامعة ويلز، بريطانيا.

خبرات وأنشطة

- التدريس والإشراف على الرسائل العلمية وفحص الأعمال العلمية للحصول على درجات علمية مختلفة والمشاركة في تحكيم أبحاث الترقية والنشر بالمجلات العلمية المختلفة.
- المشاركة بالحضور وبالمداخلات وبالأبحاث.. في عدد كبير من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والدورات التدريبية وما شابهها في تخصصات متنوعة مختلفة، في محاولة لتطوير وتحديث الخبرة والمعرفة الاقتصادية وتوسيع نطاق الاستفادة منها وتطبيقها حتى خارج المجال الاقتصادي التقليدي.
- المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي الأول عن "الضوابط والأخلاقيات في بحوث التكاثر البشري في العالم الإسلامي 10-13 ديسمبر 1991، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية.
- المشاركة في أنشطة فرق علمية بحثية شاملة وجزئية في جهات مختلفة مثل (كلية طب بنين وطب بنات ومركز الدراسات السكانية ومعهد التغذية وطب المجتمع ومركز البحوث الجنائية والاجتماعية وكلية الهندسة بجامعة الأزهر ومكاتب الاستشارات الهندسية) واعطاء محاضرات توعية لتحسين الحالة الاقتصادية لسكانات العشوائيات في مدينة نصر بالمشاركة مع جمعية خدمة المجتمع بالمنطقة.
- المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المفيدة خاصة لطالبات الجامعة مثل تكوين أسرة المثاليات في أكتوبر 1996 وريادة طالبات الفرقة الرابعة قسم الاقتصاد في عام 2007، وتبنى مشروع الطالبة المنتجة.
- إنجاز وتطبيق وتعليم دراسات وأبحاث في مجالات متنوعة خاصة في ميدان الاقتصاد الإسلامي والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ودراسات التقييم والجدوى الاقتصادية والمنهجية البحثية.

- الاشتراك في بعض اللجان بكلية التجارة مثل لجنة الدراسات العليا ولجنة المؤتمرات ولجنة الخطط والمناهج ولجنة المكتبات ولجنة شؤون الطالبات.
- الإشراف على بعض الرسائل العلمية والمشاركة في عملية الفحص العلمي لبعض الدراسات المتخصصة، وعمليات تحكيم الأبحاث المقدمة للمجلات العلمية ولدواعي الترقية للدرجات العلمية الأعلى.
- مناقشة بعض الرسائل العلمية.
- المشاركة الفعالة في الإعلام الإسلامي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي الهادف مثل مجلة الأزهر ومجلة الأهرام الاقتصادي ومجلة البيان وعدد صعب حصره من الجرائد المحلية والعربية والقومية الجادة. وكله يمكن التعرف عليه جملاً من خلال الشبكات الإلكترونية.
- الحصول على بعض الكورسات التدريبية المتنوعة في الكمبيوتر تبع مؤسسة الأهرام وجامعة الأزهر وأوراسكوم وفي بعض مجالات المستحدثة لاستخدامات الكمبيوتر (LCDL) كمنح قصيرة متفرقة الأزمنة في أوقات معاصرة.
- المساهمة (في حدود الإمكانيات المتاحة) في كل ما يساعد على رفع شأن جامعة الأزهر وتطوير الحالة التعليمية لطلابها، ومحاولة الاتصال بكل من يهيمه الأمر بالجامعة من كبار المسؤولين لتفعيل تلك المساهمة والاهتمام بتقديم بعض المقترحات التي قد تفيد في تحسين مستويات الأداء بالجامعة.
- التعاون الفكري والعلمي وتبادل الخبرات والنشر من خلال مواقع هامة من الشبكات الإلكترونية العلمية مثل موقع كتب عربية التابعة لدار النشر الإلكتروني Kotobarabia.com بمصر الجديد والشركة المتحدة لنظم وبرامج الحاسبات الآلية www.almasoft.com بالمهندسين.
- المشاركة مع فرق بحثية ومكاتب هندسية مختلفة (مكتب صبور، مكتب المهندسين

الاستشاريين، مكتب جرين اسبيس، جامعة الأزهر) في وضع المخطط الاستراتيجي لبعض مناطق جمهورية مصر العربية (بعض قرى المنصورة مثل محلة دُمنة، والمنوفية وتوابعها، بنها، دمياط، بنى سويف) ... بتقديم الجزء الاقتصادي التحليل التقييمي بصفتنا خبير اقتصاد ودراسات جدوى معتمد بهيئة التخطيط العمراني بوزارة الإسكان - القاهرة.

- الحصول على دورة تدريبية مكثفة في مجال الحوكمة تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية، ومركز صالح للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر عام 2008.
- المشاركة في معسكر إعداد القادة التابع لمعهد إعداد القادة بحلوان، فرع السويس في الفترة 2008 / 7 / 3 حتى 2008 / 7 / 9 والحصول على شهادة تقدير للتميز في مجال النشاط الطلابي.
- المشاركة في بعض الدورات التدريبية في مجال الاقتصاد الإسلامي في مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- المشاركة في الأنشطة الثقافية للهيئة العامة لقصور الثقافة - التابعة للإدارة المركزية للدراسات والبحوث - الإدارة العامة لثقافة الشباب والعمال - القاهرة وذلك حتى عام 2013 / 2 / 2م ومن الأمثلة على تلك المشاركة:
- 1- إلقاء بحث حول "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية" بكلية هندسة فرع بنها - بشبرا.
- 2- إلقاء بحث حول "الآثار الاقتصادية لثورة 25 يناير 2001" بإحدى القرى.
- 3- المشاركة لعدة أعوام في تحكيم المسابقات الثقافية العلمية للشباب والعمال.
- المشاركة في المائدة المستديرة والمداخلات المختلفة والحضور في جلسات مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، المؤتمرات العلمية لكليتي التجارة (بنين ، بنات)، بجامعة الأزهر، وبالتعاون مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، المساهمة ببعض الإصدارات والأبحاث

المتنوعة وإلقاء بعض المحاضرات والحضور والمشاركة بالمدخلات في كثير من أنشطتهم العلمية الدورية.

- المشاركة في الجلسات التحضيرية للدورات التدريبية في المنهجية في الاقتصاد الإسلامي تحت رعاية مركز الدراسات المعرفية بالتعاون مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر.
- المشاركة في كثير من اللقاءات العلمية والندوات والأنشطة التابعة لوزارة الأوقاف المهتمة بالنهوض بمستويات الدعاة ومن ذلك المشاركة لتأليف في كتاب منفرد حول "الداعية الطواف" عام 2000م، والمشاركة بجزء في كتاب جماعي حول "الداعية الطواف" عام 2000م، والمشاركة بجزء في كتاب جماعي حول "تجديد الخطاب الديني" عام 2008م.
- مشاركة بالتدريب في مجال الاقتصاد الدولي في الأكاديمية المتحدة UTC في نوفمبر 2017.
- مساهمة فعالة في رعاية الطالبات والطلاب خاصة في كليات التجارة وتقديم المساعدة الملائمة لمن يحتاج إليها، بالتعاون مع الجهات المختصة بالكليتين.
- تفعيل التواصل المرشد لشبابنا وتوجيههم بما يضمن ترسيخ مشاعر الإنتماء للجامعة وللبلاد من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، مع دعمهم في المجال المعرفي المتخصص كخطوة استكمالية لدورنا داخل أروقة وساحات العلم التقليدية.

بعض المواد التي تم تدريسها للمراحل الدراسية شعبتي اللغة العربية والإنجليزية

- 1- الاقتصاد المصري (تمهيدي دكتوراه).
- 2- دراسات الجدوى الاقتصادية (تمهيدي ماجستير).
- 3- قاعة بحث علمي (تمهيدي ماجستير).
- 4- دراسات اقتصادية باللغة الانجليزية (تمهيدي ماجستير).

- 5- اقتاد تحليلي.
- 6- تطور الفكر الاقتصادي الوضعي مقارناً بالإسلامي.
- 7- اقتصاد تطبيقي.
- 8- مبادئ الاقتصاد (شعبة إعلام بكلية الدراسات الإسلامية).
- 9- اقتصاديات التنمية (شعبة اللغة الانجليزية).
- 10- النظم الاقتصادية المعاصرة (شعبة اللغة الانجليزية).
- 11- الاقتصاد الاجتماعي (تخصص اقتصاد، شعبة اللغة الانجليزية).
- 12- بحوث اقتصادية (تخصص اقتصاد، شعبة اللغة الإنجليزية).

النشاط العلمي للأستاذ الدكتور / زينب صالح الأشوح

أولاً: قائمة بالأبحاث العلمية

- 1- الأهمية الاقتصادية للجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، بحث منشور في وثائق المؤتمر الدولي: المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز - الماضي والحاضر والمستقبل، المحور الاقتصادي، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بالاشتراك مع قسم اللغة الفارسية وآدابها - كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، 11-12 ربيع الآخر 1414 هـ الموافق 28-30 سبتمبر 1993م، ص 77-125.
- 2- السمات والخصائص الأساسية للعمل الإسلامي مع إشارة إلى المنظور الاقتصادي للعمل "المؤتمر الدولي، العمل الإسلامي: الواقع والمستقبل"، نظمته رابطة الجامعات الإسلامية بالتعاون مع جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 5-8 ذي القعدة 1414 هـ الموافق 16-19 أبريل 1994م، 1-17.
- 3- "قراءة إسلامية لنظرية مالتس في السكان"، المسلم المعاصر، العدد 73، 74 السنة التاسعة عشرة، محرم - جمادي الآخر 1416 هـ أغسطس 1994م - يناير 1995م ص 29-74.

- 4- "الهيكل النسائي للعمالة في مصر وأثره على عمالة الرجال"، النهضة الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فرع طنطا، عدد يناير 1995م، العدد الأول، ص 8-43.
- 5- "تقييم اقتصادي لوحدة تنظيم الأسرة في مصر" يناير 1995م، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 107-167.
- 6- "ورقة عمل" دور البحث العلمي في مجال الاقتصاد الصحي في حل بعض المشكلات القومية مثل سوء التغذية في مصر، المؤتمر الدولي: البحث العلمي في الجامعات المصرية ودوره في خدمة قضايا التنمية والبيئة، 17-20 يوليو 1995، جامعة الأزهر.
- 7- المصارف الإسلامية ما بين التأصيل والتدمير في ظل تطبيق اتفاقية الجات ومبدأ المزايا النسبية، مايو 1996، بحث منفرد ومنشور في: أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، المحور الرابع، الجزء الثاني، 21-23 مايو 1996م، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ص 299-347.
- 8- "محو الأمية الدينية بين المتعلمين المسلمين (منظور اقتصادي إسلامي تربوي مشترك)" مايو 1996م، بحث منفرد ومنشور في: مؤتمر مناهج التربية الدينية الإسلامية في التعليم العام بالوطن العربي، 29-31 مايو 1996م، المحور الخامس، رابطة الجامعات الإسلامية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر - القاهرة، ص 163-217.
- 9- "تقييم اقتصادي إسلامي لسوق التأليف العلمي الديني في الدول النامية" يونيو 1996م، بحث منفرد ومنشور في ندوة حقوق المؤلف: مدخل إسلامي، 1-2 يونيو 1996، الجزء الثاني، رابطة الجامعات الإسلامية & مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر - القاهرة ص 525-571.
- 10- "بعض مرتكزات التنمية الاقتصادية للمجتمع الإسلامي - نظرة تحليلية لبعض الدراسات غير العربية"، مايو 1997، بحث منفرد ومنشور في المؤتمر الدولي: الدراسات الإسلامية عند غير العرب، 13-15 محرم 1417هـ / 20-22 مايو 1997م.

- 11- "نسخة مطورة للبحث السابق" أهم مقومات التنمية الاقتصادية للمجتمع الإسلامي: نظرة تحليلية لبعض الدراسات غير العربية"، ديسمبر 1998، بحث منفرد ومنشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 1998، ص 96-131.
- 12- "الإنتاج داخل المنزل في بعض الدول الأجنبية"، أبريل 1998م، بحث منفرد ومنشور في مجلة البحوث الإدارية لأكاديمية السادات، أبريل 1998، ص 35-66.
- 13- "الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصدقات التطوعية" 1999م، بحث منفرد ومنشور في مركز صالح الإسلامي، السنة الثالثة، العدد السابع، 1420هـ - 1999م، جامعة الأزهر، ص 173 - 232. (هذا البحث حائز على الجائزة الأولى من المستوى الثالث لجوائز صالح كامل التشجيعية في الاقتصاد الإسلامي لعام 1997 / 1998 في مجال ترشيد مالية الدول المعاصر في إطار المنهج الإسلامي).
- 14- "دور النشاط الاقتصادي المنزلي في تحقيق الضوابط الشرعية والقانونية للعمالة النسائية"، 2000م، بحث منفرد ومنشور في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 30، 1421هـ - 2000هـ، رابطة الجامعات الإسلامية، ص 153 - 221.
- 15- "الدور النسائي في النشاط الاقتصادي المنزلي في حضر مصر - دراسة استطلاعية في منطقتي مدينة نصر والخليفة"، فبراير 2000م، بحث منفرد ومنشور، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، ص 1-46.
- 16- "دور المنظمات الاجتماعية الأهلية في مجالات التنمية البشرية في مصر - دراسة تطبيقية على مؤسسة المدينة المنورة الخيرية للبر والخدمات الاجتماعية"، أبريل 2000، بحث منفرد للنشر، مجلة مركز صالح كامل، للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ص 1-37.
- 17- "الآثار الاقتصادية لمشاريع البنية الأساسية الممولة من الصندوق الاجتماعي في محافظة أسوان" مايو 2000، بحث منفرد ومنشور، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات، ص 1-35.

- 18- ورقة عمل "الداعية الطواف وصورته المرتقبة في ظل ظروف العولمة"، وزارة الأوقاف، نشرة غير دورية، مركز الإعلام والاتصال، وزارة الأوقاف، العدد الثامن، ربيع أول 1421هـ / مايو 2000م. (هذه الورقة قدمت بالإضافة إلى بعض المداخلات المنظمة في الحلقة النقاشية حول الرأي العام والداعية المسلم، التي نظمتها وزارة الأوقاف يوم الأحد 7 مايو بالمجلس أعلى للشئون الإسلامية).
- 19- "تقييم اقتصادي للكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي الحكومي في مصر مع التركيز على جامعة الأزهر"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، السنة الخامسة، العدد الخامس عشر، 1422هـ - 2001م، جامعة الأزهر، القاهرة، ص 69 - 152.
- 20- "البطالة في مصر في فترة التخصيصية والحلول الكامنة في الاستثمارات البيئية"، ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، 23-25 ربيع الآخر 1422هـ / 14-16 يوليو 2001م، الجزء الأول، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ص 1-73.
- 21- "دور الحكومة في مكافحة الفقر المتفاقم مع سياسات التحول الاقتصادي في مصر - نظرة خاصة إلى فقر النساء - رؤية اقتصادية تحليلية"، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر 2001، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ص 72-100.
- 22- "بعض الأبعاد الاقتصادية لمشكلة الإدمان وكيفية مواجهتها" مؤتمر المخدرات: مشكلة اقتصادية، في الفترة من 5-6 ربيع الأول 1424هـ - 6-7 مايو 2003م، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر. القاهرة.
- 23- "الجاسوسية الاقتصادية" مجلة البيان، السنة 18، العدد 192، شعبان 1424هـ / أكتوبر 2003، ص 102-109.
- 24- "العمل والعلم، مع نظرة خاصة لبعض التجارب النبوية الشريفة" ندوة الجوانب الاقتصادية في حياة الأنبياء، السبت 20 صفر 1425هـ / 10 أبريل 2004، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

- 25- "الدليل القرآني لحقيقة العلم ما بين شطحات الأهواء و قدسية الهوية، استقرار خاص لعلم الاقتصاد الإسلامي"، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الفلسفة والنظام، 26-27 نوفمبر 2005، مركز البحوث والمعلومات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
- 26- "تقييم اقتصادي للزيادة السكانية كدليل مرشد لواضعي السياسات" مارس 2006، ندوة السياسات السكانية: منظور إسلامي، اقتصادي، يومي الأحد والاثنين 5-6 صفر 1427هـ / 5-6 مارس 2006م.
- 27- **Health and public Health from Islamic Perspective** تم نشره في: الموسوعة الاقتصادية الإسلامية العالمية ببريطانيا في عام 2009/2010.
- 28- دور الوقف الجماعي في حل مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة بعض التصورات المقترحة في جمهورية مصر العربية، بحث ضمن أعمال المؤتمر الثالث للأوقاف في رحاب الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الذي تم عقده في 17-19 المحرم 1431هـ / 1-3 يناير 2010.
- 29- "رؤية اقتصادية لثورة 25 يناير 2011 - ما لها وما عليها بين الطموحات والتحديات" بحث تم تقديمه وإلقائه ونشره في وثائق الندوة العلمية المقامة بعنوان "الأسباب الاقتصادية لثورات الربيع العربي - الحالة المصرية" في الفترة 7-8 محرم 1434 هـ الموافق 21-22 نوفمبر 2012م - كلية التجارة - بنين - جامعة الأزهر - القاهرة.
- 30- "كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي بالتطبيق على عصر العمرين" بحث تم تقديمه وإلقائه ونشره ضمن وثائق مؤتمر "الاقتصاد الإسلامي - الفلسفة، النظام، التطبيقات المعاصرة" خلال الفترة 10-11 جمادى الثاني 1434هـ / 20-21 أبريل 2013م، كلية التجارة - بنين - جامعة الأزهر - القاهرة.
- 31- حقيقة مشكلة الندرة الاقتصادية بين الاعتقاد البشري والتوجيه الإلهي - رؤية تحليلية نظرية، بحث متفرد تم تقديمه إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية تجارة بنين الأزهر،

- "مصادر الثروة الطبيعية في الاقتصاد والإسلامي، تأصيل فقهي وتحليل اقتصادي وإدراي، 28-29 نوفمبر 2016، جامعة الأزهر، القاهرة.
- 32- "من المنافع الاقتصادية للحج والعمرة"، مجلة الأزهر، ذو القعدة 1423هـ/ يناير 2003م الجزء 11، السنة (75).
- 33- "الطب البديل كحل اقتصادي لأحد تحديات العولمة" مجلة الأزهر، ربيع الأول 1424هـ/ مايو 2003م، الجزء (3)، السنة (76).
- 34- "المرأة المسلمة بين النعم الإلهية والنقم البشرية" مجلة الأزهر، ذو الحجة 1424هـ/ فبراير 2004م، الجزء (12)، السنة (76).
- 35- "المرأة المسلمة ودورها المعاصر في قلب الأحداث"، مجلة الرسالة، رمضان - شوال - ذوي القعدة 1423هـ/ نوفمبر - ديسمبر - يناير 2002/ 2003م، العدد الخامس.
- 36- "نحو نظرية إسلامية - وضعية لتعظيم المنفعة الزمنية" بحث لم يتم نشره.

ثانياً: قائمة بالكتب المؤلفة:

- 1- الاقتصاد التطبيقي بين المجالات العلمية المختلفة، 1994، دار النهضة العربية القاهرة.
- 2- الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي - نظرة تاريخية مقارنة، 1997، الطبعة الأولى دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص 1-206.
- 3- في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول، 2000م، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 4- الإطراد والبيئة ومداداة البطالة، 2003، دار غريب، القاهرة.
- 5- الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، 1425هـ/ 2004م، دار غريب، القاهرة.
- 6- اقتصاديات الوقت: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، 1425هـ/ 2004م، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة.

- 7- بعض المعلومات الأساسية في علم الاقتصاد، 2008 القاهرة.
- 8- المشاركة في كتاب تجديد الخطاب الديني، د/ سالم عبد الجليل (محرر)، ع (10) 1429هـ-2008م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر.
- 9- الفكر الاقتصادي الوضعي مقارنا بالفكر الاقتصادي الإسلامي، 2010، القاهرة.
- 10- الأزمة الاقتصادية العالمية (2010م) محرر وكاتب لإحدى جزيئات الكتاب ومكوناته الرئيسية، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، والعنوان الرئيسي للكتاب هو "الأزمة الاقتصادية العالمية وإلقاء بعض الأضواء على الجوانب الهامة لها".
- 11- ما الذي يجب عليك أن تعرفه عن الاقتصاد الإسلامي؟ بعض التساؤلات وإجابات مختصرة عليها. **What Should you have to know about Islamic economics: some question and Brief answers** كتاب حول تعريف شامل بالاقتصاد الإسلامي معروض باللغتين الإنجليزية والعربية معا، 1431هـ/ 2010م، القاهرة، طبعة مصححة ومنقحة، 1432هـ/ 2011م.
- 12- The contemporary comparative economic systems as actual and suggestive ones النظرية الاقتصادية المعاصرة كنظم فعلية ومقترحة، باللغتين الإنجليزية والعربية، بدون ناشر، القاهرة، 2013م.
- 13- مفاتيح الفكر العقلي بالاستدلال بالمنظور الإسلامي، 2013، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- 14- طرق وأساليب البحث العلمي وأهم ركائزه 2014، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
- 15- أسس تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات الخاصة والقومية، الدار العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.
- 16- التسويق الشبكي بين الإجازة والتحرير من المنظورين الوضعي والإسلامي

بإستخدام التحليل الخماسي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،
19 رجب 1437هـ / ابريل 2016م.

17- التأصيل الإسلامي للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة، 2018، المجموعة العربية
للتدريب والنشر، القاهرة.

18- مفاهيم ونظريات وتطبيقات اقتصادية معاصرة مفهوم شامل، القاهرة، 2018.

19- الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة، 2018،
المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

20- الدليل الشامل لركائز الاقتصاد الوضعي مع لقطات إسلامية مقارنة (لم يتم نشره
بعد).

21- الاقتصاد الإسلامي وتأصيل النظرية والنظم الاقتصادية المعاصرة، 2018، المجموعة
العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

تسجد لله
كل ملك